جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم
وحدة البحوث والدراسات

سلسلة الدراسات القرآنية




# التواتر في القراءات القرآنية

## وما أثير حوله من شبهات




تأليف
د. حسن سالم عوض هبشان
أستاذ الدراسات القرآنية المساعد بكلية التربية - جامعة الدمام


جائزة
دبي
الدولية
للقرآن الكريم
حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI


al-maktabeh
www.
.com
مكتبة
المهتدين


al-maktabeh
www.
.com
مكتبة
المهتدين


جائزة
دبي
الدولية
للقرآن الكريم
حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI


التواتر
في
القراءات القرآنية
وما أثير حوله من شبهات

التواتر في القراءات القرآنية
وما أثير حوله من شبهات
تأليف : د. حسن سالم عوض هبشان
الطبعة الأولى : ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

طبع بموجب إذن طباعة من المجلس الوطني للإعلام بدولة الإمارات
رقم (رق/ ١١/ ٢٠١١ / ١٩٣٥ تاريخ ٢٠/ ٠٤/ ٢٠١١م )

ما ورد في هذا الكتاب يعبّر عن رأي صاحبه ولا يعبّر بالضرورة عن رأي الجائزة

جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم
وحدة البحوث والدراسات

ص.ب: ٤٢٠٤٢ دبي - الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٢٦١٠٦٦٦ ٤ ٩٧١ +
فاكس: ٢٦١٠٠٨٨ ٤ ٩٧١ +
الموقع على الإنترنت : www.quran.gov.ae
البريد الإلكتروني : Rs@quran.gov.ae




وحدة البحوث والدراسات

سلسلة الدراسات القرآنية

# التواتر في القراءات القرآنية

## وما أثير حوله من شبهات

تأليف

د. حسن سالم عوض هبشان

أستاذ الدراسات القرآنية المساعد بكلية التربية - جامعة الدمام




بسم الله الرحمن الرحيم

# الافتتاحية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد، خاتم النبيين وإمام المرسلين، وخير خلق الله أجمعين، ورحمة الله للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد،

فإن كتاب الله عزّ وجلّ هو حبل الله المتين، والنور المبين، والصراط المستقيم، والحجة الباقية إلى يوم الدين، من تمسك به فاز في الدارين، ومن أعرض عنه تبوأ شر المنزلين، لا يشبع منه العلماء، ولا تنقضي عجائبه، هو الذي لم ينته الجن إذ سمعته حتى قالوا: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ۞ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلرُّشْدِ﴾ [الجن ١، ٢]، الاشتغال به عبادة، تلاوةً كان أو تدبراً أو حفظاً أو دراسة أو نظرًا أو تعلّمًا أو تعليمًا، وقد تكفل الله سبحانه بحفظه فقال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وجعله المعجزة الخالدة لنبيّه سيدّنا محمّد ﷺ إلى يوم الدين، ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ [الإسراء: ٨٨].

وقد صرف علماء الأمة ـ سلفاً وخلفاً ـ إليه همَمَهم، ووجهوا إليه عنايتهم، ينهلون من معينه، ويتزودون من علومه، ويغوصون في أسراره، ويستخرجون اللآلىء من بحره، ويستضيئون بإشاراته إلى الكون والإنسان والحياة، ليقفوا على أوجه إعجازه المختلفة، ليستبين للعالم اليوم أنه الحق من عند الله القائل: ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت: ٥٣].

ومن منطلق رسالة جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم في نشر الثقافة القرآنية، وتعميمها، يشرفها أن تسهم في خدمة كتاب الله العزيز، وتقدم إلى المكتبة الإسلامية في سلسلة الدراسات القرآنية هذا الكتاب «**التواتر في القراءات القرآنيّة، وما أُثيرَ حوله من شُبُهات**» الذي ترجو أن يكون لبنة مهمة في المكتبة القرآنية. راجين المولى عزّ وجلّ أن يجعل هذا العمل وغيره من إنجازات الجائزة صدقة جارية في صحيفة أعمال **صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات العربيّة المتّحدة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي**، راعي الجائزة الذي أنشأ هذه الجائزة لتكون منار خير تنشر ما تجود به القرائح في حقل الدراسات القرآنية، وتخدم القرآن الكريم بسبل شتى، فجزاه الله عن القرآن وأهله خير الجزاء.

ورغبة في إسناد الفضل لأهله، فإن وحدة البحوث والدراسات في الجائزة تتقدم بالشكر والتقدير إلى رئيس اللجنة المنظمة للجائزة سعادة المستشار إبراهيم محمد بوملحه، مستشار صاحب السمو حاكم دبي للشؤون الثقافية والإنسانية الذي ما فتئ يشجع نشر الكتب العلمية القيمة في إطار رسالة الجائزة في خدمة كتاب الله الكريم وسنة رسوله العظيم ﷺ.

وفي الختام نسأل الله أن يجزل الأجر والمثوبة لمؤلف هذا الكتاب، ولكل من أسهم في خدمته وتصحيحه وتدقيقه وإخراجه في هذا الثوب القشيب.

وصلى الله وسلّم على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين.

الدّكتور مُحمّد عبد الرّحيم سُلطان العُلَماء

رَئِيسُ وَحدَةِ البُحُوثِ وَالدّرَاسَاتِ




# مقدِّمة

الحمد لله الرحمان، علّم القرآن، والصلاة والسَّلام على محمد نبي الهداية والفرقان، وعلى آله وصحبه أولي الإمامة والإتقان.

**أمَّا بعد،**

فلقد عُني المسلمون بالقرآن الكريم عناية فائقة، وكان من مظاهر تلك العناية بالقرآن الاشتغال بتعلّم قراءاته المتناقلة، ودراسة رواياته المتواترة؛ إذ «الاشتغالُ بتَعَلُّمِ القرآنِ وتَعليمِهِ والبحثِ عن علومه، ليس كالاشتغالِ بسائر أصناف العلوم؛ لأنَّ فضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله على خَلْقِه»(١).

لِذَا فإن «القرآن ينبوع العلوم ومنشؤها، ومعدن المعارف ومبدؤها، ومبنى قواعد الشرع وأساسه، وأصل كل علم ورأسه، والاستشراف على معانيه لا يتحقق إلا بفهم رصفه ومبانيه، ولا يطمع في حقائقها التي لا منتهى لغرائبها ودقائقها إلا بعد العلم بوجوه قراءاته، واختلاف رواياته؛ ومن ثم صار علم القراءات من أجلّ العلوم النافعات»(٢)؛ لأن القراءات كلام الله تعالى.

---

(١) **إعراب القراءات السبع وعللها**: لأبي عبد الله حسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ): (١/ ٣٥)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سلمان العثيمين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

(٢) اقتباس عن فضل علم القراءات من كتاب: **لطائف الإشارات لفنون القراءات** للإمام =

وخدمة للقرآن الكريم فقد قام جهابذة علماء الأمة، وصناديد الأئمة بالعناية بالقراءات القرآنية؛ حتى يكثر الضبط، ويقلّ الاختلاف فيها، ولهذا رأيناهم قد عُنوا بضبط القراءة أتمَّ عناية، فحرروا القراءات وبيَّنوها، وفرّقوا بين المتواتر والشاذّ، والصحيح والفاذّ[1]، بأصولٍ أصَّلوها، وأركان فصَّلوها؛ ومن هذه الأركان:

**تواتر إسناد القراءة، واحتمالها رسم المصحف، وموافقتها لوجه نحوي**، وما ذاك إلا حرص على سلامة نصِّ القرآن الكريم وضبط قراءاته من الاختلاف أو الطعن فيها.

كما عُني العلماء الأعلام عناية شديدة بأهم ركن من **أركان نقل القراءة القرآنية، وهو «التواتر» الذي هو** أساس مصدر القراءة، بل هو ركنها الركين الذي يعتمد عليه في ضبط القراءة دون غيره من الأركان، فقد أفاض العلماء فيه كثيراً، غير أنه ظهر في عبارات كثير منهم اضطرابٌ في مفهومه، وغموضٌ في معناه، وخلطٌ في كثير من العلوم، حتى إنه عرضت فيه شبهة أوهمت بعض العلماء والباحثين فجعلتهم حيارى في أمره.

ومن باب الإسهام في خدمة القرآن الكريم، والدفاع عن قراءاته المتواترة، جاءت هذه الدراسة لتوضّح **مفهوم التواتر في نقل القراءات القرآنية**، وتفنّد ما أثير حول

---

= شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني (ت ٩٢٣هـ): (١/ ٦)، تحقيق عامر السيد عثمان والدكتور عبد الصبور شاهين، طبعة سنة١٣٩٢هـ-١٩٧٢م، جمهورية مصر العربية ـ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ لجنة إحياء التراث الإسلامي.

(١) الفذ: الفرد والجمع أفذاذ وفذوذ، والفذ: الواحد، وقد فذَّ الرجل عن أصحابه إذا شذَّ عنهم وبقي فرداً، ويقال: كلمة شاذة فذة، انظر: **لسان العرب**: لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت ٧١١هـ)، مادة «فذّ» (٣/ ٥٠٢)، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، دون تاريخ، **والنهاية في غريب الحديث والأثر**: لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، باب الفاء مع الذال «فذذ» (٣/ ٤٢٢)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية ـ بيروت، سنة ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

تواترها من شبهات وطعون، لِتُزيل ما وقع فيه بعضهم من اضطراب أو غموض، **بدءاً بنزول القرآن الكريم** وهيئات بثّه وتلقيه، وتثنية بالتعريف بقراءاته، وأركان قبولها، وثبوت التواتر فيها.

**فكانت أهداف هذه الدراسة تدور حول النقاط الآتية:**

- **التواتر**: معناه لغةً واصطلاحاً عند الـمُحدِّثين، وعند الأصوليين، وعند المفسرين.. **ثم المراد به في القراءات**، فيطمئن المؤمنون بحفظ رب العالمين لكتابه الكريم، ويرون وعد: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]، قد تحوّل إلى واقع.

- أحادية السند بين القرّاء السبعة وغيرهم وبين الرسول ﷺ، وهل يقدح في تواتر القراءات؟

- ما القراءات المتواترة المتبقيّة الآن؟ **سبعة أم عشرة**؟ وما الذي ضاع منها؟ وما معنى ضياعه؟

- المراحل التاريخيّة لتطور القراءات حتى صارت بوضعيّتها الحالية، إذْ هذا من لوازم الاطمئنان إلى تواتر القراءات.

- ماذا بقي من الأحرف السبعة؟ وما نوع الكليّة في قوله ﷺ: (كلها شافٍ كافٍ)(١)؟

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، حديث أبي بكرة نفيع بن الحارث بن كلدة (٥/ ٥١)، ح/ رقم ١٩٦٠٩، ورواه أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ) في المعجم الأوسط (٦/ ١٤٢)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين ـ القاهرة، طبعة سنة ١٤١٥هـ، وعن معاذ بن جبل نحوه عند الطبراني في المعجم الكبير (٢٠/ ١٥٠) تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم ـ الموصل، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٣م وذكره علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ) في مجمع الزوائد (٧/ ١٥٤)، دار الريان =

ـ يناقش البحث كثيراً من الشّبه والطعون الموجهة للقراءات المتناقلة وتواترها من حيث جزئياتها، ومن زوايا متعددة ويحاول استقصاءها.

**أهميّة الدراسة وأسباب اختيار الموضوع:**

١ـ أهمية الموضوع نابعة من متعلقه؛ وهو يتعلق بأصل أصول الملة الإسلاميّة، وأساس قيام وانبعاث العلوم الشرعية؛ أعني: **القرآن الكريم**.

٢ـ يدرس هذا الكتاب نواحي الورود القرآني لتأكيد حقيقة قطعيّة الثبوت وتواتر نقل القراءات المتناقلة، وبيان الاجتهاد المرفوض في أداء لفظ القرآن، فهو يؤكد حقيقة بدهيّة عند المسلمين، بل هي من المعلوم من الدين بالضرورة، يعرفها العالم المجتهد، والطالب المقتصد، والعامي المسترشد، ولا يمنع كونها كذلك من تثبيتها ودراستها، وبخاصة أن أساطين العلماء قد نبّهوا إليها.

٣ـ يحاول الكتاب إظهار مضامين أو دلالات قوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]، و قوله سبحانه وتعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ٢]، و قوله عز وجل: ﴿ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [السجدة: ٢].

٤ ـ ينتمي الكتاب في واقع الأمر إلى علوم مختلفة؛ فينطلق من علوم القرآن، ويثبت قواعد التفسير، ويدرس قضايا أصول الفقه، كما يرتبط بأسس العقيدة.

٥ ـ الوصول إلى نتائج علمية مختلفة في حل أعمق إشكاليات الثبوت القرآني بقراءاته المتواترة وهي المتعلقة بأن كل ما يقرأ به القرآن منزّل لا ريب فيه ولا مكان فيه

---

= للتراث ـ دار الكتاب العربي، القاهرة ـ بيروت، طبعة ١٤٠٧هـ، وقال الهيثمي: رواه الطبراني ورجاله ثقات.

لاجتهاد بشري ولا لاختراع إنساني إلا في حدود ضيّقة محصورة؛ لِذا يتكلم البحث عن حقيقة نسبة القراءات إلى القرَّاء بين الدوام واللزوم والشهرة وبين الاجتهاد والاختراع.

٦ ـ يجيب الكتاب عن أسئلة تدور حول أسس عامة متداولة عند علماء القراءات مثل: الاختيار والشذوذ وتوضيح ذلك.

٧ـ يتحدّث الكتاب عن: العلاقة بين الرسم العثماني وبين القرآن وقراءاته.

## منهج الدراسة:

**أولاً**: يعتمد الباحث في هذه الدراسة (**التواتر في القراءات القرآنية وما أثير حوله من شبهات**) على **منهج الموازنة**، ويتمثّل ذلك في تتبّع أقوال العلماء في أي مسألة من المسائل التي تعرضت لها هذه الدراسة والموازنة بينها، ثم مناقشتها والتعليق عليها ما أمكن ذلك مع تبيين الراجح منها، بعيداً عن التعصب لرأيٍ أو قول معين، سواء كانت أقوال الفقهاء، أم الأصوليين، أم المُحدِّثين، أم المُفسِّرين، أم علماء القراءات، أم غيرهم.

**ثانياً**: تعتمد هذه الدراسة في الأساس على المصادر الأصلية في جمع المادة البحثيّة والتي تنبثق في هيكلها الرئيس من: كتب الأصول، وكتب علوم القرآن، وكتب التفسير، وكتب القراءات، وكتب معاجم المؤلفين، إلى جانب الاستفادة من الكتابات الحديثة، فكان عملي في هذه الدراسة على النحو الآتي:

١ ـ التزمت في كتابة الآيات الكريمة: الرسم العثماني المضبوط على رواية حفص عن عاصم، كما اتبعت في ترقيم الآيات العدّ الكوفي، وهو (٦٢٣٦) آية[١].

---

(١) انظر: بشير اليسر شرح ناظمة الزهر في علم الفواصل، للإمام أبي القاسم بن فيره الشاطبي =

٢ـ جمع أقوال العلماء والموازنة بينها، ومناقشتها والأخذ بالراجح منها.

٣ـ جمع كنوز السنة النبوية المتصلة بالموضوع وما يتبعها من الآثار السلفية مع محاولة التحقيق فيها تصحيحاً وتضعيفاً؛ وذلك فيما يأتي:

أ) إذا كان الحديث مروياً في صحيحي البخاري ومسلم أكتفي بما ورد فيهما، لتلقي الأمة لهما بالقبول؛ إلا إذا كان غيرهما ذَكَر زيادة لها علاقة بموضوعنا، فإنني أذكرها، مبيّناً مصدر هذه الزيادة.

وأما إذا كان الحديث مروياً في غيرهما، فإنني أخرجه تخريجاً مفصّلاً في كل الكتب التي ورد فيها، قدر الاستطاعة.

ب) جمع ما يتصل بعموم البحث كحديث الأحرف السبعة والآثار الواردة عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم، والتي تضمنت قراءة معينة.

١ـ عرض تاريخي «مختصر» لنشأة القراءات القرآنية.

٢ ـ التزمت في توثيق معلومات المصادر والمراجع لأول موضع يرد فيه غالباً.

٣ـ التزام ضوابط البحث المنهجي عزواً وتخريجاً وضبطاً وتحريراً.

٤ـ ترجمة الأعلام الواردة أسماؤهم في أثناء البحث.

٥ـ التعريف بالأماكن والبلدان، الوارد ذكرها في الرسالة.

---

= رحمه الله تعالى، تأليف الشيخ عبد الفتاح عبد الغني القاضي (ص١٧ – ١٨)، مصر ـ الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية، طبعة ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م، وكتاب حسن المدد في معرفة فن العدد للشيخ العلامة أبي محمد برهان الدين إبراهيم الجعبري، تحقيق فضيلة الشيخ إبراهيم عطوة عوض، مجلة الأزهر، (٧/ ٩٠٨)، السنة التاسعة والخمسون، رجب ١٤٠٧هـ– مارس ١٩٨٧م.

٦ـ عمل فهارس علمية وفنية متنوعة لتيسير الاستفادة من البحث؛ وتشتمل على الآتي:

* أولاً: فِهْرس القرآن الكريم (رواية حفص عن عاصم).

* ثانياً: فِهْرس القراءات.

* ثالثاً: فِهْرس الأحاديث النبوية والآثار الشريفة.

* رابعاً: فِهْرس الأشعار.

* خامساً: فِهْرس الأعلام.

* سادساً: ثبت المصادر والمراجع.

* سابعاً: فِهْرس الموضوعات (المحتويات).

* * *

**خطة البحث:**

يشتمل الكتاب على: مقدمة وبابين وخاتمة؛ وهي على النسق الآتي:

**المقدمة**: وفيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياري له، والأهداف التي يرتكز على دراستها، والمنهج المتبع في الكتاب، ثم خطة البحث بنوع من التفصيل.

**الباب الأول: تنزيل القرآن الكريم وهيئات تلقيه:**

ويتضمن تمهيداً وثلاثة فصول:

التمهيد وفيه: بيان محتوى الباب وفصوله.

**الفصل الأول: الزمان والمكان.**

وفيه مبحثان:

**المبحث الأول: الإنزال والتنزيل مكاناً وزماناً.**

وفيه ثلاثة مطالب:

ـ **المطلب الأول**: معنى النزول في اللغة ومعناه في القرآن.

ـ **المطلب الثاني**: الفرق بين الإنزال والتنزيل.

ـ **المطلب الثالث**: مراحل تنزيل القرآن الكريم.

**المبحث الثاني: المقاصد العامة للإنزال جملة ومنجماً.**

وفيه مطلبان:

ـ **المطلب الأول**: الحكمة من إنزال القرآن جملة إلى السماء.

ـ **المطلب الثاني**: نزول القرآن منجماً والحكمة منه.

**الفصل الثاني: الهيئات العامة لتلقي القرآن الكريم.**

وفيه مبحثان:

**المبحث الأول: هيئة التلقي والعرض من جبريل عليه السلام إلى النبي ﷺ.**

وفيه ثلاثة مطالب:

ـ **المطلب الأول**: معلم النبي ﷺ جبريل عليه السَّلام.

ـ **المطلب الثاني**: كيفية تلقي النبي ﷺ القرآن من جبريل عليه السلام.

ـ **المطلب الثالث**: حرص النبي ﷺ على حِفظ القرآن وعرضه على جبريل عليه السلام.

**المبحث الثاني: هيئة تعليم النبي ﷺ لأمته.**

وفيه مطلبان:

- **المطلب الأول:** تعليم النبي ﷺ أصحابه رضي الله عنهم أخذ القرآن الكريم وتلقيه.

- **المطلب الثاني:** طرائق تلقي القرآن الكريم وأخذه.

**الفصل الثالث:** **إنزال القرآن الكريم على سبعة أحرف** وفيه مبحثان:

**المبحث الأول: رخصة إنزال القرآن الكريم على سبعة أحرف.**

وفيه مطلبان:

- **المطلب الأول:** حديث الأحرف السبعة ومبلغه من التواتر.

- **المطلب الثاني:** رخصة القراءة على سبعة أحرف وتحديدها.

**المبحث الثاني: معنى الأحرف السبعة واختلافها وما تبقى منها.**

وفيه أربعة مطالب:

- **المطلب الأول:** معنى الأحرف السبعة ومدلولها.

- **المطلب الثاني:** دحض ضلالة: «اختلاف الأحرف السبعة اختلاف تضاد وتناقض».

- **المطلب الثالث:** نوع الكلية في قوله ﷺ: «كلها شافٍ كافٍ».

- **المطلب الرابع:** ما اشتملت عليه المصاحف العثمانية من الأحرف السبعة.

## الباب الثاني: القراءات التي يُقرأ بها وتفنيد الشبهات حول تواترها

ويتضمن تمهيداً وثلاثة فصول:

التمهيد وفيه: بيان محتوى الباب وفصوله.

**الفصل الأول: القراءات: تعريفها ـ انتشارها.**

وفيه مبحثان:

**المبحث الأول: التعريف بالقراءات القرآنية.**

وفيه ثلاثة مطالب:

ـ **المطلب الأول:** تعريف القراءات لغة واصطلاحاً.

ـ **المطلب الثاني:** موضوعات علم القراءات: الأصول، الفرش «الفروع».

ـ **المطلب الثالث:** الاختيار في القراءات.

**المبحث الثاني: انتشار القراءات القرآنية وتدوينها.**

وفيه مطلبان:

ـ **المطلب الأول:** انتشار القراءات في الأمصار.

ـ **المطلب الثاني:** تدوين القراءات وتطورها.

**الفصل الثاني: القراءة القرآنية المتواترة وأركانها.**

وفيه خمسة مباحث كالآتي:

**المبحث الأول: التعريف بالضوابط القرائية وأركانها.**

وفيه مطلبان:

ـ **المطلب الأول:** معنى الركن (الضابط) القرائي.

ـ **المطلب الثاني:** أركان قبول القراءة المتواترة.

**المبحث الثاني: الركن الأول «التواتر».**

وفيه ثلاثة مطالب:

ـ **المطلب الأول:** مدلول التواتر في اللغة والشرع.

ـ **المطلب الثاني:** صحة الرواية القرائية «السند».

ـ **المطلب الثالث:** كلام العلماء في تواتر القراءات المتناقلة.

**المبحث الثالث: الركن الثاني: موافقة رسم المصحف المتواتر.**

وفيه مطلبان:

ـ **المطلب الأول:** معنى كونه ركناً.

ـ **المطلب الثاني:** التوقيف في رسم المصحف والإنكار على مخالفة خطه.

**المبحث الرابع: الركن الثالث: موافقة اللغة العربية.**

وفيه مطلبان:

ـ **المطلب الأول:** معنى موافقة اللغة العربية.

ـ **المطلب الثاني:** معنى كون موافقة اللغة العربية شرطاً... وهل هناك مسوِّغ لبقاء الشرطية؟

**المبحث الخامس: التعريف بالقراءات الشاذة وحكم القراءة بها.**

وفيه مطلبان:

ـ **المطلب الأول**: التعريف بالقراءات الشَّاذَّة.

ـ **المطلب الثاني**: حكم القراءة بالشّاذّ وموقف العلماء منها.

**الفصل الثالث: الشُّبهات والطعون حول تواتر القراءات والرَّد عليها:**

وفيه مبحثان:

**المبحث الأول**: تفنيد الشُّبهات والطعون حول تواتر القراءات ورسم المصحف.

وفيه مطلبان:

ـ **المطلب الأول**: شبهات بعض طوائف المسلمين.

ـ **المطلب الثاني**: شبهات ومطاعن بعض المستشرقين ومن وافقهم من المسلمين.

**المبحث الثاني**: القراءات المتلقاة (المتناقلة) المطعون فيها من حيث العربية.

**الخاتمة**: وتتضمن أهم النتائج التي توصل إليها البحث، مع جملة المقترحات التي يوصي بها الباحث.

**وبعد،**

فإن هذا الكتاب وما سطّرته فيه يعدُّ عملاً متواضعاً أبتغي به وجه الله تعالى خدمة للقرآن الكريم، وقد بذلت جهدي فيه ـ وهو جهد المُقلّ ـ متحرّياً الدقة والأمانة العلمية، ومع كل ذلك فلن يسلم هذا الكتاب من الأخطاء والانتقادات، فما كان فيه من صواب فمن محض فضل الله تعالى وتوفيقه، وما كان فيه من خطأ، أو عيب، أو نقص، أو تقصير، فمن قصوري وتفريطي، راجياً من الله العفو عمّا أخطأت وتعثّرت، والمغفرة فيما أسلفت، إنه وليّ ذلك والقادر عليه .. والله من وراء القصد.

وبعد فقد آن لي الشروع في فصول هذا الكتاب بمباحثه ومطالبه واحداً تلو الآخر، مبتدأً ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٜىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ [هود: ٤١]، سائلاً الله سبحانه وتعالى العون والتوفيق، ﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨].

**المؤلف**




# الباب الأول

## تنزيل القرآن الكريم وهيئات تلقيه

**ويشتمل على تمهيد وثلاثة فصول:**

**التمهيد:** وفيه بيان محتوى هذا الباب وفصوله.

**الفصل الأول:** الزمان والمكان.

**الفصل الثاني:** الهيئات العامة لتلقي القرآن الكريم.

**الفصل الثالث:** إنزال القرآن.





http://www.al-maktabeh.com

# تـمهيد
# في بيان محتوى هذا الباب وفصوله

إن العلم بنزول القرآن أساسٌ للإيمان بالقرآن، وأنه كلام الله عزَّ وجل، وأساس للتصديق بنبوة الرسول ﷺ(١).

لقد أنزل الله القرآن الكريم على الرسول ﷺ لهداية البشرية، وإخراجهم من الظلمات إلى النور، قال تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ﴾ [الإسراء: ٩]، وقال تعالى: ﴿الٓر ۚ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴾ [إبراهيم: ١]، فكان نزوله حدثاً عظيماً مؤذناً بمكانة النبي ﷺ، عند أهل السماوات والأرض.

ولأجل الإحاطة بفصول هذا الباب وما يشمله من مباحث ومطالب، جعلناه متعلقاً بتنزيل القرآن الكريم على النبي ﷺ، زماناً ومكاناً، مع توضيح مقاصد الإنزال الجملي والإنزال المنجّم، ويبيّن ذلك (**الفصل الأول**).

---

(١) انظر: مناهل العرفان في علوم القرآن للشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني (ت ١٩٤٨م): (١/ ٣٠)، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٦م.

ثم يأتي الحديث عن هيئات تلقي القرآن، وحفظه ومعارضته، لتكتمل عناصر توثيق النص القرآني، ثم تعليمه واتباع سنته المنهجية، وهيئته التوقيفية، وهذا ما يدرسه **(الفصل الثاني)**.

وأخيراً يختم هذا الباب الحديث عن رخصة الأحرف السبعة بتوضيح عرضها، ودحض ضلالة: أن اختلاف القراءات اختلاف تضاد، مع تفصيلٍ في أهم مسألة فيها، وهي ما اشتملت عليه المصاحف العثمانية من الأحرف السبعة؟ وهذا ما يفصّله (الفصل الثالث).

**ومن ثَمَّ جاء هذا الباب في ثلاثة فصول، نشرع في تفصيلها بعون من الله وتوفيقه فيما يأتي:**





# الفصل الأول

## الزمان والمكان

**ويشتمل على مبحثين:**

**المبحث الأول:** الإنزال والتنـزيل مكاناً وزماناً.

**المبحث الثاني:** مقاصد الإنزال جملةً ومنجماً.




al-maktabeh
www.
.com
مكتبة
المهتدين

# الفصل الأول
## الزمان والمكان

بادئ ذي بدء، أبدأ بالحديث عن هذا الفصل ببيان القول في النزول القرآني على النبي ﷺ، زماناً ومكاناً، ومدة هذا النزول، وذلك بتعريف النزول في اللغة، والمقصود به في القرآن الكريم، والفرق بين الإنزال والتنزيل.

كما يُبيِّن هذا الفصل، مقاصد الإنزال جملة إلى سماء الدنيا، والإنزال المنجّم، والحِكمة الإلهية منهما.

ومن ثم وقع هذا الفصل في مبحثين؛ **أحدهما في الإنزال والتنزيل مكاناً وزماناً، والآخر حول مقاصد الإنزال جملة إلى سماء الدنيا، ثم نزوله منجماً بعد ذلك**.. وبيان هذا وذاك فيما يأتي:

# المبحث الأول
# الإنزال والتنزيل مكاناً وزماناً

ينحصر الحديث في هذا الـمبحث بمعنى النزول، ومراحل تنزيله، إلى جانب الفرق بين الإنزال والتنزيل وأهمية ذلك؛ لِذَا يتكون هذا المبحث من ثلاثة مطالب؛ هي:

**المطلب الأول**: معنى النزول في اللغة ومعناه في القرآن.

**المطلب الثاني**: الفرق بين الإنزال والتنزيل.

**المطلب الثالث**: مراحل تنزيل القرآن الكريم.

## المطلب الأول
## معنى النزول في اللغة ومعناه في القرآن

وردت مادة الفعل [ن ز ل] في اللغة بصيغ كثيرة، مثل: (نزل)، و(أنزل)، و(تنـزَّل)، و(نزّل)، وغير ذلك.

كما جاء التعبير بهذه المادة في القرآن الكريم بصيغها الجذرية المختلفة، حيث بلغت أربعاً وأربعين صيغة في (٢٥٧) مئتين وسبعٍ وخمسين آية، وورد ذكرها في هذه الآيات (٢٩٣) مئتين وثلاثاً وتسعين مرة[1].

ويطلق الفعل «نَـزَل» ويراد به أحد معنيـين:

١ـ الهبوط والانحدار من علو إلى سُفل، أو من مكان مرتفع إلى مكان أقل منه

---

(١) انظر: معجم ألفاظ القرآن الكريم، وضع مجمع اللغة العربية، مادة «نزل» (٢/ ٥٠٩) طبع بمطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، بدون تاريخ طبع، والمعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، بحاشية المصحف الشريف لمحمد فؤاد عبد الباقي، مادة «نزل» (ص٧٨٨ - ٧٩٢)، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م، ومعجم الألفاظ والأعلام القرآنية لمحمد إسماعيل إبراهيم (٥٢٣ - ٥٢٤)، دار الفكر العربي، دون تاريخ، وبدون ذكر اسم بلد الطبع. وقد ذكر صاحب: «معجم الألفاظ والأعلام القرآنية» بأن عدد مرات ذكر النـزول في القرآن هو (٢٩٥) مرة، غير أني تتبعت الآيات الوارد فيها ذكر لفظ النزول في المصحف فوجدتها (٢٩٣) مرة وهي كما ذكرت.

ارتفاعاً، وهذا ما عرّفه الفيومي[١] في المصباح المنير بأن النزول: «انحطاط من علوٍ إلى سُفل»[٢]. فيقال: نزل فلان من الجبل، ونزل عن الدابة، ومعنى انحطَّ؛ أي نزل.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨].

٢ـ أما المعنى الثاني للفعل: نَزَلَ فهو: وصل وحَلّ.

وقد جاء هذا المعنى في القرآن الكريم في قوله الله تعالى: ﴿فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَآءَ صَبَاحُ ٱلْمُنذَرِينَ﴾ [الصافات: ١٧٧][٣].

(١) هو: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي أبو العباس (ت٧٧٠ هـ)، وُلِد ونشأ بالفيوم بمصر. تميَّز باللغة العربية، واشتهر بكتابه «المصباح المنير». انظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة: ليوسف إليان سَرْكِيس (ت ١٣٥١هـ): (٢/ ١٤٧٦)، الناشر: مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، مطبعة بهمن ـ قم، ١٤١٠هـ والأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: لخير الدين الزركلي (ت١٤١٠هـ): (١/ ٢٢٤)، الطبعة الخامسة، دار العلم للملايين ـ بيروت، دون تاريخ.

(٢) المصباح المنير: لأحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي (٢/ ٦٠٠)، المكتبة العلمية، بيروت، دون تاريخ، والمفردات في غريب القرآن لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ): (٢/ ٦٣١)، تمّ التحقيق والإعداد بمركز البحوث والدراسات بمكتبة نزار مصطفى الباز، الناشرون مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة ـ الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨ - ١٩٩٧م، وانظر كذلك: لسان العرب: لـمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت ٧١١هـ): (١١/ ٦٥٧)، مادة «نزل»، الطبعة الأولى، دار صادر ـ بيروت، وتاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الزبيدي (٨/ ١٣٣) مادة «نزل»، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت ـ لبنان، دون تاريخ، وانظر أيضاً في: التوقيف على مهمات التعاريف لمحمد عبد الرءوف المناوي (١/ ٦٩٦) بتحقيق الدكتور محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، بيروت ـ دمشق، الطبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ. ومعجم ألفاظ القرآن الكريم، وضع مجمع اللغة العربية، مادة «نزل» (٢/ ٥٠٩).

(٣) انظر معنى الآية وتفسيرها في: البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ): =

**فالنـزول** هو: «الحلول، تقول: نزل فلان بالمدينة: أي حَلَّ بها، وبالقوم: حَلَّ بينهم.

**والإنزال**: الإِحْلال، يقال: أنزلته بين القوم، أي: أحللته بينهم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ أَنزِلْنِي مُنزَلًا مُّبَارَكًا وَأَنتَ خَيْرُ الْمُنزِلِينَ﴾ [المؤمنون: ٢٩].

**والحِلّة**: هم القوم النزول وفيهم كثرة، يقال: نزل العذاب بالقوم، أي: حلَّ بهم العذاب، ومنه قوله تعالى: ﴿فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١]، **والمَنْزِلة**: موضع النزول، وهي المكانة، **والنازلة**: الشديدة من شدائد الدهر... وغير ذلك من المعاني»[١].

**والنُّزل**: ما يعدّ للنازل من الزاد[٢]، قال تعالى: ﴿نُزُلًا مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٩٨]، وقال عزَّ وجل: ﴿فَنُزُلٌ مِّنْ حَمِيمٍ﴾ [الواقعة: ٩٣].

فمن خلال هذين المعنيين تبيّن أن مادة الفعل [ن ز ل] تدّل على نزول شيء

---

= (١/ ٣٦) تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط (١)، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: لأبي الفضل شهاب الدين محمود الألوسي (ت ١٢٧٠هـ): (٣/ ٧٦)، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

(١) مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت ٧٢١هـ): (١/ ٢٧٣)، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون ـ بيروت، ١٤١٥هـ= ١٩٩٥م، والقاموس المحيط لمحمد ابن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ): (١/ ١٣٧٢)، دون تاريخ وذكر مكان الطبع، وانظر كذلك: معجم البلدان لأبي عبد الله ياقوت ابن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦هـ): (٢/ ٢٩٤)، دار الفكر، بيروت، دون تاريخ، ولسان العرب (١١/ ٦٥٨)، والمفردات في غريب القرآن (٢/ ٦٣١)، وتاج العروس (٨/ ١٣٣).

(٢) المفردات في غريب القرآن (٢/ ٦٣٢).

ووقوعه من علو إلى سُفُل، أو وصوله وحلوله، وعليه فاستعمال هذا الفعل يدور حول هذا الأصل.

وبناء على ما سبق تبيّن أنه: «ليس في القرآن ولا في السنّة لفظ نـزول، إلا وفيه معنى النزول المعروف، وأن هذا هو اللائق بالقرآن، فإنه نزل بلغة العرب، ولا تعرف العرب نزولاً إلا بهذا المعنى، ولو أريد غير هذا المعنى لكان خطاباً بغير لغتها، ثم هو استعمال اللفظ المعروف له معنى في معنى آخر بلا بيان، وهذا لا يجوز، وبهذا يحصل مقصود القرآن واللغة، الذي أخبر الله تعالى أنه بيَّنَه وجَعَله هدى للناس»[1].

**وخلاصة ذلك:**

إن تعريف النزول في اللغة هو تعريفه في الشرع، وبه يحصل المقصود من اللغة.

---

(١) انظر: رسالة «التبيان في نزول القرآن» ضمن مجموعة فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: أحمد عبد الحليم بن تيمية (ت ٧٢٨هـ): (١٢/ ٢٥٤- ٢٥٤)، و(١٢/ ٢٤٦، ١١٨)، و(١٥/ ٢٢١)، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي، دار عالم الكتب ـ الرياض، ١٤٢١هـ ـ ١٩٩١م، وشرح العقيدة الطحاوية: للإمام القاضي بن أبي العز علي بن علي بن محمد الدمشقي (ت ٧٢٢هـ): (١/ ١٩٦ - ١٩٧) تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي وشعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م، وانظر كذلك: التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتقان للشيخ طاهر الجزائري الدمشقي (ت ١٣٣٨هـ): (ص٦٤) عُني به: عبد الفتاح أبو غدة، واعتنى بإخراجه: سلمان بن عبد الفتاح أبوغدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، طبع شركة دار البشائر الإسلامية، بيروت ـ لبنان، ط (٤)، ١٤٢٥هـ، وبصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ): (٥/ ٣٩ -٤٠) تحقيق: الأستاذ عبد الحليم الطحاوي، المكتبة العلمية، بيروت ـ لبنان، دون تاريخ.

## المطلب الثاني
## الفرق بين الإنزال والتنزيل

من الـمعاني الجليلة، والفروق الواضحة ـ بين الإنزال والتنزيل ـ التي ذكرها المفسرون في تفاسيرهم، ما يأتي:

**أولاً: أن التنزيل للتكثير والتفريق، أما الإنزال فيدلّ على الثبوت والوحدة**؛ وقد أكّد ذلك كثير من المفسرين في تفاسيرهم[1]؛ ومن ذلك:

---

(١) انظر: معالم التنـزيل (تفسير البغوي): لأبي محمد الحسين بن مسعود الفرّاء البغوي الشافعي (ت ٥١٠هـ): (١/ ٥٣) تحقيق: خالد عبد الرحمن العك ومروان سوار، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، ط (١)، سنة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م. وزاد المسير في علم التفسير: عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ): (١/ ٣٤٩)، المكتب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ. والجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي): لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي (ت ٦٧١هـ): (٤/ ٥)، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، دار الشعب ـ القاهرة، الطبعة الثانية، سنة ١٣٧٢هـ، وإرشـاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم (تفسيـر أبي السعود): محمد بن محمد العمادي أبو السعود (ت ٩٥١هـ): (٢/ ٤)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، وفتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ): (١/ ٣١٢)، دار الفكر، بيروت. وتفسير القرآن العظيم المسمى بالسراج المنير: للإمام الشيخ محمد الخطيب الشربيني (١/ ١٩٤)، ط (٢)، دار المعرفة بيروت ـ لبنان، دون تاريخ.

قال الفخـر الرازي(١) رحمه الله عند تفسيره لقوله سبحانه وتعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾ [آل عمران: ٣]: «وإنما خُصَّ القرآن بالتنزيل، والتوراة والإنجيل بالإنزال؛ لأن التنزيل للتكثير، والله تعالى نزّل القرآن نجماً نجماً، فكان معنى التكثير حاصلاً فيه، وأما التوراة والإنجيل، فإنه تعالى أنزلهما دفعة واحدة فلهذا خصَّهما بالإنزال» ثم قال في موضع آخر ـ:

«لفظة ﴿نَزَّلَ﴾ تدلُّ على التفريق، وأما لفظة ﴿أَنزَلَ﴾ [فتدل على الجمع»](٢).

وقيل: إن صيغة التفعيل ﴿نَزَّلَ﴾ للدلالة على التنجيم(٣)، وإن ﴿نَزَّلَ﴾ يفيد الحركة والتفرّق، بخلاف ﴿أَنزَلَ﴾ الذي يدّل على الثبوت والوحدة(٤).

(١) هو: أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين البكري القرشي الطبرستاني فخر الدين الرازي، مولده سنة (٥٤٤هـ)، الشافعي الأصل، الإمام المفسّر، أوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل، من تصانيفه: «مفاتيح الغيب في التفسير» و«كتاب المحصول»، توفي سنة (٦٠٦هـ)، انظر: طبقات المفسرين: للحافظ شمس الدين محمد بن علي الداوودي (٢/ ٢١٥)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م. وشذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بن أحمد العكري الدمشقي (ت ١٠٨٩هـ): (٣/ ٢١)، دار الكتب العلمية، بيروت، دون تاريخ، والأعلام (٦/ ٣١٣).

(٢) التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: للإمام أبي عبد الله محمد بن العلامة عمر المشتهر بخطيب الري فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ): ( ٧/ ١٣٦) و(٢٤/ ٤٠)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ. وانظر كذلك: تفسير المنار: للإمام محمد رشيد رضا (ت ١٣٥٤هـ): (٣/ ١٥٥)، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، دون تاريخ.

(٣) انظر: فتح البيان في مقاصد القرآن: صدّيق بن حسن بن علي الحسين القنوجي (ت ١٣٠٧هـ): (٢/ ١٧)، عُني به وراجعه عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

(٤) انظر: التفسير القرآني للقرآن: عبد الكريم الخطيب (١/ ٣٩٥)، دار الفكر العربي، دون تاريخ.

قال الجرجاني[١] رحمه الله مبيّناً الفرق بين اللفظتين: «الفرق بين الإنزال والتنزيل: أن الإنزال يستعمل في الدفعة، والتنزيل يستعمل في التدريج»[٢].

**ثانياً: أن التنزيل يختصُّ بالموضع الذي يشير إليه إنزاله مفرقاً**، وفي هذا قال الراغب الأصفهاني[٣] رحمه الله ـ: «والفرق بين الإنزال والتنزيل في وصف القرآن والملائكة، أن التنزيل يختصُّ بالموضع الذي يشير إليه إنزاله مفرقاً، مرة بعد أخرى، والإنزال عام، وإنما خُصَّ لفظ الإنزال دون التنزيل، لما رُويَ أن القرآن نزل دُفعةً واحدة إلى سماء الدنيا، ثم نزل نجماً فنجماً، فخُصَّ لفظ الإنزال ليكون أعم»[٤].

(١) هو: علي بن محمد بن علي الحسيني المعروف بالشريف الجرجاني، مولده سنة (٧٤٠هـ) فيلسوف، من كبار العلماء بالعربية، له تصانيف في جميع العلوم العقلية وغيرها، وانتفع الناس بمصنفاته؛ ومنها: «التعريفات»، توفي سنة (٨١٦هـ). انظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ): (١/ ٤٨٨) دار المعرفة ـ بيروت، دون تاريخ. ومعجم المؤلفين: تراجم مصنفي الكتب العربية: عمر رضا كحالة (٧/ ٢١٦)، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، دون تاريخ.

(٢) التعريفات: لعلي بن محمد بن علي الجرجاني (ت ٨١٦هـ): (ص٩٣)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي ـ بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ، وانظر: روح المعاني (٣/ ٧٦)، والميزان في تفسير القرآن: للشيخ محمد حسين الطباطبائي (٣/ ٧) و(١٢/ ٢٦١)، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ـ لبنان، الطبعة الخامسة، ١٩٨٣م.

(٣) هو: الحسين بن محمد الفضل أبو القاسم الأصفهاني المعروف بالراغب (ت ٥٠٢هـ): أديب، من العلماء الحكماء، سكن بغداد، واشتهر، من مصنفاته: التفسير الكبير، والمفردات في غريب القرآن. انظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ): (ص٩١)، تحقيق محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي ـ الكويت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ. والأعلام (٢/ ٢٥٥).

(٤) المفردات في غريب القرآن، مادة «نزل» (٢/ ٦٣١ - ٦٣٢)، وبصائر ذوي التمييز (٥/ ٤٠).

هذا مجمل الفروق بين لفظتي (الإنزال والتنزيل).

**الخلاصة:**

أن التنزيل من ﴿نَزَّلَ﴾ يدلُّ على التدريج والتدرّج، والإنزال من ﴿أَنزَلَ﴾ يدلُّ على الدفعة، وهذا ما تدلُّ عليه أكثر موارد استعمال الكلمتين في مجال نزول القرآن الكريم، وإن كان يستعمل الإنزال بمعنى التنـزيل في بعض الأحيان، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا﴾ [الكهف: ١]، فقد عبَّر بالإنزال وأراد التنزيل في الآيتين، وعليه فالفرق واضح بين اللفظتين[١].

* * *

---

(١) وذهب الشيخ محمد أبو شهبة إلى جعل هذا التفريق بين الإنزال والتنزيل أمراً غالباً وليس قاعدة مطّردة. انظر: المدخل لدراسة القرآن الكريم: الدكتور محمد محمد أبو شهبة (ص٥٠-٥١)، مكتبة السنَّة بالقاهرة، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

## المطلب الثالث
## مراحل تنزيل القرآن الكريم

ممَّا لا خلاف فيه أن القرآن الكريم كان مسجلاً أساساً في اللـوح المحفوظ(١) قبل نزولـه، قال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ * فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١-٢٢].

وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ﴾ [الزخرف: ٤]، وسُمِّيَ أُمّ الكتاب(٢)، لأنه الأصل الذي أُثبتت فيه الكتب السماوية(٣).

(١) اللوح: الذي يكتب فيه، و(لوح محفوظ): يعني مستودع مشيئات الله تعالى. انظر: لسان العرب (٢/ ٥٨٤).

(٢) الذي عليه جمهور المفسَّرين أن (أم الكتاب) هو: اللوح المحفوظ، انظر: تفسير جامع البيان عن تأويل آي القرآن: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ): (٣٠/ ١٤٠)، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، طبعة سنة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م، وتفسير البغوي (٤/ ١٣٣)، وتفسير القرطبي (٩/ ٣٣٣) و(١٦/ ٦٢)، وتفسير القرآن العظيم: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ): (٤/ ١٢٣)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر، ط (٢)، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م، وروح المعاني (١٣/ ١٧٠) و(٢٥/ ٦٤).

(٣) انظر: تفسير الطبري (٢٥/ ٤٨) و(٣٠/ ١٤٠) وتفسير النسفي المسمىٰ مدارك التنزيل في حقائق التأويل لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت ٧١٠هـ): (٤/ ١٠٩)، نشر دار الكتاب العربي ـ بيروت، دون تاريخ، وتفسير البيضاوي المسمى: أنوار التنزيل وأسرار التأويل لأبي الخير عبد الله بن عمر الشيرازي البيضاوي (ت ٦٨٥هـ): (٣/ ٣٣٤) تحقيق عبد القادر عرفات حسونة، دار الفكر ـ بيروت، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

وقال عزَّ وجلَّ: ﴿ كَلَّآ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ * فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ * فِى صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ * مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍۭ ﴾ [عبس: ١١-١٤] وقال جلَّ جلاله: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ * فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ * لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ * تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الواقعة: ٧٧-٨٠]، والكتاب المكنون هو: اللوح المحفوظ(١).

ثم نزل بعد ذلك في ليلة القدر، من شهر رمضان المبارك، إلى بيت العزة في السماء الدنيا، وكان ذلك في بداية البعثة المحمدية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم(٢)، قال سبحانه وتعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقال جلَّ شأنه: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾ [القدر: ١].

لكن وقع الخلاف في كيفية إنزاله من اللوح المحفوظ، على عدة أقوال:

**القول الأول**: قول ابن عباس وجماعة.

إنه نزل من اللوح المحفوظ، إلى بيت العزة في السماء الدنيا ليلة القدر جملة واحدة، ثم نزل بعد ذلك منجماً على النبي ﷺ، في ثلاث وعشرين سنة (في الرأي الراجح)(٣)،

---

(١) الذي عليه جمهور المفسِّرين أن (الكتاب المكنون) هو: اللوح المحفوظ، ومعنى «محفوظ»: أي عن استراق الشياطين، ومحفوظ من التغيير والتبديل، ومعنى «مكنون»: أي مصون محفوظ عن الباطل، والمعنيان متقاربان، انظر: تفسير الطبري (٢/ ١٠٦) و(٢٧/ ٢٠٤)، وتفسير القرطبي (١٧/ ٢٢٤) و(١٩/ ٢٩٨)، وتفسير البغوي (٤/ ٢٨٩)، وروح المعاني (٢٧/ ١٥٣)، وتفسير ابن كثير (٤/ ٢٩٩).

(٢) انظر: القرآن الكريم كيف نزل من السماء في الأرض، للمستشار محمد عزّت الطهطاوي، مجلة الأزهر (ص١٤١٩ - ١٤٢٢)، الجزء التاسع ـ السنة السادسة والخمسون ـ رمضان ١٤٠٤هـ = يونيو ١٩٨٤م.

(٣) وهذا الرأي الراجح بدليل: ما رواه البخاري عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، أنه قال: =

حسب الوقائع والأحداث من بعثته إلى وفاته ﷺ(١).

وقال عنه الزركشي(٢) في البرهان: «إنه أشهر وأصحّ، وإليه ذهب الأكثرون»(٣)، ووصفه ابن حجر(٤) بأنه: «الصحيح المعتمد»(٥).

---

= «بُـعِثَ رسول الله ﷺ لأربعين سنة، فمكث بمكة ثلاث عشرة سنة يوحى إليه، ثم أُمِـرَ بالهجرة، فهاجر عشر سنين، ومات وهو ابن ثلاث وستين» أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب: هجرة النبي ﷺ، برقم ٣٦٨٩، صحيح البخاري: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (ت ٢٥٦هـ): (٣/ ١٤١٦)، تحقيق الدكتور مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة ـ بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن: لأبي عبد الله محمد بن بـهادر بن عبد الله الزركشي (٧٤٥ - ٧٩٤هـ): (١/ ٢٢٨) تـحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة ـ بيروت، ١٣٩١هـ والإتقان في علوم القرآن: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ): (١/ ١٢٩)، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، ومناهل العرفان (١/ ٣٢).

(٢) هو: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، مولده سنة (٧٤٥هـ)، تركي الأصل، مصـري الـمولد، عالم بفقه الشـافعية والأصول، أخذ عن الإسنـوي والبلقيني، له تصانيف كثيرة منها: «البرهان في علوم القرآن» و«البحر المحيط في أصول الفقه»، توفي سنة (٧٩٤هـ). انظر في ترجمته: شذرات الذهب (٦/ ٣٣٥)، ومعجم المؤلفين (١٠/ ١٢١)، والأعلام (٦/ ٦٠ - ٦١).

(٣) البرهان في علوم القرآن (١/ ٢٢٨).

(٤) هو: أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد الكناني ابن حجر العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢هـ)، مصري الولادة والنشأة والوفاة، من أئمة العلم والتاريخ، حافظ الإسلام في عصره، ولي قضاء مصر مرات، قرأ عليه علماء مصر ورحل إليه الطلاب، من تصانيفه: «فتح الباري شرح صحيح البخاري». انظر ترجمته في: شذرات الذهب (٧/ ٢٧٠)، ومعجم المؤلفين (٢/ ٢٠)، والأعلام (١/ ١٧٨).

(٥) فتح الباري بشرح صحيح البخاري لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي=

**وعلى أية حال فإن مما يؤيد هذا القول ـ الأول ـ ويجعله أقرب إلى القبول، جملة من الأدلة والأخبار الصحيحة:**

١ ـ عن داود بن أبي هند[١] عن عكرمة[٢] عن ابن عباس رضي الله عنهم، قال: «أنزل القرآن جملة واحدة إلى السماء الدنيا في ليلة القدر، ثم أنزل بعد ذلك بعشرين سنة، ثم قرأ: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]، ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦]»[٣].

---

= (ت ٨٥٢هـ): (٩/ ٤)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة ـ بيروت، ١٣٧٩هـ، وانظر: لطائف الإشارات (١/ ٢٢).

(١) هو: داود بن أبي هند القشيري مولاهم، أبو بكر أو أبو محمد البصري، ثقة متقن، مات سنة أربعين ومئة وقيل قبلها، انظر: تقريب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ): (ص٢٠٠)، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد ـ حلب، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

(٢) هو: عكرمة أبو عبد الله مولى ابن عباس، أصله بربري، ثقة، ثبت، عالم بالتفسير، روى عن مولاه ابن عباس وعائشة وأبي هريرة وغيرهم، مات سنة أربع ومئة بالمدينة وهو ابن ثمانين سنة. انظر: طبقات المفسرين للداوودي (١/ ٣٧٦)، وتقريب التهذيب (ص٣٩٧).

(٣) أخرجه أحمد بن شعيب النسائي(ت٣٠٣هـ): في فضائل القرآن (ص٦٩) رقم ١٤، تحقيق: الدكتور فاروق حمادة، الطبعة الثانية، سنة ١٩٩٢م، دار إحياء العلوم ـ بيروت، والحاكم في المستدرك على الصحيحين: كتاب التفسير (٢/ ٢٤٢)، رقم٢٨٧٩، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وأخرجه البيهقي في دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ): (٧/ ١٣١-١٣٢)، تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، والبيهقي في شعب=

٢ ـ عن منصور بن المعتمر[١]، عن سعيد بن جبير[٢]، عن ابن عباس رضي الله عنهما، في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، قال: «أُنْزِل القرآن جملةً واحدة في ليلة القدر إلى السمـاء الدنيا، وكان بمواقع النجوم، وكان الله ينْزله على رسوله ﷺ بعضه في أثر بعض، ثم قرأ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان: ٣٢]»[٣].

---

= الإيمان (٢/ ٤١٥)، رقم (٢٢٤٩)، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ، وأخرجه ابن الضَريس في فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما أنزل بالمدينة (ص٧٢)، أبو عبد الله محمد بن أيوب بن الضَريس البجلي (ت ٢٩٤هـ)، تحقيق: عروة بدير، دار الفكر، دمشق ـ سورية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م، وأخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٤هـ) في فضائل القرآن ومعالمه وآدابه (٢/ ٢٠٣)، تحقيق الأستاذ أحمد بن عبد الواحد الخياطي، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، طبعة سنة ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

(١) هو: منصور بن عبد الله السلمي أبو عتاب بمثناة ثقيلة ثم موحدة، الكوفي، ثقة، ثبت، من طبقة الأعمش، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة للهجرة. انظر: تقريب التهذيب (ص٥٤٧).

(٢) هو: سعيد بن جبير الأسدي مولاهم الكوفي، ثقة، ثبت، فقيه، روى عن أنس بن مالك وعبد الله ابن عباس وعبد الله بن الزبير وغيرهم، وروى عنه سليمان الأحول وسماك بن حرب وغيرهم كثير، وكان واعظاً مؤثراً شجاعاً، قُتِلَ بين يدي الحجاج سنة خمس وتسعين للهجرة. انظر: سير أعلام النبلاء: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمـان بن قايمـاز الذهبي(ت ٧٤٨هـ): (٤/ ٣٢١)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة التاسعة، ١٤١٣هـ. وتقريب التهذيب (ص٢٣٤).

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب التفسير (٢/ ٢٤٢) رقم ٢٨٧٨، وقال: هذا حديث صحيح على شرطهمـا ولم يخرجاه، وأخرجه البيهقي في دلائل النبوة (٧/ ١٣١) وفي شعب الإيمـان (٣/ ٣٢٠ - ٣٢١)، رقم ٣٦٥٩، وفي السنن الكبرى: باب: فضل ليلة القدر، (٤/ ٣٠٦)، رقم (٨٣٠٤)، سنن البيهقي الكبرى: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، تحقيق: =

٣ ـ عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، قال: «فُصِل القرآن من الذكر فوضع في بيت العزة في السماء الدنيا، فجعل جبريل عليه السلام ينزله على النبي ﷺ ويرتله ترتيلا»[١].

٤ ـ وعن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، قال: «أنزل القرآن جملة واحدة، حتى وضع في بيت العزة في السماء الدنيا، ونزّله جبريل على محمد ﷺ بجواب كلام العباد وأعمالهم»[٢].

**فهذه الآثار**[٣]ـ وإن كان أغلبها عن ابن عباس رضي الله عنهما ـ أسانيدها

---

= محمد عبد القادر عطا، طبعة ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة. وأخرجه ابن الضريس في فضائل القرآن (ص٧٢)، رقم (١٨١)

(١) أخرجه النسائي في فضائل القرآن (ص٦٩-٧٠)، رقم (١٦)، وزاد في آخره: قال سفيان: خمس آيات ونحوها، والحاكم في المستدرك: كتاب التفسير (٢/ ٢٤٢)، رقم (٢٨٨١)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٢/ ٣٢)، رقم (١٢٣٨١)، وذكره السيوطي في الدر المنثور بنحوه (١/ ٤٥٧) وعزى الأثر للفريابي، وابن جرير، ومحمد بن نصر وابن مردويه والضياء المقدسي في المختارة، الدر المنثور: لجلال الدين عبد الرحمن بن الكمال السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الفكر ـ بيروت، طبعة سنة ١٩٩٣م.

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير (١٢/ ٣٢)، رقم ١٢٣٨٢، والهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ١٤٠) وقال عنه: رواه الطبراني والبزار باختصار ورجال البزار رجال الصحيح، وفي إسناد الطبراني عمرو بن عبد الغفار وهو ضعيف، وذكره السيوطي في الدر المنثور (٨/ ٥٦٧) وعزاه لابن الضريس وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والحاكم وصححه وابن مردويه والبيهقي في الدلائل.

(٣) وهي وإن وردت بطرق متعددة عن ابن عباس، فإنها مما لا مجال للرأي فيه، فلها حكم الرفع كما نصَّ على ذلك أئمة الحديث، وبذلك ثبتت حجيَّة هذه الآثار. انظر: تدريب الراوي بشرح =

صحيحة[١]، كما أن لها حكم الرفع إلى النبي ﷺ؛ لأن قول الصحابي الذي لا يأخذ عن الإسرائيليات[٢]، فيما لا مجال للرأي فيه، له حكم المرفوع إلى النبي ﷺ[٣].

وبناء عليه: فنصوص الآيات السابقة، الدالة على إثبات القرآن في اللوح المحفوظ، والآيات الدالة على نزوله في شهر رمضان وفي ليلة القدر، مع جملة الآثار والأخبار الصحيحة، تدلُّ للناظر فيها على أن للقرآن الكريم وجوداً ونزولين:

١ـ وجوداً في اللوح المحفوظ.

٢ـ ونزولاً جملة، إلى بيت العزة في السماء الدنيا، في ليلة القدر من شهر رمضان.

٣ـ ونزولاً منجماً مفرقاً إلى النبي ﷺ، بواسطة جبريل عليه السَّلام.

## القول الثاني:

إن للقرآن نزولاً واحداً، وإن الله عزّ وجل ابتدأ إنزاله في ليلة القدر، ثم نزل بعد ذلك منجماً في أوقات مختلفة من سائر الأوقات[٤].

---

= تقريب النواوي: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (١/ ١٨٣ - ١٨٤) تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة ـ الرياض، دون تاريخ.

(١) انظر: الإتقان في علوم القرآن (١/ ١٣٠).

(٢) المقصود بالإسرائيليات: هي «ما يعم اللون اليهودي واللون النصراني للتفسير، وما تأثر به التفسير من الثقافتين اليهودية والنصرانية» التفسير والمفسرون للدكتور محمد حسين الذهبي (١/ ١٦٨)، دار القلم، بيروت ـ لبنان، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

(٣) وما كان ابن عباس ممن يتلقى الإسرائيليات ـ كما ذكر ذلك الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه لمسند الإمام أحمد (٥/ ٧٨٧) ـ بل ثبت عنه رضي الله عنه التنفير عن أحاديث أهل الكتاب، انظر: صحيح البخاري (٢/ ٩٥٣) كتاب الشهادات، باب: لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها، برقم ٢٥٣٩. وانظر لزيادة تفصيل: مناهل العرفان (١/ ٤١).

(٤) انظر: المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز: شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن =

وهذا القول إشارة إلى ابتداء إنزال القرآن على النبي ﷺ، فإن ذلك كان وهو متحنّث[1] بحراء في شهر رمضان، وهذا وإن كان الأمر فيه كذلك إلا أن تفسير الآية ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾ [القدر: ١]، به بعيد مع ما قد صحَّ من الآثار عن ابن عباس: أنه نزل جملة، وإلى سماء الدنيا[2]. لِذَا فهذا القول ضعيف.

## القول الثالث:

إنه نزل إلى السمـاء الدنيا في عشرين ليلة قدر، أو ثلاث وعشرين، أو خمس وعشرين، في كل ليلة ما يقدّر الله إنزاله في كل السنة، ثم نزل بعد ذلك على النبي ﷺ، منجماً في جميع السنة[3].

وهذا القول ـ الثالث ـ ضعيف[4]؛ لأنه خلاف ما نقل من الإجماع[5].

## القول الرابع:

إن القرآن نزل من اللوح المحفوظ جملة واحدة، وإن الحفظة نجّمته على جبريل

---

= إبراهيم المعروف بأبي شامة المقدسي (٦٦٥هـ): (ص٢٠)، حققه طيار آلتي قولاج، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م، والبرهان في علوم القرآن (١/ ٢٢٨)، والإتقان في علوم القرآن (١/ ١٣١)، ومناهل العرفان (١/ ٣٤).

(١) متحنّث: العابد أي كثير العبادة؛ لإلقائه الحِنْثَ عن نفسه. انظر: لسان العرب (٣/ ٤٣٢).

(٢) انظر: المرشد الوجيز (ص٢٠).

(٣) انظر: البرهان في علوم القرآن (١/ ٢٢٨)، والإتقان في علوم القرآن (١/ ١٣١)، ومناهل العرفان (١/ ٣٤).

(٤) انظر: فتح الباري (٩/ ٤)، ولطائف الإشارات (١/ ٢٢).

(٥) انظر: تفسير القرطبي (٢/ ٢٩٨) والإتقان في علوم القرآن (١/ ١٣١).

عليه السلام في عشرين ليلة، وإن جبريل نجّمه على النبي ﷺ، في عشرين سنة[1].

وهذا القول باطل ووُصِف قائله بالجهالة[2].

وقال عنه ابن حجر بعد أن ذكر نصّه: «وهذا ـ أيضاً ـ غريب»[3].

## المختار من الأقوال:

ممَّا لاشك فيه أن القول الأول هو الراجح من بين الأقوال الأربعة، وهو مذهب ابن عباس وجمهور العلماء، ودلَّت عليه الأخبار الصحيحة كما بيّناه، وهو القول الذي ينبغي أن نصير إليه، جمعاً بين الأدلة الموجودة في هذا الباب.

* * *

(١) انظر: تفسير الماوردي المسمى «النكت والعيون» لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي (ت ٤٥٠هـ): (٦/ ٣١١ - ٣١٢) بتحقيق السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م، والمرشد الوجيز (ص١٩)، والإتقان في علوم القرآن (١/ ١٣١)، ومناهل العرفان (١/ ٣٤).

(٢) انظر: أحكام القرآن: لأبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي الأندلسي (ت ٥٤٣هـ): (٤/ ٤٢٧)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الفكر ـ لبنان، دون تاريخ.

(٣) فتح الباري (٩/ ٤-٥)، وانظر: لطائف الإشارات (١/ ٢٢).

# المبحث الثاني
# مقاصد الإنزال جملة ومنجماً

يُحيط هذا المبحث بالحِكَم الربانية، والأسرار النورانية، بما يتضمنه مقصد النزول القرآني، من تثبيت عزيمة النبي ﷺ وغير ذلك من الحكم العظيمة، لِذا ينحصر الحديث فيه في مطلبين:

**المطلب الأول: الحكمة من إنزال القرآن جملة إلى السماء.**

**المطلب الثاني: نزول القرآن منجماً والحكمة منه.**

# المطلب الأول
# الحكمة من إنزال القرآن جملة إلى السماء

بيّن العلماء الحكمة من إنزال القرآن جملة إلى سماء الدنيا في وجوهٍ:

**أولاً: تفخيمٌ لأمر القرآن وأمر مَنْ أُنْزِلَ عليه**؛ وذلك بإعلام سكان السماوات السبع أن هذا القرآن آخر الكتب، المنزّل على خاتم الرسل، لأشرف الأمم قد قربناه إليهم لننزله عليهم، ولولا أن الحكمة الإلهية اقتضت وصوله إليهم منجماً بحسب الوقائع لَـهُبِطَ به إلى الأرض جملة كسائر الكتب المنزلة قبله، ولكن الله تعالى باين بينه وبينها فجمع له الأمرين إنزاله جملة ثم إنزاله مفرقاً، وهذا من جملة ما شرف به نبينا ﷺ[1].

**ثانياً: تكريم بني آدم وتعظيم شأنهم عند الملائكة، وتعريفهم عناية الله عزّ وجل بهم ورحمته لهم.**

**ثالثاً: تشريف النبي ﷺ وتسويته مع الرسل عليهم السلام في إنزاله كتابه جملة والتفضيل له ﷺ في إنزاله عليه منجماً.**

قال السخاوي[2] رحمه الله: « فإن قيل: ما في إنزاله جملة إلى سماء الدنيا؟

---

(١) المرشد الوجيز (ص٢٤ – ٢٥).

(٢) هو: أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري السخاوي الشافعي، علم الدين، مولده سنة (٥٥٨هـ)، سكن دمشق، فكان شيخ القـرَّاء بدمشق في زمانه، عالم بالقـراءات =

قلت: في ذلك تكريم بني آدم وتعظيم شأنهم عند الملائكة، وتعريفهم عناية الله عزّ وجل بهم ورحمته لهم، ولهذا المعنى أمر سبعين ألفاً من الملائكة لـمّا أنزل الله سورة الأنعام أن تزفَّها[1].

---

= والتفسير والأصول واللغة، قرأ على الشاطبي وغيره، وعنه قرأ أبو شامة وخلق كثير، له تصانيف كثيـرة، منها: «جمال القراء وكمـال الإقراء» وغيرها. توفي سنة (٦٤٣هـ). انظر: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايمـاز الذهبي (ت ٧٤٨هـ): (٢/ ٦٣١)، تحقيق بشار عواد معروف، وشعيب الأرناؤوط وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤هـ، ومعجم المطبوعات (١/ ١٠١٤)، والأعلام (٤/ ٣٣٢).

(١) **قلت في تخريج هذا الحديث:**

أخرجه الطبراني في الـمعجم الأوسط (٦/ ٢٩٢) عن أنس، والبيهقي في السنـن الصغرى (ص٥٥١) وفي شعب الإيمان (٢/ ٤٧٠)عن أنس أيضاً، وقال عنه الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ٢٠): «رواه الطبراني عن شيخه محمد بن عبد الله بن عرس عن أحمد بن محمد بن أبي بكر السالمي ولم أعرفهما، وبقية رجاله ثقات» وكذلك أخرجه الطبراني في المعجم الصغير (١/ ١٤٥) عن ابن عمر مرفوعاً، قال عنه في مجمع الزوائد (٧/ ٢٠)، «وفيـه يوسف بن عطية الصفار وهو ضعيف»، وأكّـد ذلك عنه في معرفة الثـقات (٢/ ٣٧٥): «يوسف بن عطية بن ثابت الصفار ضعيف الحديث»، معرفة الثقات لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (١٨٢ - ٢٦١هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار ـ المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م. وقال عنه ابن حجر في التقريب (ص٦١١): متروك. وقال عنه البخاري: «يوسف الصفار منكر الحديث» انظر: الضعفاء: أحمد بن عبد الله ابن أحمد أبو نعيم الأصبهاني الصوفي (ت ٤٣٠هـ): (ص١٦٥)، تحقيق: فاروق حمادة، دار الثقافة ـ الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

وكذلك أخرج الحديث البيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٤٧١) وقال عقبه: «وفي إسناده من لا يعرف والله أعلم». =

وزاد سبحانه في هذا المعنى بأن أمر جبريل عليه السلام بإملائه على السفرة الكرام البررة عليهم السلام وإنساخهم إياه وتلاوتهم له.

---

= وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: إن الاستدلال بالحديث «استدلال ضعيف»، انظر: مجموع الفتاوى (٢٣/ ١٢١)، وعليه يتضح أن الحديث ضعيف، والله أعلم.

وذكر كثير من المفسرين هذا الحديث عند تفسيرهم لسورة الأنعام وذكر الأخبار في فضلها، بأنها نزلت جملة واحدة، يشيّعها سبعون ألف ملك، يجأرون بالتسبيح، أو لهم زجلٌ بالتسبيح، أو نزلت سورة الأنعام معها موكب من الملائكة، سد ما بين الخافقين... ونسبوا ذلك إلى ابن عباس، ولم يبيِّن أحد منهم ضعف هذه الرواية، انظر: التفسير الكبير للرازي (١٢/ ١١٧) وتفسير ابن عطية المسمى الـمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت ٥٤٢هـ): (٢/ ٢٦٥)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م. وتفسير ابن كثير(٢/ ١٢٣) وقد أطال في ذكر الرواية كثيراً وهو البصير بالروايات، فلم يبيِّن لنا مدى صحة الرواية أو ضعفها، وكذلك تفسير البغوي (٢/ ٨٣)، وتفسير البيضاوي (٢/ ٤٧٣)، وتفسير القرطبي (٦/ ٣٨٢)، وتفسير زاد المسير (٣/ ١)، وتفسير فتح القدير (٢/ ٩٦)، والدر المنثور (٣/ ٢٤٣)، فهؤلاء العلماء لم يذكر منهم أحد إن كان في الرواية من ضعف، وأكثرهم اعتمد في نقل الرواية على ما أخرجه الحاكم في مستدركه (٢/ ٣٤٤)، ح/ رقم ٣٢٢٦، وقال عقب ذكره لرواية الحديث: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، فإن إسماعيل هذا هو السدي ولم يخرجه البخاري» هذا والله أعلم.

لكن بيَّن لنا ذلك المفسر الألوسي عليه رحمة الله تعالى في تفسيره (روح المعاني): (٧/ ٧٦)، فقال بعد أن ذكر فضل سورة الأنعام بما فيها من هذه الروايات: «...إلى غير ذلك من الأخبار، وغالباً في هذا المطلب ضعيف وبعضها موضوع ـ ثم قال ـ ولعل الأخبار بنزول هذه السورة جملة أيضا كذلك ـ (أي ضعيف أو موضوع) ـ إلى أن قال: ويؤيد ما أشرنا إليه من ضعف الأخبار بالنزول جملة ما قاله ابن الصلاح في فتاواه: الحديث الوارد في أنها نزلت جملة، رويناه من طريق أُبي بن كعب ولم نر له سنداً صحيحاً، وقد روي ما يخالفه» وانظر كذلك: الإتقان في علوم القرآن (١/ ١٢٠). **وبهذا يتضح أن الحديث ضعيف.**

وفيه أيضاً: التسوية بين نبيِّنا محمد ﷺ، وبين موسى عليه السلام في إنزال كتابه جملة، والتفضيل لمحمد ﷺ في إنزاله عليه منجماً ليحفظه، قال عزَّ وجلَّ: ﴿كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾ [الفرقان: ٣٢]، وقال عزَّ وجلَّ: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ [الأعلى: ٦]»(١).

هذا عن سر نزول القرآن جملة إلى سماء الدنيا، ويستفاد منه ما يأتي:

تعظيم لشأن القرآن وشأن النبي ﷺ وشأن المنزل عليهم وهم المسلمون.

تفضيل القرآن على غيره من الكتب السماوية بأن جعل له الإنزالين.

تشريف النبي ﷺ وتسويته مع الرسل عليهم السلام في إنزاله كتابه جملة والتفضيل له ﷺ في إنزاله عليه منجماً.

❊ ❊ ❊

(١) جمال القراء وكمال الإقراء: لأبي الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد المعروف بعلم الدين السخاوي (ت ٦٤٣هـ): (١/ ١٥٣)، دراسة وتحقيق: الدكتور عبد الحق عبد الدائم سيف القاضي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م، وانظر: المرشد الوجيز (ص٢٧)، والإتقان في علوم القرآن (١/ ١٣٢).

## المطلب الثاني
## نزول القرآن مفرقاً أو منجماً والحكمة منه

### أولاً: نزولُ القرآن مفرقاً أو مُنَجَّماً:

لقد أُخْتُـصَّ القرآن من بين الكتب السماوية بأنه نزل مفرقاً على مدى ثلاث وعشرين سنة، فلم ينزل القرآن على رسول الله ﷺ مرة واحدة، وإنما نزل مفرقاً إلى أجزاء، كل جزء منها يسمى نجماً، وقد جاء في لسان العرب: «نَجَّمْتُ المال، إذا أَدَّيْتَـه نجوماً... وقد جعل فلان مَالَهُ على فلانٍ نجوماً معدودة يؤدي عند انقضاء كل شهر منها نجماً، وقد نجمَّها عليه تنجيمـاً»[1]، وقال أبو شامة المقدسي[2] رحمه الله: «فلما قطَّع الله سبحانه القرآن وأنزله مفرقاً، قيل لتفاريقه نجوم»[3].

---

(١) لسان العرب: مادة «نجم» (١٢/ ٥٧٠).

(٢) هو: أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي، المعروف بأبي شامة (٥٩٩-٦٦٥هـ)، مقرئ، محدّث، مفسّر، مؤرخ، كان فوق حاجبه شامة كبيرة، فلهذا قيل له: أبو شامة، له مصنفات كثيرة منها: «إبراز المعاني شرح حرز الأماني في القراءات» و«كتاب البسملة الكبير» و«المرشد الوجيز». انظر في ترجمته: معرفة القراء الكبار (٢/ ٦٧٣)، وغاية النهاية في طبقات القرَّاء: لشمس الدين محمد بن محمد الجزري (ت ٨٣٣هـ): (١/ ٣٦٥)، عُني بنشره ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٠هـ، والأعلام (٣/ ٢٩٩).

(٣) المرشد الوجيز (ص١٨).

## الأدلة على نزولُ القرآن مفرقاً:

من الأدلة على نزول القرآن مفرقاً، قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦].

وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا * وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾.

وهذه الآية دليلٌ أيضاً على أن الكتب السماوية الأخرى غير القرآن، نزلت جملة واحدة ولم تنزل مفرَّقة، وعلى ذلك جمهور العلماء والمفسرين(١).

## ثانياً: حكمة نزول القرآن مفرقاً أو منجماً:

أشار الحق تبارك وتعالى إلى حكمة نزول القرآن منجماً في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان: ٣٢].

فقد تمنَّى الكفار نزول القرآن جملة واحدة، وأثاروا مسألة نزوله منجماً في سلسلة

---

(١) انظر: تفسير الطبري (١٩/ ١٠)، وتفسير الرازي (٢٤/ ٦٩)، وتفسير القرطبي (١٣/ ٢٨)، وتفسير روح المعاني (١٩/ ١٥)، وتفسير زاد المسير (٦/ ٨٨)، وتفسير فتح القدير (٤/ ٧٣).
**قلت**: وقد فصل الإمام السيوطي في الإتقان في علوم القرآن (١/ ١٣٤ - ١٣٨) هذه المسألة بتفصيل مفيد، وبيَّن أن الكتب السمـاوية غير القرآن، نزلت جملة، وأن هذا مجمع عليه بين العلماء، وردَّ على من يقول بأنها مثل القرآن في النزول. وانظر كذلك: التسهيل لعلوم التنزيل: للإمام محمد بن أحمد بن محمد بن جزي الكلبي الغرناطي (ت ٧٤١هـ): (٣/ ٧٨)، دار الكتاب العربي ـ بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، والمرشد الوجيز (ص٢٨)، والبرهان في علوم القرآن (١/ ٢٣١)، والمدخل لدراسة القرآن (ص٥٩ - ٦٠).

قدحهم ومعارضتهم الباطلة للنبي ﷺ، ولكن الله تعالى بيَّن لهم الحكمة من نزوله مفرقاً، ألا وهي تثبيت فؤاد النبي ﷺ إلى جانب حِكَمٍ أخرى.

ويفيد قوله تعالى: ﴿لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾ معاني جليلة؛ منها(١):

١ـ لنقويَّ به قلبك، فإن الوحي إذا كان يتجدد في كل حادثة كان أقوى للقلب، وأشد عناية بالمرسل إليه.

٢ـ لتحفظه، فيكون فؤادك ثابتاً به غير مضطرب، لأن المتلقّن إنما يقوى قلبه على حفظ العلم شيئاً بعد شيء، وجزءاً بعد جزء، ولو أُلقي عليه جملة واحدة لعجز عن حفظه، وكان النبي ﷺ أمياً لا يكتب ولا يقرأ، ففُرِّق عليه القران ليتيسر عليه حفظه.

**وإلى جانب تثبيت قلب النبي ﷺ وقلوب المؤمنين:**

ـ فيه تطييب خاطره وتسليته ﷺ بقصص الأنبياء السابقين، عزاء له عمَّا يلقاه من أذى قومه، كما قال تعالى: ﴿وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ وَجَآءَكَ فِى هَٰذِهِ ٱلْحَقُّ وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾.

ـ ومع تسهيل حفظ القرآن له ﷺ وللمؤمنين، تكرير لفظه، وإعجازه، والتدرّج في شرائعه وأحكامه، وغير ذلك ممَّا يتعلق باستمرار الدعوة الإسلامية ونجاحها في إصلاح أوضاع البشرية.

قال الله تعالى: ﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ۞ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٥-١٠٦]؛ أي: جعلنا نزوله

---

(١) تفسير الطبري (١٩/ ١٠) والمرشد الوجيز (ص٢٨) وانظر: البرهان في علوم القرآن (١/ ٢٣١)، والإتقان في علوم القرآن (١/ ١٣٤)، ولطائف الإشارات (١/ ٢٤).

مفرقاً، دلالة على كثرة نجومه، لتقرأه على الناس على تُؤَدَةٍ ومهلٍ وتثبّتٍ، فترتله وتبيِّنه ولا تعجل في تلاوته، ونزَّلناه تنزيلاً حسبما تقتضيه الحكمة والمصلحة ويقع من الحوادث والواقعات(١).

وقد ذكر الفخر الرازي ثمانية وجوه(٢) تدلُّ على الحكمة من نزول القرآن مفرقاً منجماً؛ هي:

١ـ أنه عليه السَّلام لم يكن من أهل القراءة والكتابة، فكان نزوله مفرقاً ليسهل حفظه ومدارسته.

٢ـ أنَّ من كان الكتاب عنده، فربما اعتمد على الكتاب وتساهل في الحفظ.

٣ ـ أنه تعالى لو أنزل الكتاب جملة واحدة على الخلق، لنزلت الشرائع بأسرها دفعة واحدة، فكان يثقل عليهم ذلك.

٤ ـ أنه إذا شاهد جبريل حالاً بعد حال، يقوى قلبه بمشاهدته، فكان أقوى على أداء ما حمل وعلى الصبر على عوارض النبوة، وعلى احتماله أذية قومه وعلى الجهاد.

٥ ـ أنه لما تم شرط الإعجاز فيه مع كونه منجماً ثبت كونه معجزاً، فإنه لو كان ذلك في مقدور البشر لوجب أن يأتوا بمثله منجماً مفرقاً.

٦ ـ كان القرآن ينزل بحسب أسئلتهم والوقائع الواقعة لهم.

٧ ـ تحدَّاهم عليه الصلاة والسلام من أول الأمر، فلما عجزوا عنه كان عجزهم عن معارضة الكل أولى، فبهذا الطريق ثبت في فؤاده أن القوم عاجزون عن المعارضة لا محالة.

---

(١) انظر: تفسير الطبري (١٥/ ١٧٩)، وتفسير أبي السعود (٥/ ١٩٩).

(٢) تفسير الرازي (٢٤/ ٦٩) بتصرف واختصار.

٨ ـ أن السفارة بين الله تعالى وبين أنبيائه وتبليغ كلامه إلى الخلق منصب عظيم، قام به جبريل عليه السلام مبلغاً من رب العزة والجلال بنزول القرآن مفرقاً منجماً على محمد ﷺ... انتهى.

* * *


al-maktabeh
www.
.com
مكتبة
المهتدين




# الفصل الثاني

# الهيئات العامة لتلقي القرآن الكريم

**ويشتمل على مبحثين:**

**المبحث الأول:** هيئة تلقي القرآن الكريم وعرضه من جبريل عليه السلام إلى النبي ﷺ.

**المبحث الثاني:** هيئة تعليم النبي ﷺ لأمته.




# الفصل الثاني
# الهيئات العامة لتلقي القرآن الكريم

يدور الحديث في هذا الفصل على الهيئات التي تلقَّى بها النبي ﷺ القرآن الكريم من جبريل عليه السلام، حيث تعلَّم النبي ﷺ منهجاً في أخذه للقرآن الكريم، ألا وهو منهج التلقي.

كذلك يبيِّن هذا الفصل اجتهاد النبي ﷺ لحفظ القرآن الكريم، إلى أن طمأنه ربه بأن تحفيظه مضمون عليه.

ثم يبيِّن لنا النبي ﷺ بعد ذلك المنهج طريقته مع جبريل عليه السلام في مراجعة القرآن (طريقة عرض القرآن)، وما في ذلك من فوائد في الحفظ وتبيين أحكام الشرع، وهذا ما يفصّله (المبحث الأول).

ويدور الحديث في (المبحث الثاني) من هذا الفصل على السنة المتّبعة في الإقراء والتلقي من تعليم النبي ﷺ لأمته، فالقراءة لا تخرج عن التلقي وأنها توقيفية.

إلى جانب طرق أخذ القرآن الكريم ببعض من الإيجاز، لمعرفة منهج الإقراء المتبع.

**ومن ثَمَّ فإن هذا الفصل يتكون من مبحثين، نفصلهما فيما يأتي:**

# المبحث الأول

## هيئة التلقي والعرض من جبريل عليه السلام إلى النبي ﷺ

يصف هذا المبحث الكيفيّات العامة لتلقي القرآن الكريم، بواسطة منهج متَّبع، سار عليه النبي ﷺ مدة نزول القرآن، إلى أن اكتمل نزوله، وتسلسل هذا الوصف خلال ثلاثة مطالب:

**المطلب الأول:** معلم النبي ﷺ جبريل عليه السلام.

**المطلب الثاني:** كيفيّة تلقِّي النبي ﷺ القرآن من جبريل عليه السلام.

**المطلب الثالث:** حرص النبي ﷺ على حِفظ القرآن وعرضه على جبريل عليه السلام.

## المطلب الأول
## مُعلِّم النبي ﷺ جبريل عليه السلام

شاءت حكمة المولى عزَّ وجلَّ أن يصطفي من ملائكته جبريل عليه السلام، ليكون واسطة وحي السماء، المنزّل على نبينا محمد ﷺ، فجبريل رسول الله من الملائكة، جاء به إلى رسول الله ﷺ من البشر، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الحج: ٧٥].

وجبريل عليه السَّلام هو الناقل للقرآن من السماء إلى الأرض، وقد حباه الله بصفات عظيمة، ليقوم بهذه المهمة الجليلة، ومن هذه الصفات:

١ـ **الروح**: من قوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣]، هو جبريل عليه السَّلام(١)، ويسمى جبريل عليه السَّلام روح القدس لأنه خلق من طهارة(٢).

٢ـ **القوة**: كما قال تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٖ فَٱسۡتَوَىٰ﴾ [النجم: ٦]: ذو مِرّة هو جبريل عليه السَّلام؛ أي: ذو قوة، والمِرّة: «القوة والشدة في الخلق، وقيل: ذو صحة جسم وسلامة

---

(١) انظر: الطبقات الكبرى: لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري (ت ٢٣٠هـ): (١/ ١٩٤) دار صادر، بيروت. دون تاريخ.

(٢) انظر: لسان العرب (٦/ ١٦٩) والنهاية في غريب الحديث (٤/ ٢٤).

من الآفات»(١)، فجبريل عليه السَّلام من حيث طبيعته الخَلقية في قوة وقدرة عظيمة، خلقه الله تعالى قوياً ذا مِرّة شديدة(٢).

وكذلك قوله تعالى: ﴿ذِى قُوَّةٍ﴾ [التكوير: ٢٠]؛ أي: من حيث سجاياه الخُلُقية: «شديد، وقيل: المراد القوة في أداء طاعة الله سبحانه وتعالى، وترك الإخلال بها من أول الخلق إلى آخر زمان التكليف، وقيل: لا يبعد أن يكون المراد قوة الحفظ، والبعد عن النسيان، والخلط»(٣).

قال صاحب التحرير والتنوير: «فوصف جبريل عليه السَّلام بـ﴿ذِى قُوَّةٍ﴾ يجوز أن يكون شدة المقدرة، كما وصف بذلك في قوله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ﴾، ويجوز أن يكون من القوة المجازية، وهي الثبات في أداء ما أرسل به، كقوله تعالى: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ﴾ [النجم: ٥]، لأن المناسب للتعليم هو قوة النفس»(٤)، و﴿شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ﴾: صفة، أي: مَلَك شديد القوى، واتفق المفسرون على أن المراد جبريل عليه السَّلام، والمراد بِـ﴿ٱلْقُوَىٰ﴾: استطاعته تنفيذ ما يأمر الله به من الأعمال العظيمة العقلية والجسمانية، فهو الملك الذي ينزل على الرّسل بالتبليغ»(٥).

---

(١) تفسير فتح القدير (٥/ ١٠٥)، وانظر: تفسير الطبري (٢٧/ ٢٤)، وتفسير ابن كثير (٤/ ٤٨١).

(٢) انظر: لسان العرب (٥/ ١٧٠)، ونظم الدرر في تناسب الآيات والسور: برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي (ت ٨٨٥هـ): (١٩/ ٤٤)، المكتبة التجارية ـ مكة المكرمة، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

(٣) تفسير روح المعاني (٣٠/ ٥٩- ٦٠).

(٤) تفسير التحرير والتنوير: للشيخ محمد الطاهر بن عاشور (٣٠/ ١٥٥)، دار سحنون للنشر والتوزيع ـ تونس، دون تاريخ، وانظر: تفسير البحر المحيط (٨/ ١٥٤)، وتفسير فتح القدير (٥/ ١٠٥).

(٥) تفسير التحرير والتنوير (١٣/ ٩٥).

٣ ـ **كريم**: من قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [التكوير: ١٩]، حيث فسَّر ابن كثير(١) هذه الصفة بقوله: «ملك حسن الخلق بهيّ المنظر»(٢) وهو جبريل عليه السَّلام، وقيل أيضاً في معنى «كريم»: إنه «النفيس في نوعه»(٣)، فجبريل عليه السَّلام نفيس بين الملائكة، وهذه مَحْمَدة خاصة به.

٤ ـ **مكين**: أي ذو مكانة، وهي من قوله تعالى: ﴿عِندَ ذِى ٱلۡعَرۡشِ مَكِينٍ﴾ [التكوير: ٢٠]؛ أي «ذي مكانة رفيعة وتشرف عند الله العظيم جلَّ جلاله، عندية إكرام وتشريف لا عندية مكان، فالظرف متعلق بمكين وهو فعيل من المكانة»(٤).

٥ ـ ﴿مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾ [التكوير: ٢١]: «يعني جبريل عليه السَّلام، مطاع في السماء، تطيعه الملائكة، أمين عند الله على وحيه ورسالته وغير ذلك مما ائتمنه عليه»(٥).

قال ابن كثير: «وقوله تعالى: ﴿أَمِينٍ﴾ صفة لجبريل بالأمانة، وهذا عظيم جداً أن الربَّ عز وجل يزكي عبده ورسوله الملكي جبريل عليه السَّلام، كما زكَّى عبده ورسوله البشرى محمد ﷺ بقوله: ﴿وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجۡنُونٍ﴾ [التكوير: ٢٢]»(٦)، ولِذَا قال

---

(١) هو: إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي أبو الفداء، عماد الدين، ولد سنة (٧٠١هـ)، الفقيه الشافعي، حافظ مؤرخ، اشتهر بالضبط والتحرير، انتهت إليه رياسة العلم في التاريخ والحديث والتفسير، له مصنفات كثيرة؛ منها: «تفسير القرآن العظيم»، و«البداية والنهاية»، توفي سنة (٧٧٤هـ). انظر: طبقات المفسرين للداوودي (١/ ١١١)، ومعجم المؤلفين (٢/ ٢٨٣)، والأعلام (١/ ٣٢٠).

(٢) تفسير ابن كثير (٤/ ٤٨٠).

(٣) تفسير التحرير والتنوير (١٥/ ١٥٥).

(٤) تفسير روح المعاني (٣٠/ ٦٠)، وتفسير أبي السعود (٩/ ١١٨)، وتفسير ابن كثير (٤/ ٤٨٠).

(٥) تفسير الطبري (٣٠/ ٨٠) وانظر: تفسير زاد المسير (٩/ ٤٣).

(٦) تفسير ابن كثير (٤/ ٤٨١).

الألوسي[١] رحمه الله: «والمقام يقتضي تعظيم الأمانة؛ لأن دفع كون القرآن افتراء منوط بأمانة الرسول»[٢].

وقال الزمخشري[٣]رحمه الله «وقُرئ: «ثَمَّ» تعظيماً للأمانة وبياناً؛ لأنها أفضل صفاته المعدودة»[٤].

**فصفة الأمانة من أعظم الصفات؛ لأنه يتعلق بها نقل ألفاظ القرآن الكريم بدقة تامة.**

إذن فجبريل أمين الوحي تلقَّى القرآن سماعاً من الله تبارك وتعالى، فسلسلة السماع بهذا القرآن تنتهي إلى مقام الألوهية، فما أعظمها وما أجلَّها من سلسلة[٥].

---

(١) هو: أبو الثناء السيد محمود بن شهاب الدين بن عبد الله الألوسي البغدادي، ينتهي نسبه إلى الإمام الحسين رضي الله عنه، ولد في بغداد سنة (١٢١٧هـ) في أسرة عريقة في العلم والنسب، وكان آية في النباهة والذكاء، أجيز من كثير من العلماء في عدة فنون، وتقلد الكثير من المناصب العلمية والدينية، من أهم مصنفاته: «روح المعاني في التفسير»، وأما نسبته فهي إلى آلوس جزيرة وسط الفرات. توفي سنة (١٢٧٠هـ). انظر: معجم المؤلفين (١٢/ ١٧٥)، والأعلام (٧/ ١٧٦).

(٢) تفسير روح المعاني (٣٠/ ٦٠).

(٣) هو: أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، ولد سنة (٤٦٧هـ)، الإمام الكبير في التفسير والحديث والنحو واللغة والأدب وعلم البيان، كان إمام عصره، وهو حنفي المذهب له مؤلفات كثيرة منها: «الكشاف في تفسير القرآن»، و«أساس البلاغة»، و«المفصل». توفي سنة (٥٣٨هـ). انظر: طبقات المفسرين للداوودي (٢/ ٣١٤)، وشذرات الذهب (٢/ ١١٨ - ١١٩)، والأعلام (٧/ ١٨٧).

(٤) تفسير الكشاف (٤/ ٧١٣) وانظر: تفسير أبي السعود (٩/ ١١٨).

(٥) انظر: سنن القراء ومناهج المجودين: للدكتور عبد العزيز بن عبد الفتاح القاري (ص٢٨)، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ.

هذه بعض صفات جبريل عليه السَّلام، ولعلها أهم صفاته؛ حيث وردت في القرآن الكريم، والذي يعنينا من ذكرها هنا أننا عرفنا فيها التحمُّل لنقل القرآن الكريم إلى النبي ﷺ بأمانة تامة، ودقة كاملة، على أتم وجه وأحسنه.

* * *

## المطلب الثاني

## كيفية تلقي النبي ﷺ القرآن عن جبريل عليه السلام

من المعلوم يقيناً أن النبي ﷺ تلقى ألفاظ القرآن الكريم عن جبريل عليه السَّلام عن ربِّ العزة والجلال، قال تعالى: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ﴾ [النجم: ٥]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل: ٦]؛ أي: ﴿وَإِنَّكَ﴾ يا محمد ﴿لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ﴾؛ أي: لتُعطَى من عند الله، لأن الملك يلقيه من قبل الله سبحانه، وقيل: معناه لتلقن»[١].

وقال البخاري[٢] رحمه الله قال معمر: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النمل: ٦]؛ أي يلقى عليك وتلقاه أنت، أي: تأخذه عنه، ومثله ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة: ٣٧]»[٣].

---

(١) مجمع البيان في تفسير القرآن: لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٦٠هـ): (٥/ ١٢٠)، تحقيق لجنة من العلماء والمحققين المختصين، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

(٢) هو: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة البخاري الجعفي أبو عبد الله (١٩٤- ٢٥٦هـ)، صاحب الصحيح، إمام أهل الحديث والمقتدى به فيه والمعول على كتابه بين أهل الإسلام، رحل في طلب العلم إلى سائر محدثي الأمصار وسمع من أكثرهم؛ منهم الإمام أحمد ابن حنبل، صنّف كتابه الصحيح وقال: جعلته حجّة فيما بيني وبين الله. انظر: شذرات الذهب (١/ ١٣٤)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٩).

(٣) صحيح البخاري (٦/ ٢٧٢١)، كتاب: التوحيد، باب: كلام الرب مع جبريل ونداء الله الملائكة.

فقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ﴾ أي: يُلقى عليك فتتلقاه[١]، وهذا الملقى هو القرآن فهو من الوحي، أي: يلقى إليك وحياً من عند الله[٢]، وهو هنا تمثيل لحال إنزال القرآن إلى النبي ﷺ بحال التلقية، كأن جبريل سعى للجمع بين النبي ﷺ والقرآن[٣].

وصِفتا ﴿عَلِيمٍ﴾ ﴿حَكِيمٍ﴾ قال عنهما في التحرير والتنوير: «وإنما بُني الفعل إلى غير مذكور للعلم بأنه لله أو جبريل»[٤]، مع أن التلقي ليس من الله مباشرة، بل بالواسطة وهذا أول السلسلة، سلسلة الرواية والإسناد، فأَمْر هذا القرآن في تلقِّيه مبني على ذلك، لكن منتهى السلسلة إلى مقام رب العالمين، فالقرآن الكريم تلقاه الرسول الأمين جبريل عليه السَّلام سماعاً من رب العالمين[٥].

فجبريل عليه السَّلام مقرئ النبي ﷺ ومعلمه الوحي، وهيئة هذا الوحي المُلقى من جبريل إلى النبي ﷺ وردت في حديث البخاري عن عائشة أمّ المؤمنين رضي الله عنها، أَنَّ الحارث بن هشام[٦] رضي الله عنه سأَلَ رَسُولَ الله ﷺ فقال يا رسول الله:

(١) انظر: معاني القرآن: لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ): (٥/ ١١٤)، تحقيق الشيخ محمد علي الصابوني، نشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩هـ.

(٢) انظر: لسان العرب (١٥/ ٣٥٥)، والقاموس المحيط (٤/ ٣٨٦).

(٣) انظر: تفسير التحرير والتنوير (٩/ ٢٢٣).

(٤) المصدر السابق. الموضع نفسه.

(٥) سنن القراء ومناهج المجودين (ص٤٥).

(٦) هو: الحارث بن هشام بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم أبو عبد الرحمن المكي، من مسلمة الفتح، استشهد بالشام في خلافة عمر، وله ذكر في الصحيحين أنه سأل عن كيفية مجيء الوحي، انظر: تقريب التهذيب (ص١٤٨)، والإصابة في تمييز الصحابة: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ): (١/ ٦٠٥)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

«كيف يأتيك الوحيُ، فقـالَ رَسولُ الله ﷺ: «أَحْياناً يَأْتِيني مِثلَ صَلْصَلةِ الجَرَسِ[١]، وهُوَ أَشَدُّهُ عليَّ، فـيُفْصَمُ[٢] عنِّي، وقد وَعَيْتُ[٣] عنهُ ما قالَ، وأَحْياناً يَتَمَثَّـلُ لـي الـمَلَكُ رَجُلاً فيُـكَلِّمُني، فأَعِي ما يَقُول» قالَتْ عائِشةُ رَضيَ الله عنها: ولَقدْ رَأيتُهُ يَنْزِلُ عليهِ الوَحيُ في اليَومِ الشَّدِيدِ الْبَرْد، فيَفْصِمُ عنهُ، وإنَّ جَبِينَهُ لَيتفصَّدُ[٤]عَرَقًا»[٥]، وفي

---

(١) صلصلة الجرس: والصلصلة بمهملتين مفتوحتين بينهما لام ساكنة في وقوع الحديد بعضه على بعض ثم أطلق على ما له طنين، وقيل: متدارك لا يدرك في أول وهلة، والجرس: الجلجل الذي يعلق في رؤوس الدواب واشتقاقه من الجرس بإسكان الراء وهو الحس. وقيل: الصلصلة: الصوت المتدارك يسمعه ولا يثبته أول ما يقرع سمعه حتى يفهمه من بعد ذلك. فتح الباري (١/ ٢٠) وشرح النووي على صحيح مسلم: لأبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي (ت ٦٧٦هـ): (١٥/ ٨٨)، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة الثانية، دون تاريخ، وانظر: النهاية في غريب الحديث (٣/ ٤٦).

(٢) فيفصم: بفتح الياء وإسكان الفاء وكسر الصاد المهملة؛ أي يقلع ويتجلى ما يغشاني منه، والفصم: هو القطع بلا إبانة، وأما القصم بالقاف فقطع مع الإبانة والانفصال؛ أي ينقطع عنه الوحي ويقلع. فتح الباري (١/ ٢٠) وشرح النووي على صحيح مسلم (١٥/ ٨٨) وانظر: لسان العرب (١٢/ ٤٥٤).

(٣) وعيت: جمعت وفهمت وحفظت. انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (١٥/ ٨٨).

(٤) يتفصّد عرقاً: أي يسيل. هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري: لابن حجر العسقلاني (ص١٦٧)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة ـ بيروت، سنة ١٣٧٩هـ.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (١/ ٤)، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، ح/ رقم٢، ومسلم في صحيحه في كتاب الفضائـل، باب: عرق النبي ﷺ في البرد وحين يأتيه الوحي، ح/ رقم ٢٣٣٣، صحيح مسلم: لمسلم بن الحجاج بن مسلم أبي الحسين القشيري النيسابوري(ت ٢٦١هـ): (٤/ ١٨١٦)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت. دون تاريخ.

لفظ له: «كل ذاك: يأتي الملك أحيانا في مثل صلصلة الجرس...».

قال ابن حجر: «فقوله: [كَيفَ يَأْتيكَ الوَحْيُ] يحتمل أن يكون المسؤول عنه صفة الوحي نفسه، ويحتمل أن يكون صفة حامله، أو ما هو أعمَّ من ذلك، وقوله: [كل ذلك يأتي الملك]: أي كل ذلك حالتان»(١).

ويؤكد هذا الحديث مع قوله: [يأتيني على نحويين] في رواية ابن سعد(٢)، وقوله: [كل ذاك يأتي الملك] بأن للوحي صورتين(٣):

ـ **إحداهما**: أن النبي ﷺ انخلع من صورة البشرية، إلى صورة الملكية، وأخذه من جبريل عليه السَّلام.

ـ **وثانيهما**: أن الـملك انخلع إلى البشرية، حتى يأخذه النبي ﷺ منه، والأولى أصعب الحالين.

لكن يجب ملاحظة تأكيد النبي ﷺ على وَعْيه لما يلقيه إليه الملك في كلتا الصورتين، فهو يتلقاه بقلبه، وينطبع في عقله(٤)، وقد قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ

---

(١) فتح الباري (١/ ١٩).

(٢) الطبقات الكبرى (١/ ١٩٧)، وقال ابن حجر عن هذه الرواية: «مرسل مع ثقة رجاله»، انظر: فتح الباري (١/ ١٩). وابن سعد: هو محمد بن سعد بن منيع الزهري، مولاهم أبو عبد الله (١٦٨ - ٢٣٠هـ)، ولد بالبصرة وسكن بغداد وتوفي فيها، وهو مؤرخ، ثقة من حفاظ الحديث، مشهور بالطبقات الكبرى والتاريخ، روى عن سفيان بن عيينة وغيره. انظر في ترجمته: شذرات الذهب (٢/ ٦٩)، وسير أعلام النبلاء (٩/ ٤٥٤)، والأعلام (٦/ ١٣٦).

(٣) انظر: الإتقان في علوم القرآن (١/ ١٣٨).

(٤) انظر: محاضرات في علوم القرآن، للدكتور غانم قدوري الحمد (ص٢٤)، دار عمار، عمّان ـ الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

ﵟٱلۡعَٰلَمِينَ * نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ * عَلَىٰ قَلۡبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖﵞ [الشعراء: ١٩٢-١٩٥].

ففي الآيات وصف لنزول جبريل بالقرآن على قلب النبي ﷺ، لأن القلب محل التلقي، فوعاه بقلبه ﷺ وتلقاه تلقياً مباشراً، ووعاه وعياً مباشراً[(١)]، وثبت فلا ينساه أبداً[(٢)].

وقال الألوسي كلاماً عجيباً في معنى قوله تعالى: ﵟعَلَىٰ قَلۡبِكَﵞ ونصه: «والمراد بالقلب: إما الروح وهو أحد إطلاقاته، وكون الإنزال عليه لأنه المدرك دون الجسد. وإما العضو المخصوص: وتخصيصه بالإنزال عليه قيل: للإشارة إلى كمال تعقّله ﷺ وفهمه لذلك المنزل، حيث لم تعتبر واسطة في وصوله إلى القلب الذي هو محل العقل.. وقيل للإشارة إلى صلاح قلبه ﷺ وتقدسه حيث كان مَنْزِلاً لكلامه تعالى؛ ليعلم منه حال سائر أجزائه ﷺ، فإن القلب رئيس جميع الأعضاء وملكها، ومتى صلح الملك صلحت الرعية»[(٣)].

فحاصل كلام الألوسي في معنى: ﵟعَلَىٰ قَلۡبِكَﵞ معنيان:

١ ـ الروح.

٢ ـ والعضو المخصوص، وكلاهما محلٌ للحفظ.

فجبريل عليه السَّلام يُلقي ألفاظ القرآن على النبي ﷺ ويقرئه إيَّاها، وكان النبي ﷺ يسمعها ويعيها بقوة إلهية قدسية، لا كسماع البشر منه ﷺ، وتنفعل عند ذلك قواه

---

(١) في ظلال القرآن: سيد قطب (٥/ ٢٦١٧)، دار الشروق ـ بيروت، طبعة سنة ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠م.

(٢) لسان العرب (١/ ٦٨٧).

(٣) تفسير روح المعاني (١٩/ ١٢٠ - ١٢١).

البشرية، ولهذا يظهر على جسده الشريف من آثارها ما يظهر ويقال لذلك (**بُرَحَاء**[١] **الوحي**)[٢]، حتى يُـظَنَّ في بعض الأحايـين أنه أُغمي[٣] عليه ﷺ، وقد يظن أنه ﷺ أغفى[٤][٥].

فكان رسول ﷺ يعاني من التنزيل شدة مصداقاً لقوله سبحانه وتعالى: ﴿**إِنَّا سَنُلْقِى عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا**﴾ [المزمل: ٥]، فتظهر عليه آثار الوحي المحسوسة، ومن ذلك:

- **تغيّر ملامح وجهه** ﷺ، فعن عبادة بن الصامت[٦] رضي الله عنه أنه قال: «كان

(١) البرحاء: بضم الموحدة وفتح الراء ثم مهملة ثم مد، هي شدة الحمى، وقيل: شدة الكرب، وقيل: شدة الحر، ومنه برح بي الهم إذا بلغ مني غايته، وقيل: العرق، وهي هنا شدة الكرب من ثقل الوحي، فتح الباري (٨/ ٤٧٦) وانظر: لسان العرب، مادة «برح» (٢/ ٤١٠) والنهاية في غريب الحديث، مادة «برح» (١/ ١١٣).

(٢) من حديث «حتى إذا أنزل عليه الوحي فأخذه ما كان يأخذه من البرحاء..» رواه البخاري في صحيحه (٢/ ٩٤٥)، كتاب: الشهادات، باب: تعديل النساء بعضهن بعضا، ح/ رقم ٢٥١٨، ومسلم في صحيحه (٤/ ٢١٢٩)، كتاب: التوبة، باب: في حديث الإفك وقبول توبة القاذف، ح/ رقم ٢٧٧٠.

(٣) أغمي: أي غُشِيَ عليه ثم أفاق، ينظر: لسان العرب (١٥/ ١٣٤).

(٤) يقال: أغفى إغفاءة: نام نوماً خفيفاً، وهو ما كان يعتريه حالة الوحي، مقدمة فتح الباري (ص١٦٣) وانظر: لسان العرب (١٥/ ١٣٠)، والنهاية في غريب الحديث (٣/ ٣٧٦).

(٥) انظر: تفسير روح المعاني (١٩/ ١٢١).

(٦) هو: عبادة بن الصامت بن قيـس بن أصـرم بن فهر بن قيس بن ثعلبة بن عمرو الأنصاري الخزرجي أبو الوليد، شهد بدراً وشهد المشاهد كلها بعدها، وكان أحد النقباء بالعقبة، روى عن النبي كثيراً، وهو ممن جمع القرآن في عهد النبي ﷺ، مات بالرملة سنة (٣٤) للهجرة، وقيل: سنة (٤٥) للهجرة. انظر: الإصابة (٣/ ٦٢٤)، وتقريب التهذيب (ص٢٩٢)، وسير أعلام النبلاء (٢/ ٥).

نبي الله ﷺ إذا أنزل عليه الوحي كُرِبَ لذلك وتربّد[١] وجهه»[٢].

ـ **ومنها: ظهور شدة الإجهاد عليه،** كما أخبرت بذلك أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها بقولها: «ولَقَدْ رَأَيْتُهُ يَنْزِلُ عليهِ الوَحْيُ في اليَوْمِ الشَّدِيدِ البَرْدِ، فيَفْصِمُ عنهُ، وإنَّ جَبِينَهُ لَيَتفصَّدُ عَرَقاً»[٣].

ـ **ومنها: أنه يؤثر فيما لامسه من بشر أو حيوان:** فعن زيد بن ثابت[٤] رضي الله عنه قال: «إنِّي لَقاعِدِ إلى جَنْبِ النَّبيِّ ﷺ إذ أُوحِيَ إليهِ وغَشِيَتْهُ السَّكِينَة فوَضَعَ فَخِذه على فَخِذِي، قالَ زَيْد: فلا والله ما وَجَدْت شيئاً قَطُّ أثْقَل مِنها»[٥]، وفي رواية: «فثقلت عليَّ حتى خفت أن ترض[٦] فخذي»[٧].

(١) تربَّد: أي تغير وتلوّن، وعلته غبرة، والربد تغير البياض، شرح النووي على صحيح مسلم (١٥/ ٨٩) و(١١/ ١٩٠)، وينظر: لسان العرب (٣/ ١٧٠).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٤/ ١٨١٧)، كتاب: الفضائل، باب: عرق النبي في البرد وحين يأتيه الوحي، ح/ رقم ٢٣٣٤.

(٣) سبق تخريجه (ص٦٨).

(٤) هو: زيد بن ثابت بن الضحاك بن لوذان بن مالك بن النجار الأنصاري الخزرجي أبو سعيد وقيل: أبو ثابت، كاتب الوحي، وكان من علماء الصحابة، جمع القرآن في عهد أبي بكر، وكان زيد رأساً بالمدينة في القضاء والفتوى والقراءة والفرائض، فهو من الراسخين في العلم، مات سنة (٤٥) للهجرة. انظر: تقريب التهذيب (ص٢٢٢)، والإصابة (٢/ ٥٩٢ - ٥٩٤).

(٥) أخرجه أحمد في مسنده (٥/ ١٩٠)، كتاب: مسند الأنصار رضي الله عنهم، باب: حديث زيد بن ثابت عن النبي ﷺ، ح/ رقم ٢١٧٠٨.

(٦) ترض: أي تكسر، ترض فخذي: أي تدقها، فتح الباري (١/ ٤٧٩) و(٨/ ٢٦١).

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه (٤/ ١٦٧٧)، كتاب: التفسير، باب: لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله، ح/ رقم ٤٣١٦.

وعن عائشة رضي الله عنها «أن النبي ﷺ كان إذا أوحي إليه وهو على ناقته وضعت جِرَانها[1]، فلم تتحرك، وتلت قول الله تعالى: ﴿سَنُلْقِى عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [المزمل: ٥]»[2].

* * *

(١) الجِران: باطن العنق، وقيل: مقدم العنق من مذبح البعير إلى منحره، فإذا برك البعير ومد عنقه على الأرض قيل: ألقى جرانه بالأرض، فوضعت جِرانها؛ أي أقامت ولزمت مكانها وبركت. تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي: محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم أبو العُلا المباركفوري (ت ١٣٥٣هـ): (٦/ ٢٦٢)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م، وانظر: لسان العرب (١٣/ ٨٦) و(٢/ ٥٧٨)، والنهاية في غريب الحديث (١/ ٢٦٣).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/ ٥٤٩) وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

## المطلب الثالث

## حرص النبي ﷺ على حِفظ القرآن وعرضه على جبريل عليه السلام

كان النبي ﷺ حريصاً على حِفظ القرآن أثناء تلقِّيه من جبريل عليه السَّلام، وبَلغَ من حرصه كثرة قراءة الوحي المُلقَى إليه وترديده، بل كان يتعجّل بالقراءة خشيةَ أن يفلت منه أو ينساه، وما ذلك إلّا لخوفه على أمانة الوحي ولإدراكه عظمة المُلقى إليه، ومع ذلك كان ﷺ يعالج من التنزيل شدة، فأنزل الله سبحانه وتعالى في ذلك آيات بيّنات يُعلِّمه فيها أخذ القرآن من جبريل عليهم الصلاة والسّلام، بعيداً عن العجلة في تلقِّيه، ويُطمئنه بحفظه وأنه لن ينساه.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ ۖ وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]، وقال عزَّ وجل: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ * إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ * فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٦] ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ [الأعلى: ٦].

وعن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ﴾ [القيامة: ١٦] قَالَ: «كَانَ رسول الله ﷺ يُعَالِجُ مِنْ التَّنْزِيلِ شِدَّةً وَكَانَ يُحَرِّكُ شَفَتَيْهِ، [وفي المعجم الكبير[١]: «إذا نزل عليه القرآن تلقاه بلسانه وشفتيه كان يعالج من ذلك شدة» ـ وفي السنن

---

(١) المعجم الكبير (١١/ ٤٥٨).

الكبرى[1]: «كان يحرك لسانه مخافة أن يفلت منه»]، فَأَنْـزَلَ الله عزَّ وجلَّ: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ * إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٦-١٧]، قال: فاستمع له وأنصت، ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٩]، ثم إن علينا أن تقرأه فكان رسول الله ﷺ بعد ذلك إذا أتاه جبريل اسْتَمَعَ فإذا انطلق جبريل عليه السَّلام قرأه النبي ﷺ كما قرأه، [«وفي المعجم الكبير[2]: فاستراح رسول الله ﷺ»، «وفي رواية ابن سعد[3]: فانشرح رسول الله ﷺ»]»[4].

قال ابن كثير في تلك الآيات: «هذا تعليم من الله عز وجل لرسوله ﷺ في كيفية تلقيه الوحي من الملك فإنه كان يبادر إلى أخذه، ويسابق الملك في قراءته فأمره الله عز وجل إذا جاءه الملك بالوحي أن يستمع له وتكفَّل الله له أن يجمعه في صدره وأن ييسره لأدائه على الوجه الذي ألقاه إليه وأن يبينه له ويفسره ويوضحه، فالحالة الأولى جمعه في صدره، والثانية تلاوته، والثالثة تفسيره وإيضاح معناه، ولهذا قال تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ﴾..»[5].

وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ ۗ وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ﴾ [طه: ١١٤]: «لما ذكر القرآن وإنزاله قال على سبيل

---

(١) السنن الكبرى، للبيهقي (٦/ ٥٠٣).

(٢) المعجم الكبير (١١/ ٤٥٨).

(٣) الطبقات الكبرى (١/ ١٩٨).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (١/ ٦)، كتاب: بدء الوحي، باب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، ح/ رقم٤، وكذلك (٦/ ٢٧٣٦)، وصحيح مسلم (١/ ٣٣٠)، كتاب: الصلاة، باب: الاستماع للقراءة، ح/ رقم٤٤٨.

(٥) تفسير ابن كثير (٣/ ١٦٧-١٦٨) و(٤/ ٤٥٠).

الاستطراد: وإذا لقنك جبريل ما يوحى إليك من القرآن، فتأنَّ عليه ريثما يسمعك ويفهمك، ثم أقبل عليه بالتحفُّظ بعد ذلك ولا تكن قراءتك مساوقةً لقراءته، ونحوه قوله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ﴾ [القيامة: ١٦]»[١].

وقال في ﴿فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٨]؛ أي: «فكن مصغياً له فيه، ولا تراسله، وطمئن نفسك أنه لا يبقى غير محفوظ؛ فنحن في ضمان تحفيظه»[٢].

فانشرح قلب النبي ﷺ بعد أن تكفّل الله له بحفظه وطمأنه على ذلك، فاستمرَّ على الاستماع والإنصات أثناء أخذه من جبريل عليه السلام، وقراءته وترديده بعد انصرافه، إلى أن تلقَّى القرآن حرفاً حرفاً عن جبريل، فأكمل حفظه كاملاً وعناية الله تلازمه، ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ [الأعلى: ٦]؛ أي «سنجعلك قارئاً بأن نلهمك القراءة، فلا تنسى ما تقرؤه»[٣].

ومع كل ذلك كان جبريل عليه السَّلام ينزل على النبي ﷺ في شهر رمضان من كل سنة، فيدارسه ما نزل عليه من القرآن، فيقرأ على النبي ﷺ القرآن ويقرأ عليه النبي ﷺ، **وفي ذلك حكم وفوائد كثيرة**[٤]: من زيادة تثبيتٍ وتأكيدٍ لحفظ القرآن واستظهاره، ومعرفة أحكامه ومعانيه وما نسخ منه وما بقي، فعنِ ابْنِ عَبّاسٍ قالَ: «كانَ رَسُولُ الله ﷺ أجوَدَ النَّاسِ، وكَانَ أَجْوَدَ ما يَكُونُ في رمضانَ حينَ يَلقاهُ جِبْرِيلُ، وكَانَ يَلقاهُ في كُلِّ

---

(١) تفسير الكشاف (٣/ ٩٠).

(٢) المصدر السابق (٤/ ٦٦٢).

(٣) تفسير فتح القدير (٤/ ٥٢٢).

(٤) قال ابن حجر رحمه الله في حِكَم عرض القرآن في رمضان بين جبريل عليه السلام والنبي ﷺ: «وفي ذلك **حكمتان**: إحداهما تعاهده، والأخرى تبقية ما لم ينسخ منه ورفع ما نسخ، فكان رمضان ظرفاً لإنزاله جملةً وتفصيلاً وعرضاً وأحكاماً». فتح الباري (٩/ ٥).

لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضانَ، فيُدَارِسُهُ القرآنَ فلرَسولُ الله ﷺ أَجوَدُ بِالخَيرِ مِنَ الرِّيحِ المُرْسَلةِ»(١).

**فطريقة مدارسة القرآن بين جبريل عليه السَّلام والنبي ﷺ تفيد أن كلًّا منهما** كان يعرض على الآخر(٢)، ففي رواية: «[بأن يَعرِض(٣)عليه رسول الله ﷺ القرآن] وفي رواية أخرى: [ويَعرِض القرآن على النبي ﷺ؛ أي: جبريل]»(٤).

قال ابن حجر: «والمعارضة مفاعلة من الجانبين، كأنَّ كُلًّا منهما كان تارة يقرأ والآخر يستمع»(٥).

وقال الكوثري(٦)رحمه الله تعالى: «والمعارضة تكون بقراءة هذا مرة واستماع ذاك، ثم قراءة ذاك واستماع هذا، تحقيقًا لِمعنى المشاركة»(٧).

---

(١) رواه البخاري في صحيحه (١/ ٦)، كتاب: بدء الوحي، باب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، ح/ رقم ٦، ومسلم في صحيحه (٤/ ١٨٠٣)، كتاب: الفضائل، باب: كان النبي ﷺ أَجْوَدَ النَّاسِ بالخير من الريح المُرْسَلَةِ، ح/ رقم ٢٣٠٨.

(٢) انظر: فتح الباري (٩/ ٤٤).

(٣) يعرض: من العَرْض وهو بفتح العين وسكون الراء، أي: يقرأ، والمراد يستعرضه ما أقرأه إياه. فتح الباري (٩/ ٤٣).

(٤) صحيح البخاري (٤/ ١٩١١)، كتاب: فضائل القرآن، باب: كان جبريل يعرض القرآن على النبي ﷺ، ح/ رقم٤٧١١، وح/ رقم ٤٧١٢.

(٥) فتح الباري (٩/ ٤٣).

(٦) هو: محمد زاهد بن الحسن بن علي الكوثري، فقيه حنفي جركسي الأصل، مولده بالأستانة سنة (١٢٩٦هـ)، له اشتغال بالأدب والسير، وله تعليقات كثيرة على كتب الفقه والحديث والرجال، عارف بكثير من اللغات وله تآليف كثيرة، توفي بمصر سنة (١٣٧١هـ)، انظر ترجمته في: الأعلام (٦/ ١٢٩) ومعجم المؤلفين (١٠/ ٤).

(٧) **مقالات الكوثري**: العلامة الشيخ محمد زاهد بن حسن الكوثري (ت ١٣٧١هـ): (ص١٠٤)، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث ـ القاهرة، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

**وقد أشار النبي ﷺ إلى آخر معارضة له مع جبريل عليه السَّلام**، وهي ما تسمى بالعَرْضة الأخيرة[١]، فقال ﷺ: «أن جبريل كان يعارضني بالقرآن كل سنة مرة وإنه قد عارضني به العام مرتين..»[٢]؛ أي: كان يدارسه جميع ما نزل من القرآن من المعارضة المقابلة[٣].

وعن أبي هُرَيرةَ قالَ: «كانَ يَعْرِضُ على النَّبيِّ ﷺ القُرْآنَ كُلَّ عامٍ مَرّةً، فعَرَضَ عليهِ مَرَّتَيْنِ في العَامِ الذي قُبِضَ فيهِ»[٤].

وعن عائشةَ في حديث وفاة النبي ﷺ أنَّ فاطمةَ رضي الله عنها، قالتْ: إنّهُ أَسَرَّ إليَّ فقالَ: «إنَّ جِبْرِيلَ عليه السَّلام كانَ يُعارِضُني بِالقُرآنِ في كُلِّ عَامٍ مَرّةً، وإِنّهُ عارَضَني بِهِ العَامَ مَرَّتَيْنِ، ولا أُرَاهُ إلَّا قد حَضَرَ أَجَلي..»[٥].

## توضيح:

إشارة إلى قوله: «كانَ يَعْرِضُ على النَّبيِّ ﷺ القُرْآنَ كُلَّ عامٍ مَرّةً...»، من حديث

(١) العرضة الأخيرة: وهي التي تمَّ فيها عرض القرآن الكريم كاملاً، وهي من عرض النبي ﷺ القرآن على جبريل. انظر: فتح الباري (٩/ ٤٤).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٥/ ٢٣١٧)، كتاب: الاستئذان، باب: من ناجى بين يدي الناس ومن لم يخبر بسر صاحبه... ح/ رقم٥٩٢٨.

(٣) النهاية في غريب الحديث (٣/ ٢١٢).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٤/ ١٩١١)، كتاب: فضائل القرآن، باب: كان جبريل يعرض القرآن على النبي ﷺ، ح/ رقم ٤٩٩٨.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (٣/ ١٣٢٦)، كتاب: المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام، ح/ رقم ٣٤٢٦، ومسلم في صحيحه (٤/ ١٩٠٥)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضائل فاطمة بنت النَّبي عليها الصَّلاة والسَّلام، ح/ رقم ٢٤٥٠.

أبي هريرة، وكذا قوله: «إنّ جِبْرِيلَ عليه السَّلام كَانَ يُعَارِضُنِي بِالقُرآنِ في كُلِّ عامٍ مَرّةً...» من حديث فاطمة، فهو يدلّ على أن القرآن لم يكتمل نزوله بعد. وإنما اكتمل نزوله كاملاً في العرضة الأخيرة على النبي ﷺ، في العام الذي قبض فيه.

قال أبو شامة: «وكان يعرضه على جبريل في شهر رمضان في كل عام مرة، وعرضه عليه عام وفاته مرتين، وكذلك كان يعرض جبريل عليه السَّلام على رسول الله ﷺ كل عام مرة، وعرض عليه عام وفاته مرتين»(١).

وقال الكوثري: «فتكون القراءة بينهما في كل سنة مرتين، وفي سنة وفاته أربع مرات، فتفرَّس النبي ﷺ من تكرير المعارضة في السنة الأخيرة قربَ زمن لحوقه بالرفيق الأعلى فجمع الصحابة رضي الله عنهم، فعرض القرآن عليهم آخر عرضة»(٢).

**ومما يدل على إثبات هذه العرضة على أصحابه** رضي الله عنهم ما جاء عن سمرة(٣) رضي الله عنه قال: «عُرِض القرآن على رسول الله ﷺ عرضات، فيقولون: إن قراءتنا هذه هي العرضة الأخيرة»(٤).

**وبهذا تمَّ توثيق نص القرآن الكريم كاملاً(٥)، وتحقق وعد الله بحفظ كتابه، كما**

---

(١) المرشد الوجيز (ص٣٣)، وانظر: الإتقان في علوم القرآن (١/ ١٥٧).

(٢) مقالات الكوثري (ص١٠٤).

(٣) هو: سمرة بن جندب بن هلال الفزاري حليف الأنصار، صحابي مشهور له أحاديث، مات بالبصرة سنة ثمان وخمسين. انظر: تقريب التهذيب (ص٢٥٦).

(٤) المستدرك على الصحيحين (٢/ ٢٥٠)، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري بعضه وبعضه على شرط مسلم ولم يخرجاه»، وقال ابن حجر في الفتح (٩/ ٤٤)، «وإسناده حسن».

(٥) **توثيق النص القرآني في عهد الرسول ﷺ مرَّ بخطوات عديدة، بدءاً من نزول القرآن الكريم ـ كما مرّ** معنا في الفصل الأول من هذا الباب ـ وانتهاءً بعرض القرآن الكريم كاملاً مع جبريل، ولا بأس أن أذكر تسلسل هذه الخطوات: =

**قال سبحانه وتعالى:** ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩].

## وخلاصة ذلك نقول:

### جاءت رواية القرآن من طريقين:

**المشافهة، والحفظ:** وقد بلغ مدى التناقل بهذه الطريقة ـ المشافهة ـ حد التواتر القرآني.. وهي طريقة توقيفية؛ وذلك لأن أشهر اسم للقرآن الكريم هو [القرآن] والمقتضى الفعلي لهذا الاسم هو أن يكون القرآن متناقلاً بالمشافهة (قراءة).

وعليه فالتلقي والعرض (المشافهة والحفظ) هو المنهج الذي اتُّبعَ في تعليم القرآن الكريم وحفظه واستظهاره، وبذلك يظهر لنا ما لهذا المنهج من صلاحية، وما في اتباعه من ثمار ونتائج في أخذ القرآن الكريم وحفظه في وقتنا الحاضر.

---

= **أولاً:** نزول القرآن الكريم مُنجَّماً مفرقاً، وقد ساعد هذا النزول المفرق على حفظه وتثبيته في الصدور.

**ثانياً:** كتابته حين النزول.

**ثالثاً:** حفظ القرآن الكريم وتلاوته من لدن الصحابة رضي الله عنهم والتنافس على ذلك.

**رابعاً:** عرض الصحابة رضي الله عنهم حفظهم من القرآن على النبي ﷺ للتعليم. (انظر المبحث الثاني من هذا الفصل).

**خامساً:** أن جبريل كان يعارض النبي ﷺ كل عام في شهر رمضان.

وقد تناول الحديث في هذا بتفصيل وشرح: معجم القراءات القرآنية: إعداد الدكتور أحمد مختار عمر والدكتور عبد العال سالم مكرم (١/ ١ – ٧)، مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، وبصورة مختصرة منه، في: القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية: للدكتور عبد العال سالم مكرم (ص٩)، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

# المبحث الثاني

## هيئة تعليم النبي ﷺ لأمته

الحديث في هذا المبحث عن تعليم الصحابة رضي الله عنهم القرآن الكريم وتلقيه من لدن النبي ﷺ، ومعرفة السنَّة المتبعة في القراءة والإقراء، والطرق التي تُتّبع في أخذ القرآن ومدارسته، لِذا تتمُّ دراسة هذا الموضوع في مطلبين:

**المطلب الأول:** تعليم النبي ﷺ أصحابه رضي الله عنهم أخذ القرآن الكريم وتلقيه.

**المطلب الثاني:** طرائق تلقي القرآن الكريم وأخذه.

# المطلب الأول

## تعليم النبي ﷺ أصحابه رضي الله عنهم أخذ القرآن الكريم وتلقيه

علمنا أن الرسول ﷺ تلقى القرآن الكريم مشافهةً وسماعاً من جبريل عليه السَّلام، بعد عرضه عليه في جميع عرضاته - كما مرّ بنا - وأثناء ذلك كان ﷺ يقوم بتبليغه لأصحابه رضي الله عنهم، امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، وقوله عزَّ وجلّ: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة: ٦٧]، وقوله جلَّ جلاله: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا * وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٥-١٠٦]، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ * قُمْ فَأَنذِرْ * وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ * وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ * وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ [المدثر: ١-٥]. وغيرها...

فبدأ الصحابة رضي الله عنهم يتعلمون القرآن الكريم ويتلقّون قراءته من رسول الله ﷺ مشافهةً وسماعاً، وكان ﷺ يقرئهم ألفاظ القرآن الكريم، ويُعلِّمهم إيَّاها كما تعلمها من جبريل عليه السَّلام عن رب العالمين عزَّ وجلّ، على أساسٍ من الضبط، والتلقي والعرض، والرواية والنقل.

وعلى هذا الأساس ترجع قراءات القرآن الكريم، ولا مدخل هنالك للتشهي والرأي في القراءة، وإنما مرجع القراءات هو السماع والرواية والنقل عن رسول الله ﷺ وهذا ما فعله الصحابة في أخذ ألفاظ القرآن من الرسول ﷺ.

فعن ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، قَالَ: «كُـنَّـا نَـتَعَلَّمُ مِنْ رَسُولِ الله ﷺ عَشْرَ آيَـاتٍ، فما نعلمُ العشر التِي بعْدهُنَّ حتى نتعَلَّمَ ما أنزِل في هذِهِ العشرِ مِن العملِ»[1]، وهذا دليل واضح على تعليم الصحابة رضي الله عنهم، بلْ «هو المنهج النبوي في تعلّم القرآن وتعليمه، أن يتلقى المتعلم العلمَ والعمل معاً، ولذلك لم يعجلوا بحفظ نصه كله دون بصر بمعانيه وما فيه من عمل، بل تلقوه قليلاً قليلاً، وربما أبطأ بعض الصحابة في حفظ سائر القرآن بسبب ذلك»[2].

فلذلك عمد الصحابة رضي الله عنهم إلى هذا المنهج القويم في تلقي القرآن الكريم وتعليمه منه ﷺ، وهذه نماذج تشهد بذلك:

عن ابن عباس رضي الله عنه أن أُبيّاً[3] قال لعمر: «يا أمير المؤمنين إني تلقيت القرآن ممن تلقاه، أو ممن يتلقاه من جبريل عليه السَّلام وهو رطب»[4].

وعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قالَ: «كانَ رسولُ الله ﷺ يُعَلِّمُنا التَّشهُّدَ كَما يُعَلِّمُنا السُّورةَ مِن القُرآنِ»[5].

---

(١) شرح مشكل الآثار: أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي أبو جعفر (٢/ ٤٥٦)، حققه وضبط نصه، وخرّج أحاديثه، وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

(٢) سنن القراء ومناهج المجودين (ص٣٠).

(٣) هو: أُبَيّ بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن النجار الأنصاري أبو المنذر وأبو الطفيل سيد القراء بالاستحقاق، وأقرأ هذه الأمة على الإطلاق، شهد المشاهد كلها، توفي سنة ١٩هـ وقيل: سنة ٢٠هـ. انظر: الإصابة (١/ ٢٧)، وغاية النهاية (١/ ٣١).

(٤) رواه الإمام أحمد في مسنده (٥/ ١١٧)، ح/ رقم٢١١٥٠، والحاكم في المستدرك (٢/ ٢٤٥) وقال عقبه: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٣٠٢)، كتاب: الصلاة، باب: التشهد في الصلاة، ح/ رقم٤٠٣.

وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «والله لَقَدْ أَخَذْتُ مِنْ في رَسُولِ الله ﷺ بِضْعاً وسَبْعِينَ سُورةً»(١).

وعن زِرّ بن حبيش(٢) قال: قلت لأبي بن كعب: إن ابن مسعود كان لا يكتب المعوذتين في مصحفه؟ فقال: أشهد أن رسول الله ﷺ أخبرني أن جبريل عليه السَّلام قال له: قل أعوذ برب الفلق فقلتها، فقال: قل أعوذ برب الناس فقلتها، فنحن نقول ما قال النبي ﷺ(٣).

عن زاذان أبي عمران(٤) عن ابن مسعود رضي الله عنه قال له: يا أخي! إن لنا مجلساً فائتنا فأقبلت إليه في مجلسه فتعلمت منه سبعين سورة، فقال لي عبد الله: أخذتها من فِي رسول الله ﷺ نزل بها جبريل عليه السَّلام من عند ربِّ العالمين عزَّ وجلّ(٥).

عن أبي سعيد بن الْـمُعَلَّى(٦) قال: «كنت أصلي فدعاني النَّبيُّ ﷺ فلم أُجِبْهُ، فقلت:

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٤/ ١٩١٢)، كتاب: فضائل القرآن، باب: القراء من أصحاب النبي ﷺ، ح/ رقم٤٧١٤، ومسلم في صحيحه (٤/ ١٩١٢)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: من فضائل عبد الله بن مسعود وأمه رضي الله عنهما، ح/ رقم٢٤٦٢.

(٢) هو: زِرّ بكسر أوله وتشديد الراء بن حُبيش الأسدي الكوفي أبو مريم، ثقة جليل مخضرم، مات سنة اثنتين وثمانين وهو ابن مئة وسبع وعشرين. انظر: تقريب التهذيب (ص٢١٥)، وغاية النهاية (١/ ٢٩٤).

(٣) رواه الإمام أحمد في مسنده (٥/ ١٢٩)، برقم ٢١٢٢٤.

(٤) هو: زاذان أبو عمران الكندي البزاز ويكنى أبا عبد الله أيضاً، صدوق يرسل، وفيه شيعة، من الطبقة الثانية، مات سنة اثنتين وثمانين. انظر: تقريب التهذيب (ص٢١٣).

(٥) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٩/ ٧٧).

(٦) هو: أبو سعيد بن المعلى الأنصاري المدني، يقال: اسمه رافع بن أوس، وقيل: الحارث ويقال: ابن نفيع صحابي، مات سنة ثلاث وسبعين. انظر: تقريب التهذيب (ص٦٤٤).

يا رسول الله إني كنت أصلي، قال: ألم يقل الله ﴿ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤]، ثم قال: ألا أعلمك أعظم سورة في القرآن قبل أن تخرج من المسجد، فأخذ بيدي فلما أردنا أن نخرج قلت: يا رسول الله إنك قلت: لأعلمنك أعظم سورة من القرآن، قال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته»(١).

وعن زِرّ قال: قرأ رجلٌ على عبد الله ﴿طه﴾ مفتوحة ـ الهاء ـ فأخذها عليه عبد الله ﴿طه﴾ مكسورة(٢)ـ الهاء ـ ، فقال له الرجل: إنما يعني مفتوحة، فقال عبد الله: هكذا قرأها رسول الله ﷺ وهكذا أنزلها جبريل عليه السَّلام، وفي لفظ: فقال عبد الله: والله لهكذا علمنيها رسول الله ﷺ(٣).

هذه نماذج ممن تلقى القرآن من فم رسول الله ﷺ، وهم صحابته رضي الله عنهم كما رأينا، فمنهم من يقول: «تلقيت القرآن ممن تلقاه»، ومنهم من يقول: «هكذا

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٤/ ١٩١٣)، كتاب: فضائل القرآن، باب: فضل سورة الفاتحة، ح/ رقم٤٦٢٢، وانظر كذلك: صحيح البخاري (٤/ ١٦٢٣) و(٤/ ١٧٠٤).

(٢) القصد بالكسرة هنا: الإمالة: وهي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء (كثيراً) وهو المحض، ويقال له: الإضجاع، ويقال له: البطح، وربما قيل له: الكسر أيضاً. (وقليلاً) وهو بين اللفظين، ويقال له: أيضاً التقليل، والتلطيف، وبين بين، فهي بهذا الاعتبار تنقسم أيضاً إلى قسمين: إمالة شديدة، وإمالة متوسطة، وكلاهما جائز في القراءة جار في لغة العرب. انظر: النشر في القراءات العشر: للحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت ٨٣٣هـ): (٢/ ٣٠)، أشرف على تصحيحه ومراجعته الأستاذ علي محمد الضبَّاع، طبعة دار الفكر، دون تاريخ وذكر بلد الطبع.

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين (٢/ ٢٦٨)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

علمنيها رسول الله ﷺ»، ومنهم من يقول: «أخذتها من فِي رسول الله ﷺ»، وغير ذلك، وهذه الألفاظ إنما تدلُّ على حرص الصحابة رضي الله عنهم على أخذهم القرآن وتلقيه من مصدره؛ أي من فم رسول الله ﷺ عن جبريل عليه السَّلام عن رب العالمين عزَّ وجلّ.

وكذلك تدلُّ على أن قراءة القرآن توقيفيّة، منزلة من عند الله عزَّ وجلّ، لا دخل للاجتهاد فيها، وأن القراءة سنة متَّبعة، تؤخذ بالتلقِّي من أفواه المشايخ الحُفَّاظ المجودين المتقنين، ولا تؤخذ عن طريق القراءة من المصحف؛ لأن الحفظ من المصحف دون متابعة شيخ حافظ متقن عرضة لكثير من الأخطاء، فالأخذ من أفواه المشايخ هو الأصل في تلقي القرآن وحفظه، والقرآن نزل ملفوظًا ليتَلقَّى، ولم ينزل مطبوعاً ليُقرأ، ولنا في رسول الله أسوة حسنة(١) في تلقِّيه القرآن عن جبريل عليه السَّلام، ولذلك أكَّد الصحابة رضي الله عنهم، والتابعون رحمهم الله تعالى من بعدهم كل التأكيد على أن قراءة القرآن وتلقيه سنة متبعة، يأخذها الآخر عن الأول، ومن الأدلة على ذلك:

عن زيد بن ثابت رضي الله عنه، قال: «القراءة سنة»(٢).

وعن زيد بن ثابت رضي الله عنه ـ أيضاً ـ قال: «القراءة سنَّةٌ فاقرؤوه كما تجدونه»(٣).

---

(١) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ [الأحزاب: ٢١].

(٢) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٣٨٥)، ح/ رقم ٣٨٠٨، وفي شعب الإيمان (٢/ ٥٤٨)، والطبراني في المعجم الكبير (٥/ ١٣٣)، ح/ رقم ٤٨٥٥، والهيثمي في مجمع الزوائد (٢/ ١١٥)، ورواه بأسانيد عنه وعن غيره من الصحابة والتابعين، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي (ت ٣٢٤هـ) في كتابه السبعة في القراءات (ص٤٩)، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف ـ القاهرة، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٠هـ.

(٣) رواه بسنده عنه ابن مجاهد في كتابه السبعة في القراءات (ص٥٠).

وعن عاصم عن زر بن حبيش، عن عبد الله بن مسعود قال: قال لنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «إن رسول الله يأمركم أن تقرؤوا القرآن كما عُلِّمتم»[١].

وعن محمد بن المنكدر[٢] قال: «القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول»[٣].

وعن عامر الشعبي رضي الله عنه، قال: «القراءة سنة فاقرؤوا كما قرأ أولوكم»[٤].

وعن عروة بن الزبير[٥]، قال: «إنما قراءة القرآن سنة من السنن، فاقرؤوه كما علمتموه»[٦].

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١/ ١٠٥)، مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ح/ رقم٨٣٢، وابن حبان في صحيحه (٣/ ٢١)،ح/ رقم٧٤٦، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: لأبي حاتم محمد بن حبَّان بن أحمد التميمي البستي (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٤هـ١٩٩٣م، وأخرجه أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (ت ٢٩٢هـ) في مسنده (٢/ ٩٩)، ح/ رقم٤٤٩، تحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن ـ مكتبة العلوم والحكم، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩هـ، ورواه ابن عبد البر: يوسف بن عبد الله النمري (ت ٤٦٣هـ) في التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٨/ ٢٩٠)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ المغرب، طبعة سنة ١٣٨٧هـ. وأخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (١/ ٢٦)، ورواه بسند عنه ابن مجاهد في كتابه السبعة في القراءات (ص٤٧).

(٢) هو: محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير بالتصغير التيمي المدني، ثقة فاضل، مات سنة ثلاثين ومئة أو بعدها، انظر: تقريب التهذيب (ص٥٠٨).

(٣) رواه بسند عنه ابن مجاهد في كتابه السبعة في القراءات (ص٥٠).

(٤) رواه بسند عنه ابن مجاهد في كتابه السبعة في القراءات (ص٥١).

(٥) هو: عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي أبو عبد الله المدني، ثقة فقيه مشهور، مات سنة أربع وتسعين على الصحيح، ومولده في أوائل خلافة عثمان. انظر: تقريب التهذيب (ص٣٨٩).

(٦) رواه بسند عنه ابن مجاهد في كتابه السبعة في القراءات (ص٥٢).

فهذه النصوص واضحة الدلالة على أن قراءة القرآن توقيفية، وأنها سنة متبعة، فلا يجوز أن يقرأ أحد إلَّا بهذه الكيفية التوقيفية المتلقاة من معلم البشرية محمد ﷺ(١)، وهذا ما قرره الصاوي(٢) رحمه الله تعالى بقوله: «والحكمة في تلقي رسول الله ﷺ عن جبريل عليه السَّلام ظاهرة أنه يكون سنة متَّبعة لأمته، فهم مأمورون بالتلقي من أفواه المشايخ، ولا يُفْلِح من أخذ العلم أو القرآن من السطور، بل التلقي له سر آخر»(٣).

ثم أمر النبي ﷺ أصحابه رضي الله عنهم بتلقي القرآن الكريم وتعليمه فيما بينهم، مع الأخذ منه ﷺ، فقال لهم: «خذوا القرآن من أربعة: من ابن أم عبد ـ فبدأ به ـ، ومعاذ بن جبل، وأبي بن كعب، وسالم مولى أبي حذيفة(٤)»(٥).

---

(١) قارن بسنن القراء ومناهج المجودين (ص١١٣).

(٢) هو: أحمد بن محمد الخلوتي، الشهير بالصاوي (١١٧٥ - ١٢٤١هـ): فقيه مالكي، نسبته إلى (صاء الحجر) في إقليم الغربية بمصر، توفي بالمدينة المنورة، له: حاشية الصاوي على تفسير الجلالين وغيرها، انظر: الأعلام (١/ ٢٤٦).

(٣) تفسير الجلالين وبهامشه حاشية الصاوي: جلال الدين المحلي وجلال الدين السيوطي (٣/ ٨٠)، قـدَّم له وأشرف على تصحيحه: صدقي محمد جميل، دار الفكر ـ بيروت، طبعة ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

(٤) هو: سالم مولى أبي حذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس، الحافظ القارئ، أحد السابقين الأولين البدريين، وهو مولى ثبيتة بنت يعار الأنصارية، ثم تولاه أبو حذيفة، قتل يوم اليمامة سنة اثنتي عشرة، وكان في عهد أبي بكر. انظر: الطبقات الكبرى (٣/ ٨٥)، وسير أعلام النبلاء (١/ ١٦٧)، والإصابة (٣/ ١٣).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (٣/ ١٣٨٥)، كتاب: فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب: من مناقب أبي بن كعب رضي الله عنه، ومسلم في صحيحه (٤/ ١٩١٣)، كتاب: فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب: من فضائل عبد الله بن مسعود وأمه رضي الله عنهما، ح/ رقم٢٤٦٤.

وهذا الحديث ليس على سبيل الحصر والتخصيص، وإنما «يدلُّ على مشروعيّة تَحرِّي الضابطين من أهل القرآن للأخذ عنهم والتلقِّي منهم، فهذا القرآن لا يُؤخذ عن كل أحد.

ويدلُّ قبل ذلك على أن قراءة القرآن تُؤخذ بالتلقِّي من أفواه المقرئين، أتدري من خاطب النبي ﷺ بقوله: (خذوا القرآن من أربعة)؟ خاطب الصحابة رضي الله عنهم، وهم عربٌ فصحاء، بل هم أفصح الأمة، ومع ذلك لم يَكِلْهُمْ إلى فصاحتهم بل أمرهم بالتلقِّي، وما ذاك إلا لأن قراءة القرآن لها هيئةٌ مخصوصةٌ توقيفيَّة»[1].

## حفظ الصحابة القرآن الكريم:

استمرَّ الصحابة رضي الله عنهم في تعلّم القرآن الكريم وتلقِّيه من رسول الله ﷺ «حرفاً حرفاً لم يهملوا منه حركة ولا سكوناً ولا إثباتاً ولا حذفاً، ولا دخل عليهم في شيء منه شك ولا وهْم، وكان منهم من حفظه كله ومنهم من حفظ أكثره ومنهم من حفظ بعضه كل ذلك في زمن النبي ﷺ»[2]، وهم في ذلك يتـفاوتون، ويتسابقون، ويتنافسون، ﴿وَفِي ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ ٱلْمُتَنَٰفِسُونَ﴾ [المطففين: ٢٦].

قال أبو شامة: «وحفظه في حياته جماعة من أصحابه، وكل قطعة منه كان يحفظها جماعة كثيرة، أقلهم بالغون حد التواتر، ورخّص لهم قراءته على سبعة أحرف توسعة عليهم»[3].

---

(١) سنن القراء ومناهج المجودين (ص٤٨).

(٢) النشر في القراءات العشر (١/ ٦).

(٣) المرشد الوجيز (ص٣٣).

وذكر الذهبي(١) رحمه الله عدداً من حفّاظ الصحابة رضي الله عنهم، وسمّاهم وترجم لسيرة مختصرة لهم، وهم ممن عرض القرآن على رسول الله ﷺ، فقال: «الذين عرضوا على رسول الله ﷺ رضي الله عنهم: عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وأُبيّ بن كعب، وعبد الله بن مسعود، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري(٢)، وأبو الدرداء(٣).

فهؤلاء الذين بلغنا أنهم حفظوا القرآن في حياة النبي ﷺ، وأخذ عنهم عرضاً، وعليهم دارت أسانيد قراءة الأئمة العشرة»(٤).

قلت: وغير هؤلاء كثير من الصحابة رضي الله عنهم، ممن حفظ القرآن

---

(١) هو: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان قايماز الذهبي ثم الدمشقي، ولد سنة (٦٧٣هـ)، المقرئ الإمام الحافظ محدث العصر وخاتمة الحفاظ، ومؤرخ الإسلام، طلب الحديث وله ثماني عشرة سنة، فسمع الكثير ورحل إليهم، وعني بهذا الشأن، له: «سير أعلام النبلاء»، و«تذكره الحفاظ» توفي بدمشق سنة (٧٤٨هـ). انظر: طبقات الحفاظ: لأبي الفضل عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ): (١/ ٥٢١ - ٥٢٢)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٣هـ، وشذرات الذهب (٦/ ١٥٣).

(٢) هو: عبد الله بن قيس بن سليم بن حَضَّار، بتشديد الضاد، أبو موسى الأشعري، صحابي مشهور، أمَّره عمر ثم عثمان، وهو أحد الحكمين بصفين، مات سنة خمسين وقيل بعدها. انظر: تقريب التهذيب (ص٣١٨).

(٣) هو: عويمر بن زيد بن قيس الأنصاري أبو الدرداء، مختلف في اسم أبيه، وأما هو فمشهور بكنيته وقيل: اسمه عامر وعويمر لقب، صحابي جليل أول مشاهده أحد، وكان عابداً مات في أواخر خلافة عثمان، وقيل: عاش بعد ذلك. انظر: تقريب التهذيب (ص٤٣٤)، وغاية النهاية (١/ ٦٠٦).

(٤) انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ٢٤-٤٢).

وجمعه[١] في عهد رسول الله ﷺ[٢].

ثم تفرّق الصحابة رضي الله عنهم في الأمصار، يعلِّمون أهل كل مصر بما في مصحفهم، وينشرون قراءته بينهم، حتى وصلت إلينا بطريق التلقي الصحيح والأسانيد المتصلة، وهذا كان بعد وفاة المصطفى ﷺ، ويأتي بيان ذلك في الباب الثاني.

* * *

(١) ومعنى «جمعه» أي: حفظ القرآن مع سائر أحرفه المنزلة، كما دلَّ على ذلك حديث أنس رضي الله عنه بقوله: «جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ أربعة كلهم من الأنصار، معاذ بن جبل، وأبيّ بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبو زيد» البخاري (٣/ ١٣٨٦)، ومسلم (٤/ ١٩١٤)، ولكن هذا الحديث (حديث أنس) لا يدلُّ على التخصيص والحصر، بل هناك كثير من الصحابة ممن حفظ القرآن الكريم، كما أشرت إلى ذلك، انظر كذلك: المرشد الوجيز (ص٣٩).

(٢) انظر: صحيح البخاري (٣/ ١١١٥)، ومسلم (١/ ٤٦٩)، حيث قتل سبعون من الأنصار يوم بئر معونة كانوا يُسمّون القرّاء.

## المطلب الثاني

## طرائق تلقي القرآن الكريم وأخذه(١)

ذكر العلماء طريقتين لأخذ القرآن الكريم؛ هما:

**الطريقة الأولى**: السماع من لفظ الشيخ أو السماع عليه بقراءة غيره.

**والطريقة الثانية**: القراءة على الشيخ (العرض).

### فالطريقة الأولى: السماع من لفظ الشيخ:

لم يعمل بها أحد غير الصحابة رضي الله عنهم بحكم أخذهم القرآن وسماعهم مِنْ فم رسول الله ﷺ، لكن لم يأخذ به أحدٌ من القراء، والمنع فيه ظاهر؛ لأن المقصود هنا كيفيّة الأداء، وليس كلّ من سمع من لفظ الشيخ يقدر على الأداء كهيئـته، وأمَّا الصحابة رضي الله عنهم فكانت فصاحتهم وطباعهم السليمة تقتضي قدرتهم على الأداء، كما سمعوه من النبي ﷺ؛ لأنه نزل بلغتهم(٢).

قال البنا الدمياطي(٣): «لم يكتفوا بالسماع من لفظ الشيخ فقط في التحمّل ـ وإن

(١) أشار إلى هذا الموضوع السيوطي في الإتقان (١/ ٣١١) بعنوان: النوع الرابع والثلاثون: في كيفيَّة تحمُّله.

(٢) انظر: الإتقان في علوم القرآن (١/ ٣١١ - ٣١٢).

(٣) هو: أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطي، شهاب الدين، الشهير بالبنا، عالم بالقراءات، وُلِد ونشأ بدمياط، وأخذ عن علماء القاهرة والحجاز واليمن، وأقام بدمياط، وتوفي بالمدينة حاجّاً،=

اكتفوا به في الحديث ـ قالوا: لأن المقصود هنا كيفية الأداء وليس كل من سمع من لفظ الشيخ يقدر على الأداء؛ أي فلا بدَّ من قراءة الطالب على الشيخ بخلاف الحديث، فإن المقصود المعنى أو اللفظ لا بالهيئات المعتبرة في أداء القرآن، وأما الصحابة فكانت فصاحتهم وطباعهم السليمة تقتضي قدرتهم على الأداء كما سمعوه منه، لأنه نزل بلغتهم»(١).

## وأمَّا الطريقة الثانية: القراءة على الشيخ:

فهي المستعملة عند القرَّاء سلفاً وخلفاً؛ أي عرض التلميذ القراءة على شيخه، وممَّا يدلُّ على ذلك، عَرْض النبي ﷺ القرآن على جبريل عليه السَّلام في رمضان كل عام(٢).

وكذلك ما استنبطه العلماء من فقه حديث(٣): قراءة ابن مسعود رضي الله عنه

---

= ودفن بالبقيع سنة (ت ١١١٧هـ)، من كتبه: «إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر» وغيرها. انظر: معجم المطبوعات (١/ ٨٨٤)، والأعلام (١/ ٢٤٠)، ومعجم المؤلفين (٢/ ٧١).

(١) انظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: لأحمد بن محمد بن عبد الغني البنَّا الدمياطي (ت ١١١٧هـ): (ص٧)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط (١)، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

(٢) صحيح البخاري (٤/ ١٩١١)، كتاب: فضائل القرآن، باب: كان جبريل يعرض القرآن على النبي ﷺ.

(٣) انظر: حديث ابن مسعود رضي الله عنه في: صحيح البخاري، كتاب: تفسير القرآن، باب: فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد... (٤/ ١٦٧٣)، ح/ رقم ٤٣٠٦ وصحيح مسلم، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: فضل استماع القرآن.. (١/ ٥٥١)، ح/ رقم ٨٠٠، وحديث أبي ابن كعب، في: صحيح البخاري، كتاب: التفسير، باب: تفسير سورة لم يكن (٤/ ١٨٩٦)، ح/ رقم٤٦٧٦ وفي صحيح مسلم، كتاب: فضائل الصحابة، باب: من فضائل أبي بن كعب وجماعة من الأنصار رضي الله عنهم (٤/ ١٩١٥)، ح/ رقم٧٩٩.

سورة النساء على الرسول ﷺ، وقراءة الرسول ﷺ سورة (لم يكن) البيِّنة، على أُبي بن كعب رضي الله عنه في جواز قراءة الطالب على الشيخ والعرض عليه ويجوز عكسه، وأن هذا من عرض القرآن، وليكون عرض القرآن سنة(١).

قال أبو عمرو الداني(٢): «عرضُ القرآن على أهل القرآن المشهورين بالإمامة، المُخْتصين بالدراية، سُنّة من السُّنن التي لا يسع أحداً تركها رغبةً عنها، ولا بدَّ لمن أراد الإقراء والتصدُّر منها»(٣).

**أضف إلى ما استنبطه العلماء من فوائد:**

ما جاء عن عاصم بن بهدلة(٤) أنه قال: «قلت للطفيل بن أبي بن كعب(٥): إلى

---

(١) انظر: فتح الباري (٧/ ١٢٧) و(٩/ ٩٤)، وتفسير القرطبي (٥/ ١٩٨) و(٢٠/ ١٣٩).

(٢) هو: عثمان بن سعيد بن عثمـان أبو عمرو الداني، مولده سنة (٣٧١هـ)، الإمام العلم الحافظ الكبير، شيخ مشائخ المقرئين في زمانه، أخذ القراءة عن ابن غلبون، وأخذ عنه ولده أحمد وآخرون، برز في القراءات علماً وعملاً، وله مصنفات كثيرة؛ منها: «التيسير في القراءات السبع»، توفي سنة (٤٤٤هـ). انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ٤٠٦)، وغاية النهاية (١/ ٥٠٣).

(٣) شرح قصيدة أبي مزاحم الخاقاني في القُرَّاء وحُسن الأداء: الإمام أبو عمرو عثمان بن سعيد الدَّاني (ص٣٧)، دراسة وتحقيق: غازي بن بنيدر الحربي، رسالة ماجستير، إشراف: د. محمد ولد سيدي الشنقيطي، جامعة أم القرى ـ مكة، سنة ١٤١٨هـ.

(٤) هو: أبو بكر عاصم بن بهدلة بن أبي النجود الأسدي الكوفي الحنَّاط (ت ١٢٧هـ)، شيخ الإقراء بالكوفة، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد موت أبي عبد الرحمن السُلَميّ، وقد جمع بين الفصاحة والإتقان والتحرير والتجويد، اشتهر عنه راويان هما: شعبة (ت ١٩٣هـ) وحفص (ت ١٨٠هـ). انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ٨٨)، وغاية النهاية (١/ ٣٤٦)، والنشر في القراءات العشر (١/ ١٥٥).

(٥) هو: الطفيل بن أبي بن كعب الأنصاري الخزرجي، كان يقال له أبو بطن لعظم بطنه، ثقة، يقال ولد في عهد النبي ﷺ، من الطبقة الثانية. انظر: تقريب التهذيب (ص٢٨٢).

أيِّ معنى ذهب أبوك في قول رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقرأ القرآن عليك؟»[١]، فقال: ليقرأ عليَّ فأحذو ألفاظه»[٢].

ومعنى ذلك:

ـ ليتلقى أُبيّ رضي الله عنه ألفاظ القرآن تلقياً مباشراً من رسول الله ﷺ مشافهةً، فيتقنها ويحذو حذوها، ثم يلقِّنُها لمن بعده من الصحابة رضي الله عنهم كما سمعها من رسول الله ﷺ.

ـ وقيل معنى هذا الحديث: أن يتعلّم أُبيّ قراءة رسول الله ﷺ، لا أن رسول الله ﷺ يتعلّم قراءة أُبَيّ رضي الله عنه[٣].

وتفيد هذه المعاني ـ كما ذكرت سابقاً ـ أن التلقي من المشايخ المتقنين والعرض عليهم، هو المنهج الذي يُتَّبع في تعليم ألفاظ القرآن الكريم، وما ينتج عن ذلك من ثمار وفوائد في تثبيت القرآن وصحة تلقِّيه.

كما ينبغي الحذر من إقراء المقرئ لعدة أشخاص في وقت واحد، لما في ذلك من المفاسد الكثيرة؛ من عدم الإنصات، والتشويش بكثرة الأصوات، إلى جانب أنه خلاف للسنّة، وقد كان الشيخ علم الدين السخاوي يترخص في ذلك، ويقرأ عليه اثنان وثلاثة في أماكن مختلفة من القرآن، ويردُّ على كل منهم، لِذَا قال الإمام الذهبي عن هذا الفعل: «ما أعلم أحداً من المقرئين ترخَّص في إقراء اثنين فصاعداً، إلا الشيخ علم الدين، وفي النَّفس من صحة تحمُّلِ الرواية على هذا الفعل شيء، فإن الله تعالى ما جعل لرجلٍ من

(١) تقدم تخريجه في حديث ابن مسعود (ص ٩٣).

(٢) السبعة في القراءات (ص٥٥).

(٣) المصدر السابق، الموضع نفسه.

قلبين في جوفه، ولا ريب في أن ذلك أيضاً خلاف السُّنة؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، وإذا كان هذا يقرأ في سورة، وهذا في سورة، وهذا في سورة في آنٍ واحد، ففيه مفاسد:

**أحدها**: زوال بهجة القرآن عند السامعين.

**وثانيها**: أن كل واحد يشوش على الآخر مع كونه مأموراً بالإنصات.

**وثالثها**: أن القارئ منهم لا يجوزُ له أن يقول: قرأت القرآن كله على الشيخ وهو يسمع ويعي ما أتلوه عليه، كما لا يسوغ للشيخ أن يقول لكل فرد منهم: قرأ عليَّ فلان القرآن جميعه، وأنا أسمع قراءته، وما هذا في قوة البشر، بل هذا مقام الربوبية، وإنما يصحِّحُ التحمُّلَ إجازةُ الشيخ للتلميذ، ولكن تصير الرواية بالقراءة إجازةً لا سماعا من كل وجه»[1].

وأمَّا قراءة الطالب على الشيخ الضابط المتقن من الحفظ ـ أي: من حفظ الطالب ـ فالظاهر أنها ليست بشرط بل يكفي ولو من المصحف، إذ الغرض ضبط التجويد والتَّرقي في الأداء لإتقان قراءة كتاب الله تعالى[2]. والله أعلم.

* * *

(١) معرفة القرَّاء الكبار (٢/ ٦٣٣).

(٢) انظر: الإتقان في علوم القرآن (١/ ٣١٢).




# الفصل الثالث

# إنزال القرآن الكريم على سبعة أحرف

ويشتمل على مبحثين:

**المبحث الأول**: رخصة إنزال القرآن الكريم على سبعة أحرف.

**المبحث الثاني**: معنى الأحرف السبعة واختلافها وما تبقى منها.




# الفصل الثالث
# إنزال القرآن الكريم على سبعة أحرف

يدرس هذا الفصل أصعب موضوعات علوم القرآن، وهو موضوع الأحرف السبعة، الذي كثرت فيه الأبحاث، وتعددت فيه الأقوال، من معنى أو كونها رخصة وغيرها من مسائل.

فتقتصر دراسة هذا الموضوع على **المقصد الأساسي منه، وهي الرخصة والتخفيف والتوسعة على أمة الإسلام في قراءة القرآن**، مع ذكر بعض من روايات حديث الأحرف السبعة، وهذا ما يبيّنه (**المبحث الأول**).

ثم يبيّن (**المبحث الثاني**)، من هذا الفصل، معنى الأحرف السبعة ومدلولها مع أمثلة الاختلاف في قراءة بعض الأوجه، إلى جانب دراسة بعض المسائل المهمة في هذا الباب.

**ومن ثَمَّ فإن هذا الفصل يتكون من مبحثين، نفصلهما فيما يأتي:**

# المبحث الأول
# رخصة إنزال القرآن الكريم على سبعة أحرف

والحديث في هذا المبحث عن المقصد الأساسي من إنزال القرآن الكريم على سبعة أحرف، ألا وهي الرخصة والتوسعة في قراءته؛ وفيه مطلبان:

**المطلب الأول:** حديث الأحرف السبعة ومبلغه من التواتر.

**المطلب الثاني:** رخصة القراءة على سبعة أحرف وتحديدها.

## المطلب الأول
## حديث الأحرف السبعة ومبلغه من التواتر

تـواتر حديث نـزول القرآن على سبعة أحرف عند الـمحدثين[١]، مع كثرة

---

(١) أشار إلى هذا التواتر في الروايات الواردة في «نزول القرآن على سبعة أحرف» عدد لا يحصى من أهل العلم وذكروا ذلك في مصنفاتهم؛ ومن هؤلاء إمام القرَّاء أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ) في كتابه، «الأحرف السبعة للقرآن» وهو بتحقيق الدكتور عبد المهيمن طحَّان، دار المنار، جدة ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م، وحصر فيه كثيراً من روايات حديث الأحرف السبعة، وبيَّن صحتها وأوضح رأيه فيها (ص٢٣ - ٢٥)، ونهج نهجه في حصر الروايات والإشارة إلى تواترها شهاب الدين أبي شامة المقدسي في كتابه المرشد الوجيز (ص٧٧)، مع ذكر تفصيل لها، وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٨٩) بأن أبا شامة آخر من صنّف في الأحرف السبعة، وهناك من تتبع طرق الروايات بجمع مفرد وبيَّن تواترها وذكر أقوال العلماء في المراد بها، وهو الحافظ ابن الجزري في كتابه النشر في القراءات العشر (١/ ١٩)، وتتبع ذلك أيضاً السيوطي في الإتقان (١/ ١٤٥) وغيرهم، ومن المعاصرين ممن أفرد الأحرف السبعة بتأليف مفيد: العلامة المفتي محمد بخيت الـمطيعي (ت١٩٣٥م)، الذي أفرد له رسالة كاملة نافعة بعنوان: (الكلمات الحسان في الحروف السبعة وجمع القرآن).

كما أشار إلى هذا التواتر أستاذنا الدكتور عبد الصبور شاهين في كتابه تاريخ القرآن (ص٥٦)، دار الاعتصام، القاهرة، طبعة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م، وذلك بعد جمعه وحصره لجميع روايات حديث الأحرف السبعة مع تطبيق منهج المحدثين عليها وخَلص بأنها متواترة وبيَّن ما لم يكن غير ذلك.=

رواياتـه وتعـدد طرقـها.

وقال الحافظ ابن الجزري[١] رحمه الله «وقد تـتبعتُ طرقَ هذا الـحديث في جزء مفرد جـمعته في ذلك فرويناه من حديث عمر بن الخطاب، وهشام بن حكيم بن حزام[٢]، وعبد الرحمن بن عوف[٣]، وأبي بن كـعب، وعبد الله بن مسعود، ومعاذ ابن جبل، وأبي هريرة، وعبد الله بن عباس، وأبي سعيد الـخدري، وحذيفة بن

---

= ثم تبعه الدكتور حسن ضياء الدين عتر في رسالته للدكتوراه: «الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها» (ص٦٣)، دار البشائر الإسلامية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م، حيث حصر جميع الروايات ودرسها دراسة متينة وخلص إلى تواترها.

وكذلك أشار إلى هذا التواتر بتفصيل مفيد الدكتور عبد العزيز بن عبد الفتاح القاري في بحثه: (حديث الأحرف السبعة: دراسة لإسناده ومتنه واختلاف العلماء في معناه وصِلته بالقراءات القرآنية): (ص٣٩)، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

(١) هو: محمد بن محمد بن علي بن يوسف، أبو الخير شمس الدين العمري الدمشقي ثم الشيرازي الشافعي، الشهير بابن الجزري (٧٥١هـ ـ ٨٣٣هـ)، شيخ القرَّاء والمحدِّثين، وإمام أهل الأداء والمجودين، حفظ القرآن وصلى به وهو ابن أربع عشرة سنة، وأفرد القراءات وبرع فيها وعمره خمس عشرة سنة، له مؤلفات كثيرة بين منثور ومنظوم، منها: «النشر في القراءات العشر» و«غاية النهاية في طبقات القراء» وغير ذلك، توفي في شيراز ضحوة الجمعة، ودفن بدار القرآن التي أنشأها هناك. انظر: غاية النهاية (٢/ ٢٤٧)، وطبقات الحفاظ (١/ ٥٤٩)، والأعلام (٧/ ٤٥).

(٢) هو: هشام بن حكيم بن حزام بن خويلد بن أسد القرشي، صحابي ابن صحابي، كان هو وأبوه من مسلمة الفتح، وكان رجلاً مهيباً، مات قبل أبيه، قيل: بحمص بعد سنة ١٥ للهجرة. تقريب التهذيب (ص٥٧٢) والإصابة (٦/ ٥٣٨).

(٣) هو: عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف بن عبد بن الحارث بن زهرة القرشي الزهري، أحد العشرة المبشرة بالجنة، أسلم قديماً ومناقبه شهيرة، مات سنة اثنتين وثلاثين. انظر: سير أعلام النبلاء (١/ ٦٨)، وتقريب التهذيب (ص٣٤٨).

اليمان[١]، وأبي بكرة[٢]، وعمرو بن العاص[٣]، وزيد بن أرقم[٤]، وأنس بن مالك[٥]، وسمرة بن جندب، وعمر بن أبي سلمة[٦]، وأبي جهيم[٧]، وأبي طلحة

---

(١) هو: حذيفة بن اليمان الأزدي، بعثه النبي ﷺ مصدقاً على الأزد، شهد أحداً، وجاء بخبر المشركين في الأحزاب وهو صاحب سر رسول الله ﷺ، شهد فتح نهاوند وفتح همذان والري، خيّره رسول الله ﷺ بين الهجرة والنصرة فاختار النصرة، توفي ٣٦هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٢/ ٣٦١)، والإصابة (٢/ ٤٥).

(٢) هو: عبد الرحمن بن أبي بكرة نفيع بن الحارث الثقفي البصري ثقة، روى عن أبيه، من الطبقة الثانية، مات سنة ست وتسعين، انظر: تقريب التهذيب (ص٣٣٧)، والأعلام (٣/ ٣٤٠).

(٣) هو: عمرو بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية القرشي الأموي المعروف بالأشدق، تابعي، ولي إمارة المدينة لمعاوية ولابنه، قتله عبد الملك بن مروان سنة سبعين. انظر: الطبقات الكبرى (٤/ ١٠٠)، وتقريب التهذيب (ص٤٢٢)

(٤) هو: زيد بن أرقم بن زيد بن قيس الأنصاري الخزرجي صحابي مشهور أول مشاهده الخندق، وأنزل الله تصديقه في سورة المنافقين، مات سنة ست أو ثمان وستين. انظر: سير أعلام النبلاء (٣/ ١٦٥ - ١٦٦)، وتقريب التهذيب (ص٢٢٢).

(٥) هو: أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم، أبو حمزة الأنصاري الخزرجي، خادم رسول الله ﷺ، أحد المكثرين من الرواية عنه، قدم النبي ﷺ المدينة وعمره عشر سنين، ثم خدم النبي ﷺ مثلها، ودعا له النبي ﷺ، قيل أنه غزا مع النبي ثماني غزوات، وكان آخر الصحابة موتاً بالبصرة سنة ٩٢هـ. وقيل: غير ذلك، وكان عمره قريب المئة سنة. انظر: الطبقات الكبرى (٥/ ٣٢٥)، والإصابة (١/ ١٢٦)، وشذرات الذهب (١/ ١٢٥).

(٦) هو: عمر بن أبي سلمة بن عبد الأسد المخزومي ربيب النبي ﷺ، صحابي صغير، أمه أم سلمة زوج النبي ﷺ، وأمره علي على البحرين، ومات سنة ثلاث وثمانين على الصحيح. انظر: تقريب التهذيب (ص٤١٣) والإصابة (٤/ ٥٩٢).

(٧) هو: أبو الجهيم بن الحارث بن الصمة الأنصاري، وقيل: اسمه عبد الله، وقيل: اسمه الحارث بن الصمة. أبـوه من كبار الصحابة. انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ليوسف بن عبد الله =

الأنصاري[١]، وأم أيوب الأنصارية[٢] رضي الله عنهم»[٣].

وقد نصَّ الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام على أن هذا الحديث تواتر عن النبي ﷺ[٤].

وهناك من سوّلت له نفسه بالتشكيك والتحريف في هذا الحديث وهو المستشرق جولد تسيهر[٥]، حيث قال: «إن ثقة مثل أبي عبيد القاسم بن سلام وصفه بأنه شاذ

---

= ابن محمد بن عبد البر(ت ٤٦٣هـ): (٤/ ١٦٢٥)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ. والإصابة (٧/ ٧٣) ـ لم أجد له ترجمة وافية غير ما ذكرت.

(١) هو: زيد بن سهل بن الأسود بن حرام الأنصاري الخزرجي أبو طلحة، مشهور بكنيته، من فضلاء الصحابة وهو زوج أم سليم، قال ﷺ: «لصوت أبي طلحة في الجيش خير من مئة»، وكان يوم أحد يغطي رسول الله ﷺ ويقول: نحري دون نحرك. روى عن النبي ﷺ وروى عنه ربيبه أنس ابن مالك وغيره، توفي سنة ٥٠ هـ. وقيل: غير ذلك. سير أعلام النبلاء (٢/ ٢٧)، وتقريب التهذيب (ص٢٢٣)، والإصابة (٢/ ٦٠٧).

(٢) هي: أم أيوب الأنصارية زوج أبي أيوب، وهي بنت قيس بن سعد وكان أبوها خال زوجها روت عن النبي ﷺ أنزل القرآن على سبعة أحرف. انظر: تقريب التهذيب (ص٧٥٥).

(٣) النشر في القراءات العشر (١/ ٢١).

قلت: فهؤلاء تسعة عشر صحابياً سمّاهم ابن الجزري وتتبّع طرقهم في حديث الأحرف السبعة، وأضاف إليهم السيوطي في الإتقان (١/ ١٤٥) صحابيين، وزاد عليهم الكتّاني في نظم المتناثر من الحديث المتواتر ثلاثة، فبلغ عدد الصحابة أربعة وعشرين، انظر: نظم المتناثر من الحديث المتواتر: لمحمد بن جعفر الكتّاني (ت ١٣٤٥هـ): (ص١٧٣)، تحقيق: شرف حجازي، ط (٢)، دار الكتب السلفية ـ مصر، دون تاريخ.

(٤) انظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٢١)، والبرهان في علوم القرآن (١/ ٢١٢)، والإتقان في علوم القرآن (١/ ١٤٥).

(٥) هو: جولد تسيهر(اجنتس) (١٨٥٠-١٩٢١م): مستشرق مجري موسوي، من أسرة يهودية، تعلم في بودابست وبرلين وليبسيك، وبعد أخذه للدكتوراه في جامعة ليبسيك بمدة، ارتحل إلى =

غير مسند»[١]، ولا غرابة في هذا التحريف إن جاء من مثل هذا المستشرق، إذْ قد نصَّ أبو عبيد على تواتره، بل اشتهر هذا الحديث (حديث الأحرف السبعة)، حتى عدَّه أهل العلم من المتواتر الحديثي[٢].

ولكن هذا المستشرق وصف رواية فسرته بأن معناه (حلال وحرام وأمر ونهي وخبر من كان قبلكم وخبر ما هو كائن بعدكم وضرب الأمثال) بأنه شاذ غير مسند، فالشذوذ في رواية من روايات الحديث لا في الحديث.

كما أن هناك من تجرَّأ على رفض حديث الأحرف السبعة[٣]، وفي هذا الرفض جرأة بلغت منتهاها، ولا يضير هذا الرفض أو التحريف للحديث مادام قد بلغت صحته حد التواتر.

**بعض روايات حديث الأحرف السبعة:**

**١ ـ رواية ابن عباس رضي الله عنهما:**

عن ابن عباس رضي الله عنهما، أنّ رسولَ الله ﷺ قَال: «أَقرَأني جِبريلُ على حَرْفٍ،

---

= الشرق وأقام في القاهرة، واختلف إلى بعض دروس الأزهر، وصار من بعد أستاذاً للغات السامية في جامعة بودابست، ومن أبحاثه المترجمة: (الظاهرية: مذهبهم وتاريخهم) و(ديوان الحطيئة). انظر: المستشرقون: لنجيب العقيقي (٣/ ٤٠)، طبعة دار المعارف ـ القاهرة، دون تاريخ، وانظر: الأعلام (١/ ٨٤).

(١) مذاهب التفسير الإسلامي: جولد تسيهر اجنتس (ص٥٤)، ترجمة عبد الحليم النجار، مكتبة الخانجي ـ مصر، طبعة سنة ١٩٥٦م.

(٢) انظر: نظم المتناثر من الحديث المتواتر (ص١٧ - ١٩)، والنشر في القراءات العشر (١/ ٢١).

(٣) انظر: البيان في تفسير القرآن للسيد أبي القاسم الخوئي (ت ١٤١٣هـ): (ص١٧٧و١٩٣)، دار الزهراء ـ بيروت، الطبعة الرابعة، سنة ١٣٩٥هـ. ولمعرفة موقف الشيعة من الحديث بتفصيل أكثر، انظر: تاريخ القرآن (ص٢٧)، والمدخل لدراسة القرآن الكريم (ص٢١١).

فَرَاجَعْتُهُ، فلم أَزَلْ أَسْتَزِيدُهُ[١] ويَزِيدُنِي، حتَّى انتَهَى إلى سَبْعةِ أَحْرُف»[٢].

قال ابْنُ شِهَاب الزهري[٣]: «بَلَغَني أنَّ تِلْكَ السَّبْعَةَ الأحرُفَ إنَّما هِيَ في الأَمْرِ الذِي يَكُونُ واحِدًا لا يَخْتَلِفُ في حَلالٍ ولا حَرامٍ»[٤].

**٢ـ رواية عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم بن حزام رضي الله عنهما:**

روى البخاري ومسلم[٥] واللفظ للبخاري أن عمر بن الخطَّاب يقول: «سَمِعْتُ هِشامَ بن حَكيمِ بنِ حِزامٍ يَقرَأُ سُورةَ الفُرْقَانِ في حَياةِ رَسُولِ الله ﷺ فاسْتَمَعْتُ لِقراءتِهِ

---

(١) قوله ﷺ: «فلَمْ أَزَلْ أَستَزِيدُهُ ويَزِيدُنِي» معناه: لم أزل أطلب من جبريل أن يطلب من الله الزيادة في الحرف للتوسعة والتخفيف، ويسأل جبريل ربه سبحانه وتعالى فيزيده حتى انتهى إلى السبعة. انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (٦/ ١٠١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٤/ ١٩٠٩)، كتاب: فضائل القرآن، باب: أنزل القرآن على سبعة أحرف، ح/ رقم ٤٧٠٥.

(٣) هو: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري أبو بكر، الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه، وُلِد سنة خمسين، ومات سنة أربع وعشرين ومئة وقيل قبل ذلك. انظر: تقريب التهذيب (ص٥٠٦)، وتذكرة الحفَّاظ للذهبي (١/ ١٠٨)، والأعلام (٧/ ٩٧).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٥٦١)، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه (١/ ٥٦١)، ح/ رقم ٨١٩.

(٥) هو: مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيرى النيسابوري صاحب الصحيح، أحد الأئمة الحفاظ وأعلام المحدثين ولد سنة ٢٠٤هـ، رحل إلى عدة بلدان وسمع من أحمد بن حنبل، وإسحاق ابن راهويه وغيرهما، وروى عنه خلق منهم الترمذي، كان يقول عن صحيحه: صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاث مئة ألف حديث مسموع، توفي سنة ٢٦١ هـ. انظر: شذرات الذهب (٢/ ١٤٤)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٧٧).

فإذا هو يَقْرَأُ على حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ لم يُقْرِئْنيها رَسولُ الله ﷺ فكِدْتُ أسَاوِرُهُ[١] في الصَّلاةِ فتصَبَّرْتُ حتَّى سَلَّمَ [وفي بعض الروايات: وكِدْتُ أنْ أَعْجَلَ عليهِ ثمَّ أمْهَلْتُهُ حتَّى انْصَرَفَ] فلَبَّبْتُهُ[٢] بردائِهِ فقُلتُ: مَن أَقْرأكَ هذهِ السُّورةَ التي سَمِعْتُكَ تَقْرَأُ، قالَ أَقْرَأَنِيهَا رَسولُ الله ﷺ فقُلتُ: كَذَبْتَ[٣] فإنَّ رَسولَ الله ﷺ قد أَقْرَأَنِيهَا على غَيرِ ما قَرَأْتَ، فانْطَلَقتُ بِهِ أقُودُهُ إلى رَسولِ الله ﷺ، فقُلْتُ: إنِّي سَمِعْتُ هذا يَقرَأُ بسُورَةِ الفُرْقَانِ على حُرُوفٍ لم تُقْرِئْنِيهَا.

فقَالَ: رَسولُ الله ﷺ «أَرْسِلْهُ[٤]، اقرَأْ يا هِشَامُ» فقَرأَ عليه القِراءَةَ التي سَمِعْتُهُ يَقرَأُ فقالَ: رَسولُ الله ﷺ «كذلكَ أُنْزِلَتْ، ثُمَّ قالَ: «اقرَأْ يا عُمَرُ»، فقَرَأْتُ القِراءَةَ التي أَقرَأني، فقالَ: رَسولُ الله ﷺ «كذلكَ أُنْزِلَتْ، إنَّ هذا القُرْآنَ أُنْزِلَ على سَبْعَةِ أَحْرُفٍ فاقْرَؤُوا ما تَيَسَّرَ مِنهُ»[٥].

---

(١) «فَكِدْتُ أُسَاوِرُهُ» معناه: أُواثبه وأُقاتله، النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٤٢٠)، وفتح الباري (٩/ ٢٥) وزاد على ذلك: أُواثبه وأُقاتله وأُعاجله: شرح النووي على صحيح مسلم (٦/ ١٠٠-١٠١).

(٢) «لَبَّبْتُهُ» معناه: أخذت بمجامع ردائه في عنقه وجررته به، مأخوذ من اللبة بفتح اللام؛ لأنه يقبض عليها، وفي هذا بيان ما كانوا عليه من العناية بالقرآن والذبِّ عنه والمحافظة على لفظه كما سمعوه من رسول الله ﷺ ويقال: لَبَبْتُ الرجل ولبَّبْتُه إذا جعلتَ في عُنُقه ثوباً أو غيره وجررته به. شرح النووي على صحيح مسلم (٦/ ٩٨-٩٩) وانظر: النهاية في غريب الحديث (٤/ ٢٢٣).

(٣) «كَذَبْتَ» معناه: فيه إطلاق ذلك على غَلَبَة الظَّنّ، أو المراد بقوله «كَذَبْت» أي: أَخطَأت، لأنَّ أَهْل الحِجَاز يُطْلِقُونَ الكَذِب في موضع الخطأ، انظر: فتح الباري (٩/ ٢٥).

(٤) «أَرْسِلْهُ» معناه: أطلقه، وأرسل الشيء، أطلقه وأهمله. انظر: لسان العرب (١١/ ٢٨٥).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (٤/ ١٩٠٩)، كتاب: فضائل القرآن، باب: أُنزل القرآن على سبعة أحرف، ح/ رقم٤٧٠٦، وكذلك صحيح البخاري (٤/ ١٩٢٣)، كتاب: في فضائل القرآن،=

### ٣ ـ رواية أُبيّ بن كعب رضي الله عنه:

ـ عن أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ أنّ النَّبيَّ ﷺ كانَ عِندَ أَضَاةِ بَني غِفَارٍ[1]، قَالَ: فأَتاهُ جِبْرِيلُ عليه السلام، فقالَ: إنَّ الله يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ القُرْآنَ على حَرْفٍ، فقالَ: «أَسأَلُ الله مُعافاتَهُ ومَغْفِرَتَهُ وإنَّ أُمَّتي لا تُطِيقُ ذَلِكَ»، ثُمَّ أَتاهُ الثَّانيةَ فقالَ: إنَّ الله يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ القُرْآنَ على حَرْفَيْنِ، فقالَ: «أَسأَلُ الله مُعافاتَهُ ومَغْفِرَتَهُ وإنَّ أُمَّتي لا تُطِيقُ ذَلِكَ»، ثُمَّ جاءَهُ الثّالِثَةَ فقالَ: إنَّ الله يَأْمُرُكَ أَنْ تَقرَأَ أُمَّتُكَ القُرْآنَ على ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ، فقالَ: «أَسْأَلُ الله مُعافاتَهُ ومَغْفِرتَهُ وإنَّ أُمَّتِي لا تُطِيقُ ذَلِكَ»، ثُمَّ جاءَهُ الرّابِعةَ فقالَ: إنَّ الله يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ القُرآنَ على سَبْعَةِ أَحرُفٍ فأَيّمَا حَرْفٍ قَرَؤُوا عليهِ فَقَدْ أَصابُوا»[2].

ـ وعن أُبَيِّ بْنِ كَعبٍ قَالَ: لَقيَ رَسولُ الله ﷺ جِبْرِيلَ، [وفي رواية: عِندَ أحجَارِ

---

= باب: من لم ير بأساً أن يقول سورة البقرة وسورة.. ح/ رقم ٤٧٥٤، وفي (٦/ ٢٧٤٤) كتاب: التوحيد، باب: قول الله تعالى: ﴿فَٱقۡرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلۡقُرۡءَانِ﴾، ح/ رقم٧١١١، وفي كتاب: الخصومات، باب: كلام الخصوم بعضهم في بعض، ح/ رقم٢٢٨٧، وأخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٥٦١)، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه، ح/ رقم ٨١٨.

(١) «أَضَاةِ بَنِي غِفَارٍ»: الأضاة: الغدير أو الماء المستنقع من سيلٍ أو غيره، ويقال هو مسيل الماء إلى الغدير، انظر: لسان العرب (١٤/ ٣٨)، ومعجم البلدان (١/ ٢١٤)، وأَضَاةِ بَنِي غِفَار: بفتح أوله واحدة الأَضاء، موضع بالمدينة، وغِفار قبيلة من كنانة، انظر: معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت ٤٨٧هـ): (١/ ١٦٤)، تحقيق: مصطفى السقا، عالم الكتب ـ بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٣هـ.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٥٦٢)، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه، ح/ رقم٨٢١.

المِرَاءِ[(١)]، فقالَ: «يا جِبْرِيلُ إنِّي بُعِثْتُ إلى أُمَّةٍ أُمِّيِّينَ مِنْهُمْ العَجُوزُ والشَّيْخُ الكَبِيرُ والغُلامُ والجَارِيَةُ والرَّجُلُ الذي لم يَقْرَأْ كِتَاباً قَطُّ» قَالَ: «يا مُحَمَّدُ إنَّ القُرآنَ أُنْزِلَ على سَبْعَةِ أَحرُفٍ»(٢).

**٤ ـ رواية أبي بكرة رضي الله عنه:**

عن أَبي بَكْرَةَ أنّ جِبْرِيلَ عليه السَّلام قالَ: يا مُحَمَّدُ اقرَأْ القُرآنَ على حَرفٍ، قالَ: مِيكَائِيلُ عليه السَّلام اسْتَزِدْهُ فَاسْتَزَادَهُ قَالَ: اقرَأْهُ على حَرْفَيْنِ قَالَ: مِيكَائِيلُ اسْتَزِدْهُ فاسْتَزَادَهُ حتَّى بَلَغَ سَبْعةَ أحرُفٍ، قَالَ: كُلٌّ شَافٍ كَافٍ مَا لم تَخْتِمْ آيَةَ عَذَابٍ بِرَحْمَةٍ أَوْ آيَةَ رَحمَةٍ بعَذابٍ نَحوَ قَوْلِكَ: تَعَالَ وأَقبِلْ وهَلُمَّ واذْهَبْ وأَسرِعْ واعجل»(٣).

---

(١) «أَحْجَار الْـمِرَاءِ»: بكسر الميم وتخفيف الراء والمد، هي قباء، انظر: النهاية في غريب الحديث (٤/ ٣٢٣)، وأكّد ذلك ابن الجوزي في غريب الحديث (٢/ ٣٥٥)، وابن منظور في لسان العرب (١٥/ ٢٧٦)، وما ذكره أبو عبيد البكري في معجم ما استعجم (١/ ١١٧) بأن أحجار المراء: موضع بمكة وأن قريشاً كانت تتمارى عندها وهي صفي السباب، فقد حقق الشيخ أحمد شاكر ضعف هذا القول وأنها قباء، انظر: تفسير جامع البيان عن تأويل آي القرآن لابن جرير الطبري (١/ ٣٦) بتحقيق وتعليق محمود محمد شاكر، مراجعة وتخريج أحاديثه أحمد محمد شاكر، دار المعارف ـ مصر، دون تاريخ. (مع الملاحظة أن هذه طبعة ثانية لتفسير الطبري، بحكم عزو بعض الفوائد المهمة).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه (٥/ ١٩٤)، كتاب: القراءات، باب: ما جاء أن القرآن (أنزل على سبعة أحرف)، ح/ رقم٢٩٤٤ وقال عنه: «هذا حديث حسن صحيح وقد رُوي عن أبيّ بن كعب من غير وجه»، وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (٥/ ١٣٢)، حديث حذيفة بن اليمان عن النبي ﷺ، ح/ رقم٢١٢٤٢و٢١٢٤٣.

(٣) أخرجه أحمد في مسنده(٥/ ٥١) واللفظ له: حديث أبي بكرة نفيع بن الحارث بن كلدة، ح/ رقم ١٩٦٠٩، ومجمع الزوائد (٧/ ١٥١) وصحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان (٣/ ١٢).

٥ ـ **وعن أبي المنهال سيَّار بن سلامة**[١] قال: بلغنا أن عثمان رضي الله عنه، قال يوماً ـ وهو على المنبر: أذكر رجلاً سمع النبي ﷺ قال: «أُنزِلَ القُرآنُ على سَبْعةِ أحرُفٍ كُلُّها شَافٍ كَافٍ» لما قام فقاموا حتى لم يُحْصَوا، فشهدوا أن رسول الله ﷺ قال: «أُنزِلَ القُرآنُ على سَبعة أحرُفٍ كُلُّها شَافٍ كَافٍ»، فقال عثمان رضي الله عنه وأنا أشهد معهم[٢].

وحديث استشهاد عثمان للصحابة ـ المتقدم ـ يدلُّ على أن هذا الحديث بلغ مبلغاً عظيماً من التواتر؛ بدليل قوله: (قاموا حتى لم يحصوا).

هذه بعض روايات حديث الأحرف السبعة وهي قليل من كثير «قد أجمع كل هؤلاء الأئمة الأعلام من أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين، ومن بعدهم من المحدثين، على روايته ونقله للأمة، ومما سبق عرضه... يتبيَّـن لك أنه متواتر الإسناد، قد روته الجمـاهير في كل طبقة ونقلته الجموع الغفيرة من كل جيل، فلاشكَّ في تواتره ولا ارتياب»[٣]، وقد أكثر العلماء فيه من الدراسة والتحقيق، بل ولازالت الأبحاث تصدر لتبيّن المراد منه، ولعلَّ كثرة هذه الأبحاث والرسائل تجمع ما تفرق من الأفهام والنتائج، ليتضح الشائك منها، والله تعالى أعلم.

---

(١) هو: أبو المنهال سيار بن سلامة الرياحي، توفي سنة تسع وعشرين ومئة، انظر: مشاهير علماء الأمصار: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي (ت ٣٥٤هـ): (ص٩٧)، تحقيق: المستشرق / فلايشهمر، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٩٥٩م.

(٢) بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث للحارث بن أبي أسامة (ت ٢٨٢هـ): (٢/ ٧٣٤)، تحقيق الدكتور حسين أحمد صالح الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية ـ المدينة المنورة، طبعة سنة ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م، وهو في مجمع الزوائد (٧/ ١٥٢).

(٣) حديث الأحرف السبعة لعبد العزيـز القاري (ص٣٩)، وذكر ذلك بعد أن عرض روايات الحديث بأسانيدها لمنهج المحدثين وتبين تواترها.

## دلالات ألفاظ الروايات:

**الناظر المتأمل في هذه الروايات وغيرها من الروايات الواردة في نزول القرآن على سبعة أحرف يتبيّن له عدة أمور؛ منها:**

١ـ أن القراءات مُنزَّلة من عند الله تعالى نزل بها سفير الوحي جبريل عليه السَّلام على قلب النبي ﷺ، كما دلت على أنها مأخوذة بالتلقي والسماع منه ﷺ، وهذا واضح وبيِّن من حديث عمر وهشام.

٢ـ صرَّحت جميع روايات الحديث بعبارة (سبعة أحرف) وهذا دليل على الاستقصاء في العدد وأنه مراد.

٣ـ المقصد العام من نزول القرآن على سبعة أحرف في جميع روايات الحديث هو التوسعة والتخفيف والتيسير على أمة الإسلام في قراءة ألفاظ القرآن الكريم.

٤ـ الإعجاز في قراءة أي حرف منها؛ إذْ لا تضاد بينها، **فكل حرف منها شَافٍ كَافٍ**.

٥ ـ الالتزام بمنهج الإقراء والتلقي في أخذ ألفاظ القرآن الكريم، وأن تكون القراءة ـ على الشيخ ـ واحداً واحداً، فبذلك جاءت السنة عن رسول الله ﷺ، ويتضح ذلك من قراءة كل من عمر وهشام على رسول الله ﷺ على انفراد.

٦ ـ البعد عن الاختلاف والمِراءِ في تلاوة ألفاظ القرآن الكريم، فمن قرأ على حرف منها فقد أصاب، وهو كما قرأ، فعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ، قال: «المراء في القرآن كفر»[1]، وعن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال: «أنزل القرآن على سبعة

(١) رواه أبو داود في سننه (٥/ ٦)، كتاب: السنة، باب النهي عن الجدل في القرآن، ح/ رقم ٣٩٨٧، والنسائي في السنن الكبرى (٥/ ٣٣) ح/ رقم ٨٠٩٣، السنن الكبرى: لأبي عبد الرحمن أحمد بن=

أحرف على أي حرف قرأتم أصبتم فلا تماروا فإن المراء فيه كفر»[١].

والمراء هو: «الإصرار على التغليط والتضليل وترك الإذعان لما يقام من الحجة، فأما المباحثة التي لا يكاد المشكك يُنْصَحُ إلا بها فليست بحرام»[٢].

وغيرها من المعاني الجليلة والحكم العظيمة في الأحرف السبعة، والتي تكلم فيها الكثير من العلماء[٣] في كتب علوم القرآن ومقدمات التفاسير، ووضّحوا المراد

---

= شعيب النسائي(ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: د.عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م، ورواه أحمد في مسنده (٢/ ٣٠٠)، باقي مسند المكثرين، مسند أبي هريرة رضي الله عنه،ح/ رقم٧٦٤٨، وزاد «نزل القرآن على سبعة أحرف، المراء في القرآن كفر ثلاث مرات، فما عرفتم منه فاعملوا وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه»، والطبراني في المعجم الأوسط (٤/ ٨١) و(٤/ ٢٨٤)، وفي مجمع الزوائد (٧/ ١٥١).

(١) رواه أحمد في مسنده (٤/ ١٦٩)، والحارث في مسنده (٢/ ٧٣٢)، وهو في مجمع الزوائد (٧/ ١٥٠).

(٢) شعب الإيمان (٢/ ٤١٧).

(٣) من العلماء الذين تناولوا الحديث عن الأحرف السبعة إلى جانب ما ذكرته سابقاً:

المفسِّر ابن جرير الطبري في مقدمة تفسيره «جامع البيان» (١/ ٢٥)، طبعة شاكر، وابن عطية في مقدمة تفسيره «المحرر الوجيز» (١/ ٤٣)، والقرطبي في تفسيره «الجامع لأحكام القرآن» (١/ ٤١)، وشيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٢/ ٥٦٩) و(١٣/ ٣٨٩)، والسخاوي في جمال القراء (١/ ٢٩٦)، والقسطلاني في لطائف الإشارات (١/ ٣١)، والزركشي في البرهان (١/ ٢١١)، والسيوطي في الإتقان (١/ ١٤٥)، وصبحي الصالح في مباحث في علوم القرآن (ص١٠١ - ١١٦) دار العلم للملايين، بيروت لبنان، الطبعة الرابعة والعشرون، سنة٢٠٠٠م، ومناع القطان في مباحث في علوم القرآن (ص١٥٦)، مؤسسة الرسالة، الطبعة السابعة والعشرون، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

منها، وفصلوا أقوال السابقين فيها من أهل العلم، واستنبطوا ما غاب عن الكثير منها، إذْ ليس مجال هذه الدراسة التوسّع في الأحرف السبعة، وإنما الإشارة إلى مدلولها، ليعلم القارئ هذه الأحرف ويعرف مقصودها، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

* * *

## المطلب الثاني

## رخصة القراءة على سبعة أحرف وتحديدها[1]

### أولاً: رخصة القراءة على سبعة أحرف:

تظهر حقيقة رخصة القراءة على سبعة أحرف، من قوله ﷺ: «إِنَّ هَذَا القُرآنَ أُنزِلَ على سَبْعةِ أَحرُفٍ فَاقْرَؤوا ما تَيَسَّرَ مِنهُ»[2]، ومن قوله ﷺ: «إِنِّي بُعِثْتُ إلى أُمَّةٍ أُمِّيِّينَ مِنْهُمْ العَجُوزُ والشَّيخُ الكَبيرُ والغُلامُ والجَارِيَةُ والرَّجُلُ الذِي لم يَقرَأْ كِتابًا قَطُّ»[3].

ومن قول جِبْرِيل عليه السَّلام: «إِنَّ الله يَأْمرُكَ أَنْ تَقرَأَ أُمَّتُكَ القُرآنَ على سَبْعةِ أحرُفٍ فأيُّما حَرْفٍ قَرَؤُوا عليهِ فقَدْ أَصَابُوا»[4]، وقوله عليه السَّلام: «فمَنْ قَرَأَ مِنها حَرفاً فهُو كَما قَرَأ»[5].

**قال ابن الجزري:** «فأما سبب وروده على سبعة أحرف فللتخفيف على هذه

---

(١) جاء في لسان العرب (٧/ ٤٠): الرخصة: ترخيص الله للعبد في أشياء خففها عنه، وفي المصباح المنير (١/ ٢٢٣): الرخصة: التسهيل في الأمر والتيسير.

(٢) سبق تخريجه (ص١٠٧) من هذا المبحث.

(٣) سبق تخريجه (ص١٠٩) من هذا المبحث.

(٤) سبق تخريجه (ص١٠٨) من هذا المبحث.

(٥) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٣/ ١٣) بهذا اللفظ، وانظر: فتح الباري (٩/ ٢٤)، والتمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٨/ ٢٨٨).

الأمة وإرادة اليسر بها والتهوين عليها شرفاً لها وتوسعة ورحمة وخصوصية لفضلها وإجابة لقصد نبيها أفضل الخلق وحبيب الحق حيث أتاه جبريل عليه السَّلام، فقال له: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف، فقال ﷺ: «أَسأَلُ الله مُعافاتَهُ ومَغْفِرتَهُ وإنَّ أُمَّتي لا تُطِيقُ ذَلِكَ» ولم يزل يردد المسألة حتى بلغ سبعة أحرف»[١].

**ولعلّ هناك أسباباً دعتْ لظهور حقيقة هذه الرخصة؛ ومن ذلك:**

١ـ التخفيف والتيسير على أمة الإسلام.

٢ـ البيئة العربية القبلية على اختلاف ألسنتهم ولهجاتهم.

٣ـ عدم ممارسة النَّاس كُلّهم لغة قريش، فلو كُلِّفُوا بالقراءة بها لَثَقُلَ عليهم يومئذ، وهذا معنى قوله ﷺ: «أُمَّتِي لا تُطِيقُ ذَلِكَ»[٢].

فأذن الله سبحانه وتعالى بالتخفيف والتيسير على أمة الإسلام؛ حيث لم يكلفهم مالا طاقة لهم به، وإنَّما وسَّع عليهم في قراءة القرآن على سبعة أحرف، كل حرف منها شافٍ كافٍ، فنفَّذ جبريل عليه السَّلام وحي ربه، بقوله لنبيِّنا محمد ﷺ: «إنّ الله يَأْمُرُكَ أَنْ تَقرَأَ أُمَّتُكَ القُرآنَ على سَبْعَةِ أَحرُفٍ»[٣]، وبلَّغ ذلك الأمر الصادق المصدوق ﷺ لأمته، وعلمهم قراءة كتاب ربهم على سبعة أحرف، فكانت هذه الرخصة علاجاً و«حلاً لمشكلة واجهت الصحابة في عصر النبوة حيث يسَّرت عليهم قراءة القرآن، من غير أن يختل نظمه أو تتحرَّف كتابته»[٤].

---

(١) انظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٢١).

(٢) سبق تخريجه (ص١٠٨).

(٣) سبق تخريجه (ص١٠٨).

(٤) محاضرات في علوم القرآن (ص١٠٩).

وعلل ابن قتيبة[١] رحمه الله ذلك بقوله: «ولو أن كل فريق من هؤلاء أُمِر أن يزول عن لغته، وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشئاً وكهلاً، لاشتد ذلك عليه، وعظمت المحنة فيه، ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة، وتذليل للسان، وقطع للعادة، فأراد الله برحمته ولطفه، أن يجعل متسعاً في اللغات ومتصرفاً في الحركات، كتيسيره عليهم في الدين..»[٢].

ولم يكن القصد من الرخصة وهذه التوسعة، أن يُبدِّلَ أحد قراءته على الحرف الذي يشتهيه ويهواه، وإنما بضوابط محدودة، وموازين مسموعة، ومنهج متلقى[٣]، وسنَّة متَّبعة، وهذا ما قرره الحافظ ابن حجر بقوله: «إنّ الإِباحة المذكورة لم تقع بِالتَّشَهِّي؛ أَيْ أَنَّ كُلّ أَحد يُغَيِّر الكلمة بِمُرادِفها في لُغته، بل الْمُراعَى في ذلك السَّماع من النَّبيّ ﷺ، ويشير إلى ذلك قَول كُلّ مِنْ عُمَر وهِشام في حديث الباب: أَقرَأَني النَّبِيّ ﷺ»[٤].

---

(١) هو: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، أبو محمد، الشهير بابن قتيبة، ولد ببغداد سنة ٢١٣هـ، من أئمة الأدب، له تصانيف كثيرة في القرآن والحديث والأدب وغيرها، توفي سنة٢٧٦هـ انظر: وفَيَات الأعيان وأنباء الزمان لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت ٦٨١هـ): (١/ ٣١٤)، تحقيق إحسان عباس، طبعة سنة ١٩٦٨م، دار الثقافة ـ بيروت. والأعلام (٤/ ١٣٧).

(٢) تأويل مشكل القرآن: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ): (ص٢٩-٣٠)، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى/ ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م، وقارن بالمرشد الوجيز (ص٩٥)، والنشر في القراءات العشر (ص٢٢)، فقد ذكرا كلاماً قريباً من ذلك.

(٣) أقصد بالمنهج الذي تلقاه الرسول ﷺ من جبريل وهو التلقين والعرض، وما أثمره من منهج في أخذ ألفاظ القرآن الكريم.

(٤) فتح الباري (٩/ ٢٧).

وقال الإمام ابن عطية[١] رحمه الله في تفسيره: «فأباح الله تعالى لنبيه ﷺ هذه الحروف السبعة، وعارضه بها جبريل عليه السَّلام في عرضاته على الوجه الذي فيه الإعجاز وجودة الرصف، ولم تقع الإباحة في قوله عليه السَّلام: «فَاقْرَؤوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ» بأن يكون كل واحد من الصحابة إذا أراد أن يبدِّلَ اللفظة من بعض اللغات جعلها من تلقاء نفسه، ولو كان هذا لذهب إعجاز القرآن، وكان مُعرَّضاً أن يبدل هذا وهذا حتى يكون غير الذي أنزل من عند الله، وإنما وقعت الإباحة في الحروف السبعة للنبي عليه السَّلام؛ ليوسِّع بها على أمته، فقرأه مرة لأُبيّ بما عارضه به جبريل صلوات عليهما ومرة لابن مسعود بما عارضه به أيضاً.

وعلى هذا تجيء قراءة عمر بن الخطاب لسورة الفرقان، وقراءة هشام بن حكيم لها، وإلا فكيف يستقيم أن يقول النبي ﷺ في كل قراءة منهما، وقد اختلفتا: (هكذا أقرأني جبريل)، هل ذلك إلا لأنه أقرأه بهذا مرة وبهذا مرة؟»[٢].

## ثانياً: تحديد زمان ومكان رخصة القراءة على سبعة أحرف:

استنتج العلماء[٣] من بعض روايات حديث الأحرف السبعة جملة أمور، تبيَّن منها زمان ومكان الرخصة؛ وهي:

---

(١) هو: عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية الغرناطي الأندلسي، أبو محمد، قاضٍ ومفسّر، وفقيه، عارف بالأحكام والحديث، ولي قضاء المرية، وكان يكثر الغزوات في جيوش الملثمين، توفي بلورقة سنة ٥٤١هـ. طبقات المفسرين للداوودي (١/ ٢٦٥)، وسير أعلام النبلاء (١٩/ ٥٨٧)، والأعلام (٣/ ٢٨٢).

(٢) تفسير المحرر الوجيز (١/ ٤٧)، وانظر: تفسير القرطبي (١/ ٤٨).

(٣) انظر: تاريخ القرآن لعبد الصبور شاهين (ص٨٨-٩٠)، فقد بسط القول في هذه المسألة.

١ـ لقاء النبي ﷺ مع جبريل عليه السَّلام [١]، مرة عند أضاة بني غفار، ومرة عند أحجار المراء، وكلا الموضعين بالمدينة المنورة[٢]، ويعتبر هذا اللقاء مكان بدء الرخصة.

٢ـ قصة عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم رضي الله عنهما، وما دار حول قراءتهما من اختلاف في أحرف سورة الفرقان، فقد تبيّن من ترجمة هشام بن حكيم رضي الله عنه بأنه أسلم بعد فتح مكة؛ أي في السنة الثامنة[٣]، وهذا يدلُّ على أن الإذن بالتخفيف على الأمة أتى متأخراً؛ أي بعد هجرة النبي ﷺ إلى المدينة، إذْ لا يُعقل أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا يعلم عن الرخصة شيء منذ إسلامه؟

٣ـ إن الأحاديث التي ورد فيها اختلاف الصحابة في أوجه القراءة كانت في مسجد[٤]، ولم يكن لرسول الله ﷺ مسجد إلا في المدينة.

٤ـ ويظهر ـ والعلم عند الله ـ أن رسول ﷺ كان يقرأ القرآن بلسان قريش، سواء في الصلاة أوفي غير الصلاة، إذْ لو قرأه بغيرها لما كان هناك سبب لاختلاف عمر مع هشام، ولا لإنكار أُبيّ ما سمع من قراءة صاحبيه، فعمر وأُبيّ كان قربهما من رسول الله ﷺ وملازمتهما لمجلسه يجعلهما على علم بالأحرف المتعددة التي يقرأ بها الرسول ﷺ لو فعل. وهذا ما يفيدنا بأن الإذن بالأحرف أتى متأخراً.

---

(١) وكل ذلك في روايتي أُبي بن كعب رضي الله عنه (ص١٠٨) من هذا المبحث.

(٢) انظر: حول ما ذكره العلماء عن الموضعين، وأنهما بالمدينة المنورة في (ص١٠٨ - ١٠٩) السابقتين.

(٣) انظر لتفصيل إسلامه وبدء تعلمه في: تهذيب التهذيب: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ): (١١/ ٣٥)، دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، والاستيعاب (٤/ ١٥٣٨).

(٤) انظر: صحيح مسلم (١/ ٥٦١)، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه، ح/ رقم ٨٢٠، ومسند الإمام أحمد (٥/ ١٢٤).

وعلى تلك الأسباب والنتائج، ذهب أكثر أهل العلم بتحديد زمن الرخصة والتوسعة على الأمة، بالقراءة على سبعة أحرف، وأنها ثبتت بعد فتح مكة، (بعد الهجرة النبوية)، بعد أن بدأت قبائل العرب على اختلاف ألسنتها ولهجاتها تدخل في دين الله أفواجاً، وأما قبل ذلك فكان القرآن على حرف واحد يوافق لغة قريش ولهجتها؛ لأنهم ـ أهل قريش ـ على اتصال دائم برسول الله ﷺ، وهم متمكنون من حفظ القرآن الكريم، وتلاوته تلاوة صحيحة خالية من التصحيف(١).

ويدل على هذا قول الإمام ابن حجر: «أُنزل ـ القرآن ـ أولاً بلسان قريش ثم سهل على الأمة أن يقرؤوه بغير لسان قريش، وذلك بعد أن كثر دخول العرب في الإسلام، ولقد ثبت أن ورود التخفيف بذلك كان بعد الهجرة»(٢).

وهناك من يرى أن رخصة القراءة بالأحرف السبعة كانت في أول الإسلام، أي: مع نزول القرآن في مكة المكرمة(٣).

---

(١) انظر: فتح الباري (٩/ ٢٨)، ومقالات الكوثري (ص١٢٠)، وتاريخ القرآن لعبد الصبور شاهين (ص٩٠) وأبحاث في قراءات القرآن الكريم للشيخ عبد الفتاح القاضي (ص٢٠)، طبع مؤسسة المطبوعات الإسلامية بمصر، دون تاريخ، والاختلاف بين القراءات لأستاذنا الدكتور أحمد البيلي (ص٣٩)، طبع دار الجيل ببيروت والدار السودانية بالخرطوم، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، وسنن القراء ومناهج المجودين (ص٣٢) والقراءات: أحكامها ومصدرها للدكتور شعبان محمد إسماعيل (ص٤٦-٤٧)، دار السلام ـ القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

(٢) فتح الباري (٩/ ٢٨).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٩٧)، والقراءات وأثرها في علوم العربية: للدكتور محمد سالم محيسن (١/ ٥٠-٥١)، دار الجيل ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.
وقد خالف الدكتور شعبان محمد إسماعيل رأيه الأول، موافقاً الرأي الثاني، وعلل ذلك =

## القول الراجح والمختار:

كما أشرت سابقاً بأن المقصد الأساسي من نزول هذه الأحرف السبعة: هو الرخصة والتيسير على الأمة، ولم نر الأثر الواضح والحاجة إلى هذه الرخصة إلا بعد الهجرة النبوية، كما أن الظروف التي نزلت فيها تدلُّ دلالة واضحة على أن هذا كان في المدينة المنورة كما عرفنا ذلك من خلال الأسباب والنتائج التي ذهب إليها جمهور أهل العلم.

وبذلك يتّضح لنا أن رأي الجمهور ـ بتحديد «المدينة المنورة» زمان ومكان رخصة القراءة على سبعة أحرف هو أقرب للصواب ولموضوع الأحرف السبعة، وعلَّه أن يكون الراجح من بين القولين، لما يدعمه من نتائج وأسباب، والله تعالى أعلم.

* * *

---

= بقوله: مكث رسول الله بمكة المكرمة ثلاث عشرة سنة، وليس بمعقول أن تظل الأمة هذه المدة الطويلة بدون تخفيف. انتهى. وذلك في كتابيه: الأحرف السبعة والقراءات وما أثير حولها من شبهات (ص٤٢)، مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م، والمدخل إلى علم القراءات (ص٤٥)، الناشر مكتبة سالم ـ مكة المكرمة، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م. ويرى الباحث أن رأي الجمهور ـ القائل بأن رخصة القراءة بالأحرف السبعة كانت في المدينة المنورة ـ هو الصواب، والله أعلم.

## المبحث الثاني
## معنى الأحرف السبعة واختلافها وما تبقَّى منها

اختُلِفَ في المراد بالأحرف السبعة، وذكر العلماء عدة معانٍ لها، تبيَّنت لهم من خلال مقصود روايات حديث «الأحرف السبعة»، وفي هذا المبحث يتبيَّن لنا بعض من المعاني التي يترجَّح فيها معنى الحرف، ومدلول روايات الحديث، مع بعض المسائل المهمة فيها؛ وذلك في أربعة مطالب:

**المطلب الأول:** معنى الأحرف السبعة ومدلولها.

**المطلب الثاني:** دحض ضلالة: «اختلاف الأحرف السبعة اختلاف تضاد وتناقض».

**المطلب الثالث:** نوع الكلية في قوله ﷺ: (كلها شافٍ كافٍ).

**المطلب الرابع:** ما اشتملت عليه المصاحف العثمانية من الأحرف السبعة.

## المطلب الأول
## معنى الأحرف السبعة ومدلولها[(١)]

اختلف أهل العلم في معنى الأحرف السبعة وتحديدها والمراد بها؛ لِذَا قال عنها ابن العربي[(٢)] رحمه الله: «لم يأت في معنى هذه السبع نصٌّ ولا أثر، واختلف الناس في تعيينها»[(٣)].

(١) ذكر العلماء أقوالاً كثيرة في المراد بالأحرف السبعة، فمنهم من أوصلها إلى الأربعين، ومنهم من أشكلت عليه، وغيرهم ممن جعلها من المتشابه... إلى غير ذلك من الأقوال الكثيرة التي تضمنتها كتب علوم القرآن، ولكني هنا لم أسلك هذا الدرب في نقل هذه الأقوال، وإنما سأكتفي بذكر الراجح في المسألة إن شاء الله تعالى من تعريف الأحرف السبعة ومدلولها وما تتضمنه بعض معانيها، وللتفصيل في ذلك راجع بعض كتب علوم القرآن التي عرضت لهذا الخلاف في المراد بالأحرف السبعة وتعدد الأقوال والآراء فيها: كأبي حاتم السجستاني (ت٢٥٠هـ)، ذكر قوله أبو شامة في المرشد الوجيز (ص١١٦)، وابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن (ص٣١)، وأبو الفضل الرازي (ت ٤٤٥هـ) في مخطوط له (ص٣)، بعنوان: «معاني أنزل القرآن على سبعة أحرف»، ذكر ذلك الدكتور حسن عتر في الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها (ص٤٥)، وابن الجزري في النشر في القراءات العشر (ص٢٦).

(٢) هو الإمام العلامة الحافظ القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن العربي الأندلسي الإشبيلي المالكي، (٤٦٨-٥٤٣هـ)، تفقه بالإمام أبي حامد الغزالي والفقيه أبي بكر الشاشي... وجمع وفي فنون العلم برع، صنف كتاب عارضة الأحوذي في شرح جامع أبي عيسى الترمذي وفسر القرآن المجيد فأتى بكل بديع. انظر: طبقات المفسرين للداوودي (٢/ ١٦٧)، وسير أعلام النبلاء (٢٠/ ١٩٧- ١٩٨)، والديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: إبراهيم بن علي ابن محمد بن فرحون اليعمري المالكي: (ص٢٨١)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، دون تاريخ.

(٣) انظر: البرهان في علوم القرآن (١/ ٢١٢).

كما أن من الملاحظ أن عبارة «سبعة أحرف» قد تكررت في جميع روايات حديث الأحرف السبعة! فما معنى الأحرف السبعة وما مدلولها في روايات الحديث؟

## معنى الحرف:

يرى إمام القرَّاء أبو عمرو الداني: أن معنى الحرف في (حديث الأحرف السبعة) يحتمل وجهين:

**الأول**: أن معنى الحرف الوجه من اللغات.

**الثاني**: أن معنى الحرف القراءة[1].

وعلّق **الحافظ ابن الجزري** على كلام أبي عمرو بقوله: «وكلا الوجهين محتمل، إلا أن الأول محتمل احتمالاً قوياً في قوله ﷺ: «سبعة أحرف» أي: سبعة أوجه وأنحاء.

والثاني محتمل احتمالاً قوياً في قول عمر رضي الله عنه في الحديث: «سمعت هشاماً يقرأ سورة الفرقان على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله ﷺ»؛ أي على قراءات كثيرة، وكذا قوله في الرواية الأخرى سمعته يقرأ فيها أحرفاً لم يكن نبي الله ﷺ أقرأنيها فالأول غير الثاني»[2].

لِذَا قال الأزهري[3]: «وكل كلمة تقرأ على الوجوه من القرآن تسمى حرفاً،

---

(١) جامع البيان في القراءات السبع المشهورة لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ورقة ٤ب)، مخطوطة بدار الكتب المصرية، رقم: (٣/ قراءات/ م)، عدد أوراقها ٣٧٥ ورقة، ميكروفيلم رقم (٤٦٧٦)، خط سنة ١١٤٦هـ، وانظر: الأحرف السبعة للقرآن (ص٢٧-٢٨) «المطبوع من تحقيق جامع البيان ويعتبر مقدمته».

(٢) النشر في القراءات العشر (١/ ٢٣-٢٤).

(٣) هو: محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور الأزهري (٢٨٢-٣٧٠هـ)، إمام جليل جمع =

تقول: هذا في حرف ابن مسعود، أي: في قراءة ابن مسعود»[١].

**وأما قوله ﷺ**: «نزل القرآن على سبعة أحرف» **فأحسن الأقوال أنها وجوه القراءة التي اختارها القرَّاء، ومنه فلان يقرأ بحرف ابن مسعود**[٢]. أي: يقرأ بقراءة ابن مسعود.

يتبيَّـن من خلال هذه الجمل الجليلة في معنى الحرف وما حصل من اتفاق أصحابها، أَنَّ الحرف هو: وجه من وجـوه القراءة، وهو ما دلَّ عليه قوله ﷺ: «أَقْرَأَنِـي جِبْرِيلُ عَلَى حَرْفٍ..»[٣] أي: على وجوه من القراءة.

وأمَّا معنى قولهم: قرأ فلان بالأحرف السبعة:

فمعناه: «أن قراءة كل إمام تسمى حرفاً، كما يقال: قرأ بحرف أُبيّ وبحرف ابن مسعود. وكذلك قراءة كل إمام تسمى حرفاً، فهي أكثر من سبع مئة حرف لو عددنا الأئمة الذين نقلت عنهم القراءة من الصحابة فمن بعدهم»[٤].

---

= فنون الأدب وحشرها، ورفع راية العربية ونشرها، عني بالفقه فاشتهر به أولاً، ثم غلب عليه التبحر في العربية، له تصانيف منها: «تهذيب اللغة» و«غريب الألفاظ التي استعملها الفقهاء». البلغة (١/ ١٨٦)، والأعلام (١/ ٢٩١).

(١) لسان العرب (٩/ ٤١).

(٢) انظر: المغرب في ترتيب الـمعرب: أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي بن الـمطرز (ت ٦١٠هـ): (١/ ٩٦ -٩٧)، تحقيق: محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد ـ حلب، الطبعة الأولى، سنة ١٩٧٩م.

(٣) سبق تخريجه (ص١٠٥-١٠٦).

(٤) الإبانة عن معاني القراءات: مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيرواني القيسـي القرطبي أبو محمد (ت ٤٣٧هـ): (ص٤٤)، قدم له وحققه، وعلق عليه، وشرحه، وخرج قراءاته: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المكتبة الفيصلية ـ مكة المكرمة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

كما نشير هنا إلى أنه ليس المراد بقولهم: «قرأ فلان بالأحرف السبعة هي التي نصَّ عليها رسول الله ﷺ، هذا شيء لم يتأوله أحد، ولا تعاطاه أحد»(١).

## ما يطلق عليه لفظ السبعة:

يتضح من جميع روايات الحديث أن لفظ العدد سبعة مراد ومقصود بعينه؛ إذْ هو غاية ما يتوصل إليه القارئ من الوجوه في الكلمة المقروءة بها، فلفظ العدد سبعة مراد، وهو قول جمهور العلماء(٢).

وقال الإمام السيوطي(٣) بعد أن أورد جميع الأحاديث: «فهذا يدلُّ على إرادة حقيقة العدد وانحصاره»(٤).

وممَّا يدلُّ على أن لفظ العدد سبعة مقصود لذاته(٥):

**التدرَّج في إنزال الأحرف المشار إليه إجمالاً** في حديث ابن عباس: «أَقْرَأَنِي جِبْرِيلُ على حَرفٍ، فلَمْ أَزَلْ أَسْتَزِيدُهُ ويَزِيدُني، حتَّى انتَهَى إلى سَبْعةِ أَحْرُف»(٦)، والمُبيَّن تفصيلاً في حديث أبي بن كعب: [«إِنَّ الله يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ القُرآنَ على حَرفٍ»، فقالَ ﷺ:

---

(١) الإبانة عن معاني القراءات (ص٤٥).

(٢) انظر: تفسير التحرير والتنوير (١/ ٥٥).

(٣) هو: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي(٨٤٩-٩١١هـ) إمام حافظ مؤرخ أديب، تلقى علوم الشريعة من جهابذة العلماء في مصر، وبرع في اللغة والفلسفة مع علوم الشريعة، كان بحراً في العلوم، له نحو ٦٠٠ مصنّف، منها «الإتقان في علوم القرآن»، و«الألفية في مصطلح الحديث». انظر ترجمته في: شذرات الذهب (٨/ ٥١)، والأعلام (٣/ ٣٠١).

(٤) الإتقان في علوم القرآن (١/ ١٤٦).

(٥) حديث الأحرف السبعة لعبد العزيز القاري (ص٧١ - ٧٢).

(٦) سبق تخريجه (ص١٠٥-١٠٦).

«أَسأَلُ اللهَ مُعافاتَهُ ومَغْفِرَتهُ وإنَّ أُمَّتي لا تُطيقُ ذَلِكَ»، ثُمَّ أتاهُ الثانِيَةَ فقالَ: «إنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقرَأَ أُمَّتُكَ القُرآنَ على حَرْفَيْنِ»، فقالَ ﷺ: «أَسأَلُ اللهَ مُعافاتَهُ ومَغْفِرَتهُ وإنَّ أُمَّتي لا تُطيقُ ذَلِكَ»، ثُمَّ جاءَهُ الثالِثَةَ فقالَ: «إنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقرَأَ أُمَّتُكَ القُرآنَ على ثلاثة أحرف»، فقالَ ﷺ: «أَسأَلُ اللهَ مُعَافاتَهُ ومَغْفِرَتهُ وإنَّ أُمَّتي لا تُطيقُ ذَلِكَ»، ثُمَّ جاءَهُ الرّابِعةَ فقالَ: «إنّ اللهَ يَأْمُرُكَ أنْ تَقرَأَ أُمَّتُكَ القُرآنَ على سَبْعَةِ أَحرُفٍ»][(١)].

فهذا التدرَّج لا يكون له معنى لو لم يكن تحديد العدد مراداً، ومراجعة الرسول ﷺ في المرة الأولى ثم الثانية ثم الثالثة كذلك، تدلُّ على أنه ﷺ فهم من الأمر في كل مرة التحديد.

أضف إلى ذلك، **ما قاله ابن حجر**: في توضيح معنى الحرف «على» في قوله: (على سَبْعةِ أَحرُفٍ) أي «أُنزل موسَّعاً على القارئ أن يقرأه على سبعة أوجه، أَيْ: يقرأ بأَي حرف أَراد منها على البدل من صاحبه، كأَنّهُ قال أُنزل على هذا الشَّرط أو على هذه التَّوسعة وذلك لتسهيل قراءته، ولو كان المُرَاد أنَّ كل كلمة منه تُقْرَأ على سبعة أَوجُه، لقال مثلاً: «أُنزِلَ سَبْعَة أَحْرُف»، **وإنما المُراد أَن يأتي في الكلمة وجه أَو وجهانِ أو ثلاثة أو أكثر إلى سبعة**»[(٢)].

**وقال ابن حجر** ـ أيضاً ـ **كلاماً نفيساً**، عند شرحه للحديث، ونصُّه: «**قوله: باب أُنزل على سبعة أحرف؛ أي على سبعة أوجه**، يجوز أن يُقرأ بكل وجه منها، وليس المراد بأن كل كلمة ولا جملة منه تُقرأ على سبعة أوجه، بل المراد أن غاية ما انتهى إليه عدد القراءات في الكلمة الواحدة إلى سبعة»[(٣)].

---

(١) سبق تخريجه (ص١٠٨).

(٢) فتح الباري (٩/ ٢٨).

(٣) فتح الباري (٩/ ٢٣)، وانظر: تحفة الأحوذي (٨/ ٢١٢).

**يتبيَّن بعد هذا الإيجاز من التوضيح:**

**أن مدلول الأحرف السبعة هو:** «ما يشمل اختلاف اللهجات، وتباين مستويات الأداء، الناشئة عن اختلاف الألسن، وتفاوت التعليم، وكذلك ما يشمل اختلاف بعض الألفاظ، وترتيب الجمل، بما لا يتغيَّر به المعنى المراد»[1].

**وهناك من دقَّق العبارة في تعريف الأحرف السبعة، فجمع ما تفرَّق من أقوال السابقين فيها،** بعبارة سهلة، مع توضيحٍ مرتّب، علَّه يكون تعريفاً جامعاً مانعاً، بأنها: «وجوهٌ متعددةٌ متغايرةٌ مُنزَّلةٌ من وجوه القراءة، يمكنك أن تقرأ بأي منها فتكون قد قرأت قرآناً منزلاً، والعدد هنا مراد؛ بمعنى أن أقصى حد يمكن أن تبلغه الوجوه القرآنية المُنَزَّلةُ هو سبعة أوجه، وذلك في الكلمة القرآنية الواحدة، ضمن نوع واحدٍ من أنواع الاختلاف والتغاير، ولا يلزم أن تبلغ الأوجه هذا الحدّ في كل موضع من القرآن»[2].

**وهذا التعريف هو الرأي المختار في معنى الأحرف السبعة، وتفسيره كالآتي**[3]:

**قوله: «وجوهٌ متعددةٌ متغايرةٌ مُنزَّلةٌ من وجوه القراءة»:** هذا ترجيح لأحد المعاني التي تحتملها لفظ الحرف، وهي موصوفة بأربع صفات:

ـ فهي **(متعددة)** قد تصل إلى سبعة.

ـ وهي **(متغايرة)** سواء في اللفظ أو في اللفظ والمعنى.

---

(١) تاريخ القرآن لعبد الصبور شاهين (ص٧٥).

(٢) حديث الأحرف السبعة لعبد العزيز القاري (ص٦٥).

(٣) المرجع السابق (ص٦٥ - ٧٣)، وانظر: علوم القرآن من خلال مقدمات التفاسير للدكتور محمد صفاء شيخ حقي (٢/ ٣٥٤- ٣٥٥)، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

ـ وهي **(منزلة)** تلقاها الرسول ﷺ من جبريل عن الله، وأقرأها أصحابه كما هي، وفي هذا القيد ردٌّ على من زعم أن الرخصة تتضمن إباحة التصرف في ألفاظ القرآن.

ـ وهي **(من وجوه القراءة)** لكون اجتماع كافة ألفاظ الأحاديث على هذه اللفظة: اقرأني جبريل.. إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك... فبأي حرف قرأوا... سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان على حروف لم يقرأنيها رسول الله ﷺ...إلى غير ذلك من الألفاظ الصريحة في تعلق الاختلاف بالقراءة.

**وقوله: «يمكنك أن تقرأ بأي منها فتكون قد قرأت قرآناً منزلاً»** فكل وجه منها قرآن كما في الحديث: فأيما حرف قرأوا فقد أصابوا. فهي كلها في منزلة واحدة؛ ولهذا حرص عثمان بن عفان على كتابتها جميعاً برسم واحد في المصاحف.

**وقوله: «والعدد هنا مراد»** هو سبعة كما في ألفاظ الحديث.

**وقوله: «بمعنى أن أقصى حد يمكن أن تبلغه الوجوه القرآنية المُنَزَّلةُ هو سبعة أوجه»** وهو ما قاله جمهور العلماء، وغالب القرآن قرئ على وجه واحد، وفيه ما قرئ إلى سبعة أوجه[١].

**فمن خلال التعريفين السابقين:**

وما أوجزناه من إشارات حول الأحرف السبعة يظل معنى الحديث ـ بعد ذلك ـ يشير إلى تلك الرخصة التي جاءت تيسيراً وحلًّا لمشكلة واجهت الجماعة المسلمة، دون

---

(١) عدا ابن جرير الطبري، والقاضي عياض، انظر: حديث الأحرف السبعة لعبد العزيز القاري (ص٧٢-٧٣).

تحديد لأبعاد تلك الرخصة، لكنها لا تخرج عن إطار وجوه القراءات المروية [(١)].

**أمثلة توضيحية لوجوه الاختلافات في قراءة بعض الآيات[(٢)]:**

١ ـ قوله تعالى: ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [المائدة: ٦٠].

٢ ـ وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣][(٣)].

٣ ـ وقوله تعالى: ﴿فَقَالُواْ رَبَّنَا بَٰعِدۡ بَيۡنَ أَسۡفَارِنَا﴾ [سبأ: ١٩].

**التفصيل:**

أ ـ في قوله تعالى: ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ قراءتان متواترتان؛ هما:

---

(١) رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية: للدكتور غانم قدوري الحمد (ص١٢٠)، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م، دار عمّار، عمّان ـ الأردن.

(٢) أقول: وهنا لنا ملحوظة مهمة في (وجوه الاختلاف في قراءة بعض الآيات) تعلمتُهَا وفقهتُهَا من شيخنا وأستاذنا الدكتور أحمد بن علي البيلي أثناء تدريسه لنا مادة توجيه القراءات، والملحوظة هي أن الاختلاف لا يوجد في آيات القرآن جميعها ولكن في بعضها، وفي هذا الاختلاف حكمتان جليلتان، مرتبطتان بما ذكره النبي ﷺ في الحديث المتفق عليه: (إنّ هَذَا القُرآنَ أُنزِلَ على سَبعةِ أَحرُفٍ فاقرَؤوا ما تَيَسَّرَ مِنهُ)، والحكمتان هما:

* **الحكمة الأولى**: اليسر على أمة القرآن في تعدد كيفيّات قراءته في بعض الآيات، وهذه قد أشرت إليها بعد ذكر أحاديث الأحرف السبعة.

* **والحكمة الثانية**: تعدد الأحكام أو المعاني وفق كل قراءة، فكأن كل قراءة تقوم مقام آية، وهذا ضربٌ من الإيجاز، ودليلٌ على الإعجاز.

(٣) وردت لفظة: ﴿أُفٍّ﴾ في ثلاثة مواضع من القرآن الكريم، هي: الأولى في سورة الإسراء: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾، والثانية في سورة الأنبياء: ﴿أُفٍّ لَّكُمۡ وَلِمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الآية: ٦٧]، والثالثة في سورة الأحقاف: ﴿وَٱلَّذِي قَالَ لِوَٰلِدَيۡهِ أُفٍّ لَّكُمَآ﴾ [الآية: ١٧].

١ـ القراءة الأولى: ﴿عَبُدَ الطَّاغُوتِ﴾ بفتح العين والدال مع ضم الباء من عبد، وخفض الطاغوت، وهي قراءة حمزة(١).

٢ـ القراءة الثانية: ﴿عَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾، بفتح العين والباء والدال على أنه فعل ماض، ونصب الطاغوت على المفعولية، وبها قرأ باقي القرَّاء العشرة(٢).

---

(١) انظر: السبعة في القراءات (ص٢٤٦)، والتيسير في القراءات السبع: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ص١٠٠)، عُني بتصحيحه أوتويرتزل، نشر دار الكتاب العربي ـ بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، وإبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، لعبد الرحمن بن إسماعيل ابن إبراهيم المعروف بأبي شامة المقدسي(٢/ ٤٣٢)، تحقيق الشيخ: إبراهيم عطوة عوض، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر، دون تاريخ، وحرز الأماني هو متن الشاطبية المسمى: حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع: للقاسم بن فِيرُّه بن خلف بن أحمد الشاطبي الرعيني الأندلسي (ت ٥٩٠هـ)، ضبط وتصحيح ومراجعة: محمد تميم الزعبي، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م، مكتبة دار الهدى، المدينة المنورة ـ السعودية، والنشر في القراءات العشر (٢/ ٢٥٥)، وإتحاف فضلاء البشر (ص٢٥٥).

وحمزة: هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الزيَّات أبو عمارة الكوفي (٨٠هـ ـ ١٥٦هـ)، كان إمام الناس في القراءة بعد عاصم والأعمش، لم يقرأ حرفاً من كتاب الله إلَّا بأثر، وكان حجة بكتاب الله، بصيراً بالعربية حافظاً للحديث، اشتهر عنه راويان هما: خلف (ت ٢٢٩هـ)، وخلاد (ت ٢٢٠هـ) بسند عنه. انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ١١١)، وغاية النهاية (١/ ٢٦١)، والنشر في القراءات العشر (١/ ١٦٦).

(٢) انظر: شرح الهداية في توجيه القراءات: للإمام أبي العباس أحمد بن عمَّار المهدوي (ت٤٤٠هـ): (٢/ ٢٦٧)، تحقيق ودراسة الدكتور حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م، والنشر في القراءات العشر (٢/ ٢٥٥)، وإتحاف فضلاء البشر (ص٢٥٥)، والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرة: للشيخ عبد الفتاح عبد الغني القاضي (ت ١٤٠٣هـ): (ص٩٤)، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م. =

**ب ـ وفي لفظة ﴿ أُفٍّ ﴾ الواردة في سورة الإسراء والأنبياء والأحقاف: ثلاث قراءات متواترة؛ هي:**

**١ـ القراءة الأولى:** ﴿أُفٍّ﴾ بتشديد الفاء مع كسرها منونة في الثلاث السور[(١)] وبها قرأ نافع[(٢)] وأبو جعفر[(٣)] ورواها حفص[(٤)] عن عاصم.

---

= **والقراء العشرة هم:** نافع المدني، وابن كثير المكي، وأبو عمرو البصري، وابن عامر الشامي، وعاصم وحمزة والكسائي وهم من الكوفة، وهؤلاء القراء السبعة، وتتميماً للعشرة: أبو جعفر المدني ويعقوب الحضرمي وخلف البغدادي وهو خلف العاشر.

(١) انظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ٣٠٦ - ٣٠٧)، وإتحاف فضلاء البشر (ص٣٥٧)، والبدور الزاهرة (ص١٨٥).

(٢) هو: نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي مولاهم أبو رويم المقرئ المدني (ت١٦٩هـ)، إمام أهل المدينة في القراءة بعد أبي جعفر، قرأ على طائفة من تابعي أهل المدينة، وقرأ عليه خلقٌ كثير، كان عالماً بوجوه القراءات والعربية، أحد القراء السبعة، ثقة صالح، اشتهر عنه راويان هما: قالون (ت٢٢٠هـ) وورش (ت١٩٧هـ). معرفة القراء الكبار (١/ ١٠٧)، وغاية النهاية (٢/ ٣٣٠)، والنشر في القراءات العشر (١/ ١١٢).

(٣) هو: أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي المدني القارئ (ت١٣٠هـ)، أحد القرَّاء العشرة، تابعي مشهور كبير القدر، كان إمام أهل المدينة في القراءة فسُمِّي القارئ بذلك، عرض القرآن على مولاه ابن عياش، وابن عباس وأبي هريرة وروى عنهم، اشتهرت قراءته بروايتي ابن وردان (ت ١٦٠هـ) وابن جـمَّاز (ت ١٧٠هـ). انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ٧٢)، وغاية النهاية (٢/ ٣٨٢)، والنشر في القراءات العشر (١/ ١٧٨).

(٤) هو: حفص بن سليمان بن المغيرة الكوفي (٩٠-١٨٠هـ)، أخذ القراءة عرضاً عن عاصم، ويوصف بالضبط في حروف القرآن، وهو ثقة. انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ١٤٠) وغاية النهاية (١/ ٢٥٤).

٢ـ القراءة الثانية: ﴿أُفَّ﴾ بفتح الفاء من غير تنوين في الثلاثة، وبها قرأ[(١)] ابن كثير[(٢)] وابن عامر[(٣)] ويعقوب[(٤)].

٣ـ القراءة الثالثة: ﴿أُفِّ﴾ بكسر الفاء من غير تنوين، وبها قرأ باقي القرَّاء العشرة[(٥)].

---

(١) انظر: النشر (٢/ ٣٠٦-٣٠٧) وإتحاف فضلاء البشر (ص٣٥٧) والبدور الزاهرة للشيخ للقاضي (ص١٨٥).

(٢) هو: عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله أبو معبد مولاهم الداري المكي (٤٥-١٢٠هـ)، فارسي الأصل، كان فصيحاً مفوّهاً، قرأ على مجاهد بن جبر باتفاق، وكان إمام الناس في القراءة بمكة لم ينازعه فيها منازع، اشتهر عنه راويان هما: البزيّ (ت ٢٥٠هـ)، وقنبل (ت ٢٩١هـ) بسند عنه. انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ٨٦)، وغاية النهاية (١/ ٤٤٣)، والنشر في القراءات العشر (١/ ١٢٠-١٢١).

(٣) هو: عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة بن عامر اليحصبي(ت١١٨هـ)، إمام أهل الشام في القراءة، وانتهت إليه مشيخة الإقراء بالشام، وَلِيَ القضاء بدمشق بعد أبي إدريس الخولاني، قرأ على المغيرة بن أبي شهاب المخزومي وهو الذي قرأ على عثمان بن عفان، اشتهر عنه راويان هما: هشام (ت ٢٤٥هـ) وابن ذكوان (ت ٢٤٢هـ) بسند عنه. معرفة القراء الكبار (١/ ٨٢)، وغاية النهاية (١/ ٣٨٦)، والنشر في القراءات العشر (١/ ١٤٤).

(٤) هو: يعقوب بن إسحاق بن زيد بن أبي إسحاق أبو محمد الحضرمي مولى الحضرميين (ت٢٠٥هـ) إمام أهل البصرة ومُقريها في عصره، عالم بالحروف والاختلاف في القرآن وعلله ومذاهبه ومذاهب النحو، قرأ على شيوخٍ كُثر، اشتهر عنه راويان هما: رَوْح (ت ٢٣٥هـ) ورُوَيس (ت ٢٣٨هـ). انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ١٥٧)، وغاية النهاية (٢/ ٣٨٦)، والنشر في القراءات العشر (١/ ١٨٦).

(٥) انظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ٣٠٦)، وإتحاف فضلاء البشر (ص٣٥٧) والبدور الزاهرة (ص١٨٥).

**ج ـ وفي قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا بَـٰعِدۡ بَيۡنَ أَسۡفَارِنَا﴾ ثلاث قراءات متواترة؛ هي:**

**١ ـ القراءة الأولى:** ﴿رَبَّنَا بَعِّدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ بفتح باء «ربَّنا» على النداء، وبحذف الألف بعد باء «باعد» مع تشديد العين مكسورة على أنه فعل أمر، «بعِّدْ» بصيغة الدعاء من«بعَّدَ» الرباعي، وبها قرأ ابن كثير وأبو عمرو[1] ورواها هشام[2]عن ابن عامر[3].

**٢ ـ القراءة الثانية:** ﴿ربُّنَا باعَدَ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ برفع باء «ربُّنا» على الابتداء، وبإثبات الألف بعد باء «بَاعَدَ» مع فتح العين والدال؛ أي بصيغة الماضي الذي مضارعه «يُبَاعِدُ» وهي قراءة يعقوب الحضرمي[4].

**٣ـ القراءة الثالثة:** ﴿رَبَّنَا بَـٰعِدۡ بَيۡنَ أَسۡفَارِنَا﴾ بفتح باء «رَبَنَا» على النداء، وبإثبات

---

(١) هو: زبَّان بن العلاء بن العريان بن عبد الله بن الحصين بن الحارث بن خزاعي المازني التميمي أبو عمرو البصري (٧٠-١٥٤هـ)، كان أعلم الناس بالقرآن والعربية مع الصدق والثقة والزهد، كانت قراءته مقدَّمة عند كثير من أهل العلم، اشتهر عنه راويان هما: الدوري (ت ٢٤٦هـ) والسوسي (ت ٢٦١هـ) بسند عنه. انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ١٠٠)، وغاية النهاية (١/ ٢٨٨)، والنشر في القراءات العشر (١/ ١٣٤).

(٢) هو هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة (١٥٣- ٢٤٥هـ) أبو الوليد السلمي، وقيل: الظفري الدمشقي، إمام أهل دمشق وخطيبهم ومقرئهم ومحدثهم ومفتيهم، أخذ القراءة عرضاً عن أيوب بن تميم، وعراك بن خالد، وروى الحروف عنه عتبة بن حماد، وكان هشام مشهوراً بالنقل والفصاحة والعلم والرواية والدراية، قال يحيى بن معين: ثقة، وقال الدارقطني: صدوق كبير المحل. انظر: غاية النهاية (٢/ ٣٥٤)، والنشر في القراءات العشر (١/ ١٤٤).

(٣) انظر: السبعة في القراءات (ص٥٢٩)، والتيسير في القراءات السبع (ص١٨١)، والنشر في القراءات العشر (٢/ ٣٥٠)، وإتحاف فضلاء البشر (ص٤٥٩-٤٦٠)، والبدور الزاهرة (ص٢٦٠).

(٤) المصادر السابقة، المواضع نفسها.

الألف بعد باء «بَاعِـدْ» مع كسر العين دون تشديد وإسكان الدال، بصيغة الدعاء من «يباعد» وبها قرأ باقي القرَّاء العشرة[١].

وعلى هذا فـ«الأحرف السبعة ليست متفرقة في القرآن كلها، ولا موجودة فيه في ختمة واحدة، فإذا قرأ القارئ بقراءة من قراءات الأئمة، وبرواية من رواياتهم، فإنما قرأ ببعض الأحرف السبعة لا بكلها»[٢].

* * *

(١) انظر: السبعة في القراءات (ص٥٢٩)، والتيسير في القراءات السبع (ص١٨١)، والنشر في القراءات العشر (٢/ ٣٥٠)، وإتحاف فضلاء البشر (ص٤٥٩-٤٦٠)، والبدور الزاهرة (ص٢٦٠).

(٢) الأحرف السبعة (ص١٠٤)، وأورد ذلك بنصِّه ابن حجر في فتح الباري (٩/ ٢٨).

قلت: وذهب ابن الجزري إلى أنها متفرقة في القرآن، بل في كل رواية وقراءة، باعتبار ما قرره في وجه كونها سبعة أحرف، انظر: النشر (١/ ٣٠).

## المطلب الثاني
## دحض ضلالة: «اختلاف الأحرف السبعة اختلاف تضاد وتناقض»

يذهب كثير من أعداء الإسلام(١) إلى القول بأن الأحرف السبعة بينها اختلاف، وأن هذا الاختلاف يؤدي إلى التضاد والتناقض والاضطراب بين القراءات، وذلك للتشكيك وإثارة الشُّبه في نص القرآن الكريم، والحق أَنَّ الناظر في هذه الحروف السبعة التي أُنزِلَ القرآن عليها يجدها تعود إلى اختلاف التنوع والتغاير في الوجوه، وقد بيّن العلماء أن الاختلافات في هذه الأحرف السبعة تنحصر في ثلاثة محاور، ليس في شيء منها تضاد أو تناقض(٢):

### الأول: اختلاف اللفظ والمعنى واحد:

ـ **نحو**: ﴿السِّرَاط﴾ [الفاتحة: ٦] بالسين و﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ بالصاد و﴿الزِّرَاط﴾ بإشمام الصاد صوت الزاي(٣).

---

(١) وعلى رأسهم المستشرق جولد تسيهر. انظر ما قاله في كتابه: مذاهب التفسير الإسلامي (ص٤).

(٢) الأحرف السبعة (ص٤٧-٥٠)، ونقل ذلك ابن الجزري في النشر في القراءات العشر (١/ ٤٩-٥٠)، وانظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٣/ ٣٩١)، فقد تطرق لهذا الموضوع بإيجاز.

(٣) ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ * صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦-٧].

قرأ قنبل عن ابن كثير، ورويس عن يعقوب الحضرمي ﴿السِّرَاط﴾ و﴿سِرَاط﴾ بالسين الخالصة في جميع القرآن الكريم. وقرأ خلف عن حمزة ﴿الزِّرَاط﴾ و﴿زِرَاط﴾ في جميع القرآن =

ـ ونحو: ﴿عليهم﴾، و﴿إليهم﴾، و﴿لديهم﴾ بضم الهاء مع إسكان الميم، وبكسر الهاء مع ضم الميم وإسكانها[1].

ـ ونحو ﴿يعرِشون﴾ بكسر الراء وبضمها[2]... وغيرها من اللغات الواردة في القراءات[3].

## الثاني: اختلاف اللفظ والمعنى جميعاً، مع جواز اجتماع القراءتين في شيء واحد:

والمقصود بهذا المحور أن اللفظ والمعنى مختلفان جميعاً، وإن أمكن اجتماع القراءتين في شيء واحد؛ لعدم تضاد اجتماعهما فيه، وذلك كالأمثلة الآتية:

ـ قوله تعالى: ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الفاتحة: ٤] بألف، و﴿مَلِكِ﴾ بغير ألف؛ لأن

---

= الكريم بصوت مزيج بين الصاد والزاي، «وهذا المقصود به الإشمام». وقرأ أبو عمرو ﴿السِّرَاط﴾ بالسين، وفي رواية أنه قرأ ﴿الصِّـرَاط﴾ بالصاد، وفي رواية أنه قرأ ﴿الزِّرَاط﴾ بالإشمام. وقرأ باقي القراء العشرة ﴿الصِّـرَاط﴾ و﴿صِرَاط﴾بالصاد الخالصة في جميع القرآن. انظر: السبعة في القراءات (ص١٠٥- ١٠٨) والنشر في القراءات العشر (١/ ٢٧١- ٢٧٢)، وإتحاف فضلاء البشر (ص١٦٣).

(١) انظر: تفصيل خلاف القراء في ضم الهاء وكسرها مع ضمير التثنية والجمع إذا وقعت بعد ياء ساكنة، وفي صلة ميم الجمع بواو وإسكانها إذا وقعت قبل محرك. في السبعة في القراءات (ص١٠٨-١١١)، والنشر في القراءات العشر (١/ ٢٧٢- ٢٧٤).

(٢) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم ﴿يَعۡرِشُونَ﴾ الواردة في سورة [الأعراف: ١٣٧]، وسورة [النحل: ٦٨] بكسر الراء. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر بضم الراء فيهما. انظر: السبعة في القراءات (ص٢٩٢)، والنشر في القراءات العشر (١/ ٢٧١) وإتحاف فضلاء البشر (ص٣٥٢).

(٣) انظر: الأحرف السبعة (ص٤٧)، والنشر في القراءات العشر (١/ ٥٠).

المراد بهاتين القراءتين هو الله سبحانه وتعالى؛ لأنه مالك يوم الدين ومِلكُه، فقد اجتمع له الوصفان جميعاً(١).

ـ وكذا قوله تعالى: ﴿بِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠](٢) بتخفيف الذال وبتشديدها(٣)؛ لأن المراد بهاتين القراءتين هم المنافقون، وذلك أنهم كانوا يَكذِبون في إخبارهم، ويُكَذِّبون النبي ﷺ فيما جاء به من عند الله تعالى، فالأمران جميعاً مجتمعان لهم(٤).

ـ وكذا قوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩](٥) بالراء وبالزاي(٦)؛

---

(١) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ): (١/ ٢٥)، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م، وحجة القراءات: لعبد الرحمن بن محمد بن زنجلة أبي زرعة (ص٧٧)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م، والحجة في القراءات السبع: لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ): (ص٦٢)، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار الشروق ـ بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠١هـ وشرح الهداية (١/ ١٦).

(٢) سورة البقرة: من الآية ١٠، من قوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ﴾.

(٣) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ﴿يُكَذِّبُون﴾ بتشديد الذال وضم الياء، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي ﴿يَكْذِبُونَ﴾ بتخفيفها. انظر: السبعة في القراءات (ص١٤٣)، والنشر في القراءات العشر (١/ ٢٠٧-٢٠٨).

(٤) انظر: الكشف (١/ ٢٢٧)، وحجة القراءات (ص٨٨)، والحجة لابن خالويه (ص٦٨- ٦٩) وشرح الهداية (١/ ١٥٤- ١٥٥).

(٥) سورة البقرة: من الآية ٢٥٩. جزء من قوله تعالى: ﴿وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا﴾.

(٦) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب ﴿نُنشِزُهَا﴾ بضم النون الأولى وبالراء =

لأن المراد بهاتين القراءتين هي العظام، وذلك أن الله تعالى أَنْشَرَها، أي: أحياها، وأَنْشَزَها، أي: رفع بعضها إلى بعض حتى الْتَأَمَتْ، فَضَمَّنَ الله تعالى المعنيين في القراءتين تنبيهاً على عظيم قدرته[1].

## الثالث: اختلاف اللفظ والمعنى جميعاً، مع امتناع جواز اجتماعهما في شيء واحد:

في هذا المحور ـ الثالث ـ يختلف اللفظ والمعنى جميعاً، مع امتناع اجتماعهما في شيء واحد؛ لاستحالة ذلك، فضلاً عن عدم التناقض العام؛ وذلك كقراءة من قرأ: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُواْ﴾ [يوسف: ١١٠][2] بالتشديد[3]؛ لأن المعنى: وتيقَّن الرسلُ أن قومهم قد كذبوهم.

وقراءة من قرأ: ﴿قَدْ كُذِبُواْ﴾ بالتخفيف؛ لأن المعنى: توهم المرسَلُ إليهم أن الرسلَ قد كَذبوهم فيما أخبروهم به من أنهم إن لم يؤمنوا بهم نزل العذاب بهم.

---

= ولا يخفى ترقيق الراء لورش، وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي ﴿نُنشِزُهَا﴾ بالزاي المهملة. انظر: السبعة في القراءات (ص١٨٩)، والتيسير في القراءات السبع (ص٨٢)، والنشر في القراءات العشر (١/ ٢٣١).

(١) انظر: الكشف (١/ ٣١٠)، وحجة القراءات (ص١٤٤)، والحجة لابن خالويه (ص١٠٠)، وشرح الهداية (١/ ٢٠٥-٢٠٦).

(٢) سورة يوسف: من الآية ١١٠. من قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُواْ جَآءَهُمْ نَصْرُنَا﴾.

(٣) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ويعقوب الحضرمي ﴿كُذِّبُوا﴾ بتشديد الذال، وقرأ أبو جعفر وعاصم وحمزة والكسائي ﴿كُذِبُواْ﴾ بالتخفيف. انظر: السبعة في القراءات (ص٣٥١)، والنشر في القراءات العشر (١/ ٢٩٦).

فالظن في الآية على القراءة الأولى يقين، والضمير الأول «واو الجماعة» في ﴿وَظَنُّوٓاْ﴾ للرسل، والضمير الثاني «واو الجماعة» في ﴿كـذبوا﴾ للمرسَل إليهم.

والظن في القراءة الثانية شك، والضمير الأول للمرسَل إليهم والثاني للرسل(١).

فليس هناك تضاد ولا تناقض في المعنى بين حرف وآخر؛ لِذَا قال ابن تيمية: «ولا نزاع بين المُسلمين أَنَّ الحروف السبعة التِي أُنزِلَ القرآن عليها لا تَتَضَمَّنُ تَناقُضَ المعنى وَتَضَادَّهُ؛ بل قد يكون معناها مُتَّفِقًا أو مُتَقَارِبًا... وقد يَكون معنى أَحدهما ليس هُو معنى الآخَر؛ لكن كلا المعنيين حَقٌّ، وهذا اختلافُ تنَوُّعٍ وتغايُرٍ لا اخْتلافُ تَضَادٍّ وتَنَاقُضٍ»(٢). وهذا ما فهمه ابن شهاب الزهري عند تعليقه على حديث الأحرف السبعة بقوله: «بَلَغني أنّ تِلْكَ السَّبْعَةَ الأحرُفَ إنَّما هِيَ في الأَمْرِ الذِي يَكُـونُ وَاحِداً لا يَخْتَلِفُ فِي حَلالٍ ولا حَرامٍ»(٣).

وكذلك ما قاله الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه بأمر من النبي ﷺ: «إن رسول الله ﷺ يأمركم أن تقرؤوا كما عُلِّمْتُم»(٤).

وقال ابن تيمية بعد أن ذكر جميع طوائف المسلمين، حول هذه المسألة، مبيِّناً أن

---

(١) انظر: الكشف (٢/ ١٥)، وحجة القراءات (ص٣٦٦)، والحجة لابن خالويه (ص١٩٩)، وشرح الهداية (٢/ ٣٦٦).

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/ ٣٩١).

(٣) سبق تخريجه (ص١٠٦)، وانظر: المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني (ت٤٣٠هـ): (٢/ ٤١٤)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

(٤) سبق تخريجه (ص٨٧).

جميعهم «متفقون على أن الأحرف السبعة لا يخالف بعضها بعضاً خلافاً يتضاد فيه المعنى ويتناقض، بل يُصدِّق بعضها بعضاً كما تُصدِّق الآيات بعضها بعضاً»[1].

* * *

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/ ٤٠١)، وانظر: مناهل العرفان (١/ ١٠٥)، فقد أورد كلاماً قريباً من هذا.

## المطلب الثالث

## نوع الكلية في قوله ﷺ: «كلها شافٍ كافٍ»

أخبر النبي ﷺ عن الأحرف السبعة، أن كل حرف منها شافٍ كافٍ، فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن القرآن أُنْزِلَ على سَبْعةِ أَحرُفٍ كلها شافٍ كافٍ»(١)، وقال ﷺ في حديث أُبيّ: «فأَيُّما حَرفٍ قَرَؤُوا عليهِ فقَدْ أَصَابُوا»(٢).

فالكلية تشمل كلّ حرف من هذه الأحرف السبعة، وأنه شافٍ كاف، وحقّ وصواب.

قال أبو عمرو الداني: «وقوله ﷺ: «كلٌّ شافٍ كافٍ» أي: يَشفي من التمس علمَه وحكمَتَه، ويكفي من التمس بتلاوته الفضيلةَ والثوابَ، كما يشفي ويكفي غيرُه من سائر الأحرف لما فيه»(٣).

فـ«شَافٍ» أي: يشفي من الريب، لا يقصر بعضه عن بعضٍ في الفضل، وقوله: «كَافٍ» أي: كافٍ في نفسه، غير محوجٍ إلى غيره(٤).

---

(١) المعجم الأوسط (٦/ ١٤٢)، وعن معاذ بن جبل نحوه عند الطبراني في المعجم الكبير (٢٠/ ١٥٠) وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ١٥٤) وقال: رواه الطبراني ورجاله ثقات.

(٢) سبق تخريجه (ص١٠٨).

(٣) الأحرف السبعة (ص٥٦).

(٤) المرشد الوجيز (ص١١٠).

وقيل: «شَافٍ»: أي للعليل في فهم المقصود، «كَافٍ»: للإعجاز في إظهار البلاغة[١].

وقال الإمام البغوي[٢] رحمه الله: «فكل حرفٍ من هذه الأحرف السبعة شافٍ لصدور المؤمنين، لاتفاقهما في المعنى، وكونها من عند الله وتنزيله ووحيه، كما قال الله سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ﴾ [فصلت: ٤٤]، وهو كافٍ في الحجة على صدق رسول الله ﷺ لإعجاز نظمه، وعجز الخلق عن الإتيان بمثله»[٣].

* * *

(١) عون المعبود بشرح سنن أبي داود: لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي (٤/ ٢٤٦)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ، وانظر: فيض القدير شرح الجامع الصغير: لعبد الرؤوف المناوي (٣/ ٥٤)، المكتبة التجارية الكبرى ـ مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٣٥٦هـ.

(٢) هو: أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد الفرّاء البغوي الشافعي، وُلِدَ سنة (٤٣٦هـ) فقيه، محدّث، مفسّر، ويلقّب بمحيي السنّة، ونسبته إلى (بغا) من قرى خراسان، ومن مصنفاته: «شرح السنة في الحديث» و«معالم التنزيل في التفسير»، توفي بمرو الرود سنة (٥١٦هـ). انظر: طبقات الفقهاء: إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي أبو إسحاق (ت ٤٧٦هـ): (١/ ٢٥٢)، تحقيق: خليل الميس، دار القلم ـ بيروت، دون تاريخ، والأعلام (٢/ ٢٥٩).

(٣) شرح السنة لحسين بن مسعود البغوي الفراء (ت ٥١٦هـ): (٤/ ٥١٢)، تحقيق: زهير الشاويش وشعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، وانظر: المرشد الوجيز (ص١٣٥) وقارن بعون المعبود (٤/ ٢٤٦)، وفيض القدير (٣/ ٥٤).

## المطلب الرابع
## ما اشتملت عليه المصاحف العثمانية من الأحرف السبعة

### مدخل: في جمع القرآن الكريم:

لا خلاف عليه أن الرسول ﷺ كان يأمر بكتابة ما يوحى إليه من القرآن أولاً بأول مرتبا آياته في كل سورة من سوره كتابة وحفظاً ولكنه لم يكن مجموعاً في مصحف واحد[١]، وبعد وفاة رسول الله ﷺ وقيام أبي بكر بعده بأمر المسلمين ارتدَّ من ارتدَّ من قبائل العرب، فتصدى لهم أبوبكر وهبّ لقتالهم، وكان حفَّاظ القرآن ـ وهم القرَّاء ـ في أوائل صفوف المسلمين الذين لبّوا نداءه للدفاع عن دين الله وكتابه، وكانت حروب الردة شديدة، حيث قُتل في ـ يوم اليمامة ـ عدد كثير من القرَّاء مما أثار خوف الصحابة رضوان الله عليهم من ذهاب شيء من القرآن بذهاب حفاظه، لِذَا قال عمر بن الخطاب لأبي بكر يحثه على جمع القرآن: «إن القتل قد استحرَّ[٢] ـ يوم اليمامة ـ بقرَّاء القرآن، وإني أخشى أن يستحرَّ القتل بالقرَّاء في المواطن فيذهب كثير من القرآن، وإنِّي أرى أن تأمر بجمع القرآن»[٣]؛ لذلك أمر أبو بكر الصدّيق ـ زيد بن ثابت ـ بجمع القرآن وكتابته

---

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن (١/ ٢٥٦ - ٢٥٨)، والإتقان في علوم القرآن (١/ ١٦٠ - ١٦٧).

(٢) استحرَّ: أي اشتدَّ وكثر. انظر: لسان العرب (٤/ ١٧٧) مادة: «حرر».

(٣) انظر: قصة جمع القرآن الكريم في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه في صحيح البخاري =

مجموعاً في مصحف واحد، وذلك للمحافظة على نص القرآن من أن يضيع بضياع حفاظه[١].

**وأما جمع القرآن في عهد عثمان** رضي الله عنه فكان هدفه: أن يقضي على الاختلافات التي كثرت ـ عند القراء ـ في وجوه قراءة القرآن الكريم، بل وصل الأمر ـ أحيانًا ـ إلى تكفير بعضهم البعض[٢]، حتى إن الرجل ليقول قراءتي خير من قراءتك، وقراءتي أفضل من قراءتك وهذا شبيه بالكفر[٣]، فجمع سيدنا عثمان الصحابة رضي الله عنهم جميعاً واستشارهم في جمع مصحف واحد مكتوب بخط واحد، ومأخوذ مما كتب في حياة رسول الله ﷺ وإرسال نسخ منه للأمصار، وحرق ما سواه قطعاً للخلاف.

وفي ذلك قال القرطبي: «وكان هذا من عثمان رضي الله عنه بعد أن جمع المهاجرين والأنصار وجلة أهل الإسلام وشاورهم في ذلك فاتفقوا على العمل بما صحَّ وثبت في القراءات المشهورة عن النبي ﷺ واطّراح ما سواها واستصوبوا رأيه وكان رأياً سديداً موفقاً رحمة الله عليه وعليهم أجمعين»[٤].

---

= (٩/ ١٨)، كتاب: فضائل القرآن، باب: جمع القرآن، ح/ رقم ٤٧٠١، وانظر كذلك: صحيح البخاري (٤/ ١٧٢٠) ح/ رقم ٤٤٠٢، و(٦/ ٢٦٢٩) ح/ رقم ٦٧٦٨.

(١) انظر: كتاب المصاحف لأبي بكر عبد الله بن سليمان السجستاني المعروف بابن أبي داود (ت ٣١٦هـ): (١/ ١٥٣)، دراسة وتحقيق ونقد: الدكتور محب الدين عبد السبحان واعظ، دار البشائر الإسلامية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م، والإتقان في علوم القرآن (١/ ١٦٠).

(٢) صحيح البخاري (٤/ ١٩٠٨)، كتاب: فضائل القرآن، باب: جمع القرآن، ح/ رقم ٤٧٠٢، وانظر: فتح الباري (٩/ ١٨)، وتحفة الأحوذي (٨/ ٤١٠).

(٣) تفسير القرطبي (١/ ٥٢).

(٤) المصدر السابق، الموضع نفسه.

ولبدء العمل في نسخ الصحف وجمعها أرسل عثمان بن عفان إلى حفصة بنت عمر أم المؤمنين رضي الله عنها «أن أرسلي إلينا بالصُّحف ننسخُها في المصاحفِ ثم نردُّها إليكِ» (١). وكانت الصُّحف عند أبي بكر رضي الله عنه حتى توفاه الله عز وجل، ثم عند عمر رضي الله عنه حتى توفاه الله، ثم عند حفصة بنت عمر حتى جمع عثمان القرآن منها في المصاحف (٢).

**لِذا فالفرق بين جمع أبي بكر وبين جمع عثمان:** «أن جمع أبي بكر كان لخشية أن يذهب من القرآن شيءٌ بذهاب حملته؛ لأنه لم يكن مجموعاً في موضعٍ واحدٍ، فجمعه في صحائف مرتباً لآيات سوره على ما وقفهم عليه النبي ﷺ.

**وجمع عثمان** كان لما كثر الاختلاف في وجوه القرآن حين قرؤوه بلغاتهم على اتساع اللغات، فأدى ذلك ببعضهم إلى تخطئة بعض، فخشي من تفاقم الأمر في ذلك فنسخ تلك الصُّحف في مُصحف واحد مرتباً لسوره» (٣).

لِذَا قال البغوي: «المصحف الذي استقر عليه الأمر هو آخر العرضات على رسول الله ﷺ، فأمر عثمان بنسخه في المصاحف وجمع الناس عليه، وأذهب ما سوى ذلك؛ قطعاً لمادة الخلاف، فصار ما يخالف المصحف في حكم المنسوخ والمرفوع كسائر ما نسخ ورفع، فليس لأحد أن يعدو في اللفظ إلى ما هو خارج عن الرسم» (٤).

---

(١) صحيح البخاري (٤/ ١٩٠٨)، كتاب: فضائل القرآن، باب: جمع القرآن، ح/ رقم ٤٧٠٢.

(٢) المعجم الكبير (٥/ ١٤٦).

(٣) فتح الباري (٩/ ٢١)، وانظر: الأحرف السبعة (ص٦٢ - ٦٣).

(٤) شرح السنة (٤/ ٥١٢)، وانظر: فتح الباري (٩/ ٣٠).

## مسألة: ما اشتملت عليه المصاحف العثمانية من الأحرف السبعة:

اختلف أهل العلم حول ما شملته المصاحف العثمانية من الأحرف، هل شملت الأحرف السبعة التي نزل القرآن بها، أم شملت حرفاً واحداً منها؟ وما هو الباقي من الأحرف في هذه المصاحف؟

والحق أن هذه مسألة كبيرة اختلف العلماء فيها، وتحيّر الكثير من الخوض والجزم في حقيقتها، **إذ الخلاف فيها راجع إلى الخلاف في معنى الأحرف السبعة التي نزل القرآن بها، وإلى تفسير كلّ بحسب مذهبه في هذه الأحرف**، فأقول وبالله التوفيق، ملخصاً الأقوال والآراء فيها كما يأتي:

الأقوال الواردة في هذه المسألة والراجح منها:

وذلك على ثلاثة أقوال:

**القول الأول**: إن المصاحف العثمانية مشتملة على حرف من السبعة هو حرف قريش.

### القائلون به:

قال بهذا القول الإمام الطبري[١]، وشيخ الإسلام ابن تيمية[٢]، وتبعه تلميذه

---

(١) تفسير الطبري (١/ ٦٣-٦٤) طبعة شاكر.

(٢) الصارم المسلول على شاتم الرسول: شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (٢/ ٢٤٩)، تحقيق: محمد عبد الله عمر الحلواني ومحمد كبير أحمد شودري، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ. وانظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٩٥).

ابن القيّم(١)، والطحاوي(٢) والحموي(٣) وغيرهم.

قال ابن تيمية: «إنه قول جمهور العلماء من السلف والأئمة... والأحاديث والآثار المشهورة المستفيضة تدل على هذا القول»(٤).

---

(١) إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي الدمشقي المعروف بابن قيم الجوزية أبو عبد الله (ت ٧٥١هـ): (١/ ٣٦٨)، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
وابن القيّم هو: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي الدمشقي المعروف بابن قيم الجوزية أبو عبد الله، شمس الدين، مولده ووفاته بدمشق(٦٩١-٧٥١هـ) الفقيه الحنبلي، أحد كبار العلماء، كان حسن الخلق محبوباً عند الناس، تتلمذ على ابن تيمية ولازمه، وانتصر لجميع ما يصدر عنه وهو الذي هذّب كتبه ونشَر علمَه وسُجِن معه، مصنفاته كثيرة، منها: «زاد المعاد في هدي خير العباد»، و«إعلام الموقعين»، وغيرها كثير. انظر: شذرات الذهب (٣/ ١٦٨)، والأعلام (٦/ ٥٦)، ومعجم المؤلفين (٩/ ١٠٦).

(٢) ذكر ذلك النووي في شرح صحيح مسلم (٦/ ١٠٠).
والطحاوي: هو أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي الطحاوي أبو جعفر (٢٣٩-٣٢١هـ) وُلِدَ ونشأ في (طحا) من صعيد مصر، محدث الديار المصرية وفقيهها، انتهت إليه رياسة الحنفية، وتوفي بالقاهرة، له: «شرح معاني الآثار». انظر: طبقات الحفاظ (١/ ٣٣٩)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٧)، والأعلام (١/ ٢٠٦).

(٣) القواعد والإشارات في أصول القراءات: لأحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا الحموي (ت ٧٩١هـ): (ص٢٤) و(ص٢٩)، تحقيق: د. عبد الكريم محمد الحسن بكار، دار القلم - دمشق، ط(١)، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
والحموي: هو أبو العباس أحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا الحموي (ت ٧٩١هـ) فقيه عالم في علوم القرآن، تولى قضاء حلب، وكان عالماً متقناً متفنناً أستاذاً في القراءات وتوجيهها والتفسير واللغة والبلاغة. انظر: شذرات الذهب (٣/ ٣١٤).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٩٥).

## حجّتهم في ذلك:

١ـ أن مصحف عثمان رضي الله عنه هو أحد الحروف السبعة، وهو متضمن للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريل عليه السلام[(١)].

٢ـ أن الأمر بهذه الأحرف لم يكن أمر إيجاب وفرض، وإنما كان أمر إباحة ورخصة[(٢)].

٣ـ أن هذه القراءات راجعة إلى حرفٍ واحدٍ من الأحرف السبعة، وهو حرف قريش، بدليل: قول عثمان للرهط القرشيين: «إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم»[(٣)].

ورجّح ابن حجر هذا القول، قائلاً: «وهو المعتمد»[(٤)].

## من أقوالهم المؤيدة لهذه الوجهة:

قول الإمام الطبري: «لا قراءة اليوم للمسلمين إلا بالحرف الواحد الذي اختاره لهم إمامهم الشفيق الناصح دون ما عداه من الأحرف الستة الباقية»[(٥)].

**قلت: فمرجع القراءات عند الطبري إلى حرف واحد، وهذا ما أوضحه الإمام مكي بن أبي طالب[(٦)] عند مناقشته لكلام الطبري، بقوله: «فالقراءات التي في أيدي**

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٩٥).

(٢) انظر: تفسير الطبري (١/ ٦٤)، «طبعة شاكر».

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٣/ ١٢٩١)، كتاب: فضائل القرآن، باب: نزل القرآن بلسان قريش، ح/ رقم ٣٣١٥.

(٤) فتح الباري (٩/ ٣٠).

(٥) انظر: تفسير الطبري (١/ ٦٣-٦٤) «طبعة شاكر».

(٦) هو: العلامة المقرئ مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيرواني القيسي القرطبي، =

الناس كلها عنده ـ أي: عند الطبري ـ حرف واحد من الأحرف السبعة التي نصَّ عليها النبي ﷺ، والستة الأحرف الباقية قد سقطت، وذهب العمل بها بالإجماع على خط المصحف المكتوب على حرف واحد»[١].

وسار على رأي الطبري ابن تيمية فقال: «فإن القول المرضي عند علماء السلف الذي يدل عليه عامة الأحاديث وقراءات الصحابة أن المصحف الذي جمع عثمان الناس عليه هو أحد الحروف السبعة، وهو العرضة الأخيرة، وأن الحروف الستة خارجةٌ عن هذا المصحف؛ فإن الحروف السبعة كانت مختلفة الكلم مع أن المعنى غير مختلف ولا متضاد»[٢].

وجنح ابن القيم إلى رأي شيخه، فقال: «جمع عثمان بن عفان رضي الله عنه الأمة على حرفٍ واحدٍ من الأحرف السبعة، لئلا يكون اختلافهم فيها ذريعة إلى اختلافهم في القرآن، ووافقه على ذلك الصحابة رضي الله عنهم»[٣].

يتضح بعد تتبع آراء العلماء حول ما قرروه في هذا القول: أن القراءات ترجع إلى

---

= أبو محمد (٣٥٥-٤٣٧هـ)، مولده بالقيروان، كان رحمه الله من أهل التبحر في علوم القرآن والعربية والتأليف فيها، محسناً مجوّداً عالـماً بمعاني القراءات. من مصنفاته: «الإبانة عن معاني القراءات» والذي يعتبر مقدمة لكتابه: «الكشف عن وجوه القراءات السبع»، و«التبصرة في القراءات». انظر في ترجمته: معرفة القراء الكبار (١/ ٣٩٥)، وشذرات الذهب (٢/ ٢٦٠).

(١) الإبانة عن معاني القراءات (ص٤٧).

(٢) الصارم المسلول (٢/ ٢٤٩).

(٣) إغاثة اللهفان (١/ ٣٦٨).

وقرر مثل ذلك في: إعلام الموقعين عن رب العالمين (٣/ ١٥٩)، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، دار الجيل ـ بيروت، طبعة سنة ١٩٧٣م، والطرق الحكمية في السياسة الشرعية (ص٢٦)، تحقيق: د. محمد جميل غازي، مطبعة المدني ـ القاهرة.

حرفٍ واحدٍ من الأحرف السبعة وهو حرف قريش، وبناءً عليه فالمصحف العثماني ـ عندهم ـ مشتمل على حرف واحد من هذه الأحرف السبعة، وهذا ما أكّده ابن أبي الرضا الحموي بقوله: «الصواب أن القراءات السبع على حرف واحد من السبعة، وهو الذي جمع عثمان رضي الله عنه المصحف عليه»(١).

**قلت: إن مرجع هذا القول إلى ما قرره الطبري من رأي في الأحرف السبعة ومن تبعه عليه، بأن معناها مترادفات سبع(٢)، وهو مذهب متناقض مع ما أقـرَّه الطبري نفسه(٣)، فإنه دعوة بنسخ بعض القرآن، فكل حرف من الأحرف المنزلة قرآن، وكيف يجيز لعثمان أو أحد من الصحابة أن يلغي بعضاً من القرآن أو ما هو قرآن؟**

**فالقائلون بهذا القول يضيق هوة الخلاف**، فهم بهذا القول يحصرون جميع الأحرف في حرف واحد، وهذا الحصر يتنافى مع القراءات المتواترة بما فيها من أوجه متعددة، وبرغم ما اجتهد أصحاب هذا القول ـ فيما اشتمل عليه المصحف من أحرف ـ إلا أن في اجتهادهم نظراً.

وأما ما قاله سيدنا عثمان رضي الله عنه بقوله: «..إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم» فإنه يقصد الاختلاف من حيث الرسم والكتابة لا من حيث جوهر الألفاظ وبنية الكلمات، بدليل قوله: «فاكتبوه»(٤).

---

(١) القواعد والإشارات في أصول القراءات (ص٢٤)و(ص٢٩) وانظر: شرح النووي على صحيح مسلم (٦/ ١٠٠).

(٢) تفسير الطبري (١/ ٦٣) طبعة شاكر، والصارم المسلول (٢/ ٢٤٩).

(٣) انظر: الإبانة عن معاني القراءات (ص٦٠) ففيه ردّ على الطبري بما قاله وأنه ينقض قوله.

(٤) في رحاب القرآن الكريم: الدكتور محمد سالم محيسن (١/ ١٦٣)، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية ـ القاهرة، طبعة سنة ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

**القول الثاني: إن المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة:**

## القائلون به:

قال بهذا الرأي الإمام ابن حزم[1] والقاضي الباقلاني[2]، وأخذ به طوائف من الفقهاء والقرّاء وأهل الكلام[3].

## وحجتهم في ذلك:

١ـ أنه لا يجوز على الأمة أن تهمل نقل شيء من الأحرف السبعة التي نزل القرآن بها.

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام: علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، أبو محمد (ت ٤٥٦هـ): (١/ ٩٢)، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

وابن حزم: هو الإمام أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي (٣٨٤-٤٥٦هـ)، الفقيه الحافظ المتكلم الأديب الوزير الظاهري صاحب التصانيف، قال الذهبي عن كتبه: «واعتنى بها آخرون من العلماء وفتشوها انتقاداً واستفادة وأخذاً ومؤاخذة ورأوا فيها الدر الثمين ممزوجاً في الرصف بالخرز المهين، فتارة يطربون ومرة يعجبون، ومن تفرده يهزؤون، وفي الجملة فالكمال عزيز وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلّا رسول الله ﷺ»، ومن مصنفاته: المحلى، الإحكام في الأصول، ومن أكبرها كتاب «الإيصال إلى فهم كتاب الخصال» خمس عشرة ألف ورقة. انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٩٣)، وطبقات الحفاظ (ص٤٣٥).

(٢) ذكر ذلك ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٩٥).

والباقلاني: هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر أبو بكر الباقلاني(٣٣٨- ٤٠٣هـ)، وُلِد في البصرة، قاضٍ، من كبار علماء الكلام، انتهت إليه الرياسة في مذهب الأشاعرة، كان جيد الاستنباط سريع الجواب، سكن بغداد وتوفي فيها، من كتبه: «إعجاز القرآن». انظر: وفيات الأعيان (٤/ ٢٦٩)، والأعلام (٦/ ١٧٦).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/ ٣٩٥)، والنشر في القراءات العشر (١/ ٣١).

٢ـ لا يجوز أن ينهى عن القراءة ببعض الأحرف السبعة دون غيرها ولا أن يجمعوا على ترك شيء من القرآن[١].

وقد أنكر ابن حزم أن يكون سيدنا عثمان رضي الله عنه اقتصر على حرف واحد، أو قراءة واحدة وشدد على ذلك أشد الإنكار، فقال: «ونذكر ـ إن شاء الله تعالى ـ في باب الإجماع من هذا الكتاب بالبرهان الصحيح: **أن القراءات السبع التي نزل بها القرآن باقيةٌ عندنا كلها**، وبطلان قول من ظن أن عثمان رضي الله عنه جمع الناس على قراءةٍ واحدةٍ منها أو على بعض **الأحرف السبعة دون بعض**»[٢].

ويفهم من نهاية كلامه بأنه يقصد بالقراءات السبع هنا: الأحرف السبعة، لا القراءات السبع المعروفة[٣].

**قلت: وهذا القول أقرب للصواب؛ ولذا فالأحرف مازالت باقية عنده تعبر عنها القراءات السائدة إلى يومنا هذا.**

**القول الثالث**: إن المصاحف العثمانية مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة جامعةً للعرضة الأخيرة، متضمنة لها، لم تترك حرفاً منها:

## القائلون به:

ذهب إلى هذا القول جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين[٤].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٩٦)، والنشر في القراءات العشر (١/ ٣١).

(٢) الإحكام في أصول الأحكام (١/ ٩٢).

(٣) انظر: المصدر السابق (٤/ ٤٧٩).

(٤) النشر في القراءات العشر (١/ ٣١)، وانظر: الإبانة عن معاني القراءات (ص٣٦)، وشرح الهداية (١/ ٥) «قسم التحقيق»، وحديث الأحرف السبعة لعبد العزيز القاري (ص٥٨).

وقال عنه المحقق ابن الجزري: «وهذا القول هو الذي يظهر صوابه؛ لأن الأحاديث الصحيحة والآثار المشهورة المستفيضة تدلُّ عليه وتشهد له»(١).

## وحجتهم في ذلك:

١ـ أن كل حرف من الأحرف السبعة المنزلة قرآن، فلا يسوغ لسيدنا عثمان أو الصحابة إلغاء أي حرف منها، وما صنعه عثمان رضي الله عنه هو رسم المصحف كما هو في العرضة الأخيرة فاحتمل شيئاً من الأحرف.

٢ـ أن حكمة الأحرف السبعة لا تزال قائمة، وهذا دليل على وجود بعض هذه الأحرف وورودها في القراءات المتواترة.

٣ـ تعدد أوجه القراءة؛ وما ذاك إلا دليل واضح على وجود أكثر من حرف.

## من أقوالهم المؤيدة لهذه الوجهة:

قال أبو العباس المهدوي(٢): «وأصحّ ما عليه الحذاق من أهل النظر في معنى ذلك إن شاء الله: أن ما نحن عليه في وقتنا هذا من القراءات هو **بعضُ الحروف السبعة** التي نـزل عليها القرآن»(٣).

---

(١) النشر في القراءات العشر (١/ ٣١).

(٢) هو: أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدوي التميمي، أبو العباس (ت٤٤٠هـ) مقرئ أندلسي، أصله من المهدية بقيروان، رحل إلى الأندلس، كان رأساً في القراءات والعربية، صنَّف كتباً مفيدة؛ منها: «شرح الهداية في توجيه القراءات». انظر في ترجمته: معرفة القرَّاء الكبار (١/ ٣٩٩)، والأعلام (١/ ١٨٤).

(٣) شرح الهداية (١/ ٥) «قسم التحقيق»، وانظر: المرشد الوجيز (ص١٤٠).

لِذَا قال الخازن(١) في مقدمة تفسيره: «لأن هذه السبعة ظهرت واستفاضت عن النبي ﷺ وضبطها عنه الصحابة، وأثبتها عثمان والجماعة في المصاحف، وأخبروا بصحتها، **وحذفوا ما لم يثبت متواتراً، وأن هذه الأحرف تختلف معانيها تارة وألفاظها أخرى وليست متضادة ولا متباينة**»(٢).

وقال مكي بن أبي طالب: «فالمصحف كتب على حرف واحد، وخطّه محتمل لأكثر من حرف؛ إذْ لم يكن منقوطاً، ولا مضبوطاً، فذلك الاحتمالُ الذي احتمل الخطَّ هو من الستَّة الأحرف الباقية»(٣).

وقال في موضعٍ آخر: «وكان المصحفُ قد كُتِب على لغة قريش، على حرف واحد؛ ليزول الاختلافُ بين المسلمين في القرآن، ولم يُنْقَطْ، ولا ضُبِطَ فاحْتَمَل التأويل لذلك»(٤)، وكلام مكي هذا يعني: إبقاء ما احتمله رسم المصحف من القراءات الثابتة.

---

(١) هو: علاء الدين علي بن محمد إبراهيم الشيحي نسبة إلى شيحة قرية من عمل حلب، البغدادي، خازن الكتب السميساطية وبهذا عرف بالخازن، وُلِد سنة (٦٧٨هـ)، سمع ببغداد ودمشق، وجمع تفسيراً كبيراً أسماه «لباب التأويل في معاني التنزيل»، وله مصنفات أخرى؛ منها: «مقبول المنقول في الحديث»، توفي بحلب سنة (٧٢٥هـ). انظر: طبقات المفسرين للداوودي (٢/ ٤٢٦)، ومعجم المؤلفين (٧/ ١٧٧).

(٢) تفسير الخازن المسمى«لباب التأويل في معاني التنزيل»: لعلاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي الشهير بالخازن (ت ٧٢٥هـ): (١/ ١٢)، طبع شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٥م.

(٣) الإبانة عن معاني القراءات (ص٣٦).

(٤) المصدر السابق (ص٣٥).

فالأمـة أُمرت بحفظ القرآن، وخُيّـرت في قراءته وحفظه بأي تلك الأحـرف السبعـة شاءت[١].

قلت: وهذا القول في غاية القوة والمتانة، وهو ما يطمئن إليه القلب؛ لاتفاقه مع ما قررناه بصنيع عثمان رضي الله عنه، ولاشتماله شيئاً مما احتمله رسم المصحف.

**المختار والراجح في المسألة:**

بعد تـتبع الأقوال الثلاثة، يتضح أن أقرب الأقوال للصواب والله أعلم هما القولان الثاني والثالث[٢]، وأكثر الأقوال وضوحاً ودقة ـ وهو ما نرجّحه ـ القول الثالث، وهو ما ذهب إليه جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين.

فـ«الحق في هذه المسألة الذي عليه المحققون: أن شيئاً من الأحرف المنزلة الثابتة في العرضة الأخيرة لم يهمله عثمان ولم يطَّرحه، ولا فعل ذلك سلفُه أبو بكر الصديق رضي الله عنهم أجمعين وأن الأحرف الثابتة في العرضة الأخيرة باقيةٌ ضمن مصاحف عثمان، وأن الرخصة بها قائمةٌ لكل الأمة إلى يوم القيامة»[٣].

* * *

(١) الاختيار في القراءات منشؤه ومشروعيته وتبرئة الإمام الطبري من تهمة إنكار القراءات المتواترة: للدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي (ص٦)، مطبوعات جامعة أم القرى ـ مكة، ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.

(٢) المسألة اجتهادية. والخلاف فيها بناء على ما قرره العلماء في معنى الأحرف السبعة. والله أعلم.

(٣) حديث الأحرف السبعة لعبد العزيز القاري (ص٥٨).




# الباب الثاني

## القراءات التي يُقرأ بها

## وتفنيد الشبهات حول تواترها

**ويشتمل علىٰ تمهيد وثلاثة فصول:**

**التمهيد**: وفيه بيان محتوىٰ هذا الباب وفصوله.

**الفصل الأول**: القراءات: تعريفها، انتشارها.

**الفصل الثاني**: القراءة القرآنية المتواترة وأركانها.

**الفصل الثالث**: الشبهات والطعون حول تواتر القراءات والرَّد عليها.




# في بيان محتوىٰ هذا الباب وفصوله

**تمهيد:**

رسخت حقيقة القطعيّة في ثبوت القرآن الكريم ونقله في أذهان أجيال المسلمين مع تطاول القرون، كما رسخ في أذهانهم أن القراءات المتناقلة (القراءات العشر) التي يُقرأ بها القرآن هي القرآن ذاته؛ لِذَا ترىٰ القرآن يُقرأ اليوم بروايات كثيرة في أكثر أقطار المسلمين، وقد تناقلت كتب أصول الفقه، وكتب القراءات، وكتب التفسير، القول بقطعيّة ثبوت القراءات المتناقلة، ويعبرون عن هذه القطعيّة بالتواتر، وهذه الحقيقة نتيجة منطقيّة في الواقع الخارجي؛ إذْ إن تواتر القراءات المذكورة معلوم مشاهد، وصدىٰ حقيقي لقوله تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَـٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [السجدة: ٢].

وهذا الباب يتحدث عن التعريف بالقراءات القرآنية ومفهوم الاختيار في القراءة مع عرض مختصر لانتشارها في الأمصار، والتدوين فيها، ويدرس كل ذلك (**الفصل الأول**).

ثم نثنّي الحديث ـ **في الفصل الثاني** ـ عن القراءة القرآنية المتواترة ومقياس قبولها والتفصيل في ضوابطها وأركانها، خصوصاً ركن «التواتر» الذي تفصّله هذه الدراسة لأهميته؛ لأنه يفيد العلم اليقيني (القطع)... ويستلزم النقل بواسطة السند، فهو يعني (التوقيف) في نقل القراءات، والمراد أداء ألفاظها بالإسناد المتواتر إلىٰ النبي ﷺ.

إلىٰ جانب الحديث عن توقيفية رسم المصحف، مع التفصيل في حكم إنكار القراءات، والإشارة إلىٰ الشواذ منها وحكم القراءة بها، وتوضيح ذلك.

ويُختم الحديث في هذا الباب عن تفنيد الشبهات التي تثار حول القراءات، وكذا القراءات المطعون فيها من حيث العربية، وإبداء الملاحظات عليها، ويوضّح ذلك **(الفصل الثالث)**.

ومن ثم جاء هذا الباب في ثلاثة فصول، نشرع في تفصيلها بعون من الله وتوفيقه فيما يأتي:




# الفصل الأول

# القراءات

# تعريفها ـ انتشارها

ويشتمل علىٰ مبحثين:

**المبحث الأول**: التعريف بالقراءات القرآنية.

**المبحث الثاني**: انتشار القراءات القرآنية وتدوينها.




# الفصل الأول
# القراءات
# تعريفها ـ انتشارها

يشرع هذا الفصل في تعريف القراءات جملة وتفصيلاً بأشهر تعريفاتها، مع ما تشمله القراءات من موضوعات، وتوضيح مفهوم الاختيار في القراءة، وهذا ما يتناوله **(المبحث الأول)** من هذا الفصل.

ثم نشرع في الحديث عن انتشار القراءات في الأمصار إلىٰ أن وصلت إلينا بالتلقي الصحيح والسند المتواتر، فهو يفصّل في مبحث انتشارها وتلقي أهل العلم لها بالقبول، ليوضّح حقيقة بدهية عند المسلمين بأن القراءات السبع ليست هي الأحرف السبعة، مع توضيح صورة ميسَّرة للتدوين في القراءات، ويعرض ذلك دراسةً **(المبحث الثاني)**.

ومن ثم فإن هذا الفصل يتكون من مبحثين، نفصلهما فيما يأتي:

# المبحث الأول
# التعريف بالقراءات القرآنية

حرصت علىٰ بيان موضوعات علم القراءة هنا وما اشتمل عليه؛ وذلك لمعرفتها وأنها أساس علم القراءات، وكذلك للاختلاف الحاصل فيها بين أهل العلم من حيث التواتر وعدمه، فغرضنا هنا دراستها ومعرفتها وتوضيحها، وفي الفصل الثاني ـ بعد ذلك ـ نفصِّل أقوال أهل العلم فيها من حيث معرفة تواترها.

ويرتكز هذا المبحث علىٰ أدق تعريفات القراءات القرآنية عند أهل الاختصاص من أصحاب هذا الفن، وبيان معرفة القارئ والـمُقرئ ونسبة القراءة إليهما، مع ما اشتمل عليه علم القراءات من موضوعات، إلىٰ جانب توضيح مفهوم الاختيار في القراءة، ويدرس كل ذلك في المطالب الآتية:

**المطلب الأول**: تعريف القراءات لغة واصطلاحاً.

**المطلب الثاني**: موضوعات علم القراءات: الأصول، الفرش «الفروع».

**المطلب الثالث**: الاختيار في القراءات.

# المطلب الأول
# تعريف القراءات في اللغة والاصطلاح

## أولاً: الدلالات اللغويّة لمعنىٰ القراءة:

القراءات: جمع قراءة، ومادة [ق ر أ] تدور حول معنىٰ الجمع والاجتماع(١)، وهي في اللغة: مصدر للفعل قرأ، يقال: قرأ، يَقْرَأُ، قِراءَةً، وقُرآناً، فهو قارئ، بمعنى: تلاه(٢).

قال ابن الأثير(٣): «الأصل في هذه اللفظة الجمع، وكل شيء جمعته فقد قرأته، وسُمِّي القرآن قرآناً لأنه جمع القصص، والأمر والنهي، والوعد والوعيد، والآيات

---

(١) معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ): (٥/ ٧٨)، بتحقيق وضبط: عبد السَّلام محمد هارون، الطبعة الثانية، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م، شركة مكتبة ومطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي وأولاده بمصر.

(٢) القاموس المحيط، فصل «القاف» (ص٦٢).

(٣) هو: المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، العلامة مجد الدين، أبو السعادات ابن الأثير الجزري ثم الموصلي (٥٤٤-٦٠٦هـ)، كان فقيهاً محدثاً أديباً نحوياً عالماً بصنعة الحساب والإنشاء ورعاً عاقلاً مهيباً ذا بر وإحسان، كان فاضلاً ثقة، ومن تصانيفه: «جامع الأصول»، «النهاية في غريب الحديث». انظر: طبقات الشافعية: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة (ت ٨٥١هـ): (٢/ ٦١)، تحقيق: الدكتور الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب ـ بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ، وشذرات الذهب (٣/ ٢٢).

والسور بعضها إلىٰ بعض، وهو مصدر كالغفران والكفران»[١].

**وجاء في لسان العرب**: قرأت الشيء قرآناً: جمعته وضممت بعضه إلىٰ بعض، ومنه قولهم: ما قرأت هذه الناقة سلاً قط، وما قرأت جنيناً قط، أي: ما أسقطت ولداً، أو لم يضطمَّ رحمها علىٰ ولد، بمعنى: لم تجمع جنيناً، أي: ما حملت قط..[٢].

وقال الرازي[٣]: «قرأ الكتاب قِرَاءةً وقُرْآناً بالضم، وقرأ الشيء قُرآناً بالضم أيضاً جمعه وضمه، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٧] أي: قراءته، وفلان قرأ عليك السلام وأقرأك السلام بمعنى..»[٤].

وقال الراغب: «القراءة: ضم الحروف والكلمات بعضها إلىٰ بعض في الترتيل»[٥].

ومما سبق يتبين لنا أن مصطلح القراءات في دلالاته اللغوية لا يخرج عن معنىٰ الجمع والضم، ومنه قرأت الكتاب؛ أي جمعته وضممت بعضه إلىٰ بعض.

## ثانياً: تعريف القراءات في الاصطلاح:

ذكر أهل الاختصاص من علماء القراءات عدة تعريفات لعلم القراءات، وسأكتفي بذكر أدق هذه التعريفات وأبرزها فيما يأتي:

---

(١) النهاية في غريب الحديث، باب «القاف مع الراء» (٤/ ٣٠)، ولسان العرب (١/ ١٢٩).

(٢) لسان العرب، مادة «قرأ» (١/ ١٢٨).

(٣) هو: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي زين الدين، أصله من الري، وهو من فقهاء الحنفية، وله علم بالتفسير والأدب، زار مصر والشام، ومن كتبه: مختار الصحاح في اللغة، توفي بعد سنة ٦٦٦هـ. انظر: الأعلام (٦/ ٥٥)، ومعجم المؤلفين (٩/ ١١٢).

(٤) مختار الصحاح، مادة «قرأ» (ص٢٢٠).

(٥) المفردات في غريب القرآن، مادة «قرأ» (٢/ ٥٢٠).

**١ـ تعريف بدر الدين الزركشي:**

حيث عرّف القراءات أثناء تعريفه للقرآن، قائلاً: «فالقرآن هو الوحي المنزل علىٰ محمد ﷺ للبيان والإعجاز. **القراءات**: هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيّاتها من تخفيفٍ وتثقيلٍ وغيرهما»(١).

**٢ـ تعريف شمس الدين بن الجزري:**

قال: «القراءات: علمٌ بكيفية أَداء كلمات القرآن واختلافها، معزُوّاً لِنَاقِله»(٢).

**٣ـ تعريف شهاب الدين القسطلاني(٣):**

عرّف **القراءات** بأنها: «علمٌ يُعرف منه اتفاق الناقلين لكتاب الله واختلافهم في اللغة والإعراب والحذف والإثبات، والتحريك والإسكان، والفصل والاتصال، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال من حيث السماع.

أو يقال: علم يعرف منه اتفاقهم واختلافهم في اللغة والإعراب والحذف والإثبات، والفصل والوصل، من حيث النقل.

أو يقال: علمٌ بكيفية أداء كلمات القرآن، واختلافها معزُوّاً لناقله»(٤).

---

(١) البرهان في علوم القرآن (١/ ٣١٨).

(٢) منجد المقرئين ومرشد الطالبين: للإمام العلامة محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ): (ص٤٩)، عُني به: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، المملكة العربية السعودية ـ مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ.

(٣) هو: أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي، أبو العباس شهاب الدين، مولده ووفاته في القاهرة (٨٥١-٩٢٣هـ)، الإمام العلامة الحجة الفقيه المقرئ المسند، من علماء الحديث، من مصنفاته: «لطائف الإشارات في علم القراءات». انظر: شذرات الذهب (٤/ ١٢١)، والأعلام (١/ ٢٣٢).

(٤) لطائف الإشارات (١/ ١٧٠). =

يلاحظ أن الجزء الأخير من تعريف القسطلاني منقول من تعريف ابن الجزري.

وقد اختصر بعضهم تعريف القسطلاني بكامله إلى: «علمٌ يعرف منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالىٰ واختلافهم في أحوال النطق به من حيث السماع»[(١)].

قلت: وهذا التعريف الأخير المختصر يشمل القرآن الكريم، ولا يتحقق إلاَّ بعد تطبيق فرش الحروف علىٰ سور القرآن.

**٤ـ تعريف الشيخ عبدالفتاح القاضي[(٢)]:**

عرّف **القراءات** بأنها: «علمٌ يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية، وطريق أدائها اتفاقاً واختلافاً، مع عزو كل وجه لناقله»[(٣)].

---

= يلاحظ أن تعريف القسطلاني بنصه ذُكِر في: إتحاف فضلاء البشر للبنا الدمياطي (ص٥)، وفي كتاب الضوابط والإشارات لأجزاء علم القراءات: أبو الحسن إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي الشافعي (ت٨٨٥هـ): (ص١٩)، تحقيق: الدكتور محمد مطيع الحافظ، دار الفكر، دمشق ـ سوريا، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى/ ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

(١) إرشاد المريد إلىٰ مقصود القصيد (ضمن كتابين في القراءات العشر): لشيخ المقارئ الأسبق الشيخ علي محمد الضَباع (ص٥)، تحقيق وتقديم: إبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة ومطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

(٢) هو: عبد الفتاح عبد الغني بن محمد القاضي (١٣٢٥هـ ـ ١٤٠٣هـ)، من مواليد مدينة دمنهور، عالم مصري مبرّز في القراءات وعلومها وفي العلوم الشرعية والعربية، من أفاضل علماء الأزهر وخيرتهم آية الدهر ووحيد العصر، له مصنفات غاية في الإجادة نهاية في الإفادة منها: «البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة». انظر: هداية القاري إلىٰ تجويد كلام الباري: عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي (٢/ ٦٥٨-٦٦٢)، دار الفجر الإسلامية ـ المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

(٣) البدور الزاهرة (ص٧).

## توضيح وتفصيل:

بعد النظر في جملة تعريفات العلماء لعلم القراءات، يرىٰ الباحث أن هذه التعريفات في مضمون وصلب علم القراءات[١]، بل تعتبر من أدق التعريفات لعلم القراءات عن غيرها ممن توسّع[٢] في تعريف هذا العلم، غير أنه في بعض تلك **التعريفات أمور**، لابدَّ لنا أن نذكرها؛ وهي:

**١ـ إن ترك بعضهم (مواضع الاتفاق) عن مواضع الاختلاف في تعريف القراءات لا يضر**، إذْ مواضع الاتفاق هي بالأصل أوجه القرآن، حيث ظل معظم القرآن علىٰ وجه واحد «لغة قريش»[٣] حتىٰ بعد إنزال الأحرف السبعة، وهذا واضح وبيِّن، **وأما (مواضع الاختلاف) التي هي: الأوجه المختلفة في كلمات القرآن، فهي موضوع علم القراءات**، بل أساس دراسة هذا العلم وفهمه، وما حصل للفاروق عمر بن الخطاب مع هشام بن حكيم إلَّا اختلاف القراءة بينهما في بعض الكلمات، وذلك جعل عمر بن الخطاب يستفهم ليعرف موضع الاختلاف، لا ليعرف موضع الاتفاق، كما أن الدارس

(١) انظر: كشف الظنون (٢/ ١٣١٧)، وأبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم: صديق ابن حسن القنوجي (ت ١٣٠٧هـ): (٢/ ٤٢٨)، تحقيق: عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية ـ بيروت، سنة ١٩٧٨م. فقد أطالا في تعريف القراءات، ولعلَّ ذلك من باب توضيح هدف علم القراءات ودراسته، والله أعلم.

(٢) أقصد بالتوسع حتىٰ لا يخرج التعريف عن مضمون علم القراءات، ليشمل تعريف علوم العربية أو علم التجويد.. فالكل له تعريف خاص به، ويأتي تفصيل ذلك، كل في علمه ومظانه، والله أعلم.

(٣) انظر: فتح الباري (٩/ ٢٧)، وعون المعبود (٤/ ٢٤٢)، والمرشد الوجيز (ص١٠١)، والدر المنثور (٥/ ٥).

لعلم القراءات يسأل عن مواضع الاختلاف بين القرَّاء ليعرفها ويفهمها ويحفظها، إلىٰ غير ذلك من الأحكام.

٢ـ إن عبارة «**أداء كلمـات القرآن**» كما عبّر بها ابن الجزري فارس ميدان هذا العلم، وعبارة «**النطق بالكلمات القرآنية**» كما عبّر بها الشيخ عبد الفتاح القاضي وغيره، لهي من أوضح العبارات في تعريف علم القراءات، إذْ المقصود بعلم القراءات بعد معرفة مواضع الاختلاف من مواضع الاتفاق، هو دراسة كيفية أداء الكلمات القرآنية في النطق بالهيئة التي قرأها النبي ﷺ عن جبريل عليه السَّلام عن رب العالمين عزّ وجل، لذلك أرىٰ ـ والعلم عند الله ـ أن تعريف ابن الجزري وتعريف الشيخ عبد الفتاح القاضي ـ الذي يعتبر مختصراً ومرتباً أكثر من تعريف القسطلاني ـ تعريفان جامعان مانعان.

٣ـ المقصود بـ«**كلمات القرآن**» في التعريف هي الحروف، وهي الكلمة المختلف في قراءتها بين القرَّاء، وقيل هي: «ما وقع الاختلاف فيه بين القرَّاء من كلم القرآن سواء كان حرفاً في اصطلاح النحويين أو اسماً أو فعلاً»[(١)].

٤ـ ما فصّله بعض العلماء في تعريف علم القراءات، هو بالأصل يأتي في الشروح وأثناء التعليم كما فعل ذلك شهاب الدين القسطلاني، **ويلاحظ علىٰ ذلك ما استحسنه في التعريف الثالث ـ الجزء الثالث من التعريف ـ الذي يعتبر بالأصل تعريف ابن الجزري**.

٥ـ كما يُفضَّل الإيجاز والاختصار في الحدود ما أمكن ذلك، وهذا واضح في تعريف ابن الجزري ومن تبعه، والله الموفق.

---

(١) سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي: لأبي القاسم علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن القاصح العذري البغدادي (ت ٨٠١هـ): (ص١١)، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، طبعة سنة ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

## ما اشتمل عليه علم القراءات:

يتَّضح من خلال عرض تلك التعريفات السابقة لعلم القراءات أن هذا العلم يتعلق بأمور معيّنة نركّزها فيما يأتي:

أ ـ النطق الصحيح لألفاظ القرآن الكريم، وطرائق أدائها.

ب ـ اختلاف الأوجه في الأداء، المنقولة بالسند المتواتر إلىٰ النبي ﷺ.

ج ـ ضبط أوجه الاختلافات المتواترة[١]، والتي يتحقق القرآن بوجه منها.

ولا بد من التأكيد هنا علىٰ أن التجويد[٢] والقراءات بمعناهما العام يشتملان علىٰ ذوات الحروف وصفاتها، وهو ما لا يمكن بسببه نفي التواتر عنهما؛ لأن ذوات الحروف وصفاتها جزء أصيل منهما[٣]، **ولذا لما أراد صاحب الضوابط والإشارات**

---

(١) قلت: (الاختلافات المتواترة) خروجاً عن غيرها من (الاختلافات الشاذة)؛ لأن الغرض من هذا العلم هو تحصيل ضبط الاختلافات المتواترة.

(٢) التجويد: مصدر، من جود تجويداً والاسم منه الجودة ضد الرداءة، فهو عند القرَّاء: عبارة عن الإتيان بالقراءة مجودة بالألفاظ بريئة من الرداءة في النطق ومعناه: انتهاء الغاية في التصحيح وبلوغ النهاية في التحسين. والتجويد: حلية التلاوة وزينة القراءة، وهو إعطاء الحروف حقوقَها، وترتيبها مراتبها، وردُّ الحرف إلىٰ مخرجه وأصله، وإلحاقه بنظيره وإشباع لفظه، وتلطيف النطق به علىٰ حال صيغته وهيئته، من غير إسراف ولا تعسّف، ولا إفراط ولا تكلّف. انظر: التمهيد في علم التجويد: للإمام محمد بن محمد بن الجزري (ص٨)، قدم له وراجعه: جمال شرف، طبعة دار الصحابة للتراث بطنطا، سنة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م، وانظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٢١٠).

(٣) **لاحظ**: أن هذا رد علىٰ من يزعم نفي هيئـات الأداء عن تواتر قراءات القرّاء للقرآن الكريم، ولزيادة تفصيل انظر: (ص٣٢٤)، من هذه الدراسة ففيها ردّ ابن الجزري علىٰ ابن الحاجب في نفي هيئات الأداء، بل إنكاره الشديد علىٰ نفيه ذلك.

**ضبط وسائل علم القراءة** ومقاصده بطريق يقلل من الانتشار، ويربط بعض الأجزاء ببعض جعل مخارج الحروف وصفاتها جزءًا من علم القراءة، فقال: «الكلام في القراءة إما أن يكون راجعاً إلىٰ نفس النطق أو لا. وما كان راجعاً إلىٰ نفس النطق فإما أن يكون بحسب تصحيحه أو لا. وما كان بحسب تصحيحه فإما أن يكون بالنظر إلىٰ ذات الحرف من حيث الذات، أو من حيث الوصف: الأول: فن المخارج[١]، والثاني فن الصفات[٢].

وأما ما لا يكون النظر فيه راجعاً إلىٰ نفس النطق؛ فإما أن يكون راجعاً إلىٰ معنىٰ الكلام أو لا. وما رجع إلىٰ معنىٰ الكلام فإما أن يكون باعتبار ما يتمشىٰ علىٰ لسان العرب، أو باعتبار ما يحسن من قطع الكلام ووصله؛ الأول: العربية. الثاني: الوقف والابتداء»[٣].

## المختار في تعريف علم القراءات وبيان القارئ والمقرئ:

**علم القراءات** هو: «علمٌ بكيفية أَداء كلمات القرآن، واختلافها معزُوّاً لِنَاقِله»[٤].

**وموضوعه**: كلمات القرآن من حيث أحوال النطق بها، وكيفيَّة أدائها[٥].

---

(١) مخارج الحروف: مخارج جمع مخرج، وقد اختلفوا في عددها، فالصحيح المختار عند المحققين أنها: سبعة عشر مخرجاً، وقال كثير من النحاة والقراء: هي ستة عشر فأسقطوا مخرج الحروف الجوفية التي هي حروف المد واللين. انظر: النشر في القراءات العشر (١/ ١٩٨)، والتمهيد في علم التجويد (ص٤٢).

(٢) الصفات: جمع صفة، وهي كيفية تُعرض للحرف عند النطق به كجريان النفس في الحروف المهموسة، وعدم جريانه في الحروف المجهورة، وما إلىٰ ذلك. وللتوسع في تفصيلها انظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٢٠٤)، وهداية القاري إلىٰ تجويد كلام الباري (١/ ٧٧).

(٣) الضوابط والإشارات (ص٢١).

(٤) منجد المقرئين (ص٤٩).

(٥) البدور الزاهرة (ص٧).

**واستمداده:** من النقول الصحيحة المتواترة عن أئمة القراءة عن النبي ﷺ(١).

**ثمرته وفائدته:** صيانة اللسان عن التحريف والتغيير في النطق بالكلمات القرآنية(٢).

**والمقرئ:**

هو مَن عَلِمَ بالقراءات أداءً ورواها مشافهةً عمَّن شُوفِهَ بِها؛ لأن في القراءات أشياء لا تُحْكَمُ إلَّا بالسَّماع والمشافهة(٣).

**والقارئ: ثلاث درجات:**

١ـ **المبتدئ:** هو من شرع في الإفراد إلىٰ أن يُفرد ثلاثاً من القراءات.

٢ـ **والمتوسط:** هو من شرع في الإفراد إلىٰ أن يُفرد أربعاً أو خمساً من القراءات.

٣ـ **والمنتهي:** هو من عرف من القراءات أكثرها وأشهرها(٤).

**نسبة القراءة إلىٰ القارئ:**

ويتضمن الفرق بين القراءة والرواية والطريق والوجه:

---

(١) انظر: منجد المقرئين (ص٤٩)، ولطائف الإشارات (١/ ١٧١)، وإتحاف فضلاء البشر (ص٦)، وإرشاد المريد إلىٰ مقصود القصيد (ص٥)، والبدور الزاهرة (ص٧).

(٢) البدور الزاهرة (ص٧)، وانظر: إرشاد المريد إلىٰ مقصود القصيد (ص٥).

(٣) انظر: منجد المقرئين (ص٤٩)، ولطائف الإشارات (١/ ١٧١)، وإتحاف فضلاء البشر (ص٦)، وإرشاد المريد إلىٰ مقصود القصيد (ص٥).

(٤) انظر: منجد المقرئين (ص٤٩)، وإتحاف فضلاء البشر (ص٦)، والإضاءة في بيان أصول القراءة: للشيخ علي محمد الضباع (ص٥)، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث ـ القاهرة، الطبعة الأولى،١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

الفرق بين الثلاثة الأولىٰ كالآتي:

ـ كل ما نُسِب لإمام من أئمة القراءات العشر فهو **قراءة**.

ـ وكل ما نُسِب للآخذ عن القارئ ولو بواسطة فهو **رواية**.

ـ وكل ما نُسِب للآخذ عن الراوي وإن سفل فهو **طريق**(١).

**مثاله:**

الفتح في لفظ ﴿ضَعْفٍ﴾ من قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ﴾ [الروم: ٥٤]، فهي: قراءة: حمزة، ورواية شعبة(٢)، وطريق عبيد بن الصباح(٣) عن حفص، وقرأ باقي القراء العشرة بضم ﴿ضُعف﴾(٤). وهذا ما يسمىٰ **بالخلاف الواجب**.

**وأمّا الوجه:**

فهو ما خُيّر القارئ فيه بالإتيان بأي وجه من الأوجه الجائزة، فهو علىٰ سبيل التخيير والإباحة(٥).

---

(١) انظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ١٩٩-٢٠٠)، ولطائف الإشارات (١/ ١٧١)، وإتحاف فضلاء البشر (ص٢٦)، والإضاءة في بيان أصول القراءة (ص٥)، والبدور الزاهرة (ص١٠).

(٢) هو: شعبة بن عياش بن سالم الحناط أبو بكر النهشلي الكوفي (٩٥-١٩٣هـ)، راوي عاصم، وعرض عليه القرآن ثلاث مرات، وعلىٰ عطاء بن السائب، وكان إماماً كبيراً عالماً عاملاً. انظر: غاية النهاية (١/ ٣٢٦).

(٣) هو: عبيد بن الصباح الكوفي (ت ٢١٩هـ)، مقرئ ضابط صالح، قرأ القرآن علىٰ حفص عن عاصم، وروىٰ القراءة عنه أحمد بن سهل الأشناني وكثير. معرفة القـرَّاء الكبار (١/ ٢٠٤)، وغاية النهاية (١/ ٤٩٥).

(٤) انظر في هذه القراءة: إتحاف فضلاء البشر (ص٤٤٥)، والبدور الزاهرة (ص٢٥٠).

(٥) انظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ١٩٩-٢٠٠)، ولطائف الإشارات (١/ ١٧١)، وإتحاف فضلاء البشر (ص٢٦)، والإضاءة في بيان أصول القراءة (ص٥)، والبدور الزاهرة (ص١٠).

مثل: أوجه البسملة بين السورتين، وغيرها.. وهذا ما يسمىٰ **بالخلاف الجائز**.

**والفرق بين الخلافين [الواجب والجائز]:**

هو: «أن خلاف القراءات، والروايات، والطرق، خلاف نص ورواية، فلو أخلّ القارئ بشيء منها كان نقصاً في الرواية. وخلاف الأوجه ليس كذلك، إذْ هو علىٰ سبيل التخيير، فبأي وجه أتىٰ القارئ أجزأ في تلك الرواية، ولا يكون إخلالاً بشيء منها فلا حاجة لجمعها في موضع واحد بلا داع»[1].

* * *

(١) إتحاف فضلاء البشر (ص٢٦)، وانظر: الإضاءة في بيان أصول القراءة (ص٥)، والبدور الزاهرة (ص١٠).

## المطلب الثاني

## موضوعات علم القراءات

## الأصول، الفرش «الفروع»[(١)]

**الأصول**: جمع أصل، وهو في اللغة: ما يبنىٰ عليه غيره[(٢)].

**وفي اصطلاح القرَّاء**: هو الحكم المطّرد؛ أي: الحكم الكلي الجاري في كل ما تحقق

---

(١) هذه الموضوعات التي يحتويها علم القراءات (الأصول والفرش)، أما العلوم المتصلة بعلم القراءات فهي كثيرة؛ مثل:

**أـ علم التجويد**. مثل: كتاب التمهيد في علم التجويد لابن الجزري وقد مرّ معنا.

**ب ـ علم التحريرات**. مثل: كتاب حل المشكلات وتوضيح التحريرات في القراءات لمحمد عبد الرحمن الخليجي، مطبوع طبعة ثانية، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م، مراجعة جمال شرف.

**ج ـ علم الرسم والضبط**. مثل: كتاب المقنع في معرفة مرسوم مصاحف الأمصار للإمام أبي عمر وعثمان بن سعيد الداني، مطبوع بتحقيق: محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية ـ القاهرة.

**د ـ علم الوقف والابتداء**. مثل: كتاب منار الهدىٰ في بيان الوقف والابتداء، لأحمد بن عبد الكريم الأشموني، مطبوع بمطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

**هـ ـ علم الفواصل**. مثل: كتاب بشير اليسر شرح ناظمة الزهر وكتاب حسن المدد في معرفة فن العدد.

**و ـ علم توجيه القراءات**. مثل: كتاب حجة القراءات، والحجة لابن خالويه.

(٢) انظر: التعريفات (١/ ٤٥).

فيه شرط ذلك الحكم، كالمد والقصر[١]، والإظهار[٢] والإدغام[٣]، والفتح والإمالة[٤]، ونحو ذلك.

**والفرش**: ما يذكر في السور من كيفية قراءة كل كلمة قرآنية مختلف فيها بين القراء مع عزو كل قراءة إلىٰ صاحبها، ويسمىٰ حرف الحروف وسمّاه بعضهم بالفروع مقابلة للأصول[٥].

---

(١) **المدّ**: هو زيادة مط في حرف المد الطبيعي، وهو الذي لا يقوم ذات حرف المدّ دونه. **والقصر**: هو ترك الزيادة وإبقاء المدّ الطبيعي علىٰ حاله. النشر في القراءات العشر (١/ ٣١٣)، وانظر: هداية القاري إلىٰ تجويد كلام الباري (١/ ٢٦٦).

(٢) **الإظهار**: هو إخراج كل حرف من مخرجه من غير غنة في الحرف المظهر، مثل: النون الساكنة عند الهاء ﴿مَنْ هَاجَرَ﴾ [الحشر: ٩]، والتنوين عند الهاء ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]. هداية القاري إلىٰ تجويد كلام الباري (١/ ١٥٩-١٦٠).

(٣) **الإدغام**: هو التقاء حرف ساكن بحرف متحرك بحيث يصير الحرفان حرفاً واحداً مشدداً يرتفع اللسان بهما ارتفاعة واحدة وهو بوزن حرفين، وينقسم إلىٰ كبير وصغير: (فالكبير): ما كان الأول من الحرفين فيه متحركاً. سواء أكانا مثلين أم جنسين أم متقاربين. وسمي كبيراً لكثرة وقوعه، إذ الحركة أكثر من السكون. وقيل: لتأثيره في إسكان المتحرك قبل إدغامه. وقيل: لشموله نوعي المثلين والجنسين. والمتقاربين. مثال ذلك: ﴿الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ١٧٦]، ﴿الصَّالِحَاتِ طُوبَىٰ﴾ [الرعد: ٢٩]، انظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٢٧٥)، وهداية القاري إلىٰ تجويد كلام الباري (١/ ١٦٢).

**والإدغام الصغير**: هو إدغام حرف ساكن في حرف متحرك، مثل: إدغام التاء في الدال في نحو ﴿حَصَدتُّمْ﴾ [يوسف: ٤٧]، والميم في الميم في نحو ﴿كَم مِّن فِئَةٍ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، والقاف في الكاف من ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ [المرسلات: ٢٠]. انظر: النشر في القراءات العشر(٢/ ٢) وهداية القاري إلىٰ تجويد كلام الباري (١/ ٢٣٣-٢٣٤).

(٤) راجع (ص٨٥) من هذه الدراسة؛ ففيها تعريف الإمالة.

(٥) انظر: سراج القارئ (ص٩٢)، وإبراز المعاني (ص٣١٧) و(ص٣١٩)، والإضاءة في أصول القراءة (ص١٠).

## خلاصة تعريف الأصول والفرش:

**الأصول:**

وتنحصر في عشرين باباً، وهي الأحكام المطَّردة لكل قارئ في جميع سور القرآن.

مثل: الإدغام، هاء الكناية(١)، الفتح والإمالة... وغيرها.

**والفرش:**

وينحصر في السور، وهو نثر كلمات كل سورة من سور القرآن علىٰ حدة، وبيان ما اختلف فيه القرَّاء.

**مثال:** قوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩] بالراء وبالزاي(٢).

❊ ❊ ❊

---

(١) **هاء الكناية**: هي هاء الضمير التي يكنىٰ بها المفرد المذكر الغائب، وهي تأتي علىٰ قسمين: الأول قبل متحرك، والثاني قبل ساكن؛ فالتي قبل متحرك: إن تقدمها متحرك وهو فتح أو ضم فالأصل أن توصل بواو لجميع القراء نحو: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ﴾ [البقرة: ٣٧]، ﴿إِنَّهُۥٓ أَنَا﴾ [النمل: ٩]، ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ﴾ [الكهف: ٣٧]، وإن كان المتحرك قبلها كسراً، فالأصل أن توصل بياء عن الجميع نحو: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦]، ﴿فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، ﴿وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى﴾ [الزخرف: ٢٦]، وإن تقدمها ساكن فإنهم اختلفوا في صلتها وعدم صلتها. وأما التي قبل ساكن فإن تقدمها كسرة أو ياء ساكنة، فالأصل أن تكسر هاؤه من غير صلة عن الجميع، نحو: ﴿عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الكهف: ١]، و﴿مِن قَوْمِهِ ٱلَّذِينَ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، ﴿وَيَأْتِيهِ ٱلْمَوْتُ﴾ [إبراهيم: ١٧]، وإن تقدمها فتح أو ضم أو ساكن غير الياء، فالأصل ضمه من غير صلة عند كل القراء، نحو ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ﴾ [التوبة: ٤٠]، انظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٣٠٤).

(٢) سبق تفصيل هذه القراءة في (ص١٣٧) من هذه الدراسة.

## المطلب الثالث

## الاختيار في القراءات[(١)]

### تعريف الاختيار:

عرّف الشيخ طاهر الجزائري[(٢)] **الاختيار** بقوله: «**الاختيار** عند القوم: أن يَعْمِد من كان أهلاً له إلىٰ القراءات المروية فيختار منها ما هو الراجح عنده، ويجرِّد من ذلك طريقاً في القراءة علىٰ حدة»[(٣)].

وعرّف الدكتور الفضلي الاختيار بأنه «الحرف الذي يختاره القارئ من مروياته مجتهداً في اختياره»[(٤)].

---

(١) جاء الحديث عن موضوع الاختيار في القراءة؛ لأهميته، وليعلم القارئ أن القرَّاء لم يختاروا قراءاتهم اختيار عشواء أو بالقياس، وإنما اختاروها وفق شروط ومعايير مضبوطة.

(٢) هو: طاهر بن محمد صالح بن أحمد بن موهوب السمعوني الجزائري (١٢٦٨-١٣٣٨هـ)، ثم الدمشقي، بحاثة، من كبار العلماء باللغة والأدب في عصره، كان يحسن أكثر اللغات، أصله من الجزائر، ومولده ووفاته بدمشق، له أكثر من عشرين مصنفاً منها: «تفسير القرآن» و«التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن». انظر في ترجمته: معجم المطبوعات (١/ ٦٨٨)، ومعجم المؤلفين (٥/ ٣٥) والأعلام (٣/ ٢٢١).

(٣) التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن (ص١٢١).

(٤) القراءات القرآنية تاريخ وتعريف: للدكتور عبد الهادي الفضلي (ص١٠٥)، دار القلم، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٩٨٠م. وانظر: حديث الأحرف السبعة لعبد العزيز للقاري (ص١٣١).

## الفرق بين القراءة والاختيار:

**والفرق بين القراءة والاختيار: أنَّ القراءة** تعني أن يكون للمقرئ قراءة مجردة علىٰ حرف واحد من أول القرآن إلىٰ آخره.

**وأما الاختيار** فهو أن يأخذ القارئ من مجموع القراءات التي رواها حروفاً يفضلها لسبب يذكره ـ أولا يذكره ـ قد يكون حرف منها من قراءة في حين يكون الحرف الآخر من قراءة أخرى، وهكذا إلىٰ آخر القرآن الكريم[1].

## نشأة الاختيار وأساسه:

المرجع الأساسي في نشأة «الاختيار في القراءة» يرجع إلىٰ عصر الصحابة رضي الله عنهم، فقد ذكر ابن الجزري أن ابن عباس «كان يقرأ القرآن علىٰ قراءة زيد ابن ثابت، إلَّا ثمانية عشر حرفاً أخذها من قراءة ابن مسعود»[2]؛ أي اختارها من قراءة ابن مسعود.

وكل واحد من القرَّاء السبعة أو العشرة المنتشرة قراءاتهم والمشتهرة رواياتهم، روي عنه اختياران أو أكثر، وكل صحيح، وقد أجمع المسلمون في هذه الأعصار علىٰ الاعتماد علىٰ ما صح عن هؤلاء الأئمة مما رووه ورأوه من القراءات[3].

---

(١) انظر: قراءات القرَّاء المعروفين بروايات الرواة المشهورين: المقرئ أحمد بن أبي عمر المعروف بالأندرابي (ص٢٨) حققه وقدم له: الدكتور: أحمد نصيف الجنابي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

(٢) غاية النهاية (١/ ٤٢٦).

(٣) انظر: تفسير القرطبي (١/ ٤٦).

**ومن أمثلة ذلك:**

ـ **قال نافع المدني**: «قرأت علىٰ سبعين من التابعين»(١).

وقال نافع أيضاً: «فنظرت إلىٰ ما اجتمع عليه اثنان منهم فأخذته، وما شذَّ فيه واحد تركته، حتىٰ ألّفت هذه القراءة في هذه الحروف»(٢).

قلت: والمقصود بالتأليف هنا: الاختيار؛ أي اختار من جميع ما قرأ من أشياخه حتىٰ انفرد بقراءته فاشتهرت.

ـ **وكان الكسائي**(٣) «قد قرأ علىٰ حمزة ونظر في وجوه القراءات وكانت العربية علمه وصناعته، **واختار من قراءة حمزة وقراءة غيره قراءة متوسطة**، غير خارجة عن آثار من تقدم من الأئمة»(٤).

ـ **وقال عاصم الكوفي**: «ما أقرأني أحد حرفاً إلا أبو عبد الرحمن السلمي، وكان أبو عبد الرحمن قد قرأ علىٰ علي رضي الله تعالىٰ عنه، وكنت أرجع من عند أبي عبد الرحمن فأعرض علىٰ زر بن حبيش، وكان زر قد قرأ علىٰ عبد الله بن مسعود»(٥).

---

(١) السبعة في القراءات (ص٦١)، ومعرفة القراء الكبار (١/ ١٠٧).

(٢) السبعة في القراءات (ص٦١)، والإبانة عن معاني القراءات (ص١٦)، ومعرفة القراء الكبار (١/ ١٠٩).

(٣) هو: **علي بن حمزة بن عبد الله** بن بَهْمَن بن فيروز الأسدي مولاهم، أبو الحسن **الكسائي** (ت١٨٩هـ)، رأس في النحو، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد حمزة الزيّات، ضابط للقرآن والعربية، اشتهر عنه راويان هما: أبو الحارث (ت ٢٤٠هـ) والدوري (ت ٢٤٦هـ). انظر: معرفة القرَّاء الكبار (١/ ١٢٠)، وغاية النهاية (١/ ٥٣٥)، والنشر في القراءات العشر (١/ ١٧٢).

(٤) السبعة في القراءات (ص٧٨)، ومعرفة القراء الكبار (١/ ١٢٠).

(٥) السبعة في القراءات (ص٧٠)، ومعرفة القراء الكبار (١/ ٩١).

ـ **وكان خلف**[١] العاشر له اختيار أقرأ به وخالف به حمزة[٢].

قال القرطبي: «**وهذه القراءات المشهورة هي اختيارات أولئك الأئمة القرَّاء** وذلك أن كل واحد منهم اختار فيما روي وعلم وجهه من القراءات ما هو الأحسن عنده والأولى، فالتزمه طريقة ورواه وأقرأ به واشتهر عنه وعرف به ونسب إليه، فقيل: حرف نافع وحرف ابن كثير **ولم يمنع واحد منهم اختيار الآخر ولا أنكره بل سوغه وجوزه**»[٣].

فمن خلال تعريف الاختيار والعبارات السابقة عن عدد من أئمة القراءات والتفسير، يتبيَّن لنا:

ـ جواز الاختيار في القراءة.

ـ وأنه لم يمنع أحد من القراء اختيار غيره، بل لم ينكر عليه.

ـ الأهلية الكاملة لمن أراد ذلك.

ومع كل هذه المسوغات في جواز الاختيار في القراءة لمن كان أهلاً له؛ إلَّا أن هناك ضوابط ومقاييس للاختيار أشار إليها مكي بن أبي طالب بقوله: «وهؤلاء الذين

---

(١) هو: خلف بن هشام البزَّار أبو محمد البغدادي (ت ٢٢٩هـ)، يقال له: خلف العاشر، ويعتبر أحد رواة قراءة حمزة غير أنه اختار لنفسه قراءة لم يخرج عن قراءة الكوفيين في حرف واحد، جمع في طلبه للقرآن والسنة اللغة، اشتهر عنه راويان هما: إسحاق (ت ٢٨٦هـ)، وإدريس (ت ٢٩٢هـ). انظر: معرفة القـرَّاء الكبار (١/ ٢٠٨)، وغاية النهاية (١/ ٢٦٣)، والنشر في القراءات العشر (١/ ١٩١).

(٢) معرفة القراء الكبار (١/ ٢٠٨).

(٣) تفسير القرطبي (١/ ٤٦).

اختاروا إنما قرؤوا بقراءة الجماعة، وبروايات، فاختار كلٌّ واحد ممَّا قرأ [منهم] وروىٰ قراءة تنسبُ إليه بلفظ الاختيار.

وأكثر اختياراتهم إنما هو في الحرف إذا اجتمع فيه ثلاثة أشياء:

١ـ قوة وجهه في العربية.

٢ـ وموافقته للمصحف.

٣ـ واجتماع العامَّة[1] عليه»[2].

**إلىٰ جانب تلك الشروط في الاختيار علينا الأخذ بالآتي:**

١ـ الترجيح بين الروايات، واختيار الأحسن والأشهر منها.

٢ـ التخفيف علىٰ التلاميذ واختيار ما يناسب بعضهم دون بعض[3].

## لا اختراع ولا اجتهاد في القراءات:

**إضافة القراءات إلىٰ أئمة القراءة، تعني**: أنهم اختاروها، وداوموا عليها، ولزموها، حتىٰ اشتهروا بها، وقصدوا فيها، ونُسِبت إليهم، وأخذت عنهم. وقد أشار إلىٰ هذا

---

(١) **العامَّة عندهم**: ما اتفق عليه أَهلُ المدينة وأهل الكوفة. فذلك عندهم حجَّة قوية، يوجب الاختيار.

**وربما جعلوا العامة**: ما اجتمع عليه أهل الحرمين [مكة والمدينة].

**وربما جعلوا الاختيار**: ما اتفق عليه نافع، وعاصم، فقراءة هذين الإمامين أوثق القراءات، وأصحها سنداً، وأفصحها في العربية، ويتلوهما في الفصاحة خاصة قراءة أبي عمرو، والكسائي رحمهم الله. الإبانة عن معاني القراءات (ص١٠١).

(٢) الإبانة عن معاني القراءات (ص١٠٠)، وانظر: القراءات القرآنية للفضلي (ص١٠٥-١٠٦).

(٣) حديث الأحرف السبعة لعبد العزيز القاري (ص١٣٤-١٣٥).

الإمام أبو عمرو الداني بقوله: «إن معنىٰ إضافة كل حرف مما أنزل الله تعالىٰ إلىٰ مَن أُضيف من الصحابة كأُبَيٍّ، وعبد الله، وزيد، وغيرهم، من قِبَلِ أنه كان أضبطَ له وأكثرَ قراءةً وإقراءً به، وملازمةً له ومَيْلاً إليه، لا غير ذلك. وكذلك **إضافة** الحروف والقراءات إلىٰ أئمة القراءة بالأمصار، المرادُ بها أن ذلك القارئ وذلك الإمام **اختار القراءة** بذلك الوجه من اللغة، وآثره علىٰ غيره، وداوم عليه، ولزمه، حتىٰ اشتُهر وعُرِفَ به، وقُصِدَ فيه، وأُخِذَ عنه، فلذلك أُضيف إليه دون غيره من القرَّاء، **وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم، لا إضافةُ اختراع ورأي واجتهاد**»(١).

وقال ابن الجزري عن ذلك: «إنَّما نُسِبَت ـ **القراءة ـ إلىٰ ذلك الإمام اصطلاحاً**، وإلا فكلّ أهل بلدةٍ كانوا يقرؤونها، أخذوها أُمماً عن أمم، ولو انفرد واحدٌ بقراءةٍ دون أهل بلده؛ لم يوافقه علىٰ ذلك أحد، بل كانوا يجتنبونها ويأمرون باجتنابها»(٢).

* * *

(١) الأحرف السبعة (ص٦١)، والنشر في القراءات العشر (١/ ٥٢).

(٢) منجد المقرئين (ص٢٠٧).

## المبحث الثاني
## انتشار القراءات القرآنية وتدوينها

الحديث في هذا المبحث يدور حول انتشار القراءات في الأمصار واستقرارها وشهرتها وتلقيها بالقبول، مع نمـاذج من تطبيق انتشارها، وهذا يظهر وثاقة تواتر القراءات، إلىٰ جانب لمحة إلىٰ التدوين فيها، وذلك في مطلبين:

**المطلب الأول**: انتشار القراءات في الأمصار.

**المطلب الثاني**: تدوين القراءات وتطورها.

## المطلب الأول
## انتشار القراءات في الأمصار

تأتي مرحلة[(١)] انتشار القراءات بعد أن تفرّق الصحابة رضي الله عنهم في الأمصار، يُعلِّمون أهل كل مِصر ـ وجِّه إليهم مصحف ـ بما في هذا المصحف، وينشرون قراءته بينهم، فتلقوا ما فيه عن الصحابة الذين تلقوه من فم رسول الله ﷺ، ثم قاموا بذلك مقام الصحابة الذين تلقوه عن النبي ﷺ[(٢)]، حتىٰ وصلت إلينا بطريق التلقي الصحيح والأسانيد المتصلة، ومن خلال ذلك الانتشار تكونت مدارس عدة لإقراء القرآن الكريم ونشر قراءاته، وتخّرج فيها قرّاء كثيرون؛ ومن هؤلاء:

### أولاً: القرَّاء المشهورون من التابعين[(٣)]:

**١ـ المدينة: واشتهر فيها** سعيد بن الـمسيّب[(٤)]، وسالم بن عبد الله[(٥)]، ومعاذ

---

(١) يلحظ القارئ أن مراحل نشأة القراءات قد مرّت في الفصول السابقة بالباب الأول.

(٢) قارن بالنشر في القراءات العشر (١/ ٨).

(٣) انظر: إبراز المعاني (ص٤)، والنشر في القراءات العشر (١/ ٨).

(٤) هو: سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم القرشي المخزومي، أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار، وردت الرواية عنه في حروف القرآن، قال عنه ابن المديني: لا أعلم في التابعين أوسع علماً منه، مات بعد التسعين وقد ناهز الثمانين. انظر: تقريب التهذيب (ص٢٤١)، وغاية النهاية (١/ ٣٠٨).

(٥) هو: سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي أبو عمر أو أبو عبد الله المدني، أحد =

ابن الحارث[١]... وغيرهم.

**٢ـ مكة: وفيها** عطاء بن أبي رباح[٢] وطاوس[٣] ومجاهد بن جبر[٤]،... وغيرهم.

**٣ـ الكوفة: وفيها** سعيد بن جبير وعبد الرحمن السلمي[٥] وعلقمة بن قيس[٦]

---

= الفقهاء السبعة، كان ثبتاً عابداً فاضلاً، يشبه بأبيه في الهدي والسمت، مات في آخر سنة ١٠٦هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٤/ ٤٥٧-٤٥٨)، وتقريب التهذيب (ص٢٢٦).

(١) هو: معاذ بن الحارث الأنصاري من بني النجار القارئ، يقال: هو أبو حليمة أحد من أقامه عمر يصلي التراويح، ويقال: هو آخر الغرماء، أبو الحارث، صحابي صغير استشهد بالحرة سنة ٦٣هـ. انظر: تقريب التهذيب (ص٥٣٦)، والإصابة (٦/ ١٣٩-١٤٠).

(٢) هو: عطاء بن أبي رَباح بفتح الراء والموحدة واسم أبي رباح أسلم القرشي مولاهم المكي، ثقة فقيه فاضل، لكنه كثير الإرسال، مات سنة أربع عشرة علىٰ المشهور. انظر: تقريب التهذيب (ص٣٩١)، والطبقات الكبرىٰ لابن سعد (٥/ ٤٦٧).

(٣) هو: طاوس بن كيسان اليماني أبو عبد الرحمن الحميري مولاهم الفارسي، يقال: اسمه ذكوان وطاوس لقبه، ثقة فقيه فاضل، مات سنة ست ومئة، وقيل: بعد ذلك. انظر في ترجمته: تقريب التهذيب (ص٢٨١)، وشذرات الذهب (١/ ١٣٣).

(٤) هو: الإمام أبو الحجاج مولىٰ السائب بن أبي السائب المخزومي المكي المقرئ، ثقة إمام في التفسير وفي العلم، مات سنة ثلاث أو أربع ومئة وله ثلاث وثمانون سنة. انظر: تقريب التهذيب (ص٥٢٠)، ومعرفة القراء الكبار (١/ ٦٦)، وغاية النهاية (١/ ٤١٩).

(٥) هو: عبد الله بن حبيب بن ربيعة بفتح الموحدة وتشديد الياء، أبو عبد الرحمن السلمي الكوفي المقرئ، مشهور بكنيته ولأبيه صحبة، ثقة ثبت، مات بعد السبعين. تقريب التهذيب (ص٢٩٩)، وغاية النهاية (١/ ٤١٣).

(٦) هو: علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي الكوفي، ثقة ثبت فقيه عابد، أخذ القرآن عرضاً عن ابن مسعود، مات بعد الستين وقيل: بعد السبعين. انظر: تقريب التهذيب (ص٣٩٧) وغاية النهاية (١/ ٥١٦).

والأسود بن يزيد(١)... وغيرهم.

٤ـ **البصرة: وفيها** عامر بن عبد قيس(٢)، وأبو العالية(٣)، وأبو رجاء العُطَاردي(٤).

٥ـ **الشام: وفيه** المغيرة بن أبي شهاب المخزومي(٥)، وخليد بن سعد(٦).

---

(١) هو: الأسود بن يزيد بن قيس النخعي أبو عمرو أو أبو عبد الرحمن، مخضرم ثقة مكثر فقيه، مات سنة أربع أو خمس وسبعين. انظر: تقريب التهذيب (ص١١١)، ومعرفة القراء الكبار (١/ ٥٠).

(٢) هو: عامر بن عبد قيس بن قيس ويقال: عامر بن عبد قيس بن ناشب بن أسامة بن حذيفة بن معاوية التميمي العنبري أبو عبد الله أو أبو عمرو النصري، تابعي ثقة من كبار التابعين وعبادهم، قال أبو عبيد في القراءات: كان عامر بن عبد الله الذي يعرف بابن عبد قيس يقرئ الناس. انظر: سير أعلام النبلاء (٤/ ١٥)، والإصابة (٥/ ٧٦).

(٣) هو: رفيع بالتصغير ابن مهران، أبو العالية الرياحي بكسر الراء والتحتانية، ثقة كثير الإرسال، مات سنة تسعين وقيل: ثلاث وتسعين وقيل: بعد ذلك. انظر: تقريب التهذيب (ص٢١٠)، وغاية النهاية (١/ ٢٨٤).

(٤) هو: عمران بن مِلحان ويقال: ابن تيم أبو رجاء العُطَاردي البصري مشهور بكنيته، مخضرم ثقة، معمر، مات سنة خمس ومئة للهجرة، وله مئة وعشرون سنة. انظر في ترجمته: تقريب التهذيب (ص٤٣٠)، وغاية النهاية (١/ ٦٠٤).

(٥) هو: المغيرة بن أبي شهاب عبد الله بن عمرو بن المغيرة بن ربيعة بن عمرو بن مخزوم، أبو هاشم المخزومي الشامي، أخذ القراءة عن عثمان بن عفان رضي الله عنه، مات سنة إحدىٰ وتسعين وله تسعون سنة. انظر: معرفة القرَّاء الكبار (١/ ٤٨-٤٩)، وغاية النهاية (٢/ ٣٠٥).

(٦) هو: خليد بن سعد مولىٰ أبي الدرداء، عداده في أهل الشام، يروي عن أبي الدرداء، روىٰ عنه طلحة بن نافع كان يسكن بيت المقدس. انظر: الثقات: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي (ت٣٥٤هـ): (٤/ ٢١٠)، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

## ثانياً: القرّاء المشهورون بعد التابعين(١):

إن القرّاء بعد التابعين كثروا وتفرقوا في البلاد وانتشروا وخلفهم أمم بعد أمم، فكان منهم المتقن للتلاوة المشهور بالرواية والدراية، ومنهم المقتصر علىٰ وصف من هذه الأوصاف، فكثر بينهم لذلك الاختلاف، وقلَّ الضبط، واتسع الخرق، وكاد الباطل يلتبس بالحق، فقام جهابذة علماء الأمة، وصناديد الأئمة، فبالغوا في الاجتهاد وبينوا الحق المراد وجمعوا الحروف والقراءات، وعزوا الوجوه والروايات، وميزوا بين المشهور والشاذ، والصحيح والفاذ، بأصولٍ أصَّلوها، وأركان فصَّلوها، فعُنُوا بضبط القراءة أتمَّ عناية، حتىٰ صاروا في ذلك أئمة يُقتدىٰ بهم، ويرحل إليهم، ويُؤخذ عنهم، أجمع أهل بلدهم علىٰ تلقي قراءتهم بالقبول، ولم يختلف عليهم فيها اثنان ولتصديهم للقراءة نُسِبت إليهم(٢)؛ وهم:

١ـ أبو جعفر يزيد بن القعقاع، ونافع بن أبي نعيم **بالمدينة**.

٢ـ عبد الله بن كثير **بمكة**.

٣ـ عاصم بن أبي النجود، وحمزة بن حبيب الزيات، وعلي الكسائي **بالكوفة**.

٤ـ أبو عمرو بن العلاء، ويعقوب الحضرمي **بالبصرة**.

٥ـ عبد الله بن عامر **بالشام**.

٦ـ خلف بن هشام **ببغداد**.

---

(١) نكتفي هنا بذكر أصحاب القراءات المتواترة، وهم القرَّاء العشرة الذين تناقلت قراءاتهم واشتهرت رواياتهم.

(٢) انظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٨-٩) بتصرف.

فهؤلاء القرَّاء «مشهورون بالثِّقة والأمانة في النَّقل، وحُسْن الدِّين، وكمال العلم، أَفنوا عمرهم في القراءة والإقراء، واشتهر أَمرُهم، وأَجمع أهلُ مِصْرهم علىٰ عدالتهم فيما نقلوا، وثقتهم فيما قرؤوا ورووا، وعلمهم بما يُقْرِؤون. ولم تخرج قراءتهم عن خطِّ مصحفهم»[١].

## نسبة القراءات للأمصار دليل علىٰ اشتهارها وانتشارها:

مما يعضد ظاهرة التواتر أن هذه القراءات تنسب للأمصار وليس للأفراد، وهذا ممَّا يوثق من أخذ هذه القراءات ويزيد من شهرتها وانتشارها وتلقيها بالقبول، وما ذكره **ابن مجاهد**[٢] في كتابه السبعة عن أولئك الأئمة إلاَّ رمزاً لأمصارهم لا لأنهم تفردوا دون أهل مصرهم بتلك القراءة، فقال واصفاً ذلك: «وأنا ذاكرٌ منازلهم ودالٌّ علىٰ الأئمة منهم ومخبرعن القراءة التي عليها الناس بالحجاز والعراق والشام»[٣].

ومن جهة أخرىٰ فإننا وجدنا ابن مجاهد وصف انتشار قراءات القرَّاء السبعة في الأمصار مفردة، فقال:

ـ وعلىٰ قراءة **نافع** اجتمع الناس **بالمدينة** العامّة منهم والخاصة[٤].

---

(١) منجد المقرئين (ص٩٧)، وانظر: إتحاف فضلاء البشر (ص٧-٨).

(٢) هو: أحمد بن موسىٰ بن العباس التميمي أبو بكر ابن مجاهد البغدادي (٢٤٥-٣٢٤هـ) المقرئ، كبير العلمـاء بالقراءات في عصره، شيخ الصنعة وأول من سبّع السبعة، كان حسن الأدب، رقيق الخلق، فطناً جواداً، له كتاب «السبعة في القراءات». انظر في ترجمته: معرفة القرَّاء الكبار (١/ ٢٦٩)، وغاية النهاية (١/ ١٣٩)، والأعلام (١/ ٢٦١).

(٣) السبعة في القراءات (ص٤٥).

(٤) المرجع السابق (ص٦٢).

ـ وقال عن ابن كثير: «والذي أجمع أهل مكة علىٰ قراءته إلىٰ اليوم ابن كثير»(١).

ـ وقال عن حمزة: «وصار الغالب علىٰ أهل الكوفة إلىٰ اليوم قراءة حمزة بن حبيب الزيَّات»(٢).

ـ وقال عن ابن عامر: «وعلىٰ قراءة ابن عامر أهل الشام وبلاد الجزيرة إلا نفراً من أهل مِصر فإنهم ينتحلون قراءة نافع والغالب علىٰ أهل الشام قراءة ابن عامر»(٣).

ـ ثم قال عن عموم السبعة: «فهؤلاء سبعة نفر من أهل الحجاز والعراق والشام خلفوا في القراءة التابعين وأجمعت علىٰ قراءتهم العوام من أهل كل مِصر من هذه الأمصار التي سميت وغيرها من البلدان التي تقرب من هذه الأمصار إلَّا أن يستحسن رجل لنفسه حرفا شاذاً فيقرأ به من الحروف التي رويت عن بعض الأوائل منفردة فذلك غير داخل في قراءة العوام ولا ينبغي لذي لبٍّ أن يتجاوز ما مضت عليه الأئمة والسلف بوجه يراه جائزاً في العربية أو مما قرأ به قارئ غير مجمع عليه»(٤).

ـ ثم أكدَّ علىٰ تناقل هذه القراءات في أمصارها فقال: «والقراءة التي عليها الناس بالمدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام هي القراءة التي تلقوها عن أوَّلِيهم تلقّياً وقام بها في كل مِصر من هذه الأمصار رجل ممن أخذ عن التابعين أجمعت الخاصة والعامة علىٰ قراءته وسلكوا فيها طريقه وتمسكوا بمذهبه»(٥).

---

(١) السبعة في القراءات (ص٦٥).

(٢) المرجع السابق (ص٧١).

(٣) المرجع السابق (ص٨٧).

(٤) المرجع السابق (ص٨٧).

(٥) المرجع السابق (ص٤٩).

ـ وزاد في تأكيد ذلك التناقل الإمام مكي، شاملاً القراءات العشر، قائلاً: «وكان الناس علىٰ رأس المئتين بالبصرة علىٰ قراءة أبي عمرو، ويعقوب، وبالكوفة علىٰ قراءة حمزة وعاصم، وبالشام علىٰ قراءة ابن عامر، وبمكة علىٰ قراءة ابن كثير، وبالمدينة علىٰ قراءة نافع واستمروا علىٰ ذلك»(١).

ـ وعن قراءة يعقوب الحضرمي بأنها قراءة مصره، قال أبو الحسن طاهر بن غلبون(٢): «وإمام أهل البصرة بالجامع لا يقرأ إلا بقراءة يعقوب رحمه الله»(٣).

ـ وقال ابن العربي تعبيراً عن استقرار هذه القراءات من غير نكير في هذه البلدان: «فَيُقْرَأ بحرف أهل المدينة، وأَهل الشَّام، وأهل مكة، وإِنَّما يلزمه أَلَّا يَخْرُج عَنها، فإِذا قرأَ آية بحرف أَهل المدينة، وقرَأَ الَّتي بعدها بحرف أَهل الشَّامِ كان جائزاً وإنما ضبط أهل كل بلد قراءتهم بناء علىٰ مصحفهم، وعلىٰ ما نقلوه عن سلفهم، والكل من عند الله»(٤).

ـ وكان الإمام الطبري يلتزم منهجاً ـ في تفسيره ـ في عزو القراءة إلىٰ المِصر في الغالب، وذلك من مناقبه العظيمة وسعة علمه(٥).

---

(١) فتح الباري (٩/ ٣١).

(٢) هو: أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون الحلبي(٣٠٩-٣٨٩هـ)، نزيل مصر، أستاذ عارف وثقة، ضابط وحجة، أخذ القراءات عرضا عن أبيه، قال عنه الداني: «لم يُرَ في وقته مثله في فهمه وعلمه مع فضله وصدق لهجته كتبنا عنه كثيراً، من أحسن تصانيفه: الإرشاد في القراءات السبع». انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ٣٦٩)، وغاية النهاية (١/ ٩٣).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٠/ ١٧٣)، ومعرفة القرَّاء الكبار (١/ ١٥٨).

(٤) أحكام القرآن (٤/ ١١٩-١٢٠).

(٥) انظر: الاختيار في القراءات منشؤه ومشروعيته (ص٦).

ـ ومن جهة ثالثة رأينا من عُني بمسألة تطبيق انتشار القراءات العشر وانتقالها في كثير من الأقطار؛ فقد وصف الأندرابي[١] في كتابه: «قراءات القرَّاء المعروفين بروايات الرواة المشهورين» وصفاً مفصلاً عن كيفية انتقال تلك القراءات وانتشارها، إلىٰ تلك المناطق البعيدة ـ منذ ذلك الوقت إلىٰ وقته ـ في عصر لم تكن فيه وسيلة من وسائل النقل المعروفة اليوم[٢].

ـ وكذلك أشار الشيخ الطاهر بن عاشور[٣] في مقدمة تفسيره بانتشار قراءات كثير من القراء العشرة ورواتهم إلىٰ يومنا هذا[٤].

فانتشار هذه القراءات في كثير من الأمصار، وتلقي أهالي الأمصار لها بالقبول عن القرَّاء المشهورين بالنقل عن التابعين، المروي عن الصحابة رضي الله عنهم، المسند إلىٰ النبي ﷺ، ما هو إلاَّ دليل علىٰ تواترها.

وتعتبر هذه المرحلة ـ انتشار القراءات ـ اللبنة الأولىٰ لبداية التخصص في

---

(١) هو: أحمد بن عمر أبو عبد الله صاحب «الإيضاح في القراءات العشر» واختيار أبي عبيد وأبي حاتم، روىٰ القراءات عن كثير من أهل الإقراء، وحدَّث عن جماعة، ومات بعد الخمس مئة. غاية النهاية (١/ ٣٣٩).

(٢) انظر: قراءات القرَّاء المعروفين (ص٥١ و٦٥).

(٣) هو: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن محمد الشاذلي بن عاشور التونسي، وُلِد سنة ١٨٧٩م، الإمام الضليع في العلوم الشرعية واللغوية والأدبية والتاريخية، له تصانيف كثيرة؛ منها: «التحرير والتنوير في تفسير القرآن الكريم»، في ثلاثين مجلداً، و«مقاصد الشريعة الإسلامية»، توفي سنة ١٩٧٣م. انظر: تراجم المؤلفين التونسيين لمحمد محفوظ (٣/ ٣٠٤)، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

(٤) انظر: تفسير التحرير والتنوير (١/ ٥٣).

القراءات، وهذا التخصص من هؤلاء القرَّاء وأمثالهم وفّر المادة لوضع علم القراءات وتدوينه والتأليف فيه(١).

❊ ❊ ❊

(١) انظر: القراءات القرآنية للفضلي (ص٢٧).

## المطلب الثاني

## تدوين القراءات وتطورها

### بدء التأليف في القراءات[١]:

اختلف المؤرخون في أول من ألّف في القراءات، فذهب الأكثر إلىٰ أنه أبو عبيد القاسم بن سلام، وذهب ابن الجزري إلىٰ أنه أبو حاتم السجستاني[٢]، وقيل: غير ذلك، ولكن الذي يبدو أن أوّل من ألَّف في القراءات[٣] هو يحيىٰ بن يعمر[٤] ثم تتابع التأليف بعده، مع ملاحظة أن هذه التواليف لم تقتصر علىٰ عدد معيّن من القراءات[٥].

---

(١) انظر: القراءات القرآنية للفضلي (ص٢٧-٣٢).

(٢) هو: الإمام سهل بن محمد بن عثمان القاسم أبو حاتم السجستاني (ت٢٥٥هـ)، إمام في النحو واللغة وعلوم القرآن والشعر، ومصنفاته جليلة فاخرة، وكان إمام جامع البصرة ومقريها، ولأهل البصرة أربعة كتب يفتخرون بها علىٰ أهل الأرض: كتاب العين للخليل، وكتاب سيبويه، وكتاب الحيوان للجاحظ، وكتاب أبي حاتم في القراءات. انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ٢١٩)، وشذرات الذهب (١/ ١٢١)، والبلغة (١/ ١٠٩).

(٣) انظر: القراءات القرآنية للفضلي (ص٢٧-٣٣).

(٤) هو: يحيىٰ بن يعمر العدواني النحوي البصري أبو سليمان، كان تابعياً، وهو أحد قراء البصرة وعنه أخذ عبد الله بن أبي إسحاق القراءة وانتقل إلىٰ خراسان وتولىٰ القضاء بمرو، وكان عالماً بالقرآن والنحو ولغات العرب، وهو أول من نقط المصحف، توفي قبل سنة تسعين. انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ٦٧) وفيَات الأعيان (٦/ ١٧٣).

(٥) ذكر الدكتور الفضلي مصنفات كثيرة في القراءات أوصلها إلىٰ زمن ابن مجاهد، انظر: القراءات =

## الاقتصار علىٰ سبع قراءات والتأليف فيها:

أول من اقتصر علىٰ جمع قراءات سبعة قرّاء في مصنّف واحد هو الإمام ابن مجاهد التميمي[(١)] في كتابه (**السبعة في القراءات**)[(٢)]، وقد اختار من القـرَّاء هؤلاء السبعة:

١ـ عبد الله بن كثير المكي (ت١٢٠هـ).

٢ـ عبد الله بن عامر الشامي (ت١١٨هـ).

٣ـ عاصم بن أبي النجود الكوفي (ت١٢٧هـ).

٤ـ أبو عمرو بن العلاء البصري (ت١٥٤هـ).

٥ـ حمزة بن حبيب الزيّات (ت١٥٦هـ).

٦ـ نافع بن أبي نعيم المدني (ت١٦٩هـ).

٧ـ علي الكسائي الكوفي (ت١٨٩هـ).

وبنىٰ ابن مجاهد اختياره قراءة هؤلاء السبعة علىٰ شروط عالية؛ وهي[(٣)]:

١ـ أن يكون الإمام ممن اشتهر بالثقة والأمانة، وحسن الدين وكمال العلم.

٢ـ أن يكون الإمام ممن طال عمره في ملازمة الإقراء.

٣ـ أن يكون الإمام ممن ارتحل الناس إليه للأخذ عنه والتلقي منه.

٤ـ أن يكون الإمام ممن أجمع أهل عصره علىٰ عدالته فيما نَقَل، وثقته فيما قرأ.

---

= القرآنية (ص٢٧-٣٢)، كما توسّع الدكتور محيسن في ذكر كثير من مصنفات القراءات ومخطوطاته، انظر: في رحاب القرآن (١/ ٤١).

(١) انظر: منجد المقرئين (ص١١٣)، والقراءات القرآنية للفضلي (ص٣٣).

(٢) انظر: غاية النهاية (١/ ١٣٩).

(٣) انظر: الإبانة عن معاني القراءات (ص٩٧-٩٩).

فاشتهرت القراءات السبع في زمن ابن مجاهد شهرة كبيرة وتداولها الناس حتىٰ فَهِم البعض أن ما سوىٰ هذه القراءات السبع يعد **شاذاً**، بل أغرب من ذلك ما فهمه بعض جهلة العوام وغيرهم ممن قَصُر علمُه بأن اقتصار ابن مجاهد علىٰ هذا العدد، واختياره (قراءات سبع) هي (الأحرف السبعة) التي أشار إليها النبي ﷺ بقوله: (أُنزل القُرآنُ علىٰ سبعةِ أحرُفٍ) وهذا جهل عظيم، وسوء فهم «ولقد أخطأ من نسب إلىٰ ابن مجاهد أنه قال ذلك»(١)، وكيف يظن ذلك؟ **وقراءة كل واحد من هؤلاء السبعة وغيرهم من القرَّاء هي بعض من تلك الأحرف.**

## علة الاقتصار علىٰ القراءات السبع:

علل الإمام مكي بن أبي طالب الاقتصار علىٰ القراءات السبع بقوله: «فإن سأل سائل فقال: ما العلة التي من أجلها اشتهر هؤلاء السبعة بالقراءة دون من هو فوقهم، فنسبت إليهم السبعة الأحرف مجازاً، وصاروا في وقتنا أشهر من غيرهم ممن هو أعلىٰ درجة منهم وأجلّ قدراً؟

**فالجواب:**

أن الرواة عن الأئمة من القراء كانوا في العصر الثاني والثالث كثيراً في العدد، كثيراً في الاختلاف، فأراد الناس في العصر الرابع أن يقتصروا من القراءات التي توافق المصحف علىٰ ما يسهُـلُ حفظه، وتنضبط به القراءة، فنظروا إلىٰ إمام مشهور بالثقة والأمانة في النقل، وحسن الدين، وكمال العلم، قد طال عمره، واشتهر أمره بالثقة، وأجمع أهل مصره علىٰ عدالته فيما نَقَلَ، وثقته فيما قرأ وروى، وعلمه بما يقرأ، فلم تخرج

---

(١) المرشد الوجيز (ص١٤٦)، وفتح الباري (٩/ ٣١)، وقد ردَّ ابن الجزري رداً وافياً علىٰ هذه الشبهة في كتابه منجد المقرئين (ص٢١٣).

قراءته عن خط مصحفهم المنسوب إليهم، فأفردوا من كل مِصر وجَّه إليه عثمان مصحفاً إماماً هذه صفته وقراءته علىٰ مصحف ذلك المصر، فكان هؤلاء السبعة في الأمصار، **ولم تُترك القراءةُ بقراءة غيرهم، فهذه قراءة يعقوب غير متروكة وكذلك قراءة أبي جعفر...**»[١] وهكذا.

## توسّع شهرة القراءات السبع:

ممّا زاد من شهرة القراءات السبع التي اختارها ابن مجاهد ومكَّن لها ما يأتي:

١ـ مكانة ابن مجاهد العلمية والثقة به وعلو كعبه في العلم أصالة وعمقاً.

٢ـ فاق ابن مجاهد سائر نظرائه من أهل صناعته، ولم يزدحم طلبة القراءات علىٰ أحد كازدحامهم عليه.

٣ـ مكانة ابن مجاهد الاجتماعية بين أهل عصره لكثرة من ارتحل إليه وقرأ عليه.

٤ـ إفراد ابن مجاهد مؤلفاً خاصاً، جمع فيه (شواذ القراءة)[٢] وذلك زاد الناس تمسكاً بقراءة هؤلاء السبعة عن غيرهم، وعدَّ غيرها من القراءات شاذة[٣].

---

(١) الإبانة عن معاني القراءات (ص٩٧-٩٩)، وانظر: إتحاف فضلاء البشر (٧-٨).

(٢) انظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ): (١/ ١٠٧)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

قلت: وقد أشار المستشرق نولدكه إلىٰ هذا المؤلف بقوله: «تبدأ مراجع القراءات الشاذة بالرجل الذي أسس نظام القراءات السبع المشهورة (ابن مجاهد) وقد ألّف إلىٰ جانب كتاب السبعة كتاباً آخر اسمه كتاب (الشواذ) وقد ضاع». انظر: تاريخ القرآن لعبد الصبور شاهين (ص٢٢٠).

(٣) انظر: القراءات القرآنية للفضلي (ص٢٧-٣٢).

وبعد تسبيع ابن مجاهد القراءات السبع توالت التواليف في القراءات السبع، وتبيَّنت القراءات الصحيحة من القراءات الشاذة، وكان من أشهر هذه التواليف شرحاً ودرساً:

١ـ كتاب: التيسير في القراءات السبع[١] لأبي عمرو الداني.

٢ـ منظومة: (حرز الأماني ووجه التهاني)[٢] المعروفة بـ(الشاطبية)[٣] لأبي القاسم الشاطبي[٤]، والمنظومة تعتبر نظماً لكتاب التيسير للداني.

---

(١) انظر: منجد المقرئين (ص٨٧)، والنشر في القراءات العشر (١/ ٥٨)، وكشف الظنون (١/ ٥٢٠).

(٢) انظر: منجد المقرئين (ص٨٨)، والنشر في القراءات العشر (١/ ٦١).

(٣) منظومة الشاطبية: هي أجمل وأروع قصيدة في القراءات السبع المتواترة، نظمها الإمام الشاطبي ـ رحمه الله ـ لتيسير علم القراءات وتقريب حفظه وتسهيل تناوله وتداوله بين الناس، وعدتها ألف ومئة وثلاثة وسبعون بيتاً. ولقد أبدع فيها كل الإبداع، وهي عمدة قرّاء هذا الزمان في نقلهم، فقلَّ من يشتغل بالقراءات إلَّا ويقدم حفظها ومعرفتها، وهي مشتملة علىٰ رموز عجيبة وإشارات خفية لطيفة. انظر: وفيات الأعيان (٤/ ٧١).

قال الإمام الذهبي عن منظومة الشاطبية: «وقد سارت الركبان بقصيدتيه ـ يعني الشاطبي ـ (حرز الأماني) و(عقيلة أتراب القصائد) اللتَين في القراءات والرسم، وحَفظَهما خلقٌ لا يُحصَون وخضع لهما فحول الشعراء، وكبار البلغاء، وحُذاق القراء، فلقد أبدع وأوجز وسهل الصعب» معرفة القراء الكبار (٢/ ٥٧٤).

(٤) هو: أبو محمد القاسم بن فيره بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي(٥٣٨-٥٩٠هـ)، الضرير المقرئ صاحب القصيدة التي سماها حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات، وكان إماماً علامة ذكياً كثير الفنون، منقطع القرين، رأساً في القراءات، حافظاً للحديث، بصيراً بالعربية، واسع العلم. انظر في ترجمته: معرفة القرّاء الكبار (٢/ ٥٧٣)، وغاية النهاية (٢/ ٢٠).

## تعشير القراءات والتأليف فيها:

جاءت مرحلة تفريد القراءات وتسديسها وتثمينها وتعشيرها، دفعاً لما عَلِقَ في كثير من الأذهان من أن الأحرف السبعة الوارد ذكرها في الحديث (أُنزل القُرآنُ علىٰ سبعةِ أحرُفٍ) هي القراءات السبع التي اختارها ابن مجاهد واعتبارها الصحاح وما عداها شواذ[1].

قال ابن الجزري في النشر: «قال الإمام شيخ الإسلام أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي[2] بعد أن ذكر الشبهة التي من أجلها وقع بعض العوام الأغبياء في أن أحرف هؤلاء الأئمة السبعة هي المشار إليها بقوله ﷺ: (أُنزل القُرآنُ علىٰ سبعةِ أحرُفٍ): إن الناس إنما ثمّنوا القراءات وعشّروها وزادوا علىٰ عدد السبعة الذين اقتصر عليهم ابن مجاهد لأجل هذه الشبهة، وإني لم أقتفِ أثرهم في التصنيف أو تعشيراً أو تفريداً إلا لإزالة ما ذكرته من الشبهة. ولِيُعلَمَ أنْ ليس المراعىٰ في الأحرف السبعة المنزلة عدداً من الرجال دون آخرين ولا الأزمنة ولا الأمكنة وأنه لو اجتمع عدد لا يحصىٰ من الأمة فاختار كل واحد منهم حروفاً بخلاف صاحبه، وجرد طريقاً في القراءة علىٰ حدة في أي مكان كان وفي أي أوانٍ أراد بعد الأئمة الماضين في ذلك بعد أن كان ذلك المختار بما اختاره من الحروف بشرط الاختيار لما كان بذلك خارجاً عن الأحرف السبعة المنزلة، بل فيها متسع إلىٰ يوم القيامة»[3].

---

(١) القراءات القرآنية للفضلي (ص٤٥).

(٢) هو: عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن بن بندار العجلي أبو الفضل الرازي، الإمام المقرئ الزاهد أحد العلماء العاملين، كان مقرئاً، كثير التصانيف، زاهداً خشن العيش، قانعاً، منفرداً عن الناس، توفي سنة أربع وخمسين وأربع مئة. انظر: شذرات الذهب (٢/ ٢٩٣).

(٣) انظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٤٣-٤٤).

ويقصد **بالتـفريد**: إفراد قراءة واحدة بالتأليف، مثل: «مفردة يعقوب»[١]: لعبد الرحمن بن عتيق بن خلف بن الفحام الصقلي (ت ٥١٦هـ).

**والتثمين**: إفراد ثمان قراءات بالتأليف، مثل: «التلخيص في القراءات»[٢]: لأبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري (ت ٤٧٨هـ).

**والتعشير**: إفراد عشر قراءات بالتأليف، مثل: «الغاية في القراءات العشر»[٣]: لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني النيسابوري المقرئ المصري (ت ٣٨١هـ).

ليعلم من هذا أمران[٤]:

١ـ أن القراءات السبع ليست هي الأحرف السبعة كما توهَّم الكثير.

٢ـ أن القراءات السبع ليست هي وحدها المتواترة والصحيحة، بل هناك غيرها من القراءات الصحيحة والمتواترة.

فبيَّن العلماء صحة وشهرة ثلاث قراءات أخرىٰ إلىٰ جانب القراءات السبع التي اختارها ابن مجاهد، وهي ما تسمَّىٰ بالقراءات المُتمِّمة للعشر، وهي قراءة كل من:

١ـ أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني (ت ١٢٧أو ١٢٨هـ).

٢ـ يعقوب بن إسحاق الحضرمي (ت ٢٠٥هـ).

٣ـ خلف بن هشام أو خلف العاشر (ت ٢٢٩هـ).

---

(١) النشر في القراءات العشر (١/ ٩٨)، وكشف الظنون (٢/ ١٧٧٣).

(٢) منجد المقرئين (ص٨٨)، والنشر في القراءات العشر (١/ ٧٧)، وكشف الظنون (١/ ٤٧٩).

(٣) النشر في القراءات العشر (١/ ٨٩)، وكشف الظنون (١/ ١١٨٩).

(٤) انظر: القراءات القرآنية للفضلي (ص٤٦).

كما أن أشهر مؤلف جمع فيه قراءات هؤلاء الثلاث القرّاء هي منظومة الإمام المحقق ابن الجزري الموسومة بـ«الدُّرَة المُضيّة في القراءات الثلاث المرضيّة»[١].

فتحدد بعد ذلك أن مجموع القراءات الصحيحة والمتواترة[٢]: عشر قراءات[٣]، وهي ما تضمنها كتاب «التيسير» للداني، أو منظومة «الشاطبية» للشاطبي، وهذه القراءات السبع، وتتمة العشر ما تضمنته منظومة «الدُّرَة المُضيّة» لابن الجزري، وماعدا هذه القراءات يعد شاذّاً.

وقد كثر التأليف في القراءات العشر، وأكثرها شهرة هو كتاب: «النشر في القراءات العشر» للمحقق شمس الدين ابن الجزري، حيث حقق شهرة كبيرة فاقت غيره من المصنفات في القراءات، بل هو عمدة قرّاء ذلك الزمان في نقلهم القراءات العشر، ثم انتدب الناس لتأليف الكتب في القراءات بحسب ما وصل إليهم وصحَّ لديهم[٤]. اهـ.

---

(١) مطبوعة، طبع مكتبة دار الهدى، ضبط وتصحيح محمد تميم الزعبي، ولها شروح كثيرة منها: البهجة المرضية شرح الدرة المضيّة: للشيخ علي محمد الضباع، دار الصحابة للتراث بطنطا، طبعة سنة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

(٢) انظر: تفصيل ذلك في الفصل الثاني من هذا الباب.

(٣) قال ابن الجزري في مقدمة كتابه المنجد (ص٤٥): «أما بعدَ حمدِ الله الذي خلقنا علىٰ السُّنَّة، نعتقد العَشَرة» فعلّق علىٰ ذلك محقق المنجد بقوله: «مقصود المؤلف: نعتقد بأن قراءات القرَّاء العشرة متواترة ثابتة، وليست من الشواذ».

(٤) انظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٣٤)، وذكر ابن الجزري جملة من كتب القراءات التي جمعت قراءة واحدة أو أكثر إلىٰ الكتب التي جمعت القراءات العشر في مؤلف واحد، انظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٥٨).




# الفصل الثاني

## القراءة القرآنية المتواترة وأركانها

ويشتمل علىٰ خمسة مباحث:

**المبحث الأول**: التعريف بالضوابط القرائية وأركانها.

**المبحث الثاني**: الركن الأول: «التواتر».

**المبحث الثالث**: الركن الثاني: موافقة رسم المصحف المتواتر.

**المبحث الرابع**: الركن الثالث: موافقة اللغة العربية.

**المبحث الخامس**: التعريف بالقراءات الشاذة وحكم القراءة بها.




# الفصل الثاني

## القراءة القرآنية المتواترة وأركانها

يفصّل هذا الفصل القراءة القرآنية المتواترة ويحدد أركانها، ويوضّح ضوابطها وأقوال العلماء في مقياس قبولها قرآناً يتلى؛ وذلك لتتميّز القراءة المتواترة عن غيرها من القراءات الشاذة.

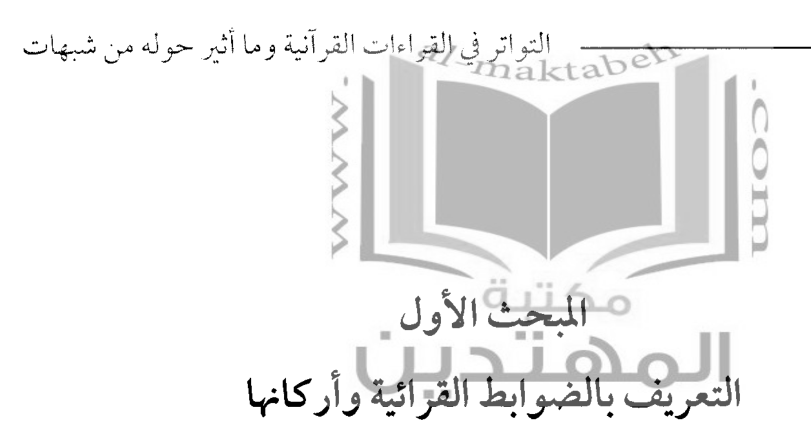
فيدور **المبحث الأول** من هذا الفصل حول تحديد أركان القراءة، وضبطها، ومقياس قبولها قرآناً يتلى، وتوضيح ذلك تفصيلاً.

ثم يبدأ الحديث عن أركان القراءة القرآنية المتواترة ركناً ركناً، وتفصيل القول في ركن التواتر في القراءة، ومناقشة أقوال العلماء في ذلك، وتوضيح ما توهّم منها، بعيداً عن الخلط في مناهج العلوم.

كما يشير هذا الفصل إلىٰ الحديث عن رسم المصحف ركناً ضابطاً للقراءة بتوضيح معالمه، إلىٰ جانب الحديث عن ركن موافقة اللغة العربية.

ثم ينتهي هذا الفصل بالحديث عن القراءة الشَّاذَّة، ليبرز المنكرات من القراءات أو التي لم تتناقل، وبذلك يتبيّن التواتر في القراءة عن غيرها.

ومن ثمَّ فإن هذا الفصل يشتمل علىٰ خمسة مباحث، نفصلها فيما يأتي:




## المبحث الأول

## التعريف بالضوابط القرائية وأركانها

يتحدث هذا المبحث عن معرفة ما استقرَّت عليه الضوابط القرائية التي وضعها علماء القراءات وقراؤها في قبول القراءة القرآنية، مع توضيح ما اختلف فيه العلماء من تعبيرات حول أركان القراءة ـ ركن التواتر، وركن رسم المصحف، وركن موافقة اللغة العربية ـ وذلك لتتميّز القراءة المتواترة عن غيرها من القراءات الشاذة المردودة، لِذَا ينحصر هذا المبحث في مطلبين؛ هما:

**المطلب الأول:** معنىٰ الركن (الضابط) القرائي.

**المطلب الثاني:** أركان قبول القراءة المتواترة.

# المطلب الأول

## معنىٰ الركن (الضابط) القرائي

لا مشاحة في الاصطلاح، سواء كان التعبير ركناً، أو ضابطاً، أو مقياساً، فكلها تعطي المعنىٰ نفسه، وإن كان المناسب والأصح هو الركن؛ وذلك لكثرة ورود هذا اللفظ في عبارات العلماء، وبخاصة في هذا الموضوع، كما سنرىٰ في المبحث الثاني:

### الركن القرائي:

#### الركن في اللغة:

[ر ك ن] واحد الأركان، وركن إلىٰ الشيء؛ أي مال إليه وسكن، وأركان كل شيء جوانبه التي يستند إليها ويقوم بها، وقيل: الركن: ما يتم به الشيء وهو داخل فيه(١).

#### والضابط:

هو من ضبط، والضبط: لزوم الشيء وحبسه، وقيل: الضبط لزوم شيء لا يفارقه في كل شيء، وضبط الشيء حفظه بالحزم(٢).

---

(١) لسان العرب (١٣/ ١٨٥) والنهاية في غريب الحديث (٢/ ٢٦٠)، وانظر: ومفردات في غريب القرآن «مادة ركن» (١/ ٢٦٨)، مختار الصحاح (ص١٠٧)، والتعريفات للجرجاني (ص١٤٩)، وانظر: الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة: زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري أبو يحيىٰ (٨٢٤-٩٢٦هـ): (ص٧١)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر المعاصر- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

(٢) لسان العرب (٧/ ٣٤٠)، وانظر: القاموس المحيط (ص٨٧٢)، ومختار الصحاح (ص١٥٨).

**وفي الاصطلاح:**

**الركن القرائي:** هو ما استندت إليه القراءة وتمَّ ضبطها به، فهو ملازم لها.

**والضابط:** هو ما يحتوي الأركان ويحفظها، فهو: ما اجتمع فيه أركان القراءة لضبطها من حيث قبولها وعدمه.

❋ ❋ ❋

## المطلب الثاني
## أركان قبول القراءة المتواترة

وضع علماء القراءات ضوابط ومقاييس للقراءة القرآنية المتواترة؛ وذلك لتتميَّز، وحتىٰ لا تختلط بغيرها من القراءات الشاذة؛ إذْ إن اختلال ركن من هذه الأركان - ركن التواتر، وركن رسم المصحف، وركن موافقة اللغة العربية - يجعل تلك القراءة باطلة ومردودة، وقد استقرَّت آخر هذه المقاييس القرائية بما وضعه العلامة المقرئ ابن الجزري[1]، ومع تحديد أركان القراءة الصحيحة المتواترة من لدن العلماء المتخصصين، إلَّا أن تعبيراتهم اختلفت اختلافاً يوهم الاضطراب في أهم ركن من أركان القراءة ألا وهو «التواتر»، فمنهم من يكتفي في قبول القراءة القرآنية بصحة السند، ومنهم من يصرّح بالتواتر شرطاً في ثبوت القراءة القرآنية وهم الأكثرون، وهو الأصح - كما سنرىٰ - ولنشرع في أقوال أهل العلم وتبيين الصحيح الراجح منها بإذن الله تعالىٰ فيما يأتي:

### أقوال العلماء في تحديد وضبط أركان القراءة المتواترة:

اختلف أهل العلم في تحديد أهم هذه الأركان الثلاثة وهو الركن الأول: (التواتر) علىٰ قولين لا ثالث لهما:

---

(١) النشر في القراءات العشر (١/ ٩)، وطيبة النشر في القراءات العشر: لشمس الدين محمد بن محمد بن الجزري (ص٣)، ضبطه وصححه وراجعه: محمد تميم الزعبي، توزيع مكتبة دار الهدى، المدينة المنورة، وانظر: ما ذكره الفضلي عن تطور المقاييس القرائية لقبول القراءة القرآنية المتواترة، القراءات القرآنية (ص١٠٩).

**القول الأول:** يكفي في ثبوت القراءة المتواترة صحة السند وما استفاض نقلُه وتلقته الأمة بالقبول.

**القائلون بهذا القول:** مكي بن أبي طالب وتبعه أبو شامة المقدسي وابن الجزري.

**تفصيل أقوالهم:**

**أولاً: قال مكي بن أبي طالب،** محدداً أركان القراءة: «إن جميع ما روي من القراءات علىٰ ثلاثة أقسام: قسم يقرأ به اليوم، وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال، وهي:

ـ أن ينقل عن الثقات إلىٰ النبي ﷺ.

ـ ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن شائعاً.

ـ ويكون موافقاً لخطِّ المصحف.

فإذا اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث قرئ به»[١].

وقال ـ مكي ـ في موضع آخر: «وإنما الأصل الذي يعتمد عليه في هذا: أن ما صح سنده، واستقام وجهه في العربية، ووافق لفظه خط المصحف فهو من السبعة المنصوص عليها، ولو رواه سبعون ألفاً، متفرقين أو مجتمعين.

فهذا هو الأصل الذي يُبْنَىٰ عليه من قبول القراءات عن سبعة أو سبعة آلاف، فاعرفه، وابنِ عليه»[٢].

---

(١) الإبانة عن معاني القراءات (ص٥٧-٥٨).

(٢) المصدر السابق (ص١٠٣)، وانظر: مثل ذلك القول للكواشي الموصلي في النشر في القراءات العشر (١/ ٤٤)، وفتح الباري (٩/ ٣٢).

**ثانياً: قال أبو شامة**: محدداً أركان القراءة الصحيحة: «وذكر المحققون من أهل العلم بالقراءة ضابطاً حسناً في تمييز ما يعتمد عليه من القراءات وما يطَّرح، فقالوا: كل قراءة ساعدها خط المصحف مع صحة النقل فيها ومجيئها علىٰ الفصيح من لغة العرب فهي قراءة صحيحة معتبرة، فإن اختل أحد هذه الأركان الثلاثة، أطلق علىٰ تلك القراءة أنها شاذة وضعيفة، أشار إلىٰ ذلك كلام الأئمة المتقدمين... وهو الحق الذي لامحيد عنه»(١).

**ثالثاً**: وذكر أبو شامة ـ أيضاً ـ في كتابه (المرشد الوجيز) ما قاله البغوي: [«فأما القراءة باللغات المختلفة مما يوافق الخط والكتاب فالفسحة فيه باقية، والتوسعة قائمة بعد ثبوتها وصحتها، بنقل العدول عن رسول الله ﷺ».

ثم قال تعقيباً عليه: «ولا يلزم في ذلك تواتر، بل تكفي الآحاد الصحيحة مع الاستفاضة وموافقة المصحف وعدم المنكرين لها نقلاً وتوجيهاً من حيث اللغة. والله أعلم»](٢).

فيحمل علىٰ تلك الشروط:

١ـ التلقي، أي: تلقي الأمة ـ أهل المِصر ـ لها بالقبول دون إنكار.

٢ـ والاستفاضة في المِصر.

**رابعاً: قال ابن الجزري**: في كتابه (النشر): «كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة

(١) إبراز المعاني (ص٥).

(٢) المرشد الوجيز (ص١٤٥ وَص١٧١).

التي لا يجوز ردها، ولا يحلُّ إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب علىٰ الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين»(١).

وقد نظم ابن الجزري أركان القراءة الصحيحة الـمقبولة، في منظومته «طيبة النشر»(٢) فقال:

فكلُّ ما وافقَ وَجْهَ نَحْوِ ... وكان للرَّسمِ احتمالاً يَحْوي
وصحَّ إسناداً هُو القرآنُ ... فهذه الثلاثةُ الأركانُ

وترتيب الأركان هكذا:

ـ صحة سند القراءة.

ـ موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً.

ـ موافقة العربية ولو بوجه.

وقد علّق الشيخ الطاهر بن عاشور علىٰ هذه الأركان الثلاثة في تفسيره، ووصفها بقوله: «وهذه الشروط الثلاثة، هي شروط في قبول القراءة إذا كانت غير متواترة عن النبي ﷺ، بأن كانت صحيحة السند إلىٰ النبي ﷺ ولكنها لم تبلغ حد التواتر فهي بمنزلة الحديث الصحيح، وأما القراءة المتواترة فهي غنيّة عن هذه الشروط؛ لأن تواترها يجعلها حجّة في العربية، ويغنيها عن الاعتضاد بموافقة المصحف المجمع عليه»(٣).

---

(١) النشر في القراءات العشر (١/ ٩)، وانظر: منجد المقرئين (ص٨١).

(٢) طيبة النشر (ص٣).

(٣) تفسير التحرير والتنوير (١/ ٥٣).

ثم ينبّه ابن الجزري إلىٰ أن اختلال ركن من هذه الأركان الثلاثة في القراءة يخرجها عن الصحة، فقال: «**ومتىٰ اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة** أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت من السبعة أم عمَّن هو أكبر منهم»[١].

ثم صرّح ابن الجزري أن هذه الأركان الثلاثة هي مذهب سلف العلماء من القرَّاء وغيرهم، قائلاً: «هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف صرَّح بذلك الإمام الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، ونص عليه في غير موضع الإمام أبو محمد مكي بن أبي طالب، وكذلك الإمام أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي، وحققه الإمام الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة، **وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافه**»[٢].

**تنبيه مهم:**

ومما يجب التنبيه عليه هنا: أن ابن الجزري قد خالف رأيه هذا بعد أن قرر في كتابه «منجد المقرئين» وهو من أوائل كتبه ضرورة التواتر في القراءة المقبولة، قائلاً: «كلُّ قراءةٍ وافقت العربية مطلقاً، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ـ ولو تقديراً ـ، وتواتر نقلُها: هذه القراءة المتواترة المقطوع بها»[٣].

بعد هذا رجع في أواخر كتبه كالنشر، وطيبة النشر؛ حيث اكتفىٰ بصحة السند، قائلاً ـ في النشر ـ عند شرحه لشروط القراءة الصحيحة، عند ركن (صحة السند): «وقد شرط بعض المتأخرين التواترَ في هذا الركن، ولم يكتفِ فيه بصحة السند، وزعم

---

(١) النشر في القراءات العشر (١/ ٩).

(٢) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٣) منجد المقرئين (ص٧٩).

أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وأن ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن، وهذا مما لا يخفىٰ ما فيه، فإن التواتر ـ إذا ثبت ـ لا يحتاج فيه إلىٰ الركنين الأخيرين من الرسم وغيره، إذْ ما ثبت من أحرف الخلاف متواتراً عن النبي ﷺ وجب قبوله وقطع بكونه قرآناً، سواء وافق الرسم أم خالفه.

وإذا اشترطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف؛ انتفىٰ كثيرٌ من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم.

ولقد كنت قَبْلُ أجنح إلىٰ هذا القول، ثم ظهر فساده، وموافقة أئمة السلف والخلف»(١).

كما أن الاكتفاء بصحة السند في القراءة ـ كما جنح إليه ابن الجزري مؤخراً وجعله مكان التواتر ـ لا يكفي؛ لأنه «قد ينسىٰ الحافظ فيضيع السماع وتشتبه عليه الحروف فيقرأ بلحن لا يعرفه وتدعوه الشبهة إلىٰ أن يرويه عن غيره ويبرئ نفسه، وعسىٰ أن يكون عند الناس مصدقاً فيحمل ذلك عنه وقد نسيه ووهم فيه وجسر علىٰ لزومه والإصرار عليه»(٢).

وقد صرَّح أهل العلم بأن صحة السند في القراءة مع افتقاره إلىٰ التناقل الذي يعبّر عن تلقي الأمة له بالقبول لا تكفي «في إثبات كونها قرآناً لا سيما والكثير منها ما يحتمل أن يكون من التأويل الذي قرن إلىٰ التنـزيل فصار يظن أنه منه»(٣).

ولكن العمل به غير عدّه قرآناً فقد «اختلف فيما ورد آحاداً، فمنعه بعضهم،

---

(١) النشر في القراءات العشر (١/ ١٣).

(٢) السبعة في القراءات (ص٤٦).

(٣) فتح الباري (٩/ ٣٠).

وأجازه الجمهور؛ لأن هذا من باب العمل ويكفي فيه الآحاد»[١].

ويرد علىٰ القائلين بالاكتفاء بصحة السند بما ذكره الشيخ أبو عمرو بن الصلاح[٢] في فتاواه، محدداً شروط قبول القراءة قرآناً يتلى، قائلاً: «يُشترط أن يكون المقروء به قد تواترَ نقلُه عن رسول الله ﷺ قرآناً، أو استفاض نقلُه كذلك، وتلقّته الأُمَّة بالقَبول، كهذه القراءات السبع، لأنَّ المعتبر في ذلك: اليقينُ والقطعُ علىٰ ما تقرَّر وتـمهَّدَ في الأصول»[٣].

**قلت:** وقول الشيخ أبي عمرو هذا أقرب تماماً إلىٰ ركن التواتر منه إلىٰ قول الجمهور، بل يعدّ من أفصح الأقوال من أصحاب القول الأول ـ ممن اكتفىٰ بصحة السند في نقل القراءة ـ إن كنا نعده منهم، فهو قد فصّل بعد أن اشترط التواتر ركناً

(١) حاشية العدوي علىٰ شرح كفاية الطالب الرباني: علي الصعيدي العدوي المالكي(١/ ٧٧)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر ـ بيروت، ١٤١٢هـ.

(٢) هو: عثمان بن عبد الرحمن بن عثمـان بن موسىٰ أبو عمرو بن الصلاح الشافعي(٥٧٧هـ ـ ٦٤٣هـ)، الإمام الحافظ صاحب كتاب علوم الحديث، سمع من كثير من العلماء في العديد من البلدان، صنف وأفتىٰ وتخرج عليه الكثير من الأصحاب، وكان من أعلام الدين في التفسير والحديث والفقه مع اجتهاد في الطاعة والعبادة، وكان سلفي الاعتقاد توفي بدمشق ودفن بمقابر الصوفية. انظر: تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٣)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٧)، وشذرات الذهب (٥/ ٢٢١).

(٣) فتاوىٰ ومسائل ابن الصلاح في التفسير والحديث والأصول والفقه ومعه أدب المفتي والمستفتي: عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الشهرزوي أبو عمرو بن الصلاح (ت ٦٤٣هـ): (١/ ٢٣١)، تحقيق: د. موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة العلوم والحكم، عالم الكتب ـ بيروت، الطبعة الأولى، سنة١٤٠٧هـ، وذكر ذلك أبو شامة في المرشد الوجيز (ص١٨٣)، وابن الجزري في منجد المقرئين (ص٨٥ وص١٦٦).

أساساً في قبول القراءة قرآناً إلىٰ ما يلحق بالقراءة المتواترة وهو: ما استفاضَ نقلُه، وتلقَّته الأُمَّة بالقَبول، فهو من اليقين المقطوع به، وإن لم يبلغ مَبْلَغَ القراءة المتواترة كما سيجيء.

**وخلاصة ما تقدّم:**

أن **صحة السند** وحدها لا تكفي في قبول القراءة؛ إلا إذا كان معها:

- تلقي الأمة لها بالقبول.

- والاستفاضة في المِصر (أي: القراءة بها بينهم)، مع اليقين والقطع في ذلك.

وعليه فإن أصحاب القول الأول وإن لم يجزموا بثبوت التواتر شرطاً في قبول القراءة القرآنية إلَّا أنهم اشترطوا مع صحة السند ما يقوّي ذلك ويلحق بالقراءة المتواترة، وهو التلقي، والاستفاضة المحتفة بالقرائن في المِصر، مع اليقين والقطع في ذلك.

## منطوق «ركن صحة السند» ومفهومه:

قال الشيخ الزرقاني[١] مُعَلِقاً علىٰ ركن «صحة السند» وما يلحق به: «يدل هذا الضابط بمنطوقه علىٰ أن كل قراءة اجتمع فيها هذه الأركان الثلاثة يحكم بقبولها، بل لقد حكموا بكفر من جحدها؛ فهذه الأركان الثلاثة هي أمارة التواتر والعلم من الدين بالضرورة؛ سواء أكانت تلك القراءة مروية عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين.

**ويدل هذا الضابط بمفهومه** علىٰ أن كل قراءة لم تتوافر فيها هذه الأركان الثلاثة،

---

(١) هو: محمد عبد العظيم الزرقاني (١٣٦٧هـ ـ ١٩٤٨م)، من علماء الأزهر بمصر، تخرّج بكلية أصول الدين، وعمل بها مدرساً لعلوم القرآن والحديث، وتوفي بالقاهرة، من كتبه: «مناهل العرفان في علوم القرآن» وبحوث أخرى. انظر: الأعلام (٦/ ٢١٠).

يحكم بعدم قبولها، وبعدم كفر من يجحدها، سواء أكانت هذه القراءة مروية عن الأئمة السبعة أم عن غيرهم، ولو كان أكبر منهم مقاماً وأعظم شأناً»(١).

**قلت**: وكلام الزرقاني واضح وبيّن، وزيادة بيان له: أن كل قراءة لم تتوافر فيها هذه الأركان الثلاثة، ولاسيَّما ركن التواتر، أو صحة السند الذي استفاضَ نقلُه، وتلقَّته الأُمَّـة بالقَبول، فهو من اليقين المقطوع به، فهنا يحكم بعدم قبولها، وسيأتي توضيح حكم من أنكر القراءات أو من نفىٰ قراءة منها في الفصل الثالث من هذا الباب إن شاء الله تعالى.

**القول الثاني**:

يشترط في نقل القراءة القرآنية التواتر؛ لأنها قرآن والقرآن لا يثبت إلّا بالتواتر، ولا تكفي صحة السند.

**وجزم بهذا القول**: جمهور العلماء: من القرَّاء والأصوليين والفقهاء والمحدّثين(٢).

---

(١) مناهل العرفان (١/ ٢٩٢).

(٢) انظر: القواعد والإشارات (ص٣٠)، وشرح الهداية (١/ ٨) «قسم التحقيق» وشرح طيبة النشر في القراءات العشر: لأبي القاسم محمد بن محمد بن علي النويري (١/ ١١٩-١٢٢)، تقديم وتحقيق: الدكتور مجدي محمد سرور سعد باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ومنتهىٰ الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل للإمام جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ): (ص٤٦)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، وغيث النفع في القراءات السبع: لولي الله سيدي علي النوري الصفاقسي (ص٥) مطبوع بذيل سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، سنة ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م، والقراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب: للشيخ عبد الفتاح عبد الغني القاضي (ص٧)، دار الكتاب العربي ـ بيروت، الطبعة الأولى، سنة١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

## تفصيل أقوالهم:

وهنا نفصِّل أقوال العلماء الدالّة علىٰ اشتراط التواتر في نقل القراءة القرآنية، مع ردِّهم وإنكارهم علىٰ من اكتفىٰ بصحة السند فيها:

**أولاً: قال المقرئ أبو العباس المهدوي:** «والقرآن لا يثبت بأخبار الآحاد، وإنما يثبت بنقل الكافة»(١).

**ثانياً: قال العلامة ابن العربي:** «القرآن لا يَثْبُتُ إلَّا بنقل التَّواتر»(٢).

وقال في موضع آخر: «القرآن لا يثبتُ بِنقل الواحد، وإن كان عدلاً؛ وإنَّما يثبتُ بالتواتر الذي يَقَعُ بِهِ العلم، وينقطِعُ معهُ العذْر، وتَقُوم بِهِ الحُجَّةُ علىٰ الخلْق»(٣).

**ثالثاً: قال المقرئ أبو القاسم الصفراوي(٤):** «اعلم أن هذه الأحرف السبعة والقراءات المشهورة نُقلت تواتراً»(٥).

**رابعاً: قال شيخ الإسلام ابن تيمية:** «والعادةُ والشرع أوجب أن يُنْقَل القرآن نقلاً متواتراً، كما نُقِلَت جُمَلُ الشريعة نقلاً متواتراً»(٦).

---

(١) شرح الهداية (١/ ٨) «قسم التحقيق».

(٢) أحكام القرآن (٢/ ٦٠٦).

(٣) المصدر السابق (٤/ ٣٥٠).

(٤) هو: عبد الرحمن بن عبد المجيد بن إسماعيل بن عثمان بن يوسف بن حسين بن حفص أبو القاسم الصفراوي نسبة إلىٰ وادي الصفراء بالحجاز ثم الإسكندري، مولده أول سنة ٥٤٤هـ، الأستاذ المقرئ المكثر مؤلف كتاب «الإعلان» وغيره، كان إماماً كبيراً مفتياً علىٰ مذهب مالك، انتهت إليه رياسة العلم ببلده، مات في ربيع الآخر سنة ٦٣٦هـ. انظر: غاية النهاية (١/ ٣٧٣).

(٥) ذكر ذلك النويري في شرح طيبة النشر (١/ ١٢١-١٢٢).

(٦) قطعة من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في تواتر القراءات، من رسالة له في قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾ مخطوط، «مطبوع» ملحق بذيل منجد المقرئين (ص٢٤٠). مرجع سابق.

**خامساً: قال الحافظ ابن حجر**: «صرَّح أئمة الفقه والأصول: بأن القرآن لا يثبت إلّا بالتواتر»[(١)].

**سادساً: قال الشيخ الصفاقسي**[(٢)]: «مذهب الأصوليين، وفقهاء المذاهب الأربعة، والمحدِّثين، والقُرَّاء: أن التواتر شرط في صحة القراءة، ولا تثبت بالسند الصحيح غير المتواتر، ولو وافقت رسم المصاحف العثمانية، والعربية»[(٣)].

**قلت**: يتَّضح من قول الجمهور وما استدلوا به من أدلة بأنها ترسّخ حقيقة القطعيّة في ثبوت القرآن الكريم ـ وكما هو معلوم أن القراءات أبعاض القرآن ـ فيترسّخ في الأذهان أن القراءات المتناقلة (السبع والعشر) التي يُقرأ بها هي القرآن ذاته، فيعبرون عن هذه القطعيّة بثبوت القراءات المتناقلة بالتواتر، وهذه الحقيقة نتيجة منطقيّة في الواقع الخارجي، ولذا «لا خلاف أن كل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواتراً في أصله وأجزائه وأما في محله ووضعه وترتيبه فكذلك عند محققي أهل السُنَّة للقطع بأن العادة تقضي بالتواتر في تفاصيل مثله؛ لأن هذا المعجز العظيم الذي هو أصل الدين القويم والصراط المستقيم مما تتوفّر الدواعي علىٰ نقل جمله وتفاصيله فما نقل آحاداً ولم يتواتر يقطع بأنه ليس من القرآن قطعاً.

وذهب كثير من الأصوليين إلىٰ أن التواتر شرط في ثبوت ما هو من القرآن بحسب أصله وليس بشرط في محله ووضعه وترتيبه بل يكثر فيها نقل الآحاد.

---

(١) فتوىٰ للحافظ ابن حجر عن القراءات مخطوط، «مطبوع» ملحق بذيل منجد المقرئين (ص٢٤٢).

(٢) هو: علي بن محمد بن سليم النوري أبو الحسن الصفاقسي (١٠٥٣-١١١٨هـ)، من أهل صفاقس، مقرئ من فقهاء المالكية، قرأ علىٰ علماء كثيرين، ومن كتبه: «غيث النفع في القراءات السبع» و«وتنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين في التجويد». انظر: معجم المطبوعات (٢/ ١٨٧٣)، والأعلام (٥/ ١٤).

(٣) غيث النفع (ص٥).

## تفصيل أقوالهم:

وهنا نفصِّل أقوال العلماء الدالّة علىٰ اشتراط التواتر في نقل القراءة القرآنية، مع ردِّهم وإنكارهم علىٰ من اكتفىٰ بصحة السند فيها:

**أولاً: قال المقرئ أبو العباس المهدوي**: «والقرآن لا يثبت بأخبار الآحاد، وإنما يثبت بنقل الكافة»(١).

**ثانياً: قال العلامة ابن العربي**: «القرآن لا يَثْبُتُ إلَّا بنقل التَّواتر»(٢).

وقال في موضع آخر: «القرآن لا يثبتُ بِنقل الواحد، وإن كان عدلاً؛ وإِنَّما يثبتُ بالتواتر الذي يَقَعُ بِهِ العلم، وينقطِعُ معهُ العذْر، وتَقُوم بِهِ الحُجَّةُ علىٰ الخلْق»(٣).

**ثالثاً: قال المقرئ أبو القاسم الصفراوي**(٤): «اعلم أن هذه الأحرف السبعة والقراءات المشهورة نُقلت تواتراً»(٥).

**رابعاً: قال شيخ الإسلام ابن تيمية**: «والعادةُ والشرع أوجب أن يُنْقَل القرآن نقلاً متواتراً، كما نُقِلَت جُمَلُ الشريعة نقلاً متواتراً»(٦).

---

(١) شرح الهداية (١/ ٨) «قسم التحقيق».

(٢) أحكام القرآن (٢/ ٦٠٦).

(٣) المصدر السابق (٤/ ٣٥٠).

(٤) هو: عبد الرحمن بن عبد المجيد بن إسماعيل بن عثمان بن يوسف بن حسين بن حفص أبو القاسم الصفراوي نسبة إلىٰ وادي الصفراء بالحجاز ثم الإسكندري، مولده أول سنة ٥٤٤هـ، الأستاذ المقرئ المكثر مؤلف كتاب «الإعلان» وغيره، كان إماماً كبيراً مفتياً علىٰ مذهب مالك، انتهت إليه رياسة العلم ببلده، مات في ربيع الآخر سنة ٦٣٦هـ. انظر: غاية النهاية (١/ ٣٧٣).

(٥) ذكر ذلك النويري في شرح طيبة النشر (١/ ١٢١-١٢٢).

(٦) قطعة من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في تواتر القراءات، من رسالة له في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾ مخطوط، «مطبوع» ملحق بذيل منجد المقرئين (ص٢٤٠). مرجع سابق.

**خامساً: قال الحافظ ابن حجر:** «صرَّح أئمة الفقه والأصول: بأن القرآن لا يثبت إلَّا بالتواتر»(١).

**سادساً: قال الشيخ الصفاقسي**(٢): «مذهب الأصوليين، وفقهاء المذاهب الأربعة، والمحدِّثين، والقُرَّاء: أن التواتر شرط في صحة القراءة، ولا تثبت بالسند الصحيح غير المتواتر، ولو وافقت رسم المصاحف العثمانية، والعربية»(٣).

**قلت:** يتَّضح من قول الجمهور وما استدلوا به من أدلة بأنها ترسّخ حقيقة القطعيّة في ثبوت القرآن الكريم ـ وكما هو معلوم أن القراءات أبعاض القرآن ـ فيترسّخ في الأذهان أن القراءات المتناقلة (السبع والعشر) التي يُقرأ بها هي القرآن ذاته، فيعبرون عن هذه القطعيّة بثبوت القراءات المتناقلة بالتواتر، وهذه الحقيقة نتيجة منطقيّة في الواقع الخارجي، ولذا «لا خلاف أن كل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواتراً في أصله وأجزائه وأما في محله ووضعه وترتيبه فكذلك عند محققي أهل السُنَّة للقطع بأن العادة تقضي بالتواتر في تفاصيل مثله؛ لأن هذا المعجز العظيم الذي هو أصل الدين القويم والصراط المستقيم مما تتوفّر الدواعي علىٰ نقل جمله وتفاصيله فما نقل آحاداً ولم يتواتر يقطع بأنه ليس من القرآن قطعاً.

وذهب كثير من الأصوليين إلىٰ أن التواتر شرط في ثبوت ما هو من القرآن بحسب أصله وليس بشرط في محله ووضعه وترتيبه بل يكثر فيها نقل الآحاد.

---

(١) فتوىٰ للحافظ ابن حجر عن القراءات مخطوط، «مطبوع» ملحق بذيل منجد المقرئين (ص٢٤٢).

(٢) هو: علي بن محمد بن سليم النوري أبو الحسن الصفاقسي (١٠٥٣-١١١٨هـ)، من أهل صفاقس، مقرئ من فقهاء المالكية، قرأ علىٰ علماء كثيرين، ومن كتبه: «غيث النفع في القراءات السبع» و«وتنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين في التجويد». انظر: معجم المطبوعات (٢/ ١٨٧٣)، والأعلام (٥/ ١٤).

(٣) غيث النفع (ص٥).

**ورُدَّ هذا المذهب** بأن الدليل السابق «يقتضي التواتر في الجميع؛ ولأنه لو لم يشترط لجاز سقوط كثير من القرآن المكرر وثبوت كثير مما ليس بقرآن»[١].

وعلىٰ هذا الشرط عرَّف الأصوليون القرآن بأنه «ما نقل بين دفتي المصحف نقلاً متواتراً»[٢].

**وقال بعضهم: القرآن** «هو الكلام المنزّل علىٰ رسول الله ﷺ للإعجاز بسورة منه، وكل من قال بهذا الحد اشترط التواتر، كما قال ابن الحاجب[٣] رحمه الله تعالى، للقطع بأن العادة تقضي بالتواتر في تفاصيل مثله.

والقائلون بالأول لم يحتاجوا للعادة ؛ لأن التواتر عندهم جـزء من الحد ؛ فلا يتصور ماهية القرآن إلَّا به، وحينـئذٍ فلا بد من حصول التواتر عند أئمة المذاهب الأربعة[٤]، ولم يخالف منهم أحد فيما علمت بعد الفحص الزائد، وصرَّح به ـ التواتر ـ

---

(١) الإتقان في علوم القرآن (١/ ٢٤٣-٢٤٤).

(٢) روضة الناظر وجنة المناظر: لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ): (ص٦٢)، تحقيق: د. عبد العزيز عبد الرحمن السعيد، جامعة الإمام محمد بن سعود ـ الرياض، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ. وانظر: الإحكام لابن حزم (١/ ٩٢).

(٣) هو: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب (٥٧٠-٦٤٦هـ)، فقيه مالكي، من كبار العلماء، ولد ونشأ بمصر، وهو كردي الأصل، وكان أبوه حاجباً فعرف به، له تصانيف كثيرة، منها: «مختصر الفقه»، و«الكافية» وغيرها. انظر: شذرات الذهب (٣/ ٢٣٤) والأعلام (٤/ ٢١١).

(٤) انظر: المستصفىٰ من علم الأصول: لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ): (ص١٠١)، دار الفكر ـ بيروت، وروضة الناظر (ص٦٢)، ومنتهىٰ الوصول والأمل (ص٤٦)، وشرح التلويح علىٰ التوضيح علىٰ متن التنقيح: لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (١/ ٢٦-٢٧)، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

جماعات لا يحصون: كابن عبد البر وابن عطية وابن تيمية والتونسي في تفسيره، والنـووي[١] والسبـكي[٢] والإسنـوي[٣] والأذرعي[٤] والزركـشي والدميـري[٥]

---

(١) هو: الإمام الفقيه الحافظ شيخ الإسلام محيي الدين أبو زكريا يحيىٰ بن شرف بن مري الحزامي الحوراني الشافعي (٦٣١-٦٧٦هـ)، كان إماماً بارعاً حافظاً متقناً، وكان أماراً بالمعروف ناهياً عن المنكر، تهابه الملوك تاركاً لجميع ملاذ الدنيا ولم يتزوج، وولي مشيخة دار الحديث الأشرفية بعد أبي شامة فلم يتناول منها درهماً، مصنفاته كثيرة منها: «شرح مسلم»، و«المجموع شرح المهذب»، و«رياض الصالحين»، وغير ذلك. انظر: طبقات الحفاظ (ص٥١٣)، وطبقات الشافعية (٢/ ١٥٣).

(٢) هو: عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (٧٢٧-٧٧١هـ)، قاضي القضاة، أبو نصر تاج الدين، انتهت إليه رياسة القضاء والمناصب بالشام، وكان طلق اللسان قوي الحجة، ماهراً في الأصول والفقه والحديث، صنّف: «طبقات الشافعية الكبرى» و«جمع الجوامع» و«منع الموانع». وغيرها. انظر: طبقات الشافعية (٣/ ١٠٤)، والأعلام (٤/ ١٨٤).

(٣) هو: عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي، جمال الدين، أبو محمد (٧٠٤-٧٧٢هـ)، فقيه أصولي من علمـاء العربية، ولد بإسنا، وقدم القاهرة سنة ٧٤٢هـ، فانتهت إليه رياسة الشافعية، وولي الحسبة ووكالة بيت المـال، من كتبه: «الأشباه والنـظائر». معجم المطبوعات (١/ ٤٤٥)، والأعلام (٣/ ٣٤٤).

(٤) هو: أحمد بن حمدان بن عبد الواحد بن عبد الغني الأذرعي، فقيه شافعي، من تلاميذ الذهبي، ولد بأذرعات بالشام، وتولىٰ القضاء بحلب، وراسل السبكي الكبير بالمسائل الحلبيات، وهي مجلد مشهور، توفي سنة ٧٧٣هـ، من تصانيفه: «التوسط والفتح بين الروضة والشرح» في ٢٠ مجلداً، و«غنية المحتاج في شرح المنهاج». انظر: البدر الطالع (١/ ٣٥)، ومعجم المؤلفين (١/ ١٥١).

(٥) هو: محمد بن موسىٰ بن علي الكمال، أبو البقاء، الدميري الأصل، القاهري، فقيه شافعي، مفسّر، أديب، نحوي، أخذ عن بهاء الدين السبكي، وجمال الدين الإسنوي، قال عنه الشوكاني: برع في التفسير والحديث والفقه وأصوله والعربية والأدب وغير ذلك. وتصدّىٰ للإقراء والإفتاء وصنّف=

والشيخ خليل[١] وابن الحاجب وابن عرفة[٢]، وغيرهم رحمهم الله.

**وأما القرَّاء فأجمعوا في أول الزمان علىٰ ذلك، وكذلك في آخره**، ولم يخالف من المتأخرين إلا أبو محمد مكي وتبعه بعض المتأخرين[٣].

## الرد علىٰ من اكتفىٰ بصحة السند:

**أولاً**: قال أبو القاسم النويري[٤] في شرحه للطيبة، عند ردّه علىٰ من اكتفىٰ بصحة السند: «عدم اشتراط التواتر قول حادث مخالف لإجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم»[٥].

---

= مصنّفات جيدة. من تصانيفه: «الديباج شرح سنن ابن ماجه» و«النجم الوهاج شرح منهاج الطالبين»، توفي سنة ٨٠٨هـ. انظر: شذرات الذهب (٧/ ٧٩)، والبدر الطالع (٢/ ٢٧٢).

(١) هو: خليل بن إسحاق بن موسىٰ بن شعيب، المعروف بالجندي ضياء الدين (ت٧٧٦هـ)، من أهل مصر، فقيه مالكي، حامل لواء المذهب المالكي في زمانه بمصر، درس علىٰ الشيخ المنوفي في فقه المالكية، من كتبه: «المختصر في الفقه» أو «مختصر خليل». انظر: معجم المطبوعات (١/ ٨٣٥)، والأعلام (٢/ ٣١٥).

(٢) هو: محمد بن محمد بن عرفة الورغمي، إمام تونس وعالمها وخطيبها ومفتيها، كان من كبار فقهاء المالكية، تصدىٰ للدرس بجامع تونس وانتفع به خلق كثير، توفي بتونس سنة ٨٠٣هـ. من تصانيفه: «المبسوط» في الفقه، و«مختصر الفرائض». انظر: الديباج المذهب (ص٣٣٧) والأعلام (٧/ ٤٣).

(٣) شرح طيبة النشر (١/ ١١٩-١٢١) وانظر: إتحاف فضلاء البشر (ص٨)، والقراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب (ص٨).

(٤) هو: محمد بن محمد بن محمد بن علي أبو القاسم النُّوَيْري (٨٠١-٨٩٧هـ) فقيه مالكي، عالم بالقراءات ومتبحر في كثير من العلوم الشرعية، من مؤلفاته: «شرح الطيبة في القراءات العشر». انظر: الأعلام (٧/ ٤٧)، ومعجم المؤلفين (١١/ ٢٥٠).

(٥) شرح طيبة النشر (١/ ١١٧) وانظر: إتحاف فضلاء البشر (ص٨) والقراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب (ص٨).

**ثانياً**: قال الشيخ الصفاقسي: «... وهذا ـ أي: القول بصحة السند ـ قول محدث لا يعوّل عليه، ويؤدي إلىٰ تسوية غير القرآن بالقرآن»[١].

**ثالثاً**: قال الإمام الجعبري[٢]: «ضابط كل قراءة **تواتر نقلها**، ووافقت العربية مطلقاً ورسم المصحف ولو تقديراً، فهي من الأحرف السبعة، وما لا تجتمع فيه فشاذّ»[٣].

هذه جملة أقوال **العلماء من القرّاء والأصوليين والفقهاء والمحدثين** في إثباتهم التواتر شرطاً في قبول القراءة القرآنية، وردِّهم علىٰ من خالف ذلك ـ القول بالاكتفاء بصحة السند ـ بأنه قول حادث أو محدث، وبلا شك فإن شرط التواتر في قبول القراءة القرآنية **هو القول الراجح، وهو الصحيح المعتمد**، وينبغي أن يعلم أن ركن التواتر أهم أركان القراءة الثلاثة، وأن الركنين الآخرين لا زمان له «إذْ إنه متىٰ تحقق تواتر القراءة لزم أن تكون موافقة للغة العرب، ولأحد المصاحف العثمانية، فالعمدة هو التواتر»[٤].

ولكن: وإن كنَّا نرجّح قول الجمهور ـ ونحرص علىٰ الأخذ به ـ باشتراط التواتر، وجعله ركناً أساساً في ثبوت كل ما هو من القرآن ـ **بعضه أو أجزائه** ـ فإننا لا نترك ما قاله أصحاب القول الأول في ثبوت القراءة سواء ما كان علىٰ لسان مكي بن

---

(١) غيث النفع (ص٥).

(٢) هو: إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبري أبو إسحاق (٦٤٠-٧٣٢هـ)، عالم بالقراءات، من فقهاء الشافعية، له نحو مئة كتاب أكثرها مختصر، منها: «خلاصة الأبحاث» و«شرح الشاطبية» المسمىٰ بكنز المعاني. انظر في ترجمته: معجم المطبوعات (١/ ٦٩٩)، والأعلام (١/ ٥٥).

(٣) شرح طيبة النشر (١/ ١١٧) والقراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب (ص٩).

(٤) القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب (ص٧).

أبي طالب أو ابن الصلاح أو أبي شامة أو ابن الجزري[١] ـ عليهم رحمة الله تعالىٰ ـ، بأنه يُشترط أن يكون المقروء به:

١ ـ قد تواترَ نقلُه عن رسول الله ﷺ قرآناً.

٢ ـ أو استفاض نقلُه كذلك.

٣ ـ وتلقَّته الأُمَّة بالقَبول، فهو من اليقين المقطوع به.

فهذه أدلة تلحق بالمتواتر في ثبوت القراءة القرآنية وقبولها.

وبناء عليه:

فعند جمع القولين الأول والثاني السابقين ـ في قبول القراءة القرآنية وثبوتها ـ يتضح جلياً بأن الخلاف لفظي بينهما، سواء قلنا: ركن التواتر أو قلنا ركن صحة السند مع الاستفاضة في المصر، وتلقي الأمة له بالقبول.

لِذَا قال الشيخ الزرقاني: «إن هذه الأركان الثلاثة[٢] تكـاد تكون مساوية للتواتر في إفادة العلم القاطع بالقراءات المقبولة. بيان هذه المساواة أن ما بين دفتي المصحف متواتر ومجمع عليه من الأمة في أفضل عهودها وهو عهد الصحابة، فإذا صحَّ سند القراءة ووافقت قواعد اللغة ثم جاءت موافقة لخط هذا المصحف المتواتر كانت هذه الموافقة قرينة علىٰ إفادة هذه الرواية للعلم القاطع وإن كانت آحاداً... فكأن التواتر كان يطلب تحصيله في الإسناد قبل أن يقوم المصحف وثيقة متواترة بالقرآن أما بعد وجود هذا المصحف المجمع عليه فيكفي في الرواية صحتها وشهرتها متىٰ ما وافقت رسم هذا المصحف ولسان العرب... وهذا التوجيه الذي وجهنا به الضابط السالف يجعل

---

(١) انظر: منجد المقرئين (ص٨١).

(٢) وهي: صحة السند وما يلحق به من شروط، وموافقة رسم المصحف، وموافقة اللغة.

الخلاف كأنه لفظي ويسير بجماعات القرَّاء جددَ الطريق في تواتر القرآن»[١].

وبناء علىٰ ما سبق تتحدد لنا أركان القراءة المتواترة ـ والتي سنفصلها لاحقاً ـ فنقول:

كل قراءة توفَّرت فيها الأركان الآتية فهي متواترة؛ وهذه الأركان هي:

أـ الركن الأول: التواتر، أو صحة السند وما يلحق به:

١ـ الاستفاضة الواسعة للقراءات المتلقاة المتناقلة.

٢ـ التلقي بالقبول دون إنكار؛ لأنه من اليقين المقطوع به.

٣ـ أن القرائن المتعددة حفتها، فأخرجتها عن خبر آحاد مجرّد.

ب ـ الركن الثاني: موافقة رسم المصاحف العثمانية. (وهذا ركن ضابط للقراءة).

ج ـ الركن الثالث: موافقة العربية ولو بوجه. (وهذا ركن وقائي).

وقد جمع هذه الأركان الثلاثة: القرَّاء العشرة، المتناقلة قراءاتهم، والمشهورة رواياتهم، وفي ذلك قال ابن الجزري: «**والذي جمع في زماننا هذه الأركان الثلاثة هو قراءة الأئمة العشرة الذي أجمع الناس علىٰ تلقِّيها بالقبول**، وهم: أبو جعفر، ونافع، وابن كثير، وأبو عَمرو، ويعقوب، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف. أخذها الخَلْق عن الخَلْق إلىٰ أن وصلت إلىٰ زماننا، فقراءة أحدهم كقراءة الباقين في كونها مقطوعاً بها. وقول من قال: إنَّ القراءات المتواترة لا حدَّ لها، إن أراد في زماننا، فغير صحيح؛ لأنه لا يوجد اليوم قراءة متواترة وراء العَشْر، وإن أراد في الصَّدر الأول، فيحتمل إن شاء الله»[٢].

---

(١) مناهل العرفان (١/ ٢٩٦ وما بعدها).

(٢) منجد المقرئين (ص٨٠-٨١).

وبعد بسط أبجدية الأقوال وما تحدد لنا منها في ثبوت التواتر في القراءات ليتمَّ مناقشته لاحقاً، لنا أن نتساءل:

١ـ ما مدلول التواتر لغة وشرعاً وما يلحق به مع نماذج توضح ذلك؟

٢ـ وما أسباب الحيرة والاضطراب في التواتر؟

٣ـ وما الفرق بين أنواع التواتر الأخرىٰ كالتواتر الأصولي والتواتر الحديثي، وتوضيح منهج كلّ، إلىٰ جانب التفصيل في التواتر القرائي؟

أسئلة كثيرة يتسم جوابها ومناقشتها بالاضطراب والحيرة في هذا الموضوع الصعب حصره، والإجابة عنها تأتي في تفصيل وتأصيل أركان القراءة الثلاثة ولا سيَّما: «ركن التواتر» أو ما يلحق به، والله الموفق.

* * *

# المبحث الثاني
## الركن الأول: التواتر

هذا المبحث من أهم المباحث المتعلقة بثبوت القراءة القرآنية، وقد عُني به العلماء أيّما عناية، رغم ما نلاحظه فيه من الحيرة والاضطراب عند كثير من أهل العلم، فهو مبحث خطير وشائك، ولابدَّ فيه من التفريق وعدم الخلط بين المناهج، وقد أوضح الشيخ طاهر الجزائري أسباب الاضطراب في مبحث التواتر قائلاً: «هذا المبحث من أجلِّ المباحث وقد عُني به العلماء الأعلام عناية شديدة وأفاضوا فيه كثيراً إلا أنه قد وقع في عبارات كثير منهم اضطراب شديد؛ وذلك لأمور:

١ـ منها: غموض معنىٰ المتواتر في حد ذاته حتىٰ إنه عرضت فيه شبهة لبعض الباحثين عنه جعلتهم حيارىٰ في أمره.

٢ـ ومنها: ظن بعضهم أن خبر الآحاد لا يفيد العلم، وإنما يفيد العلم الخبر المتواتر مع أن خبر الآحاد قد يفيد العلم؛ وذلك إذا احتفّت به قرائن توجب ذلك.

٣ـ ومنها: اعتماد بعضهم علىٰ أخبار رُويت في ذلك لقول بعض المحدثين فيها: هذه أخبار صحيحة الإسناد مع أن الحكم بصحة الإسناد لا يقتضي الحكم بصحة الخبر وهو أمر مقرر في علم أصول الأثر»[١].

---

(١) التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن (ص١٢٧).

٤ـ **ومنها**: الخلط بين كثير من المناهج والمفاهيم المشتركة، إلىٰ جانب عدم التفريق بين التواتر القرآني، والتواتر القرائي، والتواتر الأصولي، والتواتر الحديثي... وغيرها من الأمور التي ستتعرض لها.

وبعون الله تعالىٰ نسيرُ في هذا المبحث الغامض موضوعه عبر المطالب الآتية:

**المطلب الأول**: مدلول التواتر في اللغة والشرع.

**المطلب الثاني**: صحة الرواية القرائية السند.

**المطلب الثالث**: كلام العلماء فيتواتر القراءات المتناقلة.

* * *

# المطلب الأول
# مدلول التواتر في اللغة والشرع

## أولاً: المدلول اللغوي للفظ التواتر:

١ـ **التواتر**: هو التتابع، وقيل: هو تتابع الأشياء وبينها فجوات ومُدَد، وما زال علىٰ وتيرة واحدة؛ أي علىٰ صفة، وقيل: **علىٰ وتيرة واحدة**، أي: طريقة واحدة مطردة يدوم عليها، **والوتيرة**: هي المداومة علىٰ الشيء والملازمة، وهي مأخوذة من التواتر وهو التتابع، يقال: تواترت الخيل إذا جاءت يتبع بعضها بعضاً، ومنه (جاءوا تترا) أي: متتابعين وتراً بعد وتر(١).

٢ـ **وقيل: التواتر**: هو التتابع بين شيئين لكن مع وجود انقطاع، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾ [المؤمنون: ٤٤]، والمعنىٰ تتابع بفترة بين كل رسولين وهو من التواتر والأصل «وترى» فقلبت الواو تاء كما قلبوها في التقوىٰ والتخمة فهي من المواترة، ومعناه منقطعة متفاوتة؛ لأن بين كل نبيين دهراً طويلاً، قال أبو هريرة: لا بأس بقضاء رمضان تترىٰ، أي: منقطعاً، فإذا قيل: واتر فلان كتبه، فالمعنىٰ تابعها وبين كل كتابين فقرة.

**فالتـواتر لغة**: التـتابع وتواتر مجيء القوم أي: جاءوا واحداً بعد واحد بفترة

(١) لسان العرب (٥/ ٢٧٦)، ومختار الصحاح (ص٢٩٥)، وانظر: المصباح المنير (٢/ ٦٤٧)، والمغرب في ترتيب المعرب (٢/ ٣٤٠).

بينهما، أي: بمدة، والآية تدلُّ علىٰ مجيء الرّسل واحداً بعد واحد بفترة بينهما[(١)].

**٣ـ وقد يكون متتابعاً دون فترة بينهما**؛ أي دون انقطاع، بمعنىٰ يتلو بعضه بعضاً من غير تخلل منه، ومنه حديث بدء الوحي: «فحمي الوحي وتتابع»، وفي رواية أخرىٰ «وتواتر»[(٢)]، فقد بُعِثَ ﷺ «علىٰ رأس الأربعين فكانت مدة وحي المنام ستة أشهر إلىٰ أن أنزل عليه الملك في شهر رمضان من غير فترة **ثم فتر الوحي ثم تواتر وتتابع** فكانت مدة تواتره وتتابعه بمكة عشر سنين من غير فترة»[(٣)].

ثم صار لفظ التواتر مستخدماً بعد في عبارات العلماء علىٰ التتابع دون انقطاع:

١ـ جاء في سنن أبي داود: «باب في تواتر الملاحم»[(٤)].

٢ـ وقال ابن حبان[(٥)]: «ذكر ما يجب علىٰ المرء من الثبات علىٰ الدين عند تواتر البلايا عليه»[(٦)].

---

(١) تفسير زاد المسير (٥/ ٤٧٤) **وانظر: الموسوعة الفقهية**: إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت (١٤/ ١٠٩)، مطبعة الموسوعة الفقهية ـ الكويت.

(٢) صحيح البخاري (١/ ٥)، كتاب: بدء الوحي، باب: كيف كان بدء الوحي إلىٰ رسول الله ﷺ، ح/ رقم ٤.

(٣) فتح الباري (٩/ ٤).

(٤) سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث، أبو داود السجستاني الأزدي (ت ٢٧٥هـ): (٤/ ١١٠)، مراجعة: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر. دون ذكر لتاريخ وبلد الطبع.

(٥) هو: الحافظ العلامة أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن سعد التميمي البستي (ت ٣٥٤هـ) الإمام الفقيه الحجة، صاحب التصانيف، سمع النسائي والحسن بن سفيان وأبا يعلىٰ الموصلي، وولي قضاء سمرقند، وكان من فقهاء الدين، وحفاظ الآثار، عالـماً بالنجوم والطب وفنون العلم، صنف «المسند الصحيح» و«التاريخ» و«الضعفاء». انظر: طبقات الحفاظ (١/ ٣٧٥)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٩٤).

(٦) صحيح ابن حبان (٧/ ١٦٣).

٣ـ وقال ابن كثير: «يذكر تعالىٰ أنه أمر إبليس أمراً كونياً لا يخالف ولا يمانع بالخروج من المنزلة التي كان فيها من الملأ الأعلىٰ وأنه رجيم أي مرجوم وأنه قد أتبعه لعنة لا تزال متصلة به لاحقة له متواترة عليه إلىٰ يوم القيامة»(١).

٤ـ وقال السرخسي(٢): «تواترت الكتب إذا اتصلت بعضها ببعض في الورود متتابعاً»(٣).

## ثانياً: المدلول الاصطلاحي للفظ التواتر:

هناك تعريفات عدة لمفهوم التواتر ويمكن تلخيصها في الآتي:

أ ـ قال صاحب كشف الأسرار: «**التواتر**: أنْ يَرْوِيه قوم لا يُحصىٰ عددهم، ولا يُتوهَّمُ تَوَاطُؤُهم علىٰ الكَذِبِ، لِكَثْرَتِهِمْ، وعَدالَتِهِمْ، وتَـبَايُنِ أَماكِنِهِمْ، ويَدُومُ هَذا الحَدُّ فيَكُونُ آخِره كأوّلِه، وأَوْسطُهُ كطرفيه وذلك مثل نقل القُرآن والصَّلواتِ الخَمْس، وأعداد الركعات ومقادير الزكواتِ وما أشبه ذلك»(٤).

ب ـ وتلخص مجلة الأحكام العدلية المدلول الاصطلاحي للتواتر في المادة

---

(١) تفسير ابن كثير (٢/ ٥٥٢)، وانظر: كتاب التعاريف (٢/ ٢١٣).

(٢) هو: محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، أبو بكر، فقيه، أصولي، مجتهد من أكابر علماء الحنفية. من تصانيفه: «شرح الجامع الكبير للشيباني في فروع الحنفية»، و«المبسوط» وقد أملىٰ المبسوط من خاطره وهو في السجن، توفي سنة٤٩٠هـ. انظر: معجم المؤلفين (٨/ ٢٦٧)، والإعلام (٥/ ٣١٥).

(٣) أصول السرخسي: محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، أبو بكر (ت ٤٩٠هـ): (١/ ٢٨٢)، تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني، دار المعرفة ـ بيروت، ١٣٧٢هـ.

(٤) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي: عبد العزيز بن أحمد بن محمد البخاري (٢/ ٣٥١)، دار الكتاب الإسلامي ـ القاهرة، دون تاريخ.

التالية: «مادة ١٦٧٧: التَّواتُرُ هُوَ خَبَرُ جَماعةٍ لا يُجوِّزُ العَقلُ اتِّفاقَهُمْ علىٰ الكَذِبِ»[(١)].

والعلماء لا يقصرون استعمال التواتر علىٰ المعنىٰ الاصطلاحيّ فحسب، بل قد يعدّونه إلىٰ المعنىٰ اللّغويّ وهذا ما يتبين في:

**العلاقة بين المعنىٰ الاصطلاحي واللغوي**: حيث نجد أن اليقين يستلزم تتابع المخبرين علىٰ الإخبار بشيء معين، ثم خص التواتر اصطلاحاً في التتابع من غير انقطاع[(٢)].

## إفادة التواتر لليقين:

أكثر العقلاء علىٰ أنه إذا تواتر الخبر أفاد العلم اليقين سواء كان خبراً عن أمور موجودة في زماننا كالإخبار عن البلدان البعيدة أو عن أمور ماضية كالأخبار عن

---

(١) مجلة الأحكام العدلية: جمعية المجلة (ص٣٣٨)، تحقيق: نجيب هواويني، طبعة كارخانه تجارت كتب، ودرر الحكام في شرح مجلة الأحكام: علي حيدر(٤/ ٣٣٠)، دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م. وانظر: الفصول في الأصول: أحمد بن علي الرازي الجصاص (ت ٣٧٠هـ): (٣/ ٣٧)، تحقيق: د. عجيل جاسم النشمي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، والإبهاج في شرح المنهاج علىٰ منهاج الوصول إلىٰ علم الأصول: لعلي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٥٦هـ): (٢/ ٢٨٥)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، والإحكام في أصول الأحكام: لعلي بن محمد الآمدي (ت ٦٣١هـ): (٢/ ٢٣)، تحقيق: الدكتور: سيد الجميلي، دار الكتاب العربي ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ والتعريفات (ص٩٤).

(٢) انظر: تعليم النبي ﷺ أصحابه ألفاظ القرآن الكريم لشيخنا الدكتور عبد السلام مقبل المجيدي (ص٧٣٠)، رسالة دكتوراه «مخطوط» بكلية أصول الدين ـ جامعة القرآن الكريم بأم درمان بالسودان ٢٠٠٢م (نسخة الباحث).

وجود الأنبياء عليهم السلام وغيرهم في القرون الماضية(١)؛ **ولِذَا حقق كثير من العلماء أن ضابط الخبر المتواتر إفادة العلم، وبيان ذلك علىٰ النحو الآتي:**

١ـ قال الدهلوي(٢) «ليس ميزان التواتر عدد الرواة ولا حالهم ولكن اليقين الذي يعقبه في قلوب الناس»(٣).

٢ـ وقال الجويني(٤) ـ عندما أراد بيان العدد الذي يفيد العلم ـ «**فلا يتوقف**

(١) انظر: المحلى: لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (ت ٤٥٦هـ): (١/ ٧)، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، لجنة إحياء التراث العربي، دون تاريخ، والإبهاج (٢/ ٢٨٥)، والبرهان في أصول الفقه: لإمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (ت ٤٧٨هـ): (١/ ٣٦٨)، تحقيق: د. عبد العظيم محمود الديب، دار الوفاء، المنصورة ـ مصر، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ، وروضة الناظر وجنة المناظر (ص٩٣)، والتبصرة في أصول الفقه: إبراهيم بن علي ابن يوسف الفيروز آبادي الشيرازي أبو إسحاق (ت ٤٧٦هـ): (ص٢٩٢)، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، دار الفكر ـ دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ وكذلك: المحصول في علم الأصول: لمحمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت ٦٠٦هـ): (٤/ ٢٣٢)، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ، وكشف الأسرار (٢/ ٣٥١).

(٢) هو: أحمد المعروف بشاه ولي الله بن عبد الرحيم العمري الدهلوي، الهندي، الحنفي(١١١٤هـ ـ ١١٧٦هـ)، محدث، مفسر، فقيه، أصولي، ونسبه إلىٰ دهلي من أعمال الهند، أقام بالحرمين مدة وأخذ عن علمائها، ثم عاد إلىٰ الهند ودرس وتوفي هناك، من مصنفاته: الإرشادات إلىٰ مهمات علم الإسناد، والفوز الكبير في أصول التفسير. انظر: معجم المؤلفين (١٣/ ١٦٩)، والأعلام (١/ ١٤٩).

(٣) انظر: الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف: أحمد بن عبد الرحيم ولي الله الدهلوي (ت ١١٧٦هـ): (ص٥٠)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.

(٤) هو: ضياء الدين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني المعروف بإمام الحرمين إمام الأئمة في=

حصول العلم بصدق المخبرين علىٰ حد محدود وعدد معدود ولكن إذا ثبتت قرائن الصدق ثبت العلم به»[١].

٣ـ وقال الغزالي[٢]: «فبحصول العلم الضروري نتبيّن كمال العدد لا أنا بكمال العدد نستدلُّ علىٰ حصول العلم»[٣]، لِذا فإنَّ «ضابط الخبر المتواتر إفادة العلم، فمتىٰ أخبر هذا الجمع وأفاد خبرهم العلم علمنا أنه متواتر، ومتىٰ لم يفد تبيَّن لنا أنه غير متواتر، إما لفقدان شرط من شروط المتواتر أو لوجود مانع... ولا يتقيد ذلك بعدد معين بل هذا القدر كافٍ عند الجماهير؛ لأنه لا عدد يفرض ألفاً وألفين إلَّا والكذب منهم مستبعد لذي العقل بل المرجع في حصول هذا الشرط وغيره إلىٰ الوجدان، فإن وجد السامع نفسه عالماً بما أخبره به علىٰ التواتر علم وجود هذا الشرط وغيره وإلَّا علم اختلال غيره من الشرائط»[٤]؛ وبناء عليه فإنه «يستدل بحصول العلم علىٰ حصول العدد»[٥].

= زمانه (٤١٩ – ٤٧٨هـ)، وكان رحمه الله متواضعاً، رقيق القلب، ومن مصنفاته: «البرهان في أصول الفقه»، «الغياثي» وهو غياث الأمم عند التياث الظلم، انظر: طبقات الفقهاء: إبراهيم ابن علي بن يوسف الفيروز آبادي الشيرازي أبو إسحاق (ت ٤٧٦هـ): (ص٢٣٨)، تحقيق: خليل الميس، دار القلم ـ بيروت، انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٦٨)، وطبقات الشافعية (٢/ ٢٥٥).

(١) البرهان في أصول الفقه (١/ ٣٧٤).

(٢) هو: حجة الإسلام أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الشافعي الغزالي (٤٥٠هـ ـ ٥٠٥هـ)، صاحب الذكاء المفرط والتصانيف المشهورة كالإحياء، والمستصفى، برع في الفقه والكلام، توفي سنة٥٠٥هـ ودفن بمقبرة الطابران قصبة بلاد طوس وهي مدينة بخرسان. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٩/ ٣٢٢)، وشذرات الذهب (٤/ ١٠)، ومعجم المؤلفين (١١/ ٢٦٦).

(٣) انظر: المستصفىٰ (ص١٠٨).

(٤) الإبهاج (٢/ ٢٨٨-٢٩٠).

(٥) المبدع في شرح المقنع: إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي أبو إسحاق (ت ٨٨٤هـ): (١٠/ ٢٢)، المكتب الإسلامي ـ بيروت، ١٤٠٠هـ.

٤ـ وقد اعتبر ابن قدامة[١] أن المتواتر الحديثي يفيد العلم وغيره؛ أي الآحاد قد يفيد العلم لكن بشيء خارجه، فقال: «فالمتواتر يفيد العلم ويجب تصديقه وإن لم يدل عليه دليل آخر وليس في الأخبار ما يعلم صدقه بمجرده إلا المتواتر، وما عداه إنما يعلم صدقه بدليل آخر يدل عليه سوىٰ نفس الخبر»[٢].

ولخصت ذلك مجلة الأحكام العدلية في المادتين التاليتين:

«**مادة ١٧٣٣** التَّواتُرُ يُفِيدُ عِلْمَ اليَقِينِ»[٣].

«**مادة ١٧٣٥** ليسَ في التَّواتُرِ عَدَدٌ مُعيَّنٌ لِلمُخْبِرينَ ولكِنْ يَلْزَمُ أن يَكُونُوا جَمّاً غَفِيراً لا يُجوِّزُ العَقْلُ اتِّفاقَهُمْ علىٰ الكَذِبِ»[٤].

## وخلاصة ذلك:

**إن التواتر في القراءات يفيد العلم بضوابط التواتر التي لا يشترط فيه تحديد حدٍ للعدد**، وهو ما يتفق تماماً مع تعريف ابن الجزري للتواتر، عندما قال: «**ونعني بالمتواتر:** ما رواه جماعة عن جماعة كذا إلىٰ منتهاه، تُفيد العلم من غير تعيين عددٍ، هذا هو الصحيح»[٥].

---

(١) هو: عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي (٥٤١هـ ـ ٦٢٠هـ)، عالم فقيه، مجتهد، ولد بنابلس، ويلقب بموفق الدين، من مصنفاته: «المغني في شرح الخرقي» و«الروضة في الأصول». انظر: شذرات الذهب (٥/ ٨٨)، ومعجم المؤلفين (٦/ ٣٠)، والأعلام (٤/ ٦٧).

(٢) روضة الناظر (١/ ٩٣)، وانظر: المستصفىٰ (ص١١٢).

(٣) مجلة الأحكام العدلية (ص٣٥١)، ودرر الحكام في شرح مجلة الأحكام (٤/ ٤٧٢).

(٤) مجلة الأحكام العدلية (ص٣٥٢)، ودرر الحكام في شرح مجلة الأحكام (٤/ ٤٧٤).

(٥) منجد المقرئين (ص٨٠).

## نوع العلم الذي يفيده التواتر[١]:

يتنوع العلم الذي يفيده التواتر إلىٰ نوعين: ضروري ونظري؛ وتفصيل ذلك كالآتي:

**١ـ الضـروري**: وهو التواتر العام، أو العلم العام وهو القرآن الكريم، وهذا التواتر يعتمد علىٰ ركيزتين هما:

أ ـ قراءة الأمة وتوارثها.

ب ـ ورسم المصحف وانتشاره.

**٢ـ والنظري**: وهو التواتر الخاص عند فئة دون فئة.

وعلىٰ هذا فضابط المتواتر الخاص من القراءات هو **التناقل** مع الشروط الملحقة بالتواتر.

## قطعية الثبوت في القرآن الكريم قطعية ضرورية:

من المسلّم به وكما هو معلوم أن نقل القرآن قد فاق أقوىٰ وسائل النقل قطعيةً «لأنه المعجز في إثبات نبوة النبي ﷺ وطريق معرفته متوقف علىٰ القطع؛ ولذلك وجب علىٰ النبي إشاعته وإلقاؤه علىٰ عدد التواتر»[٢].

فقطعية ثبوت القرآن الكريم ووصوله إلينا ضرورية لا ريب فيها كما قال سبحانه وتعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [السجدة: ٢]، وقال عزَّ وجل: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، و«لأن القرآن ثبت بطريقٍ مقطوعٍ به

---

(١) انظر: تعليم النبي ﷺ أصحابه ألفاظ القرآن الكريم (ص ٧٣٣).

(٢) الإحكام للآمدي (٢/ ١٢٧).

وهو التواتر»[١]، وقد «صحَّ بنقل الكافة الذي لا مجال للشك فيه أن هذا القرآن هو المكتوب في المصاحف المشهورة في الآفاق كلها وجب الانقياد لما فيه، ولا خلاف بين أحدٍ من الفرق المنتمية إلىٰ المسلمين من أهل السنة والمعتزلة والخوارج والمرجئة والزيدية في وجوب الأخذ بما في القرآن وأنه هو المتلو عندنا نفسه»[٢]، فهذه صفة نقل القرآن؛ «لأن الأمة رضي الله عنها لم تزل تنقل القرآن خلفاً عن سلف والسلف عن سلفه إلىٰ أن يتصل ذلك بالنبي عليه السلام المعلوم وجوده بالضرورة، وصدقه بالأدلة والمعجزات والرسول أخذه عن جبريل عليه السلام عن ربه تبارك وتعالى، فنقل القرآن في الأصل رسولان[٣] معصومان من الزيادة والنقصان ونقله إلينا بعدهم أهل التواتر الذين لا يجوز عليهم الكذب فيما ينقلونه ويسمعونه لكثرة العدد»[٤].

## العلاقة بين القرآن والقراءات:

ذهب الإمام الزركشي في الفرق بين القرآن والقراءات والعلاقة بينهما إلىٰ أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، بمعنىٰ أنهما ليسا بمعنىٰ واحد، حيث قال: «اعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن: هو الوحي المنزل علىٰ محمد ﷺ للبيان والإعجاز.

والقراءات: هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل...»[٥]، وتبعه في هذا القول شهاب الدين القسطلاني في لطائف

(١) المبدع (١/ ٤٤٤).

(٢) الإحكام لابن حزم (١/ ٩٢).

(٣) وهما: النبي ﷺ، وجبريل عليه السلام.

(٤) تفسير القرطبي (١/ ٧٢).

(٥) البرهان في علوم القرآن (١/ ٣١٨).

الإشارات[١]، والبنا الدمياطي في إتحاف فضلا البشر[٢].

ولا يمكن قبول هذا القول علىٰ إطلاقه، إذ ليس بين القرآن والقراءات تغاير تام، فالقراءات المتواترة التي تلقتها الأمة بالقبول ما هي إلَّا جزء من القرآن الكريم، فبينهما ارتباط وثيق ارتباط الجزء بالكل.

ولكن يبدو أن التغاير المذكور في كلام الزركشي ـ رحمه الله ـ لم يقصد به التغاير التام، بدليل قوله بعد ذلك: «ولست في هذا أنكر تداخل القرآن بالقراءات، إذ لا بدَّ أن يكون الارتباط بينهما وثيقاً، غير أن الاختلاف علىٰ الرغم من هذا يظل موجوداً بينهما، بمعنىٰ أن كلاً منهما شيء يختلف عن الآخر لا يقوىٰ التداخل بينهما علىٰ أن يجعلهما شيئاً واحداً، فما القرآن إلا التركيب واللفظ، وما القراءات إلا اللفظ ونطقه، والفرق بين هذا وذاك واضح وبيّن»[٣].

وبناء عليه:

**فالعلاقة بينهما التغاير** الذي محصلته الاتحاد في أصلية القرآن إذ القراءة منبثقة عنه، والافتراق في ان القرآن يتحقق بوجه واحد من الأوجه المختلف فيها التي تسمىٰ قراءة.

ولذا كان النبي ﷺ يُسمي ذلك كله قرآناً، أي: هو قرآن بهذه الوجه من القراءة أو بذاك، فقد قرأ رجل عند عمر فغيّر عليه فقال: قرأت علىٰ رسول الله ﷺ فلم يغير عليّ، قال: فاجتمعا عند رسول الله ﷺ قال: فقرأ أحدهما علىٰ النبي ﷺ فقال له: «أحسنت»

---

(١) لطائف الإشارات (١/ ١٧١).

(٢) إتحاف فضلاء البشر (١/ ٤).

(٣) البرهان في علوم القرآن (١/ ٣١٨).

قال: فكأنّ عمر وجد في نفسه من ذلك، فقال النبي ﷺ: «يا عمر إن القرآن كله صواب ما لم يجعل مغفرة عذابا أو عذابا مغفرة»[١] فسمىٰ القراءة المختلف فيها قرآناً[٢].

فإذا لمسنا تلك العلاقة الهامة بين القرآن والقراءات، فإننا نقول:

## حقيقة التواتر في القراءات:

تظهر حقيقة التواتر في القراءات في الآتي[٣]:

١ـ أن عدداً من المصطلحات المشتركة بين العلوم تختلف نسبياً من علم لآخر فالمرسل في أصول الفقه غيره في مصطلح الحديث، والغيرية نسبية.

٢ـ أن التواتر مصطلح أصولي، ثم أُدْخِل في مصطلح الحديث متأخراً.

٣ـ اختلاف مفهوم التواتر في كثير من العلوم، والمتواتر في علم الأصول ذاته عند البعض، فإن «التواتر في اصطلاح المتشرعة عبارة عن تتابع الخبر عن جماعة مفيد للعلم بمخبره، وأما الـمتواتر فقد قال بعض أصحابنا ـ أيضاً ـ إنه الخبر المفيد للعلم اليقيني بمخبره وهو غير مانع لدخول خبر الواحد الصادق فيه»[٤]. فالتواتر في كل علم يختلف.

٤ـ أن المحققين من علماء فن القراءات والتفسير والنحو[٥]، لم يستخدموا مصطلح

---

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده (٤/ ٣٠) وقال في مجمع الزوائد (٧/ ١٥١): «رواه أحمد ورجاله ثقات».

(٢) انظر: تعليم النبي ﷺ أصحابه ألفاظ القرآن الكريم (ص٦٦٢)، والقراءات: أحكامها ومصدرها (ص٢١).

(٣) انظر: تعليم النبي ﷺ أصحابه ألفاظ القرآن الكريم (ص٧٩٤).

(٤) الإحكام للآمدي (٢/ ٢٣).

(٥) كسيبويه (ت ١٨٠هـ) في كتابه (الكتاب)، والفرَّاء (ت ٢٠٧هـ) في: معاني القرآن، والأخفش =

(التواتر)، أو (قراءة متواترة) في كتبهم وعباراتهم، بل لم يشتهر مصطلح التواتر بلفظه عند علماء القراءات السابقين، وإنما كانوا يستخدمون مصطلحات ويوردونها في كتبهم بعبارة تعبّر عن ذات التواتر، مثل: (**قراءة العامة، قراءة المِصر «توارث المِصر»، قراءة الجمهور، القراءة المستفيضة، القراءة المختارة، القراءة المشهورة**)، وغيرها من المصطلحات التي تدلُّ علىٰ شيوع القراءة وشهرتها وانتشارها، وهذه المصطلحات هي ما تدور في كتب فن القراءات والتفسير والنحو تحديدًا إلىٰ منتصف القرن السابع الهجري.

٥ـ وإما مصطلح التواتر في القراءات فقد أتىٰ متأخراً، وتحديداً في نهاية القرن السابع الهجري وما بعده، والمتتبع لكتب الفن يعرف ذلك.

٦ـ إثبات أن القراءات وصلت إلينا بطريق يقيني مقطوع به، وإن لم تنطبق شروطه علىٰ التواتر الحديثي.

**ويُستفاد مما سبق:**

أن التواتر يراد به العلم اليقيني، وفي علم القراءة، فإن المراد من التواتر هو العلم اليقيني؛ ولذا فالعلم اليقيني والتواتر يغني أحدهما عن الآخر[1].

وأما ما ذكره الأصوليون في شرط التواتر استواء الطرفين والواسطة وغير

---

= (ت ٢١٥هـ) في: معاني القرآن، وابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) في تأويل مشكل القرآن، والطبري (ت ٣١٠هـ) في تفسيره، والزجّاج (ت ٣١١هـ) في معاني القرآن وإعرابه، وابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) في السبعة، وأبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ) في معاني القراءات، وابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) في الحجة، وأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) في الحجة، وابن مهران الأصبهاني (ت ٣٨١هـ) في المبسوط، وابن جني (ت ٣٩٢هـ) في المحتسب، ومكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) في الكشف والإبانة، وأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) في التيسير وجامع البيان، والشاطبي(ت ٥٩٠هـ) في حرز الأماني، وغيرهم.

(١) انظر: الإحكام للآمدي (٢/ ٢٣).

ذلك[1]، فلا يحتاج إليه في تواتر القراءات فضلاً عن تواتر القرآن؛ للكثرة العظيمة في المصر الواحد علىٰ الأقل في القراءة، وفي الأمة في القرآن.

لِذَا فالتواتر في القراءات فيه العدد الكثير غير المنحصر، وليس من جنس خبر الواحد الذي صُحِب بقرائن تدل علىٰ إفادته العلم.

وهذا التفريق بين المتواتر باختلاف أهل الفنون يرد علىٰ ألسنة العلماء؛ فقد قال الإمام ابن حزم: «أحاديث النهي عن الصلاة إلىٰ القبور والصلاة في المقبرة أحاديث متواترة لا يسع أحداً تركها، قال العراقي: إن أراد بالتواتر ما يذكره الأصوليون من أنه رواه عن كل واحد من رواته جمع يستحيل تواطؤهم علىٰ الكذب في الطرفين والواسطة فليس كذلك فإنها أخبار آحاد، وإن أراد بذلك وصفها بالشهرة فهو قريب **وأهل الحديث غالباً إنما يريدون بالمتواتر المشهور**»[2].

## اليقين في تواتر القراءات:

أشرنا سابقاً بأنه يلحق بركن التواتر:

١ـ الاستفاضة الواسعة للقراءات المتناقلة (القراءات العشر).

٢ـ التلقي بالقبول.

٣ـ أن القرائن المتعددة حفتها، فأخرجتها عن خبر آحاد مجرد، والقطع حاصلٌ بها.

٤ـ بالإضافة إلىٰ موافقة رسم المصحف المتواتر.

ومما يدل علىٰ اعتماد الاستفاضة، والتلقي بالقبول دليلاً قطعياً ما يأتي[3]:

---

(١) انظر: البرهان في أصول الفقه (١/ ٤٢٦)، وكشف الأسرار (٢/ ٣٥١).

(٢) نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقىٰ الأخبار: محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ): (٢/ ١٣٦)، دار الجيل ـ بيروت، ١٩٧٣هـ.

(٣) انظر: تعليم النبي ﷺ أصحابه ألفاظ القرآن الكريم (ص٧٩٦).

## أولاً: الاستفاضة:

فسر الأصوليون الاستفاضة بأنها ما زاد نقلته علىٰ ثلاثة [١]، وهي درجة بين التواتر والآحاد، وهي ما يعده الناس شائعاً[٢]، وقيل: «الاستفاضة هي: الاشتهار الذي يتحدث به الناس وفاض بينهم، وقد قسم الحنفية الأخبار إلىٰ ثلاثة أقسام: آحاد وتواتر واستفاضة، وجعلوا المستفيض مرتبة بين المرتبتين **وخصوا به عموم القرآن**، وقالوا: هو بمنزلة التواتر، ومنهم من جعله قسماً من أقسام التواتر»[٣].

## والاستفاضة التي تحقق التواتر القرائي:

هي التي بنىٰ عليها أهل العلم قبول القراءات من ردّها، وقد ـ مرَّ معنا ـ ربط ابن مجاهد استفاضة القراءة بإقبال جميع القرَّاء عليها في زمانه[٤].

ومن أمثلة الاستفاضة التي تحقق تواتر القراءة قول الطبري في قراءة: ﴿ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ ﴾: «وأعجب القراءات إليَّ في ذلك قراءة من قرأ: ﴿ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ٤٩][٥] علىٰ الجماع فيهما جميعاً؛ لأن ذلك كان من

---

(١) انظر: مواهب الجليل لشرح مختصر خليل: لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن المغربي (ت ٩٥٤هـ): (٢/ ٣٨٤)، دار الفكر، الطبعة الثانية، بيروت، ١٣٩٨هـ.

(٢) انظر: إرشاد الفحول إلىٰ تحقيق علم الأصول: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت١٢٥٠هـ): (ص٩٤)، تحقيق: محمد سعيد البدري أبو مصعب، دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

(٣) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية (ص٢٩٤).

(٤) انظر: (ص١٩٠ وما بعدها) من هذا البحث.

(٥) سورة آل عمران: من الآية ٤٩. وهذه رواية حفص عن عاصم، وقرأ أبو جعفر (الطائِر) بألف بعد الطاء وهمزة مكسورة بعدها في مكان الياء، والباقون من غير ألف وبياء ساكنة بعد الطاء.

صفة عيسىٰ أنه يفعل ذلك بإذن الله وأنه موافق لخط المصحف، واتِّباع خط المصحف مع صحة المعنىٰ **واستفاضة القراءة به** أعجب إليَّ من خلاف المصحف»[١].

وقال ابن جرير الطبري ـ أيضاً ـ :«والقراءة التي هي القراءة في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ﴾[٢] النصب لإجماع قرّاء الأمصار على ذلك نقلاً مستفيضاً وراثة عن الحجة، وإنما اختير النصب في «القول» لأن «أن» لا تكون إلا معرفة، فكانت أولى بأن تكون هي الاسم، دون الأسماء التي قد تكون معرفة أحياناً ونكرة أحياناً، ولذلك اختير النصب في كل اسم ولي «كان»، إذا كان بعده «أن» الخفيفة، كقوله: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُواْ اقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ﴾ [العنكبوت: ٢٤]، وقوله: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾ [الأنعام: ٢٣]»[٣].

## ثانياً: المتلقىٰ بالقبول:

وهو الخبر المحفوف بالقرائن التي علىٰ رأسها تلقي الأمة له بالقبول؛ لأن «القرائن قد تورث العلم وإن لم يكن فيه أخبار فلا يبعد أن تضم القرائن إلىٰ الأخبار فيقوم بعض القرائن مقام بعض العدد من المخبرين»[٤].

## تلقي قراءات القرَّاء بالقبول:

علمنا أن انتشار القراءات خارج أمصارها دليل علىٰ قبولها وتلقي أهل العلم

---

(١) تفسير الطبري (٣/ ٢٧٥).

(٢) من قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِىٓ أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٧].

(٣) تفسير الطبري (٧/ ٢٧٣ – ٢٧٤).

(٤) روضة الناظر (١/ ٩٥)، وانظر: المستصفىٰ (ص١٠٨).

لها بالقبول[١]، ونذكر هنا نماذج ممن تلقىٰ هذه القراءات واختارها:

**١ـ قال أحمد بن حنبل:** «أحب القراءات إليَّ نافع فإن لم فعاصم»[٢].

**٢ـ وعند الأحناف:** «وإن كان كل القراءات والروايات صحيحة فصيحة ومشايخنا اختاروا قراءة أبي عمرو وحفص عن عاصم»[٣].

**٣ـ وقال الذهبي:** في بيان صحة قراءة يعقوب الحضرمي «وكان ـ **أي يعقوب** ـ يُقرئ الناس علانية بحرفه بالبصرة... فما بلغنا بعد الفحص والتنقيب أن أحداً من القرَّاء ولا الفقهاء ولا الصلحاء ولا النحاة ولا الخلفاء كالرشيد والأمين والمأمون أنكروا قراءته ولا منعوه منها أصلاً، ولو أنكر أحد عليه لنقل ولاشتهر، **وأقرأ بها أصحابه بالعراق واستمر إمام جامع البصرة بقراءتها في المحراب سنين متطاولة فما أنكر عليه مسلم بل تلقاها الناس بالقبول**»[٤].

* * *

---

(١) انظر: (ص ١٩٠ وما بعدها) من هذا البحث.

(٢) طبقات الحنابلة: محمد بن أبي يعلىٰ محمد بن الحسين بن الفراء (ت ٥٢١هـ): (١/ ٢١٢)، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة ـ بيروت، دون تاريخ.

(٣) حاشية رد المحتار علىٰ الدر المختار شرح تنوير الأبصار: محمد أمين بن عمر بن عابدين (ت ١٢٥٢هـ): (١/ ٥٤١)، دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٣٨٦هـ.

(٤) سير أعلام النبلاء (١٠/ ١٧٠).

# المطلب الثاني

# صحة الرواية القرائية «السند»

**وفيه:**

- مدلول الإسناد.

- أسانيد القرَّاء موازنة بقواعد المحدثين.

## أولاً: مدلول الإسناد في اللغة ومدلوله في اصطلاح القراء:

السَّنَدُ: في اللغة: (السين والنون والدال) أصلٌ واحدٌ يدلُّ علىٰ انضمام الشيء إلىٰ الشيء، والسَّنَد: هو ما ارتفع من الأرض في قُبُل الجبل أو الوادي، يقال: أسندتُ غيري إسنادا، وفلان سندٌ، أي معتمد.

وقيل: رفعه إلىٰ قائله، والإسناد في الحديث: أن يُسْنَد إلىٰ قائله[1].

## الإسناد في اصطلاح القرَّاء:

حدُّ الإسناد في القراءة القرآنية: هو «**الطريق المُوَصِّلَة إلىٰ القرآن**»[2]. وهي الإجازة (الشهادة) من (الشيخ) المجيز إلىٰ (الطالب) المجاز في القراءة.

---

(١) انظر: لسان العرب (٣/ ٢٢١) «مادة سند»، ومعجم مقاييس اللغة (٣/ ٨٠) «مادة سند»، ومختار الصحاح (ص١٣٣)، والتعريفات (ص٤٣).

(٢) لطائف الإشارات (١/ ١٧٣).

## أهمية الإسناد:

بوّب الإمام مسلم في صحيحه باباً خاصاً بالإسناد؛ وذلك لأهميَّـته، فقال: «**باب: في أنَّ الإِسْنَادَ مِنَ الدِّينِ**»(١).

وتحدث عبد الله بن المُبارك ـ رحمه الله ـ عن أهمية الإسناد فقال: «الإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ، ولولا الإِسْنَادُ لَقالَ منْ شَاءَ ما شَاءَ»(٢).

وقد أثنىٰ الإمام ابن حزم الظاهري علىٰ هذه المقولة قائلاً: «رحم الله القائل: الإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ، ولولا الإِسْنَادُ لَقالَ منْ شَاءَ ما شَاءَ»(٣).

فالإسناد خصيصة لهذه الأمة، وطلب علوه سنة من السنـن، وكان السلف يحرصون علىٰ علو السند، وفي ذلك قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: «طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف»(٤).

كذلك أشار القسطلاني إلىٰ أهمية الإسناد في القراءات فقال: «هو ـ الإسناد في القراءات ـ أعظم مدارات هذا الفن؛ لأن القراءات سنة متبعة ونقل محض، **فلا بدَّ من إثباتها وصحتها، ولا طريق إلىٰ ذلك إلَّا بالإسناد**؛ فلهذا توقفت معرفة هذا العلم عليه. فالله تعالىٰ قد أكرم هذه الأمة وشرَّفها وفضَّلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها

---

(١) صحيح مسلم (١/ ١١).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٢).

(٣) المحلىٰ (١١/ ٤٨).

(٤) المنهل الروي في مختصر علو الحديث النبوي لمحمد بن إبراهيم بن جماعة (ص٦٩)، تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر ـ دمشق الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ، وانظر: تدريب الراوي (٢/ ١٦٠).

قديمها وحديثها إسناد، إنما هو صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم التي أخذوها عن غير الثقات، بخلاف هذه الأمة فإنها تنصّ عن الثقة المعروف في زمانه، المشهور بالصدق عن مثله حتىٰ تتناهىٰ أخبارهم.

فالإسناد: خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة، وسنة بالغة من السنن المؤكدة»(١).

## ثانياً: أسانيد القرَّاء موازنة بقواعد المحدثين:

قبل البدء بذكر سلسلة أسانيد القرَّاء العشرة في القراءات حتىٰ رسول الله ﷺ، ننوّه بما قد أشرنا إليه سابقاً من أن لكل قارئ من القرَّاء العشرة راويين، رويا هذه القراءات حتىٰ وصلت إلينا، فمنهم من روىٰ تلك القراءة عن شيخه مباشرة، ومنهم من رواها بسند عنه، ويرجع هذا إلىٰ شهرة ذلك الراوي وتصدّيه للقراءة والإقراء عن غيره ممن قرأ علىٰ الشيخ القارئ.

## والغرض من ذكر هذه الأسانيد:

١ـ أن يُعرف حال رجال القراءات كما يعرف أحوال رجال الحديث(٢).

٢ـ إعطاء صورة واضحة نبيِّن فيها أن قراءات القرآن الكريم (السبع والثلاث المتممة للعشر): متواترة، وصحيحة السند، وأن إسناد هؤلاء القرَّاء متصل بالرسول ﷺ.

٣ـ وعند ذكرنا لسند كل قارئ من القرَّاء العشرة **فإني سأختار السند العالي له، وفي ذلك قال** ابن الجزري: «قال العلماء: إن الإسناد خصيصة لهذه الأمة، وسنة بالغة

---

(١) لطائف الإشارات (١/ ١٧٢-١٧٣).

(٢) النشر في القراءات العشر (١/ ١٩٣)، وانظر: لطائف الإشارات (١/ ١٧٣).

من السنن المؤكدة، وطلب العلو فيه سنة مرغوب فيها، ولهذا لم يكن لأمة من الأمم أن تسند عن نبيها إسناداً متصلاً غير هذه الأمة»[١].

ولعلَّ الإحالة إلىٰ تلك الأسانيد وتراجم رجالها بتفصيلها تغني عن الإطالة[٢]، فنقول[٣]:

**١ ـ إسناد قراءة الإمام: نافع المدني:**

ـ قرأ **نافع** علىٰ سبعين من التابعين[٤]، والمتواتر عنه أنه أخذ القراءة عرضاً علىٰ خمسة[٥]؛ وهم:

أبو جعفر يـزيد بن القعـقاع، وعبد الرحمن بن هرمـز الأعرج[٦]، وشيـبة بن

---

(١) النشر في القراءات العشر (١/ ١٩٨).

(٢) انظر أسانيد القراء العشرة ورواتهم وطرقهم، مفصَّلة في: قراءات القراء المعروفين (ص٤١)، وكتاب الإقنـاع في القراءات السبع: لأبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري ابن الباذش (ت ٥٤٠هـ): (١/ ٥٥-١٤٧)، حققه وقدَّم له: الدكتور عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي ـ مكة المكرمة، طبعة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م. والسبعة في القراءات (ص٨٨)، والتيسيـر في القراءات السبع (ص١٠-١٦)، وغاية النهاية (٢/ ٣٣٠) والنشر في القراءات العشر (١/ ١١٢-١٩٢).

(٣) اعتمدت في نقل أسانيد القرَّاء على: السبعة لابن مجاهد، والنشر وغاية النهاية لابن الجزري مع الاختصار، كما أن ترتيب أسانيد القراء بدءًا بنافع ثم ابن كثير... ما هو إلَّا شهرة بالبلد التي هو مقرئها وينتمي لها.

(٤) انظر: السبعة في القراءات (ص٦١)، ومعرفة القراء الكبار (١/ ١٠٧)، وغاية النهاية (٢/ ٣٣٠).

(٥) انظر: غاية النهاية (٢/ ٣٣٠).

(٦) هو: عبد الرحمن بن هرمـز الأعرج أبو داود الـمدني، تابعي جليـل، مولىٰ ربيعة بن الحارث، ثـقة،=

نِصاح[١]، ويزيد بن رومان[٢]، ومسلم بن جندب[٣].

ـ وقرأ هؤلاء التابعون الخمسة علىٰ ثلاثة من الصحابة وهم: أبو هريرة، وعبد الله ابن عباس، وعبد الله بن عياش[٤].

ـ وقرأ هؤلاء الثلاثة علىٰ الصحابي: أُبيّ بن كعب رضي الله عنه.

ـ وقرأ أُبيّ بن كعب رضي الله عنه علىٰ رسول الله ﷺ[٥]. اهـ.

**٢ـ إسناد قراءة الإمام: ابن كثير المكي:**

ـ قرأ ابن كثير علىٰ كل من:

---

= ثبت، أخذ القراءة عرضاً علىٰ أبي هريرة، وابن عباس رضي الله عنهم، مات سنة سبع عشرة ومئة بالإسكندرية. انظر: تقريب التهذيب (ص٣٥٢)، وغاية النهاية (١/ ٣٨١).

(١) هو: شيبة بن نِصاح بن سرجس القارئ المدني القاضي، ثقة، وهو من قراء التابعين الذين أدركوا أصحاب النبي ﷺ، مات سنة ثلاثين ومئة. انظر: تقريب التهذيب (ص ٢٧٠)، وغاية النهاية (١/ ٣٢٩).

(٢) هو: يزيد بن رومان أبو روح المدني مولىٰ آل الزبير، ثقة ثبت، فقيه قارئ محدّث، مات سنة عشرين ومئة. انظر: تقريب التهذيب (ص٦٠١)، وغاية النهاية (٢/ ٣٨١).

(٣) هو: مسلم بن جندب أبو عبد الله الهذلي، القاضي ثقة فصيح قارئ، مولاهم المدني تابعي مشهور، قال عمر بن عبد العزيز: من سرّه أن يقرأ القرآن غضّاً فليقرأه علىٰ قراءة مسلم بن جندب. مات بعد سنة عشرة ومئة تقريباً. انظر: تقريب التهذيب (ص٥٢٩)، وغاية النهاية (١/ ٢٩٧).

(٤) هو: عبد الله بن عياش بن ربيعة أبو الحارث المخزومي التابعي الكبير، أخذ القراءة عرضاً عن أبيّ، وسمع عمر بن الخطاب، روىٰ القراءة عنه عرضاً مولاه أبو جعفر وعبد الرحمن بن هرمز، وكان أقرأ أهل المدينة في زمانه، مات سنة سبعين. انظر: تقريب التهذيب (ص٣١٧)، وغاية النهاية (١/ ٤٣٩).

(٥) انظر: السبعة في القراءات (ص٨٨)، والنشر في القراءات العشر (١/ ١١٢).

عبد الله بن السائب المخزومي[١]، ومجاهد بن جبر المكي، ودرباس[٢] مولىٰ ابن عباس.

ـ وقرأ عبد الله بن السائب على: أُبيّ بن كعب، وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما.

ـ وقرأ مجاهد بن جبر على: عبد الله بن العباس، وعبد الله بن السائب.

ـ وقرأ درباس علىٰ مولاه عبد الله بن عباس.

ـ وقرأ عبد الله بن عباس على: أُبيّ بن كعب، وزيد بن ثابت رضي الله عنهم.

ـ وقرأ زيد بن ثابت، وأُبيّ بن كعب رضي الله عنهما علىٰ رسول الله ﷺ[٣].اهـ.

**٣ـ إسناد قراءة الإمام: أبي عمرو بن العلاء البصري:**

ـ **قرأ أبو عمرو علىٰ كل من:** عبد الله بن كثير، ومجاهد بن جبر، وسعيد بن جبير.

ـ وقرأ هؤلاء التابعون الثلاثة على: عبد الله بن العباس رضي الله عنهما.

ـ وقرأ عبد الله بن العباس رضي الله عنهما على: أُبي بن كعب رضي الله عنه.

ـ وقرأ أُبي بن كعب رضي الله عنه علىٰ رسول الله ﷺ[٤]. اهـ.

---

(١) هو: عبد الله بن السائب بن أبي السائب بن عابد بن عبد الله بن عمر بن مخزوم المخزومي المكي، له ولأبيه صحبة، وكان قارئ أهل مكة، أخذ القراءة عرضاً عن أبيّ بن كعب، وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما، مات سنة بضع وستين في إمرة عبد الله بن الزبير. انظر: تقريب التهذيب (ص٣٠٤)، وغاية النهاية (١/ ٤١٩).

(٢) هو: درباس مولىٰ المكي عبد الله بن عباس رضي الله عنه، عرض علىٰ مولاه ابن عباس، وروىٰ عنه عبد الله بن كثير، وزمعة بن صالح. انظر: غاية النهاية (١/ ٢٨٠).

(٣) انظر: السبعة في القراءات (ص٩٢)، والنشر في القراءات (١/ ١٢٠-١٢١).

(٤) انظر: السبعة في القراءات (ص٩٨)، والنشر في القراءات (١/ ١٢٣).

**٤ـ إسناد قراءة الإمام: ابن عامر اليحصبي الشامي:**

ـ **قرأ ابن عامر على**: أبي هاشم المغيرة بن أبي شهاب المخزومي، وعلىٰ أبي الدرداء عويمر بن زيد بن قيس.

ـ **وقرأ** المغيرة المخزومي علىٰ عثمان بن عفان رضي الله عنه.

ـ **وقرأ** عثمان بن عفان رضي الله عنه علىٰ رسول الله ﷺ[1]. اهـ.

**٥ـ إسناد قراءة الإمام عاصم بن أبي النجود الكوفي:**

ـ **قرأ عاصم على**: أبي عبد الرحمن السلمي، وعلىٰ زرّ بن حبيش، وعلىٰ أبي عمرو سعد بن إياس الشيباني[2].

ـ **وقرأ** هؤلاء الثلاثة علىٰ عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

ـ **وقرأ** أبو عبد الرحمن السلمي، وزرّ بن حبيش، على: عثمان بن عفان، وعلي ابن أبي طالب رضي الله عنهما.

ـ **وقرأ** أبو عبد الرحمن السلمي علىٰ أُبيّ بن كعب، وزيد بن ثابت رضي الله عنهما.

ـ **وقرأ** كل من: عبد الله بن مسعود، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وأُبيّ ابن كعب، وزيد بن ثابت علىٰ رسول الله ﷺ[3]. اهـ.

---

(١) انظر: السبعة في القراءات (ص١٠١)، والنشر في القراءات العشر (١/ ١٤٤).

(٢) أبو عمرو سعد بن إياس الشيباني، أدرك زمن النبي ﷺ، ولم يره، عرض علىٰ عبد الله بن مسعود وعرض عليه يحيىٰ بن وثاب وعاصم بن أبي النجود، مات سنة ٩٦هـ وله ١٢٠سنة. انظر: غاية النهاية (١/ ٣٠٣).

(٣) انظر: السبعة في القراءات (ص٩٤)، والنشر في القراءات العشر (١/ ١٥٥).

**٦ـ إسناد قراءة الإمام: حمزة الزيّات الكوفي:**

ـ **قرأ حمزة على**: جعفر بن محمد الصادق[١]، علىٰ أبيه محمد بن علي بن الباقر[٢]، علىٰ أبيه زين العابدين علي بن الحسين[٣]، علىٰ الحسين بن علي، علىٰ أبيه علي بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين.

ـ **وقرأ حمزة أيضاً علىٰ** سليمان بن مهران الأعمش[٤]، علىٰ يحيىٰ بن وثّاب[٥]، علىٰ علقمة بن قيس، علىٰ عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما.

ـ **وقرأ حمزة أيضاً علىٰ** محمد بن أبي ليلى[٦]، علىٰ المنهال بن عمرو[٧]، علىٰ سعيد ابن جبير، علىٰ عبد الله بن عباس، علىٰ أُبي بن كعب رضي الله عنهما.

---

(١) انظر: غاية النهاية (١/ ١٩٦).

(٢) انظر: المصدر السابق (٢/ ٢٠٢).

(٣) انظر: المصدر السابق (١/ ٥٣٤).

(٤) هو: سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي أبو محمد الكوفي الأعمش، مولده ٦١هـ، وهو ثقة حافظ، عارف بالقراءات ورع، مات سنة ثمان وأربعين ومئة. انظر: تقريب التهذيب (ص٢٥٤)، وغاية النهاية (١/ ٣١٥).

(٥) هو: يحيىٰ بن وثّاب الأسدي مولاهم الكوفي المقرئ، تابعي ثقة كبير عابد، انظر: تقريب التهذيب (ص٥٩٨)، وغاية النهاية (٢/ ٣٨٠).

(٦) هو: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ أبو عبد الرحمن الأنصاري الكوفي القاضي، كان فقيهاً صاحب سنة صدوقاً جائز الحديث، قارئاً للقرآن عالماً به، توفي سنة ثمان وأربعين ومئة. انظر: غاية النهاية (٢/ ١٦٥).

(٧) هو: المنهال بن عمرو الأنصاري الأسديّ، ثقة مشهور كبير، عرض علىٰ ابن جبير، وعرض عليه محمد بن أبي ليلى، وروىٰ عنه منصور والأعمش وشعبة. انظر: تقريب التهذيب (ص٥٤٧)، وغاية النهاية (٢/ ٣١٥).

- وقرأ كل من: علي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وأُبيّ بن كعب رضي الله عنهم، علىٰ رسول الله ﷺ[١]. اهـ.

**٧ـ إسناد قراءة الإمام: علي الكسائي الكوفي:**

- قرأ الكسائي علىٰ الإمام حمزة بن حبيب الزيَّات وعليه اعتماده، وتقدَّم إسناده[٢].

**٨ـ إسناد قراءة الإمام: أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني:**

- قرأ أبو جعفر على: مولاه عبد الله بن عيَّاش المخزومي، وعلىٰ عبد الله بن عباس وعلىٰ أبي هريرة.

- وقرأ هؤلاء الثلاثة على: أُبيّ بن كعب رضي الله عنه.

- وقرأ أبو هريرة وابن عباس علىٰ زيد بن ثابت رضي الله عنهم.

- وقرأ زيد بن ثابت وأُبيّ بن كعب رضي الله عنهما علىٰ رسول الله ﷺ[٣]. اهـ.

**٩ـ إسناد قراءة الإمام: يعقوب البصري الحضرمي:**

- قرأ يعقوب علىٰ كل من: سلام بن سليمان المزني[٤]، وشهاب بن شُرْنَفة[٥]،

---

(١) انظر: السبعة في القراءات (ص٩٧)، والنشر في القراءات العشر (١/ ١٦٥).

(٢) انظر: السبعة في القراءات (ص٩٨)، والنشر في القراءات العشر (١/ ١٧٢).

(٣) انظر: النشر في القراءات العشر (١/ ١٧٨).

(٤) هو: سلام بن سليمان الطويل أبو المنذر المزني مولاهم البصري ثم الكوفي، المقرئ النحوي ثقة، أخذ القراءة عرضاً عن عاصم بن أبي النجود وسفيان بن عيينة، وقرأ عليه يعقوب الحضرمي وهارون بن موسىٰ الأخفش، مات سنة ١٧١هـ. انظر: تقريب التهذيب (ص٢٦١)، وغاية النهاية (١/ ٣٠٩).

(٥) شهاب بن شرنُفة كان من جلة المقرئين بعد أبي عمرو مع الثقة والصلاح، عرض علىٰ هارون=

ومهدي بن ميمون[١]، وجعفر بن حيَّان العطاردي[٢].

ـ **وقرأ** سلام المزني: علىٰ القارئ عاصم الكوفي، وعلىٰ القارئ أبي عمرو البصري.

ـ **وقرأ** شهاب بن شُرْنَفة: علىٰ هارون بن موسىٰ الأعور النحوي.

ـ **وقرأ هارون**: علىٰ عاصم الجحْدَري[٣] وعلىٰ أبي عمرو بسنده.

ـ وقرأ الجحدري علىٰ سليمان بن قتَّة[٤] علىٰ عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

ـ وقرأ مهدي بن ميمون علىٰ شعيب بن الحبحاب[٥]، علىٰ أبي العالية الرياحي، علىٰ أُبيّ بن كعب، وزيد بن ثابت رضي الله عنهما.

---

= الأعور، وروىٰ القراءة عنه سلام القارئ، ويعقوب الحضرمي، توفي سنة ١٦٠هـ. انظر: غاية النهاية (١/ ٣٢٨).

(١) هو: مهدي بن ميمون المعولي أبو يحيىٰ البصري، ثقة مشهور، عرض القرآن علىٰ شعيب بن الحبحاب، عرض عليه يعقوب الحضرمي، وروىٰ عنه ابن المبارك، ووكيع، مات سنة ١٧١هـ. انظر: تقريب التهذيب (ص٥٤٨)، وغاية النهاية (٢/ ٣١٦).

(٢) هو: جعفر بن حيان العطاردي أبو الأشهب البصري، مولده سنة ٧٠هـ، قرأ علىٰ أبي رجاء العطاردي، وقرأ عليه يعقوب الحضرمي، مات سنة ١٦٥هـ، انظر: غاية النهاية (١/ ١٩٢).

(٣) هو: عاصم بن أبي الصباح الجحدري أبو المجشر العجاج البصري، أخذ القراءة عن سليمان بن قتَّة، وروىٰ حروفاً عن أبي بكر عن النبي ﷺ، مات سنة ١٢٨هـ. انظر: غاية النهاية (١/ ٣٤٩).

(٤) هو: سليمان بن قتّة التيمي مولاهم البصري، وقتَّة أمه، وهو ثقة، ومن فحول الشعراء، عرض ختمة علىٰ ابن عباس وسمع من معاوية وعمرو بن العاص، وقرأ عليه عاصم الجحدري. انظر: سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٩٦) وغاية النهاية (١/ ٣١٤).

(٥) هو: شعيب بن الحبحاب الأزدي أبو صالح البصري تابعي ثقة، قرأ علىٰ أبي العالية الرياحي، روىٰ القراءة عنه مهدي بن ميمون، مات سنة ١٣٠هـ. انظر: تقريب التهذيب (ص٢٦٧)، وغاية النهاية (١/ ٣٢٧).

ـ وقرأ أبو الأشهب علىٰ أبي رجاء العطاردي، علىٰ عبد الله بن عباس.

ـ وقرأ عبد الله بن عباس، علىٰ زيد بن ثابت، وأُبيّ بن كعب رضي الله عنهم.

ـ وقرأ زيد بن ثابت، وأُبيّ رضي الله عنهما، علىٰ رسول الله ﷺ[1]. اهـ.

**١٠ـ إسناد قراءة الإمام: خلف البزَّار «خلف العاشر»:**

ـ **قرأ خلف** علىٰ سُليم بن عيسى[2] عن حمزة الكوفي بسنده، وعلىٰ يعقوب بن خليفة الأعشى[3]، عن أبي بكر شعبة بن عياش، وعلىٰ سعيد بن أوس الأنصاري[4] عن المفضل الضبي[5]، وعلىٰ أبان العطار[6].

---

(١) انظر: النشر في القراءات العشر (١/ ١٨٦).

(٢) هو: سليم بن عيسىٰ بن سُليم (١٣٠-٢٠٠هـ) أبو عيسىٰ ويقال: أبو محمد الحنفي مولاهم الكوفي المقرئ، ضابط محرر حاذق، عرض القرآن علىٰ حمزة، وهو أخص أصحابه وأضبطهم بحرف حمزة، قرأ عليه الدوري وخلف وخلاد، وروىٰ القراءة عنه خلاد بن عيسىٰ وحمزة بن القاسم. غاية النهاية (١/ ٣١٨).

(٣) هو: يعقوب بن محمد بن خليفة الأعشىٰ أبو يوسف التميمي الكوفي، أخذ القراءة عرضاً عن شعبة وهو من أجلّ أصحابه. روىٰ القراءة عنه: الشموني وخلف بن هشام، توفي سنة ٢٠٠هـ. غاية النهاية (٢/ ٣٩٠).

(٤) هو: سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (١٢٠-٢١٥هـ) أبو زيد النحوي، روىٰ القراءة عن المفضل عن عاصم، وعن أبي عمرو بن العلاء، روىٰ القراءة عنه: خلف بن هشام البزار. انظر: غاية النهاية (١/ ٣٠٥).

(٥) هو: المفضل بن محمد بن يعلىٰ الضبي أبو محمد الكوفي إمام مقرئ نحوي، ثقة، أخذ القراءة عرضاً عن عاصم والأعمش، روىٰ عنه القراءة الكسائي وغيره، توفي سنة ١٦٨هـ. انظر: غاية النهاية (٢/ ٣٠٧).

(٦) هو: أبان بن يزيد بن أحمد العطار أبو يزيد البصري النحوي ثقة صالح، قرأ علىٰ عاصم وروىٰ عن قتادة بن دعامة، توفي سنة ١٦٥هـ. انظر: غاية النهاية (١/ ٤).

ـ وقرأ أبو بكر بن عياش، والمفضل الضبي، وأبان العطار، علىٰ عاصم الكوفي بإسناده المتقدم، إلىٰ رسول الله ﷺ[1]. اهـ .

**قلت**: فهذه أسانيد القرَّاء العشرة، وهي متواترة ومتصلة السند إلىٰ رسول الله ﷺ، وقد أوردتها دفعاً لكل شبهة تعترضها، سواء من يتوهَّم عدم صحتها أو يقدح في تواترها، فالحجة واضحة والأسانيد متواترة.

**فلا يلتفت إلىٰ من يقدح في كل سند من هذه الأسانيد**... فهذه في تعددها واختلاف وجوهها وطرقها جارية مجرى التواتر المعنوي الذي لا يشك فيه، وإن لم يثبت كل فرد فرد من الأخبار به[2].

وفي ذلك قال الخطابي[3]: «إن أصحاب القراءات من أهل الحجاز والشام والعراق كل منهم ـ كما ترىٰ ـ عزا قراءته التي اختارها إلىٰ رجل من الصحابة قرأها علىٰ رسول الله ﷺ لم يستثن من جملة القرآن شيئاً.

**فأسند عاصم** قراءته إلىٰ علي وابن مسعود.

**وأسند ابن كثير** قراءته إلىٰ أُبيّ.

وكذلك أبو عمرو بن العلاء أسند قراءته إلىٰ أُبي.

**وأما عبدالله بن عامر** فإنه أسند قراءته إلىٰ عثمان.

---

(١) انظر: النشر في القراءات العشر (١/ ١٩١).

(٢) انظر: إعلام الموقعين (١/ ٢١٣).

(٣) هو: حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي أبو سليمان الخطابي (٣١٩-٣٨٨هـ)، فقيه محدّث، أديب، لغوي، شاعر، له: «معالم السنن» و«بيان إعجاز القرآن». الأعلام (٢/ ٢٧٣) ومعجم المؤلفين (٤/ ٧٤).

وهؤلاء كلهم يقولون: قرأنا علىٰ رسول الله ﷺ وأسانيد هذه القراءات متصلة ورجالها ثقات»(١).

ثم إذا تأملت ما ذكره العلماء من أسانيد القراءة وجدتها تقف عند هؤلاء العشرة، وإن كان في بعضها أفراد، فهي متواترة، ولو لم يكن انفراد القرَّاء متواتراً؛ لكان بعض القرآن غير متواتر؛ لأنَّا نجد في القرآن أحرُفاً تختلف القُرَّاء فيه(٢)، وهي قليلة جداً، فبمجموع تلك الأسانيد تكون القراءة عنهم متواترة وصحيحة لما تلقتها الأمة بالقبول، فاشتهرت واستفاضت، والله أعلم.

**توهم آحادية السند في القراءة:**

مَنْ تَوهَّم أن نسبة القراءة إلىٰ شخص بعينه تكون آحادية، فلا يدلّ ذاك التوهّم علىٰ أن القراءات آحاد أو أن مخرج القراءات مخرج آحاد(٣):

وقد أوضح كمال الدِّينِ بن الزَّملكانِي(٤) رحمه الله ذلك التوهّم وتلك الشبهة، بقوله: «انحصارُ الأسانيد في طائفة لا يمنع مجيء القراءات عن غيرهم، فقد كان يتلقّاه

---

(١) تفسير القرطبي(١/ ٥٩).

(٢) انظر: منجد المقرئين (ص٢٠٩).

(٣) كَرِهَ بعض السلف أن تنسب القراءة إلىٰ أحد من القرَّاء؛ خشية توهم أحادية السند في القراءة، بل كانوا يكرهون أن يقال: سنَّة فلان وقراءة فلان. انظر: منجد المقرئين (ص٢٠٨).

(٤) هو: محمد بن علي بن عبد الواحد الأنصاري، كمال الدين، المعروف بابن الزملكاني (ت ٧٢٧هـ) فقيه، انتهت إليه رياسة الشافعية في عصره، ولد وتعلم بدمشق، له رسالة في الرد علىٰ ابن تيمية في مسألتي «الطلاق والزيارة»، وتعليقات علىٰ «المنهاج للنووي» وغيرها. الأعلام (٦/ ٢٨٤) ومعجم المؤلفين (١١/ ٢٥).

أهل كل بلد بقراءة إمامهم الجَمّ الغفير عن مثلهم، وكذلك دائما، فالتَّواتر حاصل لهم، ولكن الأئمَّة الذين قصدوا ضبط الحروف، وحفظوا عن شيوخهم منها جاء السّند من جهتهم، وهذا كالأَخبار الواردة في حَجَّة الوداع هي آحَاد، ولم تزل حَجّة الوداع منقولة عمَّن يحصل بهم التَّواتر عن مثلهم في كل عصر، فهذه كذلك، وهذا ينبغي التَّفَطُّن له، وأن لا يُغْتَرَّ بقول الْقُرَّاء فيه»[1].

وبناءً علىٰ ذلك، فإن قيل: إن الأسانيد إلىٰ الأئمة السبعة وأسانيدهم إلىٰ النبي ﷺ علىٰ ما في كتب القرَّاء آحاد ولا تبلغ عدد المتواتر، فمن أين جاء التواتر؟

أجيب: بأن انحصار الأسانيد المذكورة في طائفة لا يمنع مجيء القرآن عن غيرهم، وإنما نُسبت القراءة إلىٰ الأئمة ومن ذكر في أسانيدهم والأسانيد إليهم؛ لتصديهم لضبط الحروف وحفظ شيوخهم فيها ومع كل منهم في طبقة ما يبلغها عدد التواتر؛ لأن القرآن قد تلقاه من أهل كل بلدة بقراءة إمامهم الجم الغفير عن مثلهم، وكذلك دائماً مع تلقي الأمة لقراءة كل منهم بالقبول[2].

**لِذَا فقد تقرر:** أن نسبة القراءة للقارئ نسبة اشتهار وضبط وإقراء، لا نسبة اختراع ورأي واجتهاد، كما مرَّ معنا.

الفرق بين منهج القُرَّاء والمحدِّثين في نقل القراءة المتواترة:

**١ـ نقل القراءة القرآنية لا تكفي فيها رواية الواحد ولا الاثنين،** بل لابدَّ أن ينقلها

---

(١) البحر المحيط: بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي الشافعي (٢/ ٢١٢)، دار الكتبي ـ مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م، وانظر: منجد المقرئين (ص٢١٢).

(٢) انظر: إتحاف فضلاء البشر (ص٩).

جمهور القرَّاء في كل جيل حتىٰ يحصل اليقين بنقلهم، وهذا لا يتحقق إلَّا بنقل عدد كثير تحيل العادة تواطؤهم علىٰ الكذب، وهو ما ظهر لنا في أسانيد القرَّاء العشرة، وهذا معنىٰ التواتر(١).

**وبناءً علىٰ ذلك فاشتراط التواتر يستلزم الآتي:**

**أ ـ النقل بالمشافهة:** ولذا ينقطع التواتر الحديثي بمجرد تدوين كتاب الحديث غالباً؛ إذْ يعتمد بعد ذلك علىٰ ثبوت الكتاب لمؤلفه، بخلاف أداء القرآن فباقٍ تواتره أمة عن أمة لا يغني وجود المصحف عنه، كما هو معمول به عند جميع المسلمين.

**ب ـ اليقين في النقل:** حيث تُجمع الأمة خلفاً عن سلف، ولا مجال للانفراد في ذلك، مما يجعل كل ما يثبت بهذا الطريق متيقناً مجزوماً به(٢).

٢ـ ردّ الإمام الذهبي علىٰ من يقول: «كثير من القراءات تدعون تواترها وبالجهد أن تقدروا علىٰ غير الآحاد فيها»، بقوله: «ونحن نقول: نتلو بها وإن كانت لا تعرف إلَّا عن واحد؛ لكونها تلقّيت بالقبول فأفادت العلم، وهذا واقع في حروف كثيرة وقراءات عديدة ومن ادعىٰ تواترها فقد كابر الحس، أما القرآن العظيم سوره وآياته فمتواتر ولله الحمد، محفوظ من الله تعالىٰ لا يستطيع أحد أن يبدّله ولا يزيد فيه آية ولا جملة مستقلة، ولو فعل ذلك أحد عمداً لانسلخ من الدين، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]»(٣).

---

(١) انظر: حديث الأحرف السبعة لعبد العزيز القاري (ص١٠١) بتصرّف.

(٢) انظر: تلقي النبي ﷺ ألفاظ القرآن الكريم: لشيخنا الدكتور عبد السلام مقبل المجيدي (ص٣١٨)، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

(٣) سير أعلام النبلاء (١٠/ ١٧١).

**والمراد بذلك:** أنه إذا ادعىٰ تواتر القراءات بحسب التواتر الحديثي والذي فيه عدد منحصر فقد كابر الحس، لِذَا قرر ابن الجزري في منجده قائلاً: «ونحن ما ندَّعي التواتُر في كلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ مما انفرد به بعض الرواة، أو اختصَّ ببعض الطرق، لا يدَّعِي ذلك إلاَّ جاهل لا يعرف ما التواتر»[١].

٣ـ ومما يفيد التواتر في القراءات التزام منهج الإقـراء، وذلك بالرجوع للمُتَلقّىٰ المتناقل من القراءات؛ لأنه لم ينكر كما قال أبو شامة ـ وهو يتحدث عن القرَّاء السبعة ـ: «ونحن فإن قلنا: إن القراءات الصحيحة إليهم نُسِبَت وعنهم نُقِلَت، فلسنا ممن يقول: إن جميع ما روي عنهم يكون بهذه الصفة، بل قد روي عنهم ما يطلق عليه أنَّه ضعيف وشاذّ بخروجه عن الضابط المذكور باختلال بعض الأركان الثلاثة، ولهذا ترىٰ كتب المصنفين في القراءات السبع مختلفة في ذلك، ففـي بعضها ذكر ما سقط في غيرها، والصحيح بالاعتبار الذي ذكرناه ـ الاعتماد علىٰ الضبط المتفق عليه ـ موجود في جميعها إن شاء الله تعالى.

فلا ينبغي أن يُغترَّ بكل قراءة تُعزىٰ إلىٰ واحد من هؤلاء الأئمة السبعة ويطلق عليها لفظ الصحة، وإن هكذا أنزلت إلاَّ إذا دخلت في ذلك الضابط ـ التواتر أو ما يلحق به، وموافقة الرسم والعربية ـ، وحينئذٍ لا ينفرد بنقلها مصنف عن غيره ولا يختصُّ ذلك بنقلها عنهم، بل إن نقلت عن غيرهم من القرَّاء، فذلك لا يخرجها عن الصحة. فإن الاعتماد علىٰ استجماع تلك الأوصاف لا عمن تنسب إليه.

**فإن القراءات المنسوبة إلىٰ كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة إلىٰ المجمع**

---

(١) منجد المقرئين (ص٩١).

عليه والشاذ، غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجتمع عليه في قراءتهم تركنا لنفس إلىٰ ما نقل عنهم، فوق ما ينقل عن غيرهم»(١).

٤ـ **ليس مخرج القراءات كمخرج الحديث في نقل القراءة**، وفي ذلك قال ابن الجزري وهو يتحدث عن أحادية سند القراءات: «أوقفت عليه ـ **أي: كلام أبي شامة في آحادية سند القراءات** ـ شيخنا الإمام واحد زمانه، شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشافعي، فقال لي: معذور أبو شامة! **حَسِبَ أن القراءات كالحديث؛ مخرجها كمخرجه**، إذا كان مدارها علىٰ واحد كانت آحادية، وخَفِيَ عليه أنها إنما نُسِبَت إلىٰ ذلك الإمام اصطلاحاً، وإلَّا فكل أهل بلدة كانوا يقرؤونها، أخذوها أُمماً عن أُمم، ولو انفردَ واحدٌ بقراءة دون أهل بلده؛ لم يوافقه علىٰ ذلك أحدٌ، بل كانوا يجتنبونها ويأمرون باجتنابها»(٢).

وهذا الكلام هو المهم **والمزيل للإلباس بين التواتر بالمعنىٰ الحديثي والتواتر القرائي** الذي قد يفهم أنه آحادي من جراء نسبة القراءة إلىٰ واحد من القراء.

٥ـ مما لا شك فيه أن قراءة أهل كل بلد متواترة بالنسبة إليهم، لِذَا قال أبو حاتم السجستاني: «إن القراءة إنَّما يأخذها قرون وأمة عن أفواه أمة، ولا يُلْتفتُ منها إلىٰ ما جاء من وراء وراء»(٣).

فلا يختلف اثنان من أهل الإسلام في أن هذه القراءات حق كلها مقطوع به مبلغة كلها إلىٰ رسول الله ﷺ عن جبريل عليه السلام عن الله عز وجل(٤).

---

(١) المرشد الوجيز (ص١٧٣-١٧٤)، وانظر: فتح الباري (٩/ ٣٠).

(٢) منجد المقرئين (ص٢٠٧).

(٣) جمال القراء وكمال الإقراء (٢/ ٥٧٠)، وانظر: المرشد الوجيز (ص١٨١)، ومنجد المقرئين (ص٢١١).

(٤) المحلىٰ (٣/ ٢٥٣).

**٦ـ عدم الخلط بين منهج القرَّاء ومنهج المحدثين حول تواتر القراءات،** لذلك ينبغي التفريق بين المنهجين، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «لماذا لا يجوز أن تكون العصمة في الحفظ والبلاغ ثابتة لكل طائفة بحسب ما حملته من الشرع؟ فالقرَّاء معصومون في حفظ القرآن وتبليغه، والمحدثون معصومون في حفظ الحديث وتبليغه، والفقهاء معصومون في فهم الكلام والاستدلال علىٰ الأحكام، وهذا هو الواقع المعلوم الذي أغنىٰ الله به عن واحد معدوم»[١].

* * *

(١) منهاج السنة النبوية: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت٧٢٨هـ): (٦/ ٤٦١)، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

## المطلب الثالث

## كلام العلماء في تواتر القراءات المتناقلة

نتحدث في هذا المطلب عن النقطتين الآتيتين:

**أولاً**: كلام العلماء في تواتر القراءات السبع والعشر.

**ثانياً**: تثبيت معنىٰ التواتر الخاص في القراءات.

### أولاً: كلام العلماء في تواتر القراءات:

ليس في تواتر القراءات المتناقلة (السبع والثلاث المكملة للعشر) شكٌّ لكي تحتاج إلىٰ إثبات أو برهنة، وإنما تجلية ذلك بأقوال أهل العلم يعتبر خروجا من الشكّ، وزيادة يقين في الحقّ، إلىٰ جانب معرفة دفاع أهل العلم عن تواتر هذه القراءات المتناقلة إلىٰ اليوم بأقوالهم وفتاواهم، واطّراح ما عداها من القراءات الشاذة.

### ـ أولاً: كلام العلماء في تواتر القراءات السبع:

١ـ **قال الزركشي**: «القراءات السبع متواترة عند الأئمة الأربعة، وجميع أهل السنة»(١).

---

(١) البحر المحيط في أصول الفقه (٢/ ٢٠٩) وذكر مثل ذلك بنصه: تقي الدين أبو البقاء الفتوحي في شرح الكوكب المنير: (ص٢٠٢)، مطبعة السنة المحمدية.

٢ـ **وقال الإمام النووي:** «القرآن لا يثبت إلَّا بالتواتر، **وكل واحدة من السبعة متواترة، هذا هو الصواب**، ومن قال غيره فغالط أو جاهل»(١).

ولِذَا قال ابن عطية: «ومضت الأعصار والأمصار علىٰ قراءة السبعة، وبها يصلى؛ لأنها ثبتت بالإجماع، وأما شاذّ القراءات فلا يصلى به؛ وذلك لأنه لم يجمع الناس عليه»(٢).

## ثانياً: القراءات الثلاث المكملة للعشر، وكلام العلماء في تواترها(٣):

إن القراءات الثلاث المكملة للعشر؛ وهي قراءة: أبي جعفر المدني، ويعقوب الحضرمي، وخلف بن هشام، هي قراءات صحيحة ومتواترة لاشك في ذلك، ولنا أن نبيِّن صحة ما قلناه عن تواترها بالأدلة الآتية:

١ـ إن الناظر في أسانيد هذه القراءات الثلاث ـ كما مرّت معنا ـ يجد أن قراءتهم متواترة وصحيحة.

٢ـ إن قراءة خلف بن هشام قراءة متواترة؛ إذْ هو أحد رواة الإمام حمزة، واختياراته

---

(١) المجموع شرح المهذب: لأبي زكريا محيي الدين يحيىٰ بن شرف بن مري النووي (ت٦٧٦هـ): (٣/ ٣٤٧)، تحقيق: محمود مطرحي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.
وانظر مثله في: كتاب التقرير والتحبير في علم الأصول الجامع بين اصطلاحي الحنفية والشافعية: لمحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن أمير حاج (ت ٨٧٩هـ): (٢/ ٢٨٨)، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٦هـ.

(٢) تفسير المحرر الوجيز (١/ ٤٨)، وانظر: تفسير القرطبي (١/ ٤٦-٤٧).

(٣) يعتبر كتاب «منجد المقرئين » لابن الجزري من أهم الكتب التي دافع فيها عن القراءات عموماً، وعن القراءات الثلاث المتممة للعشر علىٰ وجه الخصوص فأثبت تواترها، وردّ علىٰ من خالف ذلك.

لم تخرج عن قراءة أحد من الكوفيين، إلا اليسير منها، وكما هو معلوم أن قراءة حمزة من السبعة فهي متواترة، فقراءة خلف متواترة وصحيحة وتندرج تحت المتواتر.

٣ـ قراءة الإمامين أبي جعفر المدني، ويعقوب الحضرمي، هي كذلك متواترة وصحيحة ولم ينكر عليها أحد، بل «وما رأينا أحداً أنكر الإقراء بمثل قراءة يعقوب وأبي جعفر، وإنما أنكر من أنكر القراءة بما ليس بين الدفتين»[١]؛ ومن ثم قيل: إن قراءة يعقوب الحضرمي غير متروكة.. وكذلك قراءة أبي جعفر إمام نافع[٢]، **وقد ذكرت ـ سابقاً ـ ما قاله الذهبي**: في بيان صحة قراءة يعقوب الحضرمي: «وكان ـ **يعقوب** ـ يُقرئ الناس علانية بحرفه بالبصرة... وأقرأ بها أصحابه بالعراق واستمر إمام جامع البصرة بقراءتها في المحراب سنين متطاولة فما أنكر عليه مسلم بل تلقاها الناس بالقبول»[٣].

كذلك نقل ابن الجزري ما قاله شيخه الإمام أبو نصر عبد الوهاب ابن السبكي عن القول بتواتر القراءات الثلاث وأنها لا تخالف السبع، فقال ابن السبكي: «**إنَّ القول**: **بأنَّ القراءات الثلاث غير متواترة في غاية السقوط** ولا يصح القول به عمَّن يُعتبر قوله في الدِّين، وهي ـ أعني القراءات الثلاث ـ قراءة يعقوب وخلف وأبي جعفر ابن القعقاع لا تخالف رسم المصحف»[٤].

**أضف إلىٰ ذلك** أن ابن الجزري قد سرد في كتابه «منجد المقرئين»، مشاهير من العلماء ممن قرؤوا بالثلاث، وأقرؤوا بها في الأمصار إلىٰ يومه، علىٰ حسب طبقاتهم خَلفاً

(١) منجد المقرئين (ص١١١).
(٢) انظر: الإبانة عن معاني القراءات (ص٩٩).
(٣) سير أعلام النبلاء (١٠/ ١٧٠).
(٤) منجد المقرئين (ص١٧١).

عن سَلَف، ليُعلَم أنَّها وصلت إلينا متواتِرة[١]، فثبت من ذلك وتحقق «أن القراءات الثلاث متواترة، تلقَّاها جماعةٌ عن جماعةٍ، يستحيل تواطؤهم علىٰ الكذب، وإذا كانت كذلك فليس تواترها ولا تواتر السبع مقتصراً عند أهلها فقط، بل هي متواترة عند كل مسلم، سواء أقرأ القرآن أم لم يقرأه؛ لأن ذلك معلوم من الدين بالضرورة، لأنها أبعاض القرآن»[٢].

## ثالثاً: نصوص من أقوال العلماء في تواتر القراءات العشر (السبع والثلاث المكملة للعشر):

### ١ ـ قول شيخ الإسلام ابن تيمية بتواتر القراءات العشر:

ـ قال ابن تيمية في مجموع فتاواه: «ولم يُنكر أحد من العلماء **قراءة العشرة** ولكن من لم يكن عالماً بها أو لم تَثبُت عنده، كمن يكون في بلد من بلاد الإسلام بالمغرب، أو غيره ولم يتصل به بعض هذه القراءات فليس له أن يقرأ بما لا يعلمه، فإنَّ القراءة كما قال: زيد بن ثابت سُنّةٌ، يأخذها الآخر عن الأول، **وليس له أن ينكر علىٰ مَن عَلِمَ ما لم يعلمه من ذلك**»[٣].

ـ وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ أيضاً ـ كلاماً في تواتر القراءات، كتبه بقلعة دمشق في آخر عمره وهذا نصُّه: «**القراءة المتواترة** التي يقرأ بها جماهيرُ المسلمين قديماً وحديثاً، وهي قراءة العشرة»[٤]. اهـ.

---

(١) انظر: منجد المقرئين (ص١١٣).

(٢) المصدر السابق (ص١٦٣).

(٣) مجموع الفتاوىٰ (١٣/ ٣٩٣).

(٤) من رسالة للشيخ ابن تيمية في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾ مخطوط، «مطبوع» ملحق بذيل منجد المقرئين (ص٢٣٧).

**٢ـ فتوىٰ العلامة عبد الوهاب السبكي الشافعي بتواتر القراءات العشر:**

ما نصَّ عليه العلامة **عبد الوهاب السبكي الشافعي** في تواتر القراءات العشر جملة وتفصيلاً، وأنها من المعلوم من الدين بالضرورة، ومتواترة عند كل مسلم، قرَّر ذلك في فتوىٰ له سأله إياها شمس الدين ابن الجزري ـ رحم الله الجميع ـ وهذا نصُّ سؤاله ونصّ **فتوىٰ السبكي**:

قال ابن الجزري: «ما تقول السَّادةُ العلماء، أئمة الدِّين، وهداة المسلمين ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ **في القراءات العشر التي يُقْرأُ بها اليوم، هل هي متواترة أم غير متواترة؟** وهل كلّ ما انفرد به واحدٌ من الأئمة العشرة بحرفٍ من الحروف متواتر أَم لا؟ وإذا كانت متواترة؛ فما يجب علىٰ من جَحَدَهَا أو حرفاً منها؟ أفتونا مأجورين رضي الله عنكم أجمعين.

فأجاب بما صورتُه ـ ومن خطِّه نقلتُ ـ:

(قال السبكي): «**الحمد لله، القراءات** السبع التي اقتصر عليها الشَّاطبي، والثلاث التي هي قراءة أبي جعفر، وقراءة يعقوب، وقراءة خلف: **متواترة معلومة من الدين بالضرورة**، وكل حرف انفرد به واحد من العشرة [متواتر] معلوم من الدين بالضرورة أنه منزَّل علىٰ رسول الله ﷺ لا يُكابر في شيءٍ من ذلك إلا جاهل، وليس تواتر شيءٍ منها مقصوراً علىٰ من قرأ بالروايات، بل هي متواترة عند كلِّ مسلم يقول: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله، ولو كان مع ذلك عاميّاً جِلْفاً، لا يحفظ من القرآن حرفاً.

ولهذا تقرير طويل وبُرْهان عريض لا تسع هذه الورقة شرحه، وحظّ كل مسلم وحقّه أن يدين الله تعالىٰ ويجزم نفسه **بأنَّ ما ذكرناه متواتر معلوم باليقين،** لا تتطرَّق

الظُّنون ولا الارتياب إلىٰ شيء منه، والله أعلم. كتبه: عبد الوهاب ابن السُّبكي الشافعي»[١]. اهـ.

**٣ـ ذكر ابن الجزري في كتابه (منجد المقرئين) ما قاله ابن الصلاح:**

«يُشترط أن يكون المقروء به قد تواترَ نقلُه عن رسول الله ﷺ قرآناً، أو استفاض نقلُه كذلك، وتلقَّته الأُمَّة بالقَبول، كهذه القراءات السبع، لأنَّ المعتبر في ذلك: اليقينُ والقطعُ علىٰ ما تقرَّر وتمهَّدَ في الأصول فما لم يوجد فيه ذلك كما عدا السبع أو كما عدا العشر فممنوع من القراءة به منع تحريم، لا منع كراهة»[٢].

ثم قال ـ ابن الجزري ـ تعقيباً عليه: «وهذا نصٌّ علىٰ تواتر القراءات العشر»[٣].

**٤ـ فتوىٰ للحافظ ابن حجر عن القراءات[٤]:**

«سُئل الحافظ ابن حجر في القرآن: هل يحتاج في ثبوته إلىٰ تواتر، كما صرّح به أئمة الأصول من المذاهب الأربعة، وجمهور القرَّاء، ويكون ما نُقل آحاداً يُقطع بكونه ليس بقرآن كما صرّح به ابن الساعاتي وغيره، أم لا؟

وهل الشاذّ ما زاد علىٰ السبعة، كما صرّح به أكثر الفقهاء، أم ما زاد علىٰ العشرة كما صرّح به ابن الصلاح، والسبكي تبعاً للبغوي وجماعة؟

بيّنوا ذلك بياناً شافياً، وابسطوا الكلام فيه، لتكتبوا عند الله تعالىٰ فيمن قام بحفظ كتابه وذبَّ عنه، فإنَّ هذه القضية قد عمَّت المسلمين البلوىٰ بها، وكَثُر التخليط من الجاهلين، والحمد لله وحده».

---

(١) منجد المقرئين (ص١٧٥)، والنشر في القراءات العشر (١/ ٤٥-٤٦).

(٢) فتاوىٰ ومسائل ابن الصلاح (١/ ٢٣١)، وانظر: منجد المقرئين (ص١٦٦).

(٣) منجد المقرئين (ص١٦٦).

(٤) فتوىٰ لابن حجر ملحقة بذيل منجد المقرئين (ص٢٤١).

الجواب:

«الحمد لله. اللهم أهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك.

**نعم، صرَّح أئمة الفقه والأصول بأن القرآن لا يثبت إلَّا بالتواتر**، والمراد به الاتفاق من مجتهدي كلِّ عصر علىٰ أن ذلك قرآن، فما حصل الاتفاق عليه فيه الشرط، **وصرَّح أئمة الفقه والأصول**: أنَّ ما عدا السبع شاذّ، ومرادهم بالسبع: الروايات التي اتصلت عن ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر، وعاصم وحمزة والكسائي.

ومن تمام ذلك ـ وهو كون القراءات المنسوبة إلىٰ هؤلاء متواترة ـ أن ينبَّه علىٰ أن شرطه: أنْ يحصل به الاتفاق علىٰ النقل عن كلِّ فرد منهم في كل فردٍ فرد، فأمَّا ما وقع الاختلاف عن الواحد منهم فلا.

وذهب جماعةٌ من الأئمة في إلحاق الثلاثة بالسبعة؛ أعني أبا جعفر المدني، ويعقوب البصري، وما اختاره خلف... **فمن ثَمَّ أطلق من أطلق العشرة. وهذا هو المعتمد.**

وإذا تقرر أنَّ الشَّاذ ما وراء العشرة، واتفق أئمة الفقه والأصول وجمهور القرَّاء علىٰ ذلك، لم يُلْتَفت إلىٰ من يخالف ذلك؛ لأنَّ من شذَّ لم يُقْبل»[١].

**٥ـ قال ابن الجزري في منجده:**

«الذي وصل إلينا اليوم متواتراً أو صحيحاً مقطوعاً به قراءات الأئمةِ العشرة ورواتِهم المشهورين. هذا الذي تحرَّر من أقوال العلماء، وعليه الناس اليوم بالشَّام والعراق ومصر والحجاز»[٢].

---

(١) نصَّ فتوىٰ الحافظ ابن حجر عن القراءات، مخطوط «مطبوع» ملحق بذيل منجد المقرئين (ص٢٤٢).

(٢) منجد المقرئين (ص٩٩). =

**وإلىٰ جانب كل ما سبق**: فقد فصَّل **ابن الجزري** في الباب الثالث من كتابه «منجد المقرئين» كيفية أن العشر لا زالت مشهورة من لدن قرَّائِها وإلىٰ يومه، ولم ينكرها أحد من السلف ولا من الخلف[1].

وبعد،

فهذه مجموعة من أقوال أهل العلم وفتاواهم فيما تواتر قطعاً من القراءات القرآنية التي وصلت إلينا، وهي قراءات القرَّاء العشرة، ولعلَّ في ورود نصّها كاملة تغني عن الشكَّ لمن في قلبه شكّ.

## ـ ثانياً: تثبيت معنىٰ التواتر الخاص في القراءات:

أثبت التواتر الخاص بالقراءات المحققون من العلماء؛ وذلك علىٰ النحو الآتي:

١ـ أفصح الإمام الجويني بالتـواتر الخاص ـ منكراً علىٰ من لم يقل به ـ فقال: «وأما ما يتعلق باختلاف القراءة في إعراب القرآن فليس مما يحوي المصحف المجمع عليه مخالفة له فإنه لم يثبت ـ في (المجموع) في (الأم قطع) ـ في التعرّض لذلك فكان الأمر فيه محالاً علىٰ نقل القراءة تواتراً فإن خالج قلب من لم يعن بحفظ القرآن ريب في

= **قلت**: إن ما ذكره القسطلاني في كتابه لطائف الإشارات (١/ ١٧٠)، من أن «القراءات بالنسبة للتواتر وعدمه ثلاثة أقسام: قسم اتفق علىٰ تواتره، وهي السبع المشهورة. وقسم اختلف فيه، وهي الثلاث بعدها. وقسم اتفق علىٰ شذوذه، وهي الأربع الباقية». وردُّنا علىٰ ذلك بما أوضحه ابن الجزري أعلاه، بأن المتواتر من القراءات هو قراءات القرَّاء العشرة، وما عداها شاذ وهو ما عليه أكثر أهل العلم، وانظر كذلك نصوص وفتاوىٰ العلماء السابقين، مثل: ابن تيمية، وابن السبكي، ابن حجر العسقلاني من هذا المبحث.

(١) انظر: منجد المقرئين (ص١٠١).

تواترها فذلك لأنه ليس من القرَّاء **والمرعي في التواتر ما يتلقىٰ من أهل ذلك الشأن،** والتواتر ينقسم:

**منه ما يعمّ الكافة** لاشتراكهم في سببه كنقل الدول والبلدان.

**ومنه ما يختص به طوائف** وفرق لاختصاصهم بالاعتناء به»(١).

٢ـ وقال الإمام الذهبي ـ موضحاً تثبيت التواتر الخاص في مناهج العلوم ـ: «وليس من شرط التواتر أن يصل إلىٰ الأمة فعند القرَّاء أشياء متواترة دون غيرهم، وعند الفقهاء مسائل متواترة عن أئمتهم لا يدريها القرَّاء، وعند المحدِّثين أحاديث متواترة قد لا يكون سمعها الفقهاء أو أفادتهم ظناً فقط، وعند النحاة مسائل قطعية وكذلك اللغويون، وليس من جهل علماً حجّة علىٰ من علمه؛ وإنما يقال للجاهل تعلّم وسلْ أهل العلم إن كنت لا تعلم، لا يقال للعالم اجهل ما تعلم»(٢).

**٣ـ كما أكَّد الشيخ الكوثري كلام أهل الأصول وزاده تفصيلاً**؛ وذلك خروجاً من خطورة إنكار قراءة متواترة، فقال: «**والقراءات المروية بطريق التواتر** ـ مدىٰ القرون منذ آخر عرضة عرض فيها القرآن علىٰ النبي ﷺ في آخر رمضان من عمره الكريم ـ هي أبعاض القرآن المروية بواسطة الأئمة السبعة بل العشرة تواتراً، فيكون إنكار شيء من تلك القراءات في غاية الخطورة، إلا أن من القراءات المتواترة:

* ما يعلم الجماهير تواتره بالضرورة.

* ومنها ما يعلم تواتره حذاق القرَّاء المتفرغون لعلوم القراءة فقط دون عامتهم.

---

(١) البرهان في أصول الفقه (١/ ٤٢٨).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٠/ ١٧١).

فإنكار شيء من القسم الأول يكون كفراً باتفاق، وأمَّا إنكار شيء من القسم الثاني فإنما يعدُّ كفراً عند إصرار المنكر علىٰ الإنكار بعد إقامة الحجة عليه»[١].

## ماذا بقي من متواتر القراءات؟

لعل الإجابة الشافية عن هذا التساؤل تكمن في توضيح تواتر ما قيل في الأصول والفرش (هيئات الأداء)[٢]:

وقبل البدء في معرفة تواتر ما قيل في الأصول والفرش بما فيها من **هيئات الأداء** يمكن بيان حقيقة القراءات بصورة أخرى، فالقراءة عبارة عن الصورة التي جاء عليها ضبط مفرد من ألفاظ القرآن بحسب ما سمع منه ونقل بالتواتر[٣]:

أ ـ منها ما يرجع إلىٰ تحقيق ذات الحرف.

ب ـ ومنها ما يرجع إلىٰ شكل النطق به.

ج ـ ومنها ما يرجع إلىٰ حركته.

وتفصيل ذلك فيما يأتي:

---

(١) مقالات الكوثري (ص١١٦-١١٧).

(٢) فصّل شيخ القرَّاء شمس الدين ابن الجزري القول في تواتر الأصول والفرش وما فيهما من خلاف يسير حول هيئة الأداء، وردّ علىٰ من اعترض علىٰ ذلك مثل ابن الحاجب ومن تبعه، وبوّب ذلك بباب في كتابه (منجد المقرئين): (ص١٨٦)، بقوله: «**الفصل الثاني: في أنَّ قراءات العشرة متواترة فَرْشاً وأُصولاً، حال اجتماعهم وافتراقهم، وحلّ مُشكِل ذلك**». فالعمدة في هذا الشأن هو ما قاله ابن الجزري كما سيأتي تفصيله.

(٣) انظر: التفسير ورجاله: للشيخ محمد الفاضل بن عاشور (ص٢٣-٢٤)، مجمع البحوث الإسلامية، الأزهر ـ القاهرة، ربيع الأول سنة ١٣٩٠هـ ـ مايو سنة ١٩٧٠م، (السنة الثانية ـ الكتاب الثالث عشر).

**أ ـ ما يرجع إلىٰ تحقيق ذات الحرف:**

وهو أمرٌ مستندٌ إلىٰ رواية القرآن كما تلاه النبي ﷺ علىٰ رؤوس الأشهاد تحدياً مرة، وتعبداً تارة، وتلقيناً تارة أخرى، **فهو المتواتر تواتراً عاماً**؛ إذ هو أمرٌ في الكثرة لا مجال للاختلاف فيه إلا ما ورد من اختلاف يسير، قريب أمره، يرجع إلىٰ اختلاف الناقلين في حكاية ما سمعوا من اللفظ بإثبات حرف مد، أو اختزال له، مثل: (قيماً وقياماً) ومثل: (فآذنوا وفأذنوا)، أو تعويض حرف بغيره مما يتقارب ويشتبه مثل: (يعلمون وتعلمون)، و(إبراهيم وإبراهام)، و(يخادعون ويخدعون) فتواتر هذا خاص من وجه ويقيني ضروري من وجه ضرورة سيادة أحد الوجهين أو الأوجه لتتم قراءة القرآن، فالسائد متواتر تواتراً يقينياً ضرورياً، والمعنىٰ لم يتغير؛ لأن الاختلاف يسير.

**ب ـ وما يرجع إلىٰ شكل النطق بالحرف:**

وهذا راجع إلىٰ اختلاف طرق النطق بحسب اختلاف اللهجات؛ مثل الاختلاف بين الإمالة والفتح، وبين قطع الهمزة وتسهيلها، وبين الإظهار والإدغام، والاختلاف بين ضم الميم في ضمير الجماعة للمخاطبين والغائبين وإسكانها، مثل: (عليهمْ وعليهمو)، وذلك كله راجع إلىٰ الجوازالأصلي في نطق تلك الحروف، تبعاً لاختلاف اللهجات، مع توقيف ذلك علىٰ التلقي **ويدخله القياس (الاجتهاد)**[1] المقيّد في الأوجه التصويتية

---

(١) قول ابن عاشور: ويدخله القياس (الاجتهاد) كلام فيه نظر، إذ كيف يدخل القياس (الاجتهاد) شكل النطق بالحرف لاختلاف اللهجات وتوقفه علىٰ التلقي، وهو معنىٰ مناقض تماماً لتلقي القراءات وتوقيفيتها؟

قال الشاطبي في حرز الأماني (متن الشاطبية): (ص٢٩).

وَمَا لِقِياسٍ فِي القِـرَاءَةِ مَـدْخَلٌ ... فَدُونَكَ مَا فِيه الرِّضـا مُـتَكفِّلا =

الموغلة منه في الدقة كما في أوجه تخفيفات الهمز.

**ج ـ أما الصورة الثالثة وهي اختلاف حركة الحرف:**

فإن منها ما يرجع إلىٰ غير آخر الكلمة؛ وذلك أيضاً داخل في محل الجواز الأصلي بحسب ضبط الكلمة بوجهين في وضعها، مثل (القُدُس والقُدْس)، أو بحسب جواز الوجهين في حركة الحرف تبعاً لقواعد التعريف مثل: (يَحْسَبُون ويَحْسِبُون) ومنها ما يرجع إلى آخر الكلمة، والاختلاف فيه راجع إلىٰ الاختلاف في إعراب التركيب بناء علىٰ تقدير موقع اللفظ المختلف فيه من بناء عموم الجملة؛ مثل الاختلاف في قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة: ٣٧] و﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمَ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٌ﴾[1].

## تواتر المد والإمالة والهمز:

إن العارف بالقراءات والمتتبع لطرقها ورواياتها لا يجد وجهاً من أوجه الأداء يرويه قارئ من القرّاء المعتبرين إلاَّ ويرىٰ في طرقه ورواته ما يبلغ التواتر، لِذَا لا شكَّ في تواتر المد والإمالة وأنواع الهمز؛ فمنها ما ينتمي إلىٰ التواتر القرآني، وهو أصل هذه الأوجه، ومنها ما ينتمي إلىٰ التواتر القرائي وهو كيفيّة الأداء، وبناء عليه فإن «جميع ما قرأ به قُرَّاء الأمصار مما اشتهر عنهم، واستفاض نقلُه، ولم يدخل في حكم الشذوذ، بل رآه سائغاً جائزاً من همزٍ وإدغامٍ ومدٍّ وتشديد وحذفٍ وإمالةٍ، أو ترك كل ذلك، أو شيءٍ منه، أو تقديم أو تأخير، فإنه كله منزّل من عند الله تعالى، ومما وقف الرسول ﷺ علىٰ صحَّته، وخيَّر بينه وبين غيره، وصوَّبَ جميع القراءة به»[2].

---

= وراجع (ص٣٤٦ – ٣٤٧)، من هذه الدراسة ففيها تفصيل حول «لا مجال للقياس في القراءات وأن القراءة سنة متّبعة».

(١) انظر: التفسير ورجاله (ص٢٣-٢٤).

(٢) منجد المقرئين (ص١٩٤-١٩٥).

وقال ابن السبكي: [«اعلـم أن السبع متواترة، والمد متواتر، والإمالة متواترة، كل هذا بيِّنٌ لا شكَّ فيه»... ثم قال: «فكلامنا قاض بتواتر السبع، ومن السبع مطلق المد والإمالة وتخفيف الهمز بلا شكّ»][1].

وقال الزركشي ـ في البحر المحيط ـ موضحاً تفصيل ما قيل في تواتر المد والإمالة وأنواع الهمز: «**والحقُّ: أَن المد وَالإمالة لا شك** في تواتُر المُشترك منها وهو المد من حيث هو مد، وَالإمالة مِن حيث هي إمالة، **ولكن اختلفت القُرَّاء في تقدير المدِّ في اختياراتهم**، فمنهم من رآه طويلاً، ومنهم من رآه قصيراً، ومنهم من بالغ في القِصر، ومنهُم من تزايد كحمزة وورش بمقدار ستِّ أَلفات، وقيل: خمس، وقيل: أَربع، وعن عاصم: ثلاث، وعن الكسائي: أَلفين ونصْف، وقالون: أَلفين، والسُّوسِي: أَلف وَنصف... **وكَذَلِكَ أَجْمَعُوا علىٰ أَصل الإِمالة**، وإنَّما اختلفوا في حقِيقتِها مبالغة وقصراً، فإِنَّها عندهم قسمان: محْضة، وهي أَن ينحىٰ بالألف إلىٰ الياء، وبالفتحة إلىٰ الكسرة، وبين بين، وهي كذلك إلَّا أَن الألف والفتحة أَقرب وهي أَصعب الإمالتين، وهي المختارة عند الأئمَّة، **وكذلِك تخفِيف الهمزة أصله متواتر**، وإنَّما الْخلاف فِي كيفيَّته. **وأمّا الألفاظ المختلف فيها بين القُرَّاء فهي ألفاظ قراءة واحدة، والمرادُ تنوّعُ القُرَّاء في أَدائِها**، فإِنّ منهم من يرىٰ المبالغة في تشديد الحرف المُشدَّد، فكأنه زاد حرفاً، ومنهم من لا يَرىٰ ذلك، ومنهُم من يرىٰ الحالة الوسطى، فهذا هو الذي ادَّعىٰ أبو شامة عدم تواتُره، ونوزع فيه، فَإِنَّ اختلافهم ليس إلا في الاختيار»[2].

---

(١) منجد المقرئين (ص١٩٦-١٩٧).

(٢) البحر المحيط في أصول الفقه (٢/ ٢١٣).

وهذا هو الذي عليه المحققون أن أصل المد والإمالة وأنواع الهمزة متواتر قرآنياً ولكن التقدير غير متواتر قرآنياً، وإن دخل في التواتر الخاص للاختلاف في كيفيته(١).

## الخلاصة:

نخلص مما تقدم من كلام العلماء في تواتر القراءات والراجح منها: ما نراه أصبح معلوماً من الدين بالضرورة، أن الراجح في تواتر القراءات هو القراءات العشر أصولاً وفرشاً جملة وتفصيلاً، لاشكَّ فيها، ويفهم ذلك من تدبّر القراءات وعَرَفها.

## لكني أود الإشارة هنا:

إلىٰ أن هؤلاء الأئمة العشرة الذين تلقّت العامّة قراءتهم بالقبول، قد يرد عنهم حروف مفردة وهي قليلة جداً ومستثناة لم يقبلها العلماء، وخارج القراءة العامّة التي أقرأ بها الإمام منهم، لذا لا يُعدُّ كل ما روي عنهم في درجة واحدة من القبول، بل ما كان معروفًا بالنقل من الطرق المعتبرة عند أهل هذا الشأن، وقد بيَّن العلماء ذلك المستثنىٰ من تلك الحروف ـ وهو نزر يسير لا يكاد يذكر ـ ووضحوا مواضعه والمختلف فيه، وذكروا ذلك في كتب القراءات مثل: «الشاطبية» و«النشر» علىٰ سبيل الحكاية لا الرواية، فلا يُقرأ به، فالعلماء قد حلّوا مشكل ذلك، ووضّحوه تحريراً وبياناً، وإنما أُشير لهذا ليُعلم أنَّ الحكم بقبول قراءتهم إنما هو فيما اختاروه وأقرؤوا به العامّة وانتشر، دون تلك المفردات التي لا يخلو منها إمام منهم.

**وفي ذلك قال الصفاقسي:** «ولا يقدح في ثبوت التواتر اختلاف القرَّاء، فقد تتواتر القراءة عند قوم دون قوم، فكل من القرَّاء إنما لم يقرأ بقراءة غيره؛ لأنـها لم تبلغه علىٰ

(١) انظر: تعليم النبي ﷺ أصحابه ألفاظ القرآن الكريم (ص ٨١٥).

وجه التواتر، ولِذَا لم يعب أحد منهم علىٰ غيره قراءته لثبوت شرط صحتها عنده وإن هو لم يقرأ بها لفقد الشرط عنده»[١].

كما قرر ذلك ابن الجزري قائلاً: «ونحن ما ندَّعي التواتُر في كلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ مما انفرد به بعض الرواة، أو اختصَّ ببعض الطرق، لا يدَّعِي ذلك إلَّا جاهل لا يعرف ما التواتر، وإنما المقروء به عن القراءة العشرة علىٰ قسمين:

١ـ متواترٌ.

٢ـ وصحيح مُستفاض، متلقىٰ بالقبول، والقطع حاصلٌ بهما»[٢].

**لِذَا فالقراءات متواترة جملة وتفصيلاً**، وهذا ما أكَّده ـ أيضاً ـ الشيخ طاهر الجزائري حين قال: «والأقرب إلىٰ السداد أن يقال: إن القراءات السبع متواترة في الجملة، ويوجد فيها المشهور المروي من طريق الآحاد المحفوفة بالقرائن، المفيدة للعلم، وأما المروي من طريق الآحاد المحضة، **فهو فيها نزر لا يكاد يذكر**»[٣].

قلت: الحمد لله الذي هدانا للسنة، نعتقد قراءات القرَّاء العشرة[٤]، فالأقرب إلىٰ السداد أن يقال: إن القراءات العشـر متواترة في الجملة، أصولا وفرشـاً، جملةً وتفصيلاً، وهو ما عليه جمهور العلماء من القرَّاء والفقهاء والمحدثين وغيرهم كما علمنا ذلك.

---

(١) غيث النفع (ص٦).

(٢) منجد المقرئين (ص٩١).

(٣) التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن (ص١٤٣-١٤٤).

(٤) إشارة إلىٰ كلام ابن الجزري في مقدمة كتابه «منجد المقرئين» (ص٤٥): «أما بعدَ حمدِ الله الذي خلقنا علىٰ السُّنَّة، نعتقد العَشَرة».

# المبحث الثالث

## الركن الثاني: موافقة رسم المصحف المتواتر

ركن «موافقة رسم المصحف المتواتر» يعتبر ركناً مهماً وضابطاً من ضوابط القراءة الصحيحة، ويأتي ترتيبه بعد صحة القراءة القرآنية وتواترها، وكلامنا عن هذا الركن ينحصر في مطلبين:

**المطلب الأول**: معنىٰ كونه ركناً.

**المطلب الثاني**: التوقيف في رسم المصحف والإنكار علىٰ مخالفة خطه.

## المطلب الأول
## معنىٰ كونه ركناً

### رسم المصحف:

يراد به الوضع الذي ارتضاه عثمـان رضي الله عنه ومن كان معه من الصحابة رضي الله عنهم، في كتابة كلمات القرآن، ورسم حروفه في المصاحف التي وجّهها إلىٰ الآفاق والأمصار؛ لجمع الناس عليها واتباعها وعدم مخالفتها(١).

### ومعنىٰ اعتبار رسم المصحف العثماني ركناً مهماً من أركان القراءة الصحيحة:

وذلك لوجوب الالتزام التام بمحاكاة الأصل الذي كتبه أصحاب رسول الله ﷺ، الذين تيقنوا من كـتابته أمامه ﷺ؛ لأن رسم الـمصحف ضابط للتلقي وليس حاكماً عليه، مع أمن عدم تغيير الخط بكثرة الحفاظ، وكثرة الترداد، ثم تداعىٰ الصحابة رضي الله عنهم علىٰ إثر ذلك لجمع هذا المكتوب في مكان واحد هو المصحف الذي أشار النبي ﷺ بكتابته باكراً وذلك في زمان أبي بكر رضي الله عنه، ثم تداعوا بعد ذلك

---

(١) انظر في ذلك: بحوث قرآنية: رسم الـمصاحف العثمـانية: للدكتور محمد محمد أبو شهبة (ص١٥٠)، ضمن مطبوعات مجمع البحوث الإسلامية ـ الأزهر، الـمؤتمر السادس، محرم ١٣٩١هـ ـ مارس ١٩٧١م، مطابع الشركة المصرية ـ القاهرة، وانظر: المدخل لدراسة القرآن (ص٣٣٧).

لكتابة نسخٍ متعددةٍ منه وتوزيعه علىٰ الآفاق ليكون ضابطاً شرعياً احترازياً لأي قراءة تتناقل، وذلك زمن عثمان رضي الله عنه[١].

ولِذا أشار العلماء سلفاً وخلفاً إلىٰ ضرورة اتّباع رسم المصحف؛ وذلك لارتباطه الوثيق بالقراءة؛ لأن «الحاجة إليه ـ رسم المصحف ـ كالحاجة إلىٰ سائر علوم القرآن، بل أهم، ووجوب تعليمه أشمل وأعم، إذْ لا يصح معرفة بعض ما اختلف القرَّاء فيه دون معرفته»[٢].

**فرسم المصحف ركن ضابط للقراءة، بمعنىٰ أنه ضابط الشرعية لأي قراءة تتلقى؛ لأنه هو** «الذي أجمعت عليه الأمة، وتلقته بالقبول بترتيب آياته، بل كلماته، بل حروفه، ليس لنا إلىٰ إنكاره من سبيل، وأصبح مصحف عثمان الإمام والدليل فيما يعنيه من ترتيب يمنع التقديم والتأخير، ومن حصر يمنع الزيادة والنقصان، وإبدال لفظ بلفظ آخر، وهو حجة علىٰ القارئين والمقرئين إلىٰ يوم الدين، وأصبحت القراءة بما يخالف الرسم وإن وافق العربية وصح سنده ـ كالذي جاء في مصاحف الصحابة والتابعين ـ شاذة لكونها شذت عن رسم المصحف الإمام المجمع عليه، فلا تجوز القراءة بها لا في الصلاة ولا في غيرها»[٣].

---

(١) انظر: مراجعات في الجمع العثماني للقرآن المجيد (الدوافع، الأهداف، الإجراءات): للدكتور عبد السَّلام مقبل المجيدي (ص١٨٦)، مجلة كلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة، العدد ٣٤، سنة ٢٠٠٤م، ورسم القرآن في المصاحف العثمانية معجز لنظمه فنون القراءات: للشيخ إبراهيم عطوة عوض (ص١٣٤٤)، مجلة الأزهر، الجزء الثاني عشر ـ السنة الثالثة والستون، ذو الحجة ١٤١١هـ ـ يونيو ١٩٩١م.

(٢) كتاب هجاء مصاحف الأمصار: أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي (ت ٤٤٠هـ): (ص٧٥)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان. دون ذكر لتاريخ الطبع واسم البلد.

(٣) رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن الكريم دوافعها ودفعها: للدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي (ص١١)، دار المنارة ـ جدة، الطبعة الثالثة، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

وقد وضّح ابن الجزري ـ فارس ميدان علم القراءات ـ المقصود بهذا الركن «ركن موافقة رسم المصحف»، حيث قال: «**ونعني بموافقة أحد المصاحف: ما كان ثابتاً في بعضها دون بعض** كقراءة ابن عامر: ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ [البقرة: ١١٦] في البقرة بغير واو[١]. ﴿وبالزبرِ وبالكتبِ المنيرِ﴾ [آل عمران: ١٨٤][٢] بزيادة الباء في الاسمين[٣] ونحو ذلك، فإن ذلك ثابت في المصحف الشامي. وكقراءة ابن كثير ﴿جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تحتها الْأَنْهَارُ﴾ [التوبة: ١٠٠][٤] في الموضع الأخير من سورة «براءة» بزيادة «من» فإن ذلك ثابت في المصحف المكي[٥]، وكذلك ﴿فَإِنَّ اللَّهَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [الحديد: ٢٤] في سورة الحديد بحذف «هو»[٦]. وكذا ﴿سَارِعُوا﴾ [آل عمران: ١٣٣][٧] بحذف الواو[٨].

---

(١) انظر: السبعة في القراءات (ص١٦٩)، والتيسير في القراءات السبع (ص٧٦).

(٢) سورة آل عمران: من الآية ١٨٤. وبرواية حفص هكذا: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَاءُو بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾.

(٣) انظر: السبعة في القراءات (ص٢٢١)، والتيسير في القراءات السبع (ص٩٢)، وإتحاف فضلاء البشر (ص٢٣٣).

(٤) سورة التوبة: من الآية ١٠٠. وبرواية حفص هكذا: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾.

(٥) انظر: السبعة في القراءات (ص٣١٧)، والتيسير في القراءات السبع (ص١١٩)، وإتحاف فضلاء البشر (ص٣٠٨).

(٦) قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر بحذف «هو»، وقرأ باقي القراء العشرة بإثباتها. انظر: السبعة في القراءات (ص١٦٩)، وإتحاف فضلاء البشر (ص٥٣٤).

(٧) سورة آل عمران: من الآية ١٣٣. من قوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾.

(٨) قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر بغير «واو» قبل السين، وباقي القراء بالواو. انظر: السبعة في القراءات (ص٢١٦) والتيسير في القراءات السبع (ص١٤٣)، وإتحاف فضلاء البشر (ص٢٢٨).

وكذا ﴿مِنْهُمَا مُنقَلَبًا﴾[١] بالتثنية في الكهف[٢]، إلىٰ غير ذلك من مواضع كثيرة في القرآن اختلفت المصاحف فيها، **فوردت القراءة عن أئمة تلك الأمصار علىٰ موافقة مصحفهم**، فلو لم يكن ذلك كذلك في شيء من المصاحف العثمانية لكانت القراءة بذلك شاذة لمخالفتها الرسم المجمع عليه»[٣]، لِذلك قال ابن العربي «وإنَّما ضبَطَ أهل كُلّ بلدٍ قراءتهم بناءً علىٰ مُصْحَفِهِم، وعلىٰ ما نَقَلُوهُ عن سلفهم، والكُلُّ من عند الله»[٤].

## احتمال رسم المصحف العثماني للقراءات تحقيقاً أو تقديراً:

بيَّن ابن الجزري ـ بعد ذلك ـ كيفية موافقة القراءة الصحيحة للرسم العثماني وأنها لا تخلو من أن تكون: موافقة تحقيقية أو موافقة تقديرية، مع كيفية احتمال المصاحف العثمانية للاختلافات المتعددة في القراءات، كقراءة: ﴿مَـٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] بالألف، فإن لفظ ﴿مَـٰلِكِ﴾ كُتِبَ بغير ألف في جميع المصاحف، فتقرأ ﴿مَلِكِ﴾، وهي موافقة للرسم تحقيقاً، فاحتملت الكتابة بأن تُقرأ: ﴿مَالِكِ﴾، فقراءة الحذف تحتمله تقديراً، أمَّا في الآية ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ٢]، فقد كُتِب لفظ ﴿مَلِكِ﴾ بغير ألف، في جميع المصاحف، فقراءة الحذف تحتمله تحقيقاً[٥].

---

(١) سورة الكهف: من الآية ٣٦. من قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنقَلَبًا﴾.

(٢) قرأ نافع وابن كثير وابن عامر وأبوجعفر بزيادة ميم بعد الهاء علىٰ التثنية «منهما» وعود الضمير إلىٰ الجنتين، وقرأ الباقون بغير ميم علىٰ الإفراد «منها». انظر: السبعة في القراءات (ص٣٩٠)، وإتحاف فضلاء البشر (ص٣٦٦).

(٣) النشر في القراءات العشر (١/ ١١)، وانظر: منجد المقرئين (ص٧٩).

(٤) أحكام القرآن (٤/ ١٢٠).

(٥) انظر تفصيل ذلك في: منجد المقرئين (ص٨٠)، والنشر في القراءات العشر (١/ ١١).

لذلك جعل الأئمة موافقة الرسم العثماني ولو احتمالاً شرطًا لقبول القراءة، فقالوا: «كل قراءة ساعدها خط المصحف، مع صحة النقل، ومجيئها علىٰ الفصيح من لغة العرب، فهي المعتبرة»[1].

ويحسن التنبيه إلىٰ أن ما جاء من اختلافات بين المصاحف العثمانية ـ في إثبات حرف في بعضها وحذفه في البعض الآخر ـ يرجع إلىٰ ثبوت قراءات وردت بطريق متواترٍ عن رسول الله ﷺ، وما دام الكُلُّ من عند الله، فكان الحرص علىٰ إثباتها، وعليه فإن «هذا الاختلاف بين تلك المصاحف إنما هو اختلاف قراءات في لغة واحدة لا اختلاف لغات، قصد بإثباته إنفاذ ما وقع الإجماع عليه إلىٰ أقطار بلاد المسلمين واشتهاره بينهم.

وإنما كتبت هذه في البعض بصورة، وفي بعض آخر بصورة أخرى؛ لأنها لو كررت في كل مصحف لتوهم نزولها كذلك، ولو كتبت بصورة في الأصل، وبأخرىٰ في الحاشية لكان تحكّماً مع إيهام التصحيح.

ومثل هذا بعد أمر عثمان رضي الله عنه وبعثه إلىٰ كل جهة ما أجمع الصحابة علىٰ الأخذ به لايؤدي إلىٰ تنازع أو فتنة؛ لأن أهل كل جهة قد استندوا إلىٰ أصل مجمع عليه وإمام يرشدهم إلىٰ كيفية قراءته.

---

(١) الكواكب الدرية فيما ورد في إنزال القرآن علىٰ سبعة أحرف من الأحاديث النبوية والأخبار المأثورة في بيان رسم المصاحف العثمانية للقراءات المشهورة ونصوص الأئمة الثقات في ضابط المتواتر من القراءات وما يناسب ذلك: لمحمد بن علي بن خلف الحسيني الشهير بالحداد المالكي الأزهري شيخ القرَّاء والمقارئ (ص٣٤)، مطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي وأولاده بمصر ـ محرم ١٣٤٤هـ.

والحاصل أن المصاحف العثمانية كتبت بحرف واحد وهو حرف قريش(١)، وأن ذلك الحرف يسع من القراءات ما يرسم بصور مختلفة إثباتاً وحذفاً وإبدالاً، فكتبت في بعضها برواية، وفي بعضها برواية أخرىٰ تقليلاً للاختلافات في الجهة الواحدة بقدر الإمكان»(٢).

وقد حصرت كتب علم الرسم هذه الاختلافات المحصورة بين المصاحف(٣)؛ إذْ بلغ معظم ما ورد من هذه الكلمات التي اختلف رسمها بين المصاحف العثمانية حذفاً وإثباتاً سبعاً وثلاثين، فقد جاء في المصحف الشامي، إذْ خالف المصاحف الأخرىٰ في (١٥) موضعاً، ويليه المكي الذي خالف الأخرىٰ في (٦) مواضع، فالكوفي في (٤) مواضع، فالبصري في موضع واحد، وخالف المدني والشامي معاً المصاحف الأخرىٰ في (٩) مواضع، والبصري والكوفي معاً في موضعين فالمجموع (٣٩) موضعاً، **فهي محدودة بالنسبة لكلمات المصحف كاملة ويسيرة لمن يضبطها**(٤)، لذلك «حفظ لنا

---

(١) عبارة: (أن المصاحف العثمانية كتبت بحرف واحد وهو حرف قريش) كلام فيه نظر، راجع مسألة: ما اشتملت عليه المصاحف العثمانية من الأحرف السبعة (ص١٤٦) من هذا البحث، ولاحظ ما في المسألة من آراء وترجيحات.

(٢) تاريخ القرآن وغرائب رسمه وحكمه: لمحمد طاهر عبد القادر الكردي المكي: (ص٩٥)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي وأولاده بمصر، طبعة ثانية. دون تاريخ.

(٣) انظر مثلاً: مختصر التبيين لهجاء التنزيل: لابن نجاح، والمقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار: لأبي عمرو الداني، وكتاب هجاء مصاحف الأمصار للمهدوي، وسمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين للشيخ الضباع.. وغيرها كثير.

(٤) انظر: ما اختلف رسمه من الكلمات القرآنية في المصاحف العثمانية «جمع ودراسة وتوجيه» للدكتور محمد خازر المجالي (ص٨٩-١٦٣)، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، مجلس =

الرسم العثماني وجوه القراءات المتواترة، فرسمه لا ينفك عن قراءاته وأداء وجوهه المنزلة. فكل تغيير في رسمه يلزم منه تغيير في بعض وجوهه، فلتنوع أغراضه اختلفت رسومه في الخط، **ومن ثم عدّه أئمة القراءة ركناً من أركان قبول القراءة»**[1].

* * *

= النشر العلمي ـ جامعة الكويت، السنة التاسعة عشرة ـ العدد السادس والخمسون، محرم ١٤٢٥هـ ـ مارس ٢٠٠٤م.

(١) مختصر التبيين لهجاء التنزيل: للإمام أبي داود سليمان بن نجاح (ت ٤٩٦هـ): (١/ ٢٣٦-٢٣٧) «القسم من الدراسة»، دراسة وتحقيق: الدكتور أحمد بن أحمد بن معمّر شرشال، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، بالتعاون مع مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض ـ المملكة العربية السعودية، سنة ١٤٢١هـ.

## المطلب الثاني
## التوقيف في رسم المصحف والإنكار علىٰ مخالفة خطه

إن تواتر المصحف من أهم الدعامات لتواتر القراءات، بل إن رسم المصحف متواتر تواتراً عاماً كالتواتر القرآني، إلا ما يتعلق **بمواضع الاختلاف** المحدودة في القراءات المتناقلة فتواترها تواتر خاص، كما قال ابن تيمية: «ومن زعم أن الكاتب غلط فهو الغالط غلطاً منكراً، فإن المصحف منقول بالتواتر... فكيف يتصور في هذا غلط؟ وأيضاً فإن القرَّاء إنما قرؤوا بما سمعوه من غيرهم...»[(١)]، إذْ «مثل هذا النقل المتواتر عن الصحابة بأن ما بين اللوحين قرآناً فإن التفريق بين آية وآية يرفع الثقة بكون القرآن المكتوب بين لوحي المصحف كلام الله، ونحن نعلم بالضرورة أن الصحابة الذين كتبوا المصاحف نقلوا إلينا أن ما كتبوه بين لوحي المصحف كلام الله الذي أنزله إلىٰ نبيه ﷺ لم يكتبوا فيه ما ليس من كلام الله»[(٢)].

ولذا بقي الخط حتىٰ اليوم كما كُتِب في عهد الصحابة رضي الله عنهم لم يطرأ عليه أي تغير جوهري، بل طرأ عليه تطور داخلي بالتمييز بالنقط والتشكيل ونحو ذلك، وهذا دليل علىٰ إعجازه[(٣)].

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (١٥/ ٢٥٥).

(٢) نصب الراية لأحاديث الهداية: لعبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي (ت ٧٦٢هـ): (١/ ٣٢٨)، تحقيق: محمد يوسف البنوري، دار الحديث ـ مصر، ١٣٥٧هـ.

(٣) انظر: تعليم النبي ﷺ أصحابه ألفاظ القرآن الكريم (ص ٧٧٤-٧٧٨).

كما أجمعت الأمة في عهد التابعين والأئمة المجتهدين علىٰ تلقِّي ما نُقِل في المصاحف التي أرسلها سيدنا عثمان رضي الله عنه إلىٰ الأمصار بالقبول، وعلىٰ ترك ما سوىٰ ذلك، وهذا ما قرره المهدوي وبيَّنه أحسن بيان عندما قال: «**لما كانت المصاحف التي هي الأئمة، قد اجتمعت عليها الأمة، تلزم موافقتها، ولا تسوغ مخالفتها**، وكان كثير من الخط المثبت فيها يخرج عن المعهود عند الناس، مع حاجتهم إلىٰ معرفته، لتكتب المصاحف علىٰ رسمه، وتجري في الوقف علىٰ كثير منه، لكل قارئ من القرَّاء علىٰ مذهبه وحكمه كانت الحاجة إليه كالحاجة إلىٰ سائر علوم القرآن، بل أهم، ووجوب تعليمه أشمل وأعم، إذْ لا يصح معرفة بعض ما اختلف القرَّاء فيه دون معرفته، **ولا يسع أحداً اكتتاب مصحف علىٰ خلاف خط المصحف الإمام ورتبته**»[1].

لذلك ذهب جمهور أهل العلم ـ وتضافرت آراؤهم ـ إلىٰ ضرورة التقيّد والالتزام بالرسم العثماني في كتابة المصاحف، ومنع كتابة المصحف بما استحدث الناس من قواعد الإملاء المعروفة؛ لأن الرسم العثماني سُنَّة متّبعة كالقراءة فيلزم الوقوف عنده.

فقد سئل الإمام مالك رحمه الله فقيل له: أرأيت من استكتب مصحفاً اليوم، أترىٰ أن يكتب علىٰ ما أحدثه الناس من الهجاء ـ أي: علىٰ الاصطلاحات الإملائية ـ اليوم؟ فقال: «لا أرىٰ ذلك، ولكن يكتب علىٰ الكتبة الأولى»[2].

---

(١) كتاب هجاء مصاحف الأمصار (ص٧٥).

(٢) حاشية إعانة الطالبين علىٰ حل ألفاظ فتح المعين لشرح قرة العين: لسيد البكري بن السيد محمد الدمياطي (١/ ٦٨)، دار الفكر ـ بيروت. وانظر: المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار: للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ): (ص١٩)، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية ـ القاهرة، دون تاريخ.

قال أبو عمرو الداني ـ مؤيداً كلام الإمام مالك ـ: «ولا مُخالف لِمالك من علماء الأمة في ذلك»[(١)].

وقال السخاوي ـ تعقيباً علىٰ كلام الإمام مالك ـ: «والذي ذهب إليه مالك هو الحقّ؛ إِذْ فيه بقاء الحالة الأولى، إلىٰ أن تعلمها الطبقة الأخرى، ولا شكَّ أن هذا هو الأَحرىٰ بعد الأُخرى؛ إذْ في خلاف ذلك تجهيل الناس بأولية ما في الطبقة الأولى»[(٢)].

كما ذهب جمهور أهل العلم ـ أيضاً ـ إلىٰ وجوب المحافظة علىٰ الرسم العثماني لبقاء القرآن علىٰ أصله لفظاً وكتابة، سداً للذرائع، وحتىٰ لا يفتح فيه باب الاستحسان[(٣)].

قال البيهقي[(٤)] ـ في المحافظة علىٰ الرسم العثماني في كتابة القرآن ـ: «من كتب مصحفاً فينبغي له أن يحافظ علىٰ الهجاء التي كتبوا بها تلك المصاحف، ولا يخالفهم فيها، ولا يغيّر ما كتبوه شيئاً؛ فإنهم كانوا أكثر علماً، وأصدق قلباً ولساناً، وأعظم أمانةً منّا، فلا ينبغي لنا أن نظن بأنفسنا استدراكاً عليهم»[(٥)].

لِذَا فالواجب علىٰ القرَّاء والعلماء وأهل الكتابة أن يتبعوا هذا الرسم ـ العثماني ـ في خط المصحف، فإنه رسم زيد بن ثابت وكان أمين رسول الله ﷺ وكاتب وحيه[(٦)].

---

(١) المقنع (ص١٩).

(٢) مناهل العرفان (١/ ٢٦٢)، وانظر: تاريخ القرآن وغرائب رسمه وحكمه (ص ١٠٧).

(٣) انظر: رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين (ص١٣١).

(٤) هو: الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي الفقيه، ولد سنة ٣٨٤هـ، وكتب الحديث في صباه، ومن أشهر مصنفاته: (السنن الكبرى، والصغرى، وشعب الإيمان)، توفي سنة ٤٥٨هـ. انظر: طبقات الشافعية (١/ ٢٢٠-٢٢١)، والأعلام (١/ ١٢٠).

(٥) شعب الإيمان (٢/ ٥٤٨) وانظر: الإتقان في علوم القرآن (٢/ ١١٦٢-١١٦٣).

(٦) انظر: مناهل العرفان (١/ ٣٨٠).

وقال عبد العزيز الدباغ[١]: «رسم القرآن سر من أسرار المشاهدة وكمال الرفعة، وهو صادر من النبي ﷺ، وليس للصحابة ولا لغيرهم في رسم القرآن ولا شعرة واحدة، وإنما هو بتوقيف من النبي ﷺ، وهو الذي أمرهم أن يكتبوه علىٰ الهيئة المعروفة بزيادة الألف ونقصانها؛ لأسرار لا تهتدي إليها العقول وهو سر من الأسرار خص الله به كتابه العزيز دون سائر الكتب السماوية، وكما أن نظم القرآن معجز فرسمه أيضاً معجز»[٢].

## الإنكار علىٰ مخالفة خط المصحف:

أنكر العلماء الاحتجاج بقراءة تخالف خط المصحف، وشددوا النكير علىٰ من يفعل ذلك[٣].

قال الإمام مالك: «من قرأ في صلاته بقراءة ابن مسعود أو غيره من الصحابة مما يخالف المصحف، لم نصلِّ وراءَه، وعلماءُ المسلمين مجمعون علىٰ ذلك، إلاَّ قوماً شذُّوا لا يُعَرَّجُ عليهم»[٤].

وصرّح الإمام أحمد بن حنبل بتحريم مخالفة المصحف العثماني، فقال: «تحرم مخالفة خط مصحف عثمان في واو، أو ياء.. أو ألف أو غير ذلك»[٥].

---

(١) هو: عبد العزيز بن مسعود الدباغ الإدريسي الحسني، مولده ووفاته بفاس سنة (١٠٩٥-١١٣٢هـ)، من الأشراف الحسينيين. انظر: الأعلام (٤/ ٢٨)، ومعجم المؤلفين (٥/ ٢٦٢).

(٢) الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز: لأحمد بن مبارك السلجماسي (ص١٠١)، طبعة مصطفىٰ البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولىٰ ١٣٨٠هـ ١٩٦١م. وانظر: مناهل العرفان (١/ ٢٦٤-٢٦٥).

(٣) انظر: فتاوىٰ ومسائل ابن الصلاح (١/ ٢٣١)، ومنجد المقرئين (ص٨٣).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (٨/ ٢٩٣).

(٥) انظر: البرهان في علوم القرآن (١/ ٣٧٩)، ومناهل العرفان (١/ ٣٧٩).

وأما إسماعيل القاضي(١) رحمه الله فقال في ذلك: «إذا اختار الإنسان أن يقرأ ببعض القراءات التي رويت مما يخالف خط المصحف صار إلىٰ أن يأخذ القراءة برواية واحد عن واحد، وترك ما نقلته الجماعة عن الجماعة، والذين هم حجة علىٰ الناس كلهم ـ يعني خط المصحف، وكذلك ما روي من قراءة ابن مسعود وغيره ليس (ينبغي) لأحد أن يقرأ اليوم به ـ يعني مما يخالف خط المصحف من ذلك؛ لأن الناس لا يعلمون أنها قراءة عبد الله، وإنما هي شيء يرويه بعض من يحمل الحديث، يعني أن ما خالف خط المصحف من القراءات فإنما يؤخذ بأخبار الآحاد، وما وافق خط المصحف منها فهو يقين بالإجماع علىٰ المصحف، فلا يجوز أن يعدل عن اليقين إلىٰ ما لا يعرف يقينه، يعني أنه لا يجوز أن يعدل عمّا وافق خط المصحف الذي هو يقين إلىٰ ما يخالف خطه بما لا يقطع علىٰ صحته»(٢).

وجعل مكي بن أبي طالب ذلك قاعدة أساسية بدهية في حياة المسلمين فقال: «الذي في أيدينا من القرآن هو ما في مصحف عثمان الذي أجمع المسلمون عليه، وأخذناه بإجماع يقطع علىٰ صحة مغيبه وصدقه.

والذي في أيدينا من القرآن هو ما وافق خط ذلك المصحف من القراءات التي نزل بها القرآن، فهو من الإجماع أيضاً.

وسقط العمل بالقراءات التي تخالف خط المصحف، فكأنها منسوخة بالإجماع علىٰ خط المصحف.

---

(١) هو: الإمام شيخ الإسلام الحافظ أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل ابن محدث البصرة حماد بن زيد الأزدي البصري ثم البغدادي المالكي (١٩٩-٢٨٢هـ)، شرح مذهب مالك واحتج له، وصنف المسند وحديث مالك، وأحكام القرآن ومعاني القرآن والقراءات وغير ذلك، ولي قضاء بغداد. انظر: طبقات الحفاظ (ص٢٧٨)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٩٩).

(٢) الإبانة عن معاني القراءات (ص٦٢).

والنسخ للقرآن بالإجماع فيه اختلاف؛ فلذلك تمادىٰ بعض الناس في القراءة بما يخالف خط المصحف (مما) ثبت نقله، وليس ذلك بجيد، ولا بصواب؛ لأن فيه مخالفة الجماعة، وفيه أخذ القرآن بأخبار الآحاد وذلك غير جائز عند أحد من الناس»(١).

لِذَا قال القاضي عياض(٢) رحمه الله: «أجمع المسلمون أن القرآن المتلو في جميع أقطار الأرض، المكتوب في المصحف بأيدي المسلمين مما جمعه الدفتان من أول ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، إلىٰ آخر ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ١]، أنه كلام الله، ووحيه المنزّل علىٰ نبيه محمد ﷺ وأن جميع ما فيه حق، وأن من نقص منه حرفاً قاصدًا لذلك، أو بدّله بحرفٍ آخر مكانه، أو زاد فيه حرفًا مِـمَّا لم يشتمل عليه المصحف الذي وقع الإجماع عليه، وأُجمِعَ علىٰ أنه ليس من القرآن، عامدًا لكل هذا، أنه كافر»(٣).

**وأكدَّ ابن الجزري إجماع الأمة علىٰ ما تضمنته هذه المصاحف**، وعلىٰ ترك ما خالفها من زيادة ونقص؛ حيث قال: «أجمعت الأمة المعصومة من الخطأ علىٰ ما تضمنته هذه المصاحف وترك ما خالفها من زيادة ونقص، وإبدال كلمة بأخرىٰ مما كان مأذوناً

(١) الإبانة عن معاني القراءات (ص٤٥) و(ص٣٦).
(٢) هو: عياض بن موسىٰ بن عياض بن عمرو اليحصبي السبتي أبو الفضل (٤٧٦-٥٤٤هـ) الأندلسي عالم المغرب، وإمام أهل الحديث في وقته، ولي قضاء سبتة، ومولده فيها، ثم قضاء غرناطة، من كتبه: «الشفا بتعريف حقوق المصطفى» و«شرح صحيح مسلم». انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢١٢)، وشذرات الذهب (٢/ ١٣٨)، والأعلام (٥/ ٩٩).
(٣) الشفا بتعريف حقوق المصطفى: للقاضي عياض بن موسىٰ اليحصبي الأندلسي (٢/ ٦٤٧)، تحقيق: محمد أمين قره علي، وأسامة الرفاعي، وجمال السيروان، ونور الدين قره علي، وعبد الفتاح السيد، مكتبة الفارابي بدمشق، مؤسسة علوم القرآن ـ دمشق، دون تاريخ.

فيه توسعة عليهم، ولم يثبت عندهم ثبوتاً مستفيضاً أنه من القران»[١].

**وقد أراد ابن شنبوذ**[٢] جواز القراءة بما يخالف الرسم العثماني، ورام فعل شيءٍ من ذلك، فأنكر عليه المسلمون، فقُبِضَ عليه، ونُوظِر في ذلك فأقرَّ وأصرَّ، وضرب، فلم يصبر حتىٰ كتب علىٰ نفسه كتاباً بالرجوع عما فعل[٣].

قال ابن النديم[٤] ـ بعد أن أورد شيئاً مما قرأ به ابن شنبوذ، والذي خالف فيه خط المصحف العثماني ـ: «**ويقال**: إنه اعترف بذلك كله ثم استتيب وأخذ خطه بالتوبة فكتب يقول: أنا محمد بن أحمد بن أيوب، قد كنت أقرأ حروفاً تخالف مصحف عثمان المجمع عليه، والذي اتفق أصحاب رسول الله ﷺ علىٰ قراءته، ثم بان لي أن ذلك خطأ وأنا منه تائب، وعنه مقلع، وإلىٰ الله جل اسمه منه بريء، إذْ كان مصحف عثمان هو الحق الذي لا يجوز خلافه ولا يقرأ غيره»[٥].

---

(١) النشر في القراءات العشر (١/ ٧).

(٢) هو: محمد بن أحمد بن أيوب بن شنبوذ أبو الحسن، وكان ثقة صالحاً ديناً، فيه سلامة وحمق، إلاَّ أنه كان يرىٰ جواز التلاوة في الصلاة بما يخالف خط المصحف الإمام من الشواذ، وكان كثير اللحن قليل العلم، وقد روىٰ قراءات كثيرة وله كتب مصنفة في ذلك، توفي سنة ثمان وعشرين وثلاث مئة في محبسه بدار السلطان. انظر: الفهرست: محمد بن إسحاق ابن النديم أبو الفرج (ت ٣٨٥هـ): (ص٤٧)، دار المعرفة ـ بيروت، طبعة سنة، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م. ووفيات الأعيان (٤/ ٢٩٩).

(٣) انظر: الفهرست لابن النديم (ص٤٨)، وَوفيات الأعيان (٤/ ٢٩٩-٣٠١)، والمرشد الوجيز (ص١٩١).

(٤) هو: محمد بن إسحاق بن محمد بن إسحاق أبو الفرج بن أبي يعقوب النديم (ت ٤٣٨هـ) صاحب كتاب «الفهرست»، والذي يعتبر من أقدم كتب التراجم وأفضلها، وهو بغدادي، كان وراقاً يبيع الكتب. انظر: معجم المطبوعات (١/ ٢٦٧)، والأعلام (٦/ ٢٩).

(٥) الفهرست (ص٤٨).

وعن زيد بن ثابت قال: «القراءة سنةٌ، قال سليمان بن داود الهاشمي: يعني ألا تخالف الناس برأيك في الاتباع»(١).

قال البيهقي: «إنما أراد ـ والله أعلم ـ أن اتباع مَن قبلنا في الحروف، وفي القراءات سنةٌ متبعةٌ، لا يجوز مخالفة المصحف الذي هو إمام، ولا مخالفة القراءات التي هي مشهورةٌ، وإن كان غير ذلك سائغًا في اللغة، أو أظهر منها»(٢).

وقال البيهقي ـ أيضًا ـ: وبمعناه بلغني عن أبي عبيد(٣) في تفسير ذلك، قال: وترىٰ القرَّاء لم يلتفتوا إلىٰ مذاهب العربية في القراءة، إذا خالف ذلك خطّ المصحف، وزاد: واتِّباعُ حروف المصاحف عندهم كالسنن القائمة التي لا يجوز لأحدٍ أن يتعدَّاها(٤).

**الخلاصة:**

أن رسم المصحف ركن مهم من أركان القراءة القرآنية وذو صلة وثيقة بها، فهو ركن ضابط للقراءة، وباتباع هذا الرسم ـ العثماني ـ يتمّ الحفاظ علىٰ القراءة واتصال سندها إلىٰ الرسول ﷺ، وبفقد هذا الرسم تفقد القراءة التلقي والأخذ عن المشايخ، ويصبح الأخذ من المصاحف، فيفوت معرفة ما فيه من طرق الأداء؛ ولهذا يجب

(١) رواه الطبراني في المعجم الكبير (٥/ ١٣٣)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٥٤٨) وفي السنن الكبرىٰ (٢/ ٣٨٥)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٢٢٤) وصححه ووافقه الذهبي.
(٢) السنن الكبرىٰ (٢/ ٣٨٥).
(٣) هو: أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي الهروي، الإمام المجتهد، أحد الأعلام، وثّقه غير واحد، اشتغل بالحديث والأدب والفقه، متفننـًا في أصناف علوم الإسلام من القراءات والفقه والعربية والأخبار، توفي سنة ٢٢٤هـ. انظر: وفيات الأعيان (٤/ ٦٠-٦١)، وطبقات الحفاظ (ص١٨٢).
(٤) شعب الإيمان (٢/ ٥٤٨)، وانظر: البرهان في علوم القرآن (١/ ٣٨٠).

موافقة خطّ المصحف واتباع رسمه، ولا يجوز مخالفته، وهذا بإجماع الصحابة رضي الله عنهم، وبتأكيد من التابعين وتابعي التابعين والأئمة المجتهدين علىٰ كتابة المصاحف علىٰ هذه الهيئة المعروفة ـ بقواعد الرسم العثماني ـ إلىٰ أن وصل إلينا، غير ما طرأ عليه من النقط والشكل، والله وليّ التوفيق.





# المبحث الرابع

## الركن الثالث: موافقة اللغة العربية

وينحصر الحديث في ركن «موافقة اللغة العربية» في مطلبين اثنين؛ هما:

**المطلب الأول**: معنىٰ موافقة اللغة العربية؟

**المطلب الثاني**: معنىٰ كون «موافقة اللغة العربية» شرطاً.. وهل هناك مسوِّغ لبقاء الشرطية؟

## المطلب الأول
## معنىٰ موافقة اللغة العربية

**معنىٰ موافقة اللغة العربية**: هو أن تكون القراءة موافقة لوجه من وجوه النحو، مثل:

١ـ قراءة حمزة بخفض الميم من لفظة ﴿وَٱلْأَرْحَامِ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١]، عطفاً علىٰ الضمير المجرور في ﴿بِهِۦ﴾ علىٰ مذهب الكوفيين ومن وافقهم، أو أعيد الجار وحُذف للعلم به، أو جُر علىٰ القسم تعظيماً للأرحام، وحثاً علىٰ صلته[1].

٢ـ وكذلك قراءة أبي جعفر: ببناء ﴿لِيَجْزِىَ﴾ علىٰ المجهول[2]، ونصب ﴿قَوْمًا﴾ في قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِىَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية: ١٤].

فهذه القراءات وغيرها مما ردّها بعض النحاة، فهي متواترة سنداً، موافقة لخط

---

(١) وقرأ باقي القراء العشرة بنصب الميم من لفظة ﴿وَٱلْأَرْحَامَ﴾، انظر تفصيل هذه القراءة في: السبعة في القراءات (ص٢٢٦)، وإتحاف فضلاء البشر (ص٢٣٦)، وانظر كذلك: تفسير الطبري (٤/ ٢٢٥)، وتفسير القرطبي (٥/ ٢-٥)، وتفسير فتح القدير (١/ ٤١٨).

(٢) وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف بنون مفتوحة بعد اللام وكسر الزاي وفتح الياء هكذا ﴿لنَجزِيَ﴾، وقرأ باقي القراء العشرة بياء مفتوحة في مكان النون مع كسر الزاي وفتح الياء، هكذا ﴿لِيَجْزِىَ﴾ ولا خلاف بين القراء العشرة في نصب ﴿قَوْمًا﴾. انظر: السبعة في القراءات (ص٥٩٤)، والبدور الزاهرة (ص٢٩٣).

المصحف ضبطاً، وكفىٰ بتواترها ردّاً علىٰ من أنكرها أو طعن فيها[1].

وينبغي أن يُعلم:

أن القراءة إذا ثبتت تواتراً وصحت سنداً، ووافقت خط المصحف ضبطاً، وجب قبولها وعدم ردّها ولو أنكرها بعض النحويين[2]، وفي ذلك يقول الإمام أبو عمرو الداني: «وأئمة القرّاء لا تعمل في شيء من حروف القرآن علىٰ الأفشىٰ في اللغة والأقيس في العربية، بل علىٰ الأثبت في الأثر والأصح في النقل، **والرواية إذا ثبتت عندهم لا يردها قياس عربية، ولا فشو لغة، لأن القراءة سنّة مُتّبعة يلزم قبولها والمصير إليها**»[3].

**فالقراءة القرآنية: يُحتجُّ بها، لا يُحتجّ لها**، فهي تتحكم في قواعد النحو، لا قواعد النحو تتحكم فيها.

لِذا عقّب الزرقاني علىٰ قول أبي عمرو، قائلاً: «وهذا كلام وجيه، فإن علماء النحو إنما استمدوا قواعده من كتاب الله تعالىٰ وكلام رسوله وكلام العرب، فإذا ثبتت قرآنية القرآن بالرواية المقبولة كان القرآن هو الحَكَم علىٰ علماء النحو وما قعدوا من قواعد، ووجب أن يرجعوا هم بقواعدهم إليه لا أن نرجع نحن بالقرآن إلىٰ قواعدهم المخالفة نحكّمها فيه، وإلاَّ كان ذلك عكساً للآية وإهمالاً للأصل في وجوب الرعاية»[4].

---

(١) انظر: منجد المقرئين (ص٧٩)، والنشر في القراءات العشر (١/ ص١٠و٢٩) ففيهما تفصيل لكثير من الآيات التي ردّها بعض النحاة.

(٢) انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد (٢/ ١٥٤)، والسنن الكبرىٰ (٢/ ٣٨٥) وشعب الإيمان (٢/ ٥٤٨).

(٣) جامع البيان في القراءات السبع المشهورة (ورقة ١٧٢ب) «مخطوط»، وانظر: منجد المقرئين (ص٢٠٣).

(٤) مناهل العرفان (١/ ٢٩١).

## المطلب الثاني
## معنىٰ كون «موافقة اللغة العربية» شرطاً.. وهل هناك مسوِّغ لبقاء الشرطية؟

أما معنىٰ كون ركن موافقة اللغة العربية شرطاً فهو شرطٌ احترازي (وقائي)؛ أي أن تكون القراءة علىٰ سنن كلام العرب ولهجاتها، بمعنىٰ ألاَّ تخالف الأسلوب العربي في مفرداته وفي جمله وعباراته، فيخرج من ذلك غير العربية من العجمة وغيرها، وإلا فإن القرآن بقراءاته التي انطبق عليها ما سبق من شروط تواتر القراءات هو الأصل، لِذَا قال الشيخ أبو زهرة[١] رحمه الله: «وليس معنىٰ ذلك ـ أي: موافقة اللغة العربية ـ أن تكون أقوال النحويين حاكمة علىٰ القرآن بالصحة، فإنه هو الحاكم عليهم، وهو أقوىٰ حجج النحويين في إثبات ما يثبتون، ونفي ما ينفون، **ولكن معنىٰ ذلك ألَّا يكون فيه ما يخالف الأسلوب العربي في مفرداته وفي جمله وعباراته**»[٢].

---

(١) هو: محمد بن أحمد أبو زهرة، ولد سنة ١٣١٦هـ، وكان من علماء عصره، أسهم في حركة التأليف وأغدق علىٰ المكتبة الإسلامية بمؤلفات تربو علىٰ الأربعين؛ منها: تاريخ الجدل، وأصول الفقه، الأئمة الأربعة حياتهم وفقههم، توفي بالقاهرة سنة ١٣٩٤هـ. انظر: الأعلام (٦/ ٢٥).

(٢) المعجزة الكبرىٰ القرآن: «نزوله، كتابته، جمعه، إعجازه، جدله، علومه، تفسيره»: للإمام محمد ابن أحمد أبي زهرة (ص٤٠)، دار الفكر العربي ـ القاهرة، طبعة سنة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

وقال الفراء[١] رحمه الله: «إن لغة القرآن أفصح أساليب العربية على الإطلاق»[٢].

وقال في موضع آخر: «الكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر»[٣].

**وبناءً على ذلك:**

لا تُوجد قراءة ثابتة متواترة موافقة لخط المصحف العثماني، ولا وجه لها في اللغة العربية؛ لأن القراءة إذا تواتر سندها ووافقت خط المصحف العثماني قطعنا بأنها قرآن منزل، **فركن موافقة اللغة العربية تابع للرواية والنقل**.

ومتى ما حكم على صحة القراءة بالتواتر، وموافقة خط المصحف العثماني، فلا بدَّ أن يكون لها وجه من اللغة العربية، سواء كان أفصح أم فصيحاً، مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه. وعلى هذا المقياس في الحكم على القراءة قس.

* * *

(١) هو: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسدي، مولاهم الكوفي النحوي صاحب الكسائي، وكان ثقة، له مصنفات كثيرة، كتبها كلها حفظاً؛ منها: «معاني القرآن» وقيل: عرف بالفرَّاء؛ لأنه كان يفري الكلام، مات بطريق الحج سنة سبع ومئتين وله ثلاث وستون سنة. انظر: وفيات الأعيان (٦/ ١٧٦)، وطبقات المفسرين (ص٢٨)، والبلغة (ص٢٣٨).

(٢) معاني القرآن: لأبي زكريا يحيي بن زياد الفرَّاء (ت ٢٠٧هـ): (١/ ١٣)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٨٠هـ.

(٣) معاني القرآن (١/ ١٤).

## المبحث الخامس

## التعريف بالقراءات الشَّاذة وحكم القراءة بها[١]

وينحصر الحديث في هذا المبحث: بمعرفة القسم الثاني من أقسام القراءات، وهي: **القراءات الشاذة تعريفاً وحكماً**، لتثبّت في الأذهان انحصار التواتر في القراءات العشر، وللخروج عن شاذ القراءة، لِذا يتكون هذا المبحث من مطلبين، هما:

**المطلب الأول**: التعريف بالقراءات الشَّاذَّة.

**المطلب الثاني**: حكم القراءة بالشّاذّ وموقف العلماء منها.

---

(١) من باب: مفهوم المخالفة، ولمعرفة القسم الثاني من أقسام القراءات، فلابدَّ من نبذة مختصرة عن التعريف بالقراءات الشاذة وحكمها؛ حيث تكرر لفظ الشذوذ في القراءات كثيراً في ثنايا الحديث عن موضوع التواتر في هذا البحث، فلهذا أحببت الحديث عن التعريف بالقراءات الشاذة بصورة وجيزة. والله الموفق.

## المطلب الأول
## التعريف بالقراءة الشَّاذَّة

### تعريف الشَّاذّ في اللغة:

**الشذوذ**: هو مصدر شذَّ يَشِذُّ شذوذاً؛ أي انفرد عن الجمهور وندر، فهو شاذّ، وأشذُّ غيره، **وشذَّ الرجل**: إذا انفرد عن أصحابه، وكذلك كل شيء منفرد فهو شاذ، وكلمة شاذة[(١)].

وشذَّ عن الجماعة: انفرد عنهم شذوذاً[(٢)].

**وشذَّ من القاعدة**: أي: خرج من الضابط الذي يعطيه لفظ التحديد من عمومه مع صحته قياساً واستعمالاً[(٣)].

وكفىٰ بهذه التسمية ـ من المعاني اللغوية ـ تنبيهاً علىٰ **انفراد الشاذّ** وخروجه عمّا عليه الجمهور، والذي لم يزل عليه الأئمة الكبار القدوة في جميع الأمصار من الفقهاء والمحدثين وأئمة العربية: **توقير القرآن واجتناب الشاذّ، واتّباع القراءة المشهورة، ولزوم الطرق المعروفة في الصلاة وغيرها**[(٤)].

---

(١) انظر: لسان العرب، مادة «شذذ» (٣/ ٤٩٤-٤٩٥)، والقاموس المحيط (١/ ٤٢٧) ومختار الصحاح (١/ ١٤٠).

(٢) انظر: المغرب في ترتيب المعرب (١/ ٤٣٥).

(٣) انظر: التوقيف علىٰ مهمات التعاريف (١/ ٤٢٢).

(٤) جمال القرَّاء (٢/ ٥٦٦)، وانظر: المرشد الوجيز (ص١٧٩).

**والشَّاذّ في الاصطلاح (عند علماء القراءات):**

هي القراءة التي لم يصح سندها، أو خالفت الرسم، أو لا وجه لها في العربية.

أو هي القراءة التي فقدت ركناً من أركان القراءة الثلاثة: التواتر، ورسم المصحف، وموافقة اللغة العربية ولو وجهاً[١].

لِذَا قال أبو شامة في بيان أركان القراءات: «كل قراءة اشتهرت بعد صحة إسنادها وموافقتها خط المصحف، ولم تنكر من جهة العربية، فهي القراءة المعتمد عليها، **وما عدا ذلك فهو داخل في حيز الشَّاذّ والضعيف**، وبعض ذلك أقوىٰ من بعض»[٢].

وزاد ابن الجزري ذلك البيان ـ في أركان القراءات ـ توضيحاً وتفصيلاً فقال: «كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحُلّ إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب علىٰ الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، **ومتىٰ اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أُطلِق عليها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عن أئمة التحقيق من السلف والخلف**»[٣].

وقد نظم ابن الجزري تعريف القراءة الشَّاذة ـ بعد توضيح الأركان الصحيحة ـ فقال:

---

(١) انظر: المرشد الوجيز (ص١٨٤)، ومنجد المقرئين (ص٨٢)، والنشر في القراءات العشر (١/ ٩)، وغيث النفع (ص٦-٧).

(٢) المرشد الوجيز (ص١٧١-١٧٢) و(ص١٨٤).

(٣) النشر في القراءات العشر (١/ ٩)، وانظر: منجد المقرئين (ص٨١).

وحيثما يختل ركن أثبت شذوذه لو أنه في السبعة[1]

## أول من تتبع وجوه القراءات:

ذكر أبو حاتم السجستاني: أن «أول من تتبع بالبصرة وجوه القراءات، وألَّفها، وتتَبَّع الشَّاذَّ منها فبحث عن إسناده: هارون بن موسىٰ الأعور[2]، وكان من القرَّاء، فكَرِهَ الناس ذلك، وقالوا: قد أساء حين ألَّفها»[3].

## أنواع القراءات الشاذة:

أنواع القراءات الشَّاذة كثيرة؛ ومنها:

**النوع الأول:** ما صح سندها ووافقت الرسم واللغة ولكنها لم تتناقل، أي: منقطعة التناقل، بمعنىٰ أنها رويت في الحديث ذي السند الصحيح.

**ومن ذلك** القراءات المنسوبة إلىٰ الصحابة؛ فهي إما تفسير، وإما بيان مذهب، وبناءً علىٰ ذلك فقد تقرر أن «ما يؤثر عن الصحابة والتابعين أنهم قرؤوا بكذا وكذا إنما ذلك علىٰ جهة البيان والتفسير، لا أن ذلك قرآن يُتلى»[4].

**ويؤيد هذا ويؤكده** ما قاله مجاهد بن جبر رحمه الله: «لو كنت قرأت قراءة ابن

---

(١) منظومة طيبة النشر في القراءات العشر (ص٣).

(٢) هو: هارون بن موسىٰ الأزدي العتكي بالولاء، أبو عبد الله المشهور بالأعور، عالم بالقراءات والعربية من أهل البصرة، قرأ القرآن وحفظ النحو والحديث، وكان أول من تتبع وجوه القراءات والشاذ منها، صنّف: «الوجوه والنظائر في القرآن»، توفي في نحو ١٧٠هـ. انظر: غاية النهاية (٢/ ٣٤٨)، والأعلام (٨/ ٦٣).

(٣) جمال القراء (٢/ ٥٧٠)، وانظر: المرشد الوجيز (ص١٨١)، ومنجد المقرئين (ص٢١١).

(٤) تفسير القرطبي (١/ ٨٦).

مسعود لم أحتج أن أسأل ابن عباس عن كثير من القرآن، مما سألت»(١).

**قال صاحب تحفة الأحوذي**: موضحاً معنىٰ كلام مجاهد: «أي لما وقع في قراءته من تفسير كثير من القرآن»(٢).

**وأمثلة ذلك:**

**المثال الأول**: عن أبي يونس(٣) مولىٰ عائشة رضي الله عنها أنه قال: «أمرتني عائشة أن أكتب لـها مصحفاً، وقالت إذا بلغت هذه الآية فآذني: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، فلمـا بلغتها آذنـتها فأملت عليَّ: «حافظوا علىٰ الصلوات والصلاة الوسطىٰ صلاة العصر وقوموا لله قانتيـن»، قالت عائشة: سمعتها من رسول الله ﷺ»(٤).

**المثال الثاني:**

قوله سبحانه وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩].

---

(١) سنن الترمذي (٥/ ٢٠٠)، كتاب: تفسير القرآن، باب: ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه، ح/ رقم ٢٩٥٢.

(٢) تحفة الأحوذي (٨/ ٢٢٧).

(٣) هو: أبو يونس مولىٰ عائشة رضي الله عنها، ثقة، روىٰ عن عائشة، وروىٰ عنه القعقاع بن حكيم وغيره، وهو من الطبقة الثالثة. انظر: الطبقات الكبرىٰ (٥/ ٢٩٦)، وتقريب التهذيب (ص٦٨٥).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٤٣٧)، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: الدليل لمن قال: الصلاة الوسطىٰ هي صلاة العصر، ح/ رقم ٦٢٩.

قرأ ابن مسعود: (فَامضُوا) بدلاً من ﴿فَٱسْعَوْا﴾ وهي تعتبر تفسيراً للقراءة المتواترة ﴿فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾؛ أي فاقصدوا وتوجهوا، وليس فيه دليل علىٰ الإسراع في المشي، وإنما الغرض المضي إليها[1].

قال القاضي أبو بكر الباقلاني: معلقاً علىٰ ما روي عن بعض الصحابة من قراءات: «وكان منهم من يقرأ التأويل مع التنـزيل، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، وهي صلاة العصر...»[2].

لِذَا قال أبو عبيد في الفضائل: «القصد من الشاذة: تفسير المشهورة وتبيين معانيها، كقراءة عائشة وحفصة: والصلاة الوسطىٰ صلاة العصر»[3].

**النوع الثاني: ما لم يصح سندها (مخالفة السند):**

وهذا النوع تمثله قراءة ابن مقسم العطار[4]، حيث عمد إلىٰ حروف من القرآن فخالف الإجماع فيها، فأنكر عليه أهل العلم، وبينوا له تلك المخالفة[5].

**النوع الثالث: ما خالفت رسم المصحف مع صحة السند، وموافقة العربية.**

---

(١) انظر: المحتسب (٢/ ٣٧٥-٣٧٦).

(٢) المرشد الوجيز (ص١٤٢-١٤٣).

(٣) فضائل القرآن (٢/ ١٤٩).

(٤) هو: محمد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم، أبو بكر البغدادي العطار، أحد القراء بمدينة السلام، وكان عالماً باللغة والشعر، وله من الكتب: كتاب (الأنوار في علم القرآن)، وكتاب (احتجاج القراءات)، وله اختيار في القرآن جمعه، توفي سنة ٣٥٤هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٦/ ١٠٦)، ومعرفة القراء الكبار (١/ ٣٠٩).

(٥) تاريخ بغداد، لأحمد بن علي بن ثابت، أبي بكر الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ): (٢/ ٢٠٦-٢٠٧)، دار الكتب العلمية ـ بيروت. دون تاريخ.

وقد قال فيها ابن الجزري: «ما وافق العربية، وصحَّ سنده وخالف الرسم... فهذه القراءات تُسمَّىٰ اليوم: شاذَّة، لكونها شذَّت عن رسم المصحف المجمع عليه، وإن كان إسنادها صحيحاً، فلا تجوز القراءة بها لا في الصلاة ولا في غيرها»[١].

**ومثل ذلك قراءة ابن شنبوذ**؛ لمخالفتها خط المصحف المجمع عليه؛ وبسبب تلك المخالفة تمَّ ضربه واستتابته، لِذَا قال أبو منصور الأزهري: «ومن قرأ بحرفٍ شاذٍ يُخَالِفُ المصحف، وخالَفَ بذلك جمهور القراء المعروفين، فهو غيرُ مصيبٍ.

وهذا مذهبُ أهِل العِلْم الذين هم القُدْوَةُ، ومذهبُ الراسخِين في عِلِم القرآن قديماً وحديثاً»[٢].

**النوع الرابع: مخالفة اللغة:**

وهذا النوع تمثله قراءة ابن محيصن[٣]، حيث كان له اختيار في القراءة علىٰ مذهب العربية، فخرج به عن إجماع أهل بلده، فرغب الناس عن قراءته[٤].

## ومن تلك القراءات الشاذة:

قراءة الأئمة الأربعة المشهورين؛ وهم:

---

(١) منجد المقرئين (ص٨٢).

(٢) تهذيب اللغة (٥/ ١٤) مادة «حرف».

(٣) هو: محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي (ت ١٢٣هـ) أبو حفص المكي، مقرئ أهل مكة بعد ابن كثير، وأعلم قرائها بالعربية. انفرد بحروف خالف فيها المصحف، فترك الناس قراءته، ولم يلحقوها بالقراءات المشهورة، وكان لا بأس به في الحديث. انظر: الأعلام (٦/ ١٨٩).

(٤) غاية النهاية (٢/ ١٦٧).

ابن محيصن، والحسن البصري[١]، واليزيدي[٢]، والأعمش، فقراءتهم مكتوبة في كتب القراءات، وتناقلها البعض ثم تُركت، فباتت شاذة لترك التناقل، ولمخالفتها بعض أركان ثبوت القراءة الصحيحة.

وغير ذلك من أنواع القراءات الشَّاذة وأمثلتها الكثيرة، والتي تزخر بها كتب التفسير[٣] وكتب القراءات الشَّاذة الخاصة بها[٤].

* * *

(١) هو: الحسن بن أبي الحسن البصري أبو سعيد، مولىٰ الأنصار تابعي، ولد بالمدينة سنة ٢١هـ، إمام أهل البصرة وحبر الأمة في زمنه علماً وعملاً، قرأ علىٰ أبي العالية عن أُبيّ، وزيد، روىٰ القراءة عنه عاصم الجحدري، وغيرهم، من كتبه: «فضائل مكة»، توفي سنة ١١٠هـ. انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ٦٥)، وغاية النهاية (١/ ٢٣٥).

(٢) هو: أبو محمد يحيىٰ بن المبارك بن المغيرة العدوي البصري المعروف باليزيدي (١٣٨-٢٠٢هـ)، تلميذ أبي عمرو بن العلاء وعنه أخذ القراءة، وهو بصري إمام مقرئ، ثقة كبير، عالم بالعربية والأدب، توفي وله أربع وسبعون سنة. انظر: غاية النهاية (٢/ ٣٧٥)، وشذرات الذهب (١/ ٤)، والأعلام (٨/ ١٦٢).

(٣) مثل: تفسير الطبري، وتفسير الكشاف، ومعاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن للأخفش.. وغيرها.

(٤) مثل: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، والمختصر في شواذ القراءات، وإتحاف فضلاء البشر، والقراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب.. وغيرها.

## المطلب الثاني
## حكم القراءة بالشّاذّ وموقف العلماء منها

ذهب جمهور العلماء ـ سلفاً وخلفاً ـ من الفقهاء والأصوليين والمحدِّثين والقُرَّاء أن ما وراء القراءات العشر شاذّ، ولا تجوز القراءة بما هو شاذ[1]، وهذا خلاصة أقوالهم:

١ـ قال الإمام مالك: «من قرأ في صلاته بقراءة ابن مسعود، أو غيره من الصحابة، مما يخالف المصحف، لم يُصلَّ وراءه»[2].

**٢ـ وقال ابن عبد البر**[3]: «وإنما لم تجز القراءة به في الصلاة؛ لأن ما عدا مصحف عثمان فلا يقطع عليه، وإنما يجري مُجرىٰ السنن التي نقلها الآحاد»[4].

**لذا قرر أهل العلم أنه** «إن قرأ بقراءة تخرج عن مصحف عثمان كقراءة ابن مسعود (فصيام ثلاثة أيام متتابعات) **لم تصح صلاته**...لأن القرآن ثبت بطريق مقطوع به وهو التواتر، ولا تواتر فيها بل أجمعت الصحابة علىٰ خلاف ذلك»[5].

---

(١) منجد المقرئين (ص٨٢)، وغيث النفع (ص٦-٧).

(٢) المدونة (١/ ٨٤)، وانظر: منجد المقرئين (ص٨٣).

(٣) هو: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي المالكي أبو عمر (٣٦٨-٤٦٣هـ): من كبار حفّاظ الحديث، انتهىٰ إليه مع إمامته علو الإسناد، وكان عالماً بالقراءات والحديث والرجال، مؤرخ، أديب، بحّاثة، توفي بشاطبة، ومن كتبه: «التمهيد شرح الموطأ» و«جامع بيان العلم وفضله». انظر: طبقات الحفاظ (١/ ٤٣١)، والأعلام (٨/ ٢٤٠).

(٤) التمهيد (٨/ ٢٩٢).

(٥) المبدع في شرح المقنع (١/ ٤٤٤).

٣ـ وسئـل ابن الصلاح: «هل يجوز لقارئ يقرأ كتاب الله بالقراءات الشَّـاذة التي لم يصح نقلها من أئمة هذا الفن، ولا سيما لمن ليس يعرف مصادر ألفاظ العرب ولا مبانيها ولا يقدر التصرف ولا تطلع معانيها، ولئن جاز أقراءتها أولىٰ أم السكوت عنها وهل تكره قراءتها في الصلاة أم لا؟».

**أجاب رضي الله عنه:** «الأمر في ذلك أبلغ من ذلك، وهو أنه لا يجوز القـراءة من ذلك إلا بما تواتر نقله واستفاض وتلقته الأمة بالقبول كهذه السبع، فإن الشرط في ذلك اليقين والقطع علىٰ ما تقرر في الأصول، فما لم يوجد فيه ذلك فممنوعٌ منه منع كراهة وممنوع منه في الصلاة وخارج الصلاة وممنوع منه من عرف المصادر والمعاني ومن لم يعرف ذلك»[١].

٤ـ وقال ابن الحاجب: «لا يجوز أن يقرأ بالقراءة الشاذة في صلاة ولا في غيرها، عالماً بالعربية كان أو جاهلاً»[٢].

٥ـ وقال النووي: «لا تجوز القراءة في الصلاة ولا غيرها بالقراءة الشاذة؛ لأنها ليست قرآناً، فإن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر»[٣].

٦ـ وقال صاحب المبدع: «وعند الحنابلة ـ القراءة بالشاذ ـ لا تصح، وذكر ابن المنجا أنه المذهب؛ لأن القرآن ثبت بطريق مقطوع به وهو التواتر، ولا تواترفيها ـ أي الشاذة ـ بل أجمعت الصحابة علىٰ خلاف ذلك»[٤].

---

(١) فتاوىٰ ومسائل ابن الصلاح (١/ ٢٣١).

(٢) البرهان في علوم القرآن (١/ ٣٣٢)، وانظر: منجد المقرئين (ص٨٦).

(٣) المجموع (٣/ ٣٤٧)، وانظر: التبيان في آداب حملة القرآن: لأبي زكريا محيي الدين يحيىٰ بن شرف ابن مري النووي (ص٤٨)، الوكالة العامة للتوزيع ـ دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

(٤) المبدع (١/ ٤٤٥). وانظر: المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني: لموفق الدين عبد الله بن =

٧ـ وقد نقل الإمام ابن عبد البر إجماع المسلمين علىٰ أنه لا تجوز القراءة بالشاذ، وأنه لا يجوز أن لا يصلي خلف من يقرأ بها[١].

**لِذا قال العلماء:** «من قرأ الشَّاذ إن كان جاهلاً به أو بتحريمه عرف بذلك، فإن عاد إليه أو كان عالماً به عزر تعزيراً بليغاً إلىٰ أن ينتهي عن ذلك، ويجب علىٰ كل متمكن من الإنكارعليه ومنعه»[٢].

٨ـ وقد أفاض الحافظ ابن حجر في توضيح حكم القراءة بالشاذ، وبيَّن ذلك أحسن بيان عندما سُئل عنها، فقيل له:

ـ هل تحرم القراءة بالشاذ.. أم تجوز؟

ـ وهل الشاذّ ما زاد علىٰ السبعة، كما صرّح به أكثر الفقهاء، أم ما زاد علىٰ العشرة كما صرّح به ابن الصلاح، والسبكي تبعاً للبغوي وجماعة؟

ـ وهل يعزَّر من قرأ بالشاذ، كما فعل بابن شنبوذ وابن مقسم أم لا؟ لاسيما إن أظهر القراءة بها.

**فأجاب:** «الحمد لله. اللهم أهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك.

... إذا تقرر أنَّ الشَّاذ ما وراء العشرة، واتفق أئمة الفقه والأصول وجمهور القرَّاء علىٰ ذلك لم يُلْتَفت إلىٰ من يخالف ذلك، لأنَّ من شذَّ لم يُقْبل.

---

= أحمد بن قدامة المقدسي الدمشقي (ت ٦٢٠هـ): (١/ ٢٩٢)، دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

(١) انظر: منجد المقرئين (ص٨٤).

(٢) التبيان في آداب حملة القرآن (ص٤٨).

وما نُقِلَ عن بعض الفقهاء من جواز القراءة بالشاذّ؛ فهو محمول علىٰ إرادة التعليم والتمرين في توجيه الإعراب وغير ذلك من المقاصد، لا علىٰ جواز تسميته قرآناً، ولا علىٰ دعوىٰ القطع به. **ومن نقل الاتفاق علىٰ منع القراءة بالشاذِّ مقدَّم في نقله علىٰ من نقل خلاف ذلك.**

فمن عاند، فقرأ بالشاذ أو أقرأ به علىٰ أنه قرآن عُزِّر التعزير الرادع له ولأمثاله عن التلاعب بكتاب الله تعالى.

فإن زعم أن ذلك تواتر عنده فقد أبطل، لأنه لا يستطيع أن يسندها إلىٰ أربعة عن أربعة، فضلاً عن أكثر من ذلك كما شُرِط في التواتر... فكيف يُدَّعىٰ التواتر فيما يتفرد به!! فما لـمن كابر الحسَّ، وعاند العقل، وخالف اتفاق الجمهور إلَّا الرَّدع بما يليق به.

وكفىٰ بالأئمة الـماضين فيمـا صنعوه مع ابن شنبوذ، ثم مع ابن مقسم ـ مع جلالتيهما ـ قدوة.

وقد كان أعظـم القائمين عليهما إمام القـرَّاء ـ أبو بكر بن مجاهد ـ وكفـىٰ به حجة علىٰ هؤلاء المخالفين، والله المستعان.

قاله وكتبه: أحمد بن علي بن حجر الشافعي عفا الله عنه»[١].

٩ـ أضف إلىٰ ما قاله الفقهاء والأصوليون والمحدّثون في حكم القراءة بالشاذ، فقد نصَّ عليه كذلك أئمة القرَّاء، فقال السخاوي: «فإن قيل: فهل في هذه الشواذ شيء تجوز القراءة به؟

---

(١) نصَّ فتوىٰ الحافظ ابن حجر عن القراءات، ملحقة بذيل منجد المقرئين (ص٢٤٢-٢٤٥).

قلت: لا تجوز القراءة بشيء منها:

أ ـ لخروجها عن إجماع المسلمين.

ب ـ وعن الوجه الذي ثبت به القرآن، وهو التواتر، وإن كان موافقاً للعربية وخط المصحف؛ لأنه جاء من طريق الآحاد، وإن كانت نقلته ثقات، فتلك الطريق لا يثبت بها القرآن.

ج ـ ومنها من نقله من لا يعتد بنقله، ولا يوثق بخبره، فهذا أيضاً مردود، لا يجوز القراءة به ولا تقبل، وإن وافق العربية وخط المصحف..»[1].

**وقال ابن الجزري:** «ما وراء ـ القراءات ـ العشر؛ ممنوع من القراءة به مَنعَ تحريم، لا منع كراهة»[2].

**خلاصة القول في حكم القراءة بالشاذّ:**

بعد بسط أقوال أهل العلم في هذه المسألة ـ حكم القراءة بالشاذ من القراءات ـ تبيَّن لنا إجماع العلماء علىٰ أنه لا تجوز قراءة القرآن بما هو شاذ من القراءات، لا في الصلاة ولا في خارجها.



(١) جمال القرَّاء (٢/ ٥٧٩).

(٢) منجد المقرئين (ص٨١) و(ص١٦٦).




# الفصل الثالث

# الشبهات والطعون

# حول تواتر القراءات والرَّد عليها

ويشتمل علىٰ مبحثين:

**المبحث الأول:** تفنيد الشبهات والطعون حول تواتر القراءات ورسم المصحف.

**المبحث الثاني:** القراءات المتلقاة (المتناقلة) المطعون فيها من حيث العربية.




## الفصل الثالث

## الشُبُهات والطعون حول تواتر القراءات والرَّد عليها

يفنّد هذا الفصل ما أثير حول تواتر القراءات المتناقلة من شُبَهٍ وطُعون قُصِد بها التشكيك في أهم ركن فيها، أَلاَ وهو تواترها، سواء بالتشكيك في مصدرها، أو رسم حروفها، وذلك يعني التشكيك في القرآن ذاته. وهذا مسلك خطير، ومنهج مُضل، ومتّبعه خاسر، وقد أبرز هذا الفصل بعضاً من هذه الشبه، فكانت مباحث هذا الفصل علىٰ النحو الآتي:

# المبحث الأول

## تفنيد الشُّبهات والطعون حول تواتر القراءات ورسم المصحف

إن الغمز في تواتر القراءات المتناقلة (السبع أو العشر) أو اللمز في ثبوتها.. اقتحام خطير لما هو في عرف المسلمين مسلمة ثابتة لا تقبل النقاش، وأوجز الإمام السبكي التعبير عنها بقوله: «**القراءات العشر متواترة معلومة من الدين بالضرورة**»(١)، علىٰ أن مجرد الغمز في تواتر قراءة، هو غمز في القرآن الكريم.. أصل الدين وأساس أركان البنيان الإسلامي المتيـن، ولعلّ السؤال المطروح الآن: هل حدث هذا؟ هل غمزت القراءات المتناقلة أو شكك في صحتها؟

والجواب: قد أظهره الواقع قبل أن يطرحه الـخيال افتراضاً، نعم قد طُعن في القراءات القرآنية وتواترها.

والحديث في هذا المبحث **يدور حول من أنكر ونفىٰ تواتر القراءات القرآنية**، سواء من بعض طوائف المسلمين أو من بعض المستشرقين ومن تبعهم ونهل من نهلهم، لذا يتكون هذا المبحث من مطلبين اثنين؛ هما:

**المطلب الأول**: شبهات بعض طوائف المسلمين.

**المطلب الثاني**: شبهات ومطاعن بعض المستشرقين ومن وافقهم من المسلمين.

---

(١) انظر: منجد المقرئين (ص١٧٥)، والنشر في القراءات العشر (١/ ٤٥-٤٦).

## المطلب الأول
## شبهات بعض طوائف المسلمين

ليس من شكٍّ اليوم في صحة ما تلقته الأمة من كتاب ربها وقراءاته علىٰ مرِّ العصور بقراءاته العشر التي تلقتها بالقبول جيلاً عن جيلٍ، وليست دراسة موضوع التواتر وتـجلية حقيقته لأن في الأمر شكّاً في تواتر القراءات اليوم، وكفىٰ بتواتر القراءات[١] ردّاً علىٰ من أنكرها أو طعن فيها؛ وإنما المراد النظر إلىٰ القراءات في كلِّ جيل، **والاعتذار لما وقع من بعض العلماء العارفين من ردِّ بعض القراءات وإنكارهم إياها،** وأنهم إنما ردُّوها بأسلوب علميٍّ مناسب لما تلقوه من القراءات، وليس عن هوىٰ أو جهلٍ منهم.

ولا يصلح اليوم الاستدلال بردِّ هؤلاء العلماء للقراءات أو إنكارهم إياها بعد قيام الحجة بقبولها واعتماد تواترها بعد تسبيعها وتعشيرها.

### أولاً: شبهة (إنكار القراءات المتواترة):

يُؤخذ علىٰ **الإمام الطبري**[٢] أنه ينكر قراءة سبعية بحجة لا تسلم له لتواتر

(١) سبق أن فصلنا القول في تواتر القراءات، وانتهينا إلىٰ أن القراءات العشر متواترة جملة وتفصيلاً، وذلك (ص٢٧٦)، وهنا نورد بعض الشبهات التي تنفي التواتر في القراءات؛ لنوضحها ونردّ علىٰ من اشتبهت عليه، لنزيل كل شبهة تعترض تواتر القراءات سواء عن طوائف المسلمين، أو بعض المستشرقين الحاقدين.

(٢) المتـتبع لتفسير الطبري يلحظ أن له منهجاً سار عليه في تفسيره في قبول القراءة المتواترة، حتىٰ =

القراءات السبع جميعًا وتلقي الأمة لها بالقبول.

ولكن يُرَدُّ علىٰ هذا بأن الإمام الطبري لم ينكر قراءة سبعية أو عشرية، وقد أخطأ من يدعي ذلك في حق هذا الإمام، إذْ قد وجد من كلامـه ما لا يحتمل التأويل من ذلك الطعن كقوله: «القراءة التي لا أستجيز القراءة بغيرها.. لإجماع الحجة من القرَّاء عليه»، وكذا: «القراءة التي لا يجوز خلافها عندي قراءة من قرأ..» وغيرها من التعبيرات التي يذكرها أحياناً في قراءة متواترة يورد عليها هذا الكلام.

فلو افترضنا أنه ردَّ قراءة أو أنكرها ـ بناء علىٰ من يدَّعي ذلك وهو أمر خطير ـ فيمكن أنه لم يثبت عنده تواتر تلك القراءات، بمعنىٰ أنه قد تواتر الخبر عند قوم دون قوم، فعلام نسبة التهمة للطبري في إنكار القراءات مع أنه قد ثبت لنا ما **يدل علىٰ أنه لم يكن يقصد باختياراته ردّ القراءات الصحيحة**؛ حيث قال: «كلّ ما صح عندنا من القراءات أنه علّمه رسول الله ﷺ لأمته من الأحرف السبعة التي أَذِنَ الله له، ولهم أن يقرؤوا بها القرآن، **فليس لنا اليوم أن نخطّئَ من قرأ به** إذا كان ذلك موافقاً لخط المصحف، فإن كان مخالفاً لخط المصحف لم نقرأ به ووقفنا عنه وعن الكلام فيه»[1].

---

= لا يُتّهم شيخ المفسرين بردّ قراءة متواترة، وقد نفىٰ هذه التهمة عن الطبري الدكتور عبد الفتاح شلبي في بحثه بعنوان: (الاختيار في القراءات منشؤه ومشروعيته وتبرئة الإمام الطبري من تهمة إنكار القراءات المتواترة). وقد تقدم وروده، فارجع إليه إن شئت. وانظر: بحث ظاهرة نقد القراءات ومنهج الطبري فيها للدكتور إسماعيل أحمد الطحان، حولية كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ـ جامعة قطر، العدد السابع: (ص٢٩ – ٦٩)، سنة ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م. فقد بيّن الطعون التي تثار حول الطبري في إنكاره للقراءات.

(١) الإبانة عن معاني القراءات (ص٦٠).

## ثانياً: شبهة (آحادية السند في القراءة)[١]:

**١ـ نفىٰ الإمام الشوكاني**[٢] تواتر القراءات، بسبب هذه الشبهة ـ آحادية السند في القراءة ـ بل نفىٰ القول بتواتر كل ما في العشر، فقال في كتابه «إرشاد الفحول»: «وقد ادعي تواتر كل واحدة من القراءات السبع... وادعي ـ أيضاً ـ تواتر القراءات العشر... وليس علىٰ ذلك أثارة من علم، فإن هذه القراءات كل واحدة منها منقولة نقلاً أحادياً كما يعرف ذلك من يعرف أسانيد هؤلاء القرَّاء لقراءاتهم، وقد نقل جماعة من القرَّاء الإجماع علىٰ أن في هذه القراءات ما هو متواتر، وفيها ما هو آحـاد، ولم يقل أحد منهم بتواتر كل واحدة من السبع فضلاً عن العشر، وإنما هو قول قاله بعض أهل الأصول، **وأهل الفن أخبر بفنهم**»[٣].

**وكرر الشوكاني ـ أيضاً ـ نفي التواتر في قراءات القراء؛ لتوهمه آحادية السند فيها**، فقال في تفسيره «فتح القدير»: «ولا يخفىٰ عليك أن دعوىٰ التواتر باطلة، يعرف ذلك من يعرف الأسانيد التي رووها بها»[٤].

---

(١) انظر: (ص٢٥٧) من هذه الدراسة ففيها توضيح القول في شبهة آحادية السند.

(٢) هو: محمد بن علىٰ بن محمد الشوكاني الخولاني ثم الصنعاني (١١٧٣هـ ـ ١٢٥٠هـ) مفسر، محدث، فقيه، أصولي، نشأ بصنعاء وولي القضاء، وله مصنفات كثيرة؛ منها: «فتح القدير في التفسير»، و«نيل الأوطار»، وغيرها، توفي بصنعاء. انظر: كشف الظنون (٢/ ٣٦٥)، ومعجم المؤلفين (١١/ ٥٣)، والأعلام (٦/ ٢٩٨).

(٣) إرشاد الفحول (ص٦٣) وانظر كذلك: السيل الجرار المتدفق علىٰ حدائق الأزهار: لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (١/ ٢٣٩) تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ.

(٤) تفسير فتح القدير (١/ ٤١٨).

وهذا هو الخلط بين منهج التواتر القرائي والتواتر الحديثي؛ لأن «انحصار الأسانيد في طائفة لا يمنع مجيء القراءات عن غيرهم، فقد كان يتلقّاه أهل كل بلد بقراءة إمامهم الجَمّ الغفير عن مثلهم، وكذلك دائماً، فالتَّواتر حاصل لهم، ولكن الأئمَّة الذين قصدوا ضبط الحروف، وحفظوا عن شيوخهم منها جاء السّند من جهتهم، وهذا كالأَخبار الواردة في حَجَّة الوداع هي آحَاد، ولم تزل حَجّة الوداع منقولة عمَّن يحصل بهم التَّواتر عن مثلهم في كل عصر، فهذه كذلك»[1].

**فالشبهة دخلت علىٰ الشوكاني من انحصار أسانيد القراءات** في رجال معروفين وظنها كأخبار الآحاد، وهذا صحيح إن أراد التواتر الحديثي وهو يريده لا غيره، ولا ينكر ذلك إلا من كابر الحس كما قال الذهبي[2]، ولكن التعميم الذي صرّح به الشوكاني يدلّ علىٰ أن اليقين في وصولها إلينا منتفٍ وذلك باطل، بل وصلت بطريق متواتر تواتراً عاماً وخاصاً[3].

**٢ـ وبسبب اللبس في أحادية سند القراءة ذهب الطوفي**[4] رحمه الله **إلىٰ أن أسانيد القرَّاء آحاد**، فقال: «والتحقيق: أنها تواترت عنهم لا إليهم، بأن أسانيد الأئمة السبعة

---

(١) البحر المحيط في أصول الفقه (٢/ ٢١٢)، ومنجد المقرئين (ص٢١٢).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ١٧١).

(٣) انظر: تعليم النبي ﷺ أصحابه ألفاظ القرآن الكريم (ص٨٠٧).

(٤) هو: سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي الصرصري أبو الربيع، نجم الدين الفقيه الأصولي البغدادي الحنبلي، ولد بقرية «طوف» من أعمال صرصر بالعراق، من كتبه: «بغية السائل في أمهات المسائل في أصول الدين»، و«البلبل في أصول الفقه»، وغيرها، توفي في بلد الخليل بفلسطين سنة ٧١٦هـ. انظر ترجمته في: شذرات الذهب (٣/ ٣٩)، والأعلام (٣/ ١٢٨)، ومعجم المؤلفين (٤/ ٢٦٦).

بهذه القراءات السبع إلىٰ النبي ﷺ موجودة في كتب القراءات، وهي نقل الواحد عن الواحد، لم تستكمل شروط التواتر»[١].

**وهذا الكلام يعود إلىٰ عدم التفريق بين التواتر القرائي والتواتر الحديثي، ويُردّ عليه:** «بأن انحصار الأسانيد المذكورة في طائفة لا يمنع مجيء القرآن عن غيرهم، وإنما نُسبت القراءة إلىٰ الأئمة ومن ذكر في أسانيدهم والأسانيد إليهم؛ لتصديهم لضبط الحروف وحفظ شيوخهم فيها ومع كل منهم في طبقة ما يبلغها عدد التواتر؛ لأن القرآن قد تلقاه من أهل كل بلدة بقراءة إمامهم الجم الغفير عن مثلهم، وكذلك دائماً مع تلقي الأمةلقراءة كل منهم بالقبول»[٢].

كما أجاب الزركشي عن كلام الطوفي، وردَّ عليه بعد إيراد كلامه كاملاً، فقال: «قال بعض المتأخرين ـ يقصد الطوفي ـ: التحقيق أنها متواترة عن الأئمة السبعة، وأما تواترها عن النبي ﷺ ففيه نظر، فإن إسناد الأئمة السبعة لهذه القراءات موجود في كتبهم، وهي نقل الواحد عن الواحد، فلم تستكمل شروط التواتر.

**وقد يجاب عن هذا علىٰ تقدير التسليم:** بأن الأمة تلقتها بالقبول، واختاروها لمصحف الجماعة، وقطعوا بأنها قرآن، وأن ما عداها ممنوع من إطلاقه، والقراءة به»[٣].

أضف إلىٰ ما سبق من ردود، فقد أكَّد نفي تلك الشبهة وخطأ ذلك الوهم في آحادية سند القراءة ـ أيضاً ـ الشيخ طاهر الجزائري، حيث ردّ علىٰ من اشتبه عليه الأمر قائلاً: «اعلم أن قول من قال: إن القراءات كلها لم تُنقَل إلَّا بطريق الآحاد المحضة غيرُ

---

(١) شرح الكوكب المنير (ص٢٠٢).

(٢) انظر: إتحاف فضلاء البشر (ص٩).

(٣) البحر المحيط في أصول الفقه (٢/ ٢١٠)، وانظر: رد الشيخ الفتوحي علىٰ الطوفي في الكوكب المنير (ص٢٠٢).

سديد؛ لأنه يؤدىٰ إلىٰ أن يكون القرآن في كثير من المواضع ـ وهي المواضع التي اختلفت فيها قراءة القراء ـ لا يُهتدَىٰ إلىٰ معرفة قراءته فيها علىٰ الوجه الذي ينبغي أن يقرأ به، وهو أمر ينافي ما ثبت عن الأمة من فَرْطِ عنايتها بأمر القرآن»[1].

**وخروجاً من هذه الشبهة التي التبس أمرها في آحادية سند القراءة**، والتي علقت في أذهان الكثير من أهل العلم **وزيادة اطمئنان لإزالتها، فقد قرر الشيخ عبد الفتاح القاضي** تقريراً عاماً لجميع القرَّاء العشرة حول من يزعم آحادية السند في قراءاتهم، فقال عند حديثه عن قراءة نافع: «وقراءة نافع متواترة... وهي متواترة في جميع الطبقات. ولا يقال: إنها أحادية بالنسبة للصحابة؛ لأنه ليس معنىٰ نسبة القراءة إلىٰ شخص معين، أن هذا الشخص لا يعرف غير هذه القراءة، ولا أن هذه القراءة لم ترو عن غيره، بل المراد من **إسناد القراءة إلىٰ شخص ما أنه كان أضبط الناس لها، وأكثرهم قراءة وإقراءً بها**، وهذا لا يمنع أنه يعرف غيرها، وأنها رويت عن غيره»[2].

## ثالثاً: شبهة (نفي التواتر عن هيئات الأداء):

صرّح ابن الحاجب رحمه الله نفي التواتر عن هيئات الأداء في القراءات المتواترة، فقال في شرح مختصر الأصول: «القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء كالمد والإمالة وتخفيف الهمزة ونحوها لنا، لو لم تكن متواترة لكان بعض القرآن غير متواتر كـ﴿ملك﴾، و﴿مالك﴾ ونحوهما، وتخصيص أحدهما تحكم باطل

---

(١) التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن (ص١٤٣).

(٢) تاريخ القرَّاء العشرة ورواتهم وتواتر قراءاتهم ومنهج كلّ في القراءة: للشيخ عبد الفتاح القاضي (ص٩)، تقديم وتعليق: الأستاذ صفوت جودة أحمد، مكتبة القاهرة، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

لاستوائهما»[١]، وتبعه في ذلك ابن خلدون[٢]؛ حيث رجّحه في المقدمة وجعله الوجه المتقبل، فقال رحمه الله: «وهذه القراءات السبع معروفة في كتبها، وقد خالف بعض الناس في تواتر طرقها؛ **لأنها عندهم كيفيّات للأداء**، وهو غير منضبط، وليس ذلك عندهم بقادح في تواتر القرآن وأباه الأكثرون، وقالوا بتواترها، وقال آخرون: بتواتر غير الأداء منها كالمد والتسهيل لعدم الوقوف علىٰ كيفيّته بالسمع، **وهو الصحيح**»[٣].

---

(١) شرح مختصر الأصول: للإمام جمال الدين عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب (ت٦٤٦هـ): (١/ ٤٦٩)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، وهذه عبارته في المختصر، وأما عبارته في كتابه «منتهىٰ الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل» (ص٤٦) فهي: «مسألة: القراءات السبع متواترة، لنا، لو لم تكن متواترة لكان بعض القرآن غير متواتر كـ(ملك) و(مالك) ونحوهما، وتخصيص أحدهما بحكم باطل لاستوائهما» أي: بدون استثناء نفي التواتر عن هيئات الأداء. والكلام هنا غير دقيق، بحكم فيه إثبات التواتر في القراءات، ونفيه بالكلية عن هيئات الأداء. وهذا في عبارة شرح المختصر، وورود نفس العبارة تماماً في كتاب المنتهىٰ بدون ذكر هيئات الأداء، أي بتواتر القراءات بما فيها من هيئات الأداء، ولكن يشهد لعبارة الإثبات ما قاله ابن خلدون بدليل تصحيحه القول المنفي عن تواتر هيئات الأداء. ويكفينا توضيح ابن الجزري للرد عنه وعن غيره.

(٢) هو: عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن خلدون (٧٣٢-٨٠٨هـ) أبو زيد ولي الدين الحضرمي الأشبيلي، الفيلسوف المؤرخ، العالم الاجتماعي البحاثة، مولده ومنشؤه بتونس، توجّه إلىٰ مصر وولي فيها قضاء المالكية وعزل، كان فصيحاً صادق اللهجة، مصنفاته كثيرة، اشتهر بكتابه: «العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر». انظر: معجم المطبوعات (١/ ٩٥) والأعلام (٣/ ٣٣٠).

(٣) مقدمة ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن خلدون (ت ٨٠٨هـ): (ص٥٥٢)، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس: خليل شحادة، مراجعة: الدكتور سهيل زكار، دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

إن أوجه الأداء منها المتواتر، ومنها الصحيح المستفاض المتلقىٰ بالقبول، مثل: مقادير المد الزائد علىٰ القدر المشترك بين أهل الأداء، غير أنه ملحق بالمتواتر حكماً؛ لأنه من القرآن المقطوع به، ولو نفىٰ ـ ابن الحاجب ـ التواتر عن الأداء كما قيل، لنفاه عن أصل اللفظ، وحينئذٍ لا يرد القول إنه لا يعقل أن يكون القرآن كله متواتراً، وتكون أوجه قراءته كلها غير متواترة؛ لأن أوجه الأداء هي النطق بالحرف؛ أي الترتيل (التجويد) التي تشتمل علىٰ مخارج الحروف، فلا يستقيم نطق الحرف إلاَّ بها وهذه جزء من هيئة أداء الألفاظ القرآنية[١].

**لِذلك قال ابن الجزري**[٢]: «ونحن ما ندَّعي التواتُر في كلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ مما انفرد به بعض الرواة، أو اختصَّ ببعض الطرق، لا يدَّعِي ذلك إلا جاهل لا يعرف ما التواتر، وإنما المقروء به عن القرَّاء العشرة علىٰ قسمين:

ـ متواتر.

ـ وصحيح مُستفاض، متلقّىٰ بالقبول، والقطع حاصل بهما»[٣].

**وقال ابن الجزري ـ أيضاً ـ**: «إذا ثبت أن شيئاً من القراءات من قبيل الأداء، لم يكن متواتراً عن النبي ﷺ، كتقسيم وقف حمزة وهشام، وأنواع تسهيله، فإنه وإن تواتر تخفيف الهمز في الوقف عن رسول الله ﷺ، فلم يتواتر أنه وقف علىٰ موضع بخمسين وجهاً، ولا بعشرين، ولا بنحو ذلك، وإنما إن صحَّ شيء منها، فوجه، والباقي لا شك أنه من قبيل الأداء»[٤].

---

(١) انظر في توضيح ذلك: تلقي النبي ﷺ ألفاظ القرآن الكريم (ص١٧٠).

(٢) انظر كلام ابن الجزري عن هيئات الأداء مع رده علىٰ ابن الحاجب، في منجد المقرئين (ص١٨٦).

(٣) منجد المقرئين (ص٩١).

(٤) المرجع السابق (ص١٩٦).

ونقل ابن الجزري عن ابن السبكي قوله: «اعلم أن السبع متواترة، والمدّ متواتر، والإمالة متواترة، كل هذا بيِّنٌ لا شكَّ فيه»(١).

أضف إلىٰ ما سبق ـ غير السند الآحادي الموهم آحادية القراءة ـ إنكار قراءة متواترة في مصر غير مشتهرة في مصر آخر.

وبناء علىٰ ذلك فإن منكر قراءة متواترة غير مشتهرة في مصره لا يُكَفَّر؛ لأن خصوصية التواتر جعلته لجهله محلاً للعذر فيعرف، وقد قال الزركشي: «أطلق كثير من أئمتنا القول بتكفير جاحد المجمع عليه، قال النووي: وليس علىٰ إطلاقه بل من جحد مجمعاً عليه فيه نص وهو من أمور الإسلام الظاهرة التي يشترك في معرفتها الخواص والعوام كالصلاة والزكاة ونحوه فهو كافر، ومن جحد مجمعاً عليه لا يعرفه إلا الخواص كاستحقاق بنت الابن السدس مع بنت الصلب وغيره من الحوادث المجمع عليها فليس بكافر...»(٢).

**وقد بيّن الشيخ طاهر الجزائري مخرجاً** في رده علىٰ من أنكر تواتر القراءات ـ لخطورة أمر إنكار القراءات بحجة أنه يؤدي إلىٰ التكفير ـ فقال: «وأما الحكم علىٰ القول بتواترها بأنه أمر منكر؛ لأنه يؤدي إلىٰ تكفير من طعن في شيء منها وقد وقع شيء من ذلك لبعض العلماء الأعلام فهو خطأ؛ لأن إنكار شيء من القراءات لا يقتضىٰ التكفير؛ لأن التكفير إنما يكون بإنكار ما علم من الدين بالضرورة والقراءات ليست كذلك، فإن وقع التكفير من أحد بسبب ذلك حكم بخطئه وتجاوزه الحد ومخالفة

---

(١) منجد المقرئين (ص١٩٦-١٩٧).

(٢) المنثور في القواعد: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (٣/ ٨٦) تحقيق: د. تيسير فائق أحمد محمود، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- الكويت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

لمنهج السلف في مثل ذلك، فقد اختلفوا في أمر البسملة المكتوبة في أوائل السور؛ فقال بعضهم: هي هناك من القرآن، وقال بعضهم: هي هناك ليست من القرآن، ولم يكفر أحد الفريقين المختلفين الآخر، وإنما خطأ كل منهم الفريق الآخر مع الاعتذار عنه بقوة الشبهة التي عرضت له في ذلك فكيف يسوغ لمن وقف على ذلك أن يكفر من أنكر شيئاً من القراءات لشبهة قوية عرضت له، وأمر القراءات أيسر خطباً من أمر البسملة»[١].

**كما زاد ذلك البيان وضوحاً الشيخ الكوثري حول هذه الشبهة** وذلك خروجاً من خطورة إنكار قراءة متواترة، فقال: «والقراءات المروية بطريق التواتر هي أبعاض القرآن المروية بواسطة الأئمة السبعة بل العشرة تواتراً، فيكون إنكار شيء من تلك القراءات في غاية الخطورة، إلا أن من القراءات المتواترة:

* ما يعلم الجماهير تواتره بالضرورة.

* ومنها ما يعلم تواتره حذاق القرّاء المتفرغون لعلوم القراءة فقط دون عامتهم.

فإنكار شيء من القسم الأول يكون كفراً باتفاق، وأمّا إنكار شيء من القسم الثاني فإنما يعدُّ كفراً عند إصرار المنكر على الإنكار بعد إقامة الحجة عليه»[٢].

**وبناء على ما سبق:**

**فإن كلام الجزائري يتفق مع ما قررناه** من توضيح إنكار بعض أهل العلم قراءة متواترة، سواء لمنهج سار عليه، أو لشبهة التبسَ عليه أمره فيها، وهذا مناسب مع ما قلناه من ردود حول قول كل من العلماء الأعلام، مع ما أوضحه الكوثري بالتفريق

---

(١) التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن (ص١٤١-١٤٢).

(٢) مقالات الكوثري (ص١١٦-١١٧).

بين القراءات، وما دامت النيَّة هي الاعتذار وخروجاً من خطورة الإنكار، فلعلّ بهذا التحقيق نطمئن إلىٰ القول بتواتر القراءات، ونكون قد أزلنا شبهة القول بآحادية السند في قراءاتهم.

* * *

## المطلب الثاني

## شبهات ومطاعن بعض المستشرقين ومن وافقهم من المسلمين

**تجنىٰ بعض المستشرقين بالطعن في القراءات القرآنية** بغية القدح في تواترها، ولتشكيك أبناء الإسلام في مصدر شريعتهم، وهيهات لهم ذلك، فالقرآن الكريم قد تلقته الأمة جيلاً بعد جيل علىٰ مرّ العصور، وأي شكّ في تواتر قراءة من قراءاته المتناقلة (القراءات العشر) إنما هو بالأصل زيادة تثبيت في تواترها، فقد تكفّل الله بحفظ كتابه من كل تحريف وتبديل. ومن هذه الشُّبَه والطعون التي بثّوا سمومها:

**أولاً: تجنىٰ بعض المستشرقين الطعن في مصدر القراءات وأنه أساس لاختلافها:**

زعـم المستشرق المجري: جـولد تسيهر ـ الذي يعدل عن الحق في جميع آرائه؛ للتشكيك في القرآن الكريم بقراءاته المتواترة ـ أن السـبب في اختلاف القـراءات هو اختلاف اللهجات العربية، وأن كل قبيلة كانت تقرأ حسب لهجتها، وبما تيسّر لها، دون قيد أو ضابط، وأنهم لم يتلقّوا هذه القراءات من مصدرها؛ أي من رسول الله ﷺ عن جبريل عليه السلام عن رب العالمين عزَّ وجلَّ[1].

(١) انظر: القراءات في نظر المستشرقين والملحدين للشيخ عبد الفتاح عبد الغني القاضي (ص٢٣)، دار السلام ـ القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م، والأحرف السبعة والقراءات وما أثير حولها من شبهات (ص١٢٢).

وقد ردّ الشيخ عبد الفتاح القاضي علىٰ ما زعمه الـمستشرق جولد تسيهر في شبهته التي تنصُّ: **علىٰ اختلاف القراءات بناءً علىٰ اختلاف مصدر تلقِّيها**، وغير ذلك من الخطأ الذي اشتبه عليه الأمر في فهم النصوص القرآنية، حتىٰ اشتبه عليه المتواتر من القراءات بالفاذ، والمشهور بالشاذ، ففنّد الشيخ القاضي شبهته تفنيداً بيّناً، وردَّ علىٰ تفاصيلها عبارة تلو عبارة، فقال رحمه الله تعالىٰ في تفاصيل رده: «فاختلاف القراءات ـ في زعمه ـ إنما كان عن تشهٍ وهوى، ورأي واختيار من القرَّاء، لا عن توقيف وسند ورواية.

فليس لهذه القراءات ـ في رأيه ـ سند إلىٰ رسول الله ﷺ، وليس للوحي مدخل فيها.

وهذا رأي خاطئ ونظر خاسئ، وزعم باطل، وفرية منكرة اجترأ عليها جولد تسيهر ليقذف بها أقدس ما يقدسه المسلمون، وهو كتاب الله عزّ وجلّ بما يزلزل عقيدة الناس فيه، ويوهمهم أن كتاب الله تعالىٰ لم يكن موضع تحقيق ودقة، ولم يكن محل ضبط وتحرٍّ وأمانة.. في ألفاظه، وقراءاته، ورواياته، وطرق أدائه.

إن هذا الرأي تصادمه الحقائق التاريخية التي لا يرتقي الشك إليها، وتعارضه الأدلة النقلية المتواترة في جملتها وتفصيلها، الدالة علىٰ أن القراءات مصدرها الوحي الإلهي عن الله عزّ وجلّ، ومنبعها النقل الصحيح عن رسول الله ﷺ، وعلىٰ أنها سنة متبعة ينقلها الآخر عن الأول، عن جبريل أمين الوحي عن الله تعالى..»[١].

ولزيادة توضيح في الرد علىٰ هذه الشبهة أقول:

لا شك في أن القراءات مصدرها الوحيد هو الوحي، ومنبعها النقل الصحيح

---

(١) القراءات في نظر المستشرقين والملحدين (ص٢٣).

عن رسول الله ﷺ عن جبريل عليه السلام عن رب العزة والجلال، ومن الأدلة على ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِٕ نَفْسِيٓ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [يونس: ١٥].

فالآية الكريمة دلالة واضحة على أن النبي ﷺ لم يكن في وسعه أن يبدل حرفاً مكان حرف، ولا كلمة مكان كلمة فضلاً عن أن يأتي بقرآن آخر، وإذا كان ذلك لا يصح بالنسبة للنبي ﷺ، فكيف يصح ذلك من سائر الناس.

ومن الأدلة كذلك، قوله تعالى: ﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا * وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٥، ١٠٦].

وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ * عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ﴾ [النجم: ٣-٥].

والآيات في هذا المعنى كثيرة، وهي تدل دلالة واضحة على أن القرآن من عند الله عز وجل، والقراءات أبعاض القرآن وأجزاؤه؛ فهي من عند الله تعالى.

**وأما الأدلة من السنة فكثيرة؛ منها:**

١ ـ «أقرَأَني جِبْرِيلُ علىٰ حَرفٍ، فَراجَعْتُهُ، فلم أَزَلْ أَستَزِيدُهُ وَ يَزِيدُنِي، حتَّىٰ انْتَهَىٰ إلىٰ سَبْعةِ أَحرُف»(١).

٢ ـ وحديث عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم، الذي ينص على «أنَّ هَذَا القُرْآنَ أُنْزِلَ علىٰ سَبْعةِ أَحرُفٍ فَاقرؤُوا ما تَيسَّرَ مِنهُ»(٢).

---

(١) سبق تخريجه (ص١٠٥-١٠٦).

(٢) سبق تخريجه (ص ١٠٧).

وغيرها من الأحاديث التي تدل دلالة واضحة علىٰ أن القراءات مُنزَّلة من عند الله تعالىٰ نزل بها جبريل عليه السَّلام علىٰ قلب النبي ﷺ، كما تدل الأحاديث ـ أيضاً ـ علىٰ أن هذه القراءات مأخوذة بالتلقي والسماع منه ﷺ(١).

كذلك أن اختلاف القراءات لا يرجع إلىٰ اختلاف اللهجات العربية فقط، فاختلاف اللهجات يمثل نوعاً من أنواع الاختلاف، وأكثر ذلك متحقق في أصول القراءات: من الإظهار والإدغام، والتحقيق والتسهيل، وصلة بعض الحروف أو إسكانها، والفتح والإمالة وما أشبه ذلك كالترقيق والتفخيم.

ومع ذلك فليس كل ما صح لغة أو لهجة صح قراءة، بل لابد من ورود ذلك بالسند الصحيح عن رسول الله ﷺ، ولذلك نجد أن بعض القرَّاء يكون مذهبه إمالة الكلمات التي رسمت في المصحف بالياء، سواء أكان أصلها الياء أو لا.. مثل الإمام حمزة، لكنه يستثني من ذلك بعض الألفاظ فلا يميلها؛ لعدم ورودها رواية مثل قوله تعالىٰ في سورة الضحى: ﴿وَٱلضُّحَىٰ * وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ﴾ [الضحى: ١-٢]، فيميل ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ ولا يميل ﴿سَجَىٰ﴾ مع أن رسم كل منهما واحد.

والرواي حفص أحد رواة الإمام عاصم لا يميل في القرآن كله إلا كلمة واحدة هي قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱرۡكَبُواْ فِيهَا بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٜىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآۚ إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [هود: ٤١].

والأمثلة علىٰ ذلك كثيرة جداً، فما من قاعدة إلا ويلحقها الاستثناء، لا لشيء، إلا لعدم صحة النقل في المستثنى، فهل بعد هذا شك أن نقول:

---

(١) راجع بقية أحاديث نزول القرآن علىٰ سبعة أحرف (ص ١٠٥ وما بعدها).

إن اختلاف القراءات سبب لاختلاف اللهجات بناء علىٰ اختلاف مصدر تلقِّيها..[١].

**ثانياً: الدكتور طه حسين[٢] ينفي التواتر عن القراءات السبع:**

لقد تسربت سموم المستشرقين إلىٰ أذهان بعض أبناء الإسلام؛ حيث تشربها بعضهم ولحقهم سمّها وباتوا منتصرين لها موقنين بصحتها؛ ومن هؤلاء: الدكتور طه حسين الذي وقع في الخطأ حينما ظنَّ أن القراءات السبع غير متواترة، بل ليست من الوحي في قليل ولا كثير، وقد صرّح بذلك في كتابه: «في الأدب الجاهلي»، الذي هو خلاصة ما يلقي علىٰ طلاب الجامعة، قائلاً: «والحق: أن ليست هذه القراءات السبع من الوحي في قليل ولا كثير، وليس منكرها كافراً ولا فاسقاً، **ولا مغتمزاً في دينه، وإنما هي قراءات مصدرها اللهجات واختلافها**، للناس أن يجادلوا فيها، وأن ينكروا بعضها، ويقبلوا بعضها، وقد جادلوا فيها بالفعل وتماروا، وخطأ فيها بعضهم بعضاً، ولم نعرف أن أحداً من المسلمين كفّر أحداً لشيء من هذا»[٣].

**قلت:** وهذا كلام خطير، بل هو الغمز في تواتر القراءات المتناقلة، واللمز في ثبوتها؛ لأنه قد ثبت بما يقطع الشك أن هذه القراءات سواء السبع أو العشر، **مصدرها**

(١) انظر: الأحرف السبعة والقراءات وما أثير حولها من شبهات (١٢٣-١٢٦) بتصرف.

(٢) هو: طه حسين بن علي بن سلامة، ولد سنة ١٨٨٩م في قرية «الكيلو» بمغاغة من محافظة المنيا (بالصعيد المصري)، وبدأ حياته في الأزهر ثم بالجامعة المصرية القديمة، وهو أول من نال شهادة الدكتوراه منها، فهو دكتور في الأدب، وكان من كبار المحاضرين في الأدب العربي، جدد مناهج، له تواليف كثيرة؛ منها: «في الأدب الجاهلي»، و«في الشعر الجاهلي»، توفي سنة ١٩٧٣م. انظر: الأعلام (٣/ ٢٣١).

(٣) في الأدب الجاهلي: الدكتور طه حسين (ص٩٥)، دار المعارف ـ القاهرة، ط (١٧)، دون تاريخ.

**الوحي الإلهي عن الله عزّ وجلّ**، ومنبعها النقل الصحيح عن رسول الله ﷺ، وعلىٰ أنها سنة متبعة ينقلها الآخر عن الأول، عن جبريل أمين الوحي عن الله تعالى.

فكيف لم يكن منكرها ـ فيما خلا روايات الآحاد ـ مغتمزاً في دينه؟ بل هو الغمز بعينه، وواضح أنما قاله الدكتور طه حسين ـ إن مصدر القراءات هو لهجات العرب واختلاف لغاتهم ـ نهج فيه منهج[1] المستشرق جولد تسيهر وكذا المستشرق تيودور نولدكه[2].

وقد تم الرد علىٰ ذلك ـ من قبل ـ بالأدلة الواضحة من الكتاب والسنة في شبهة جولد تسيهر السابقة.

**ثالثاً: تجني بعض المستشرقين بالطعن في رسم المصحف:**

تجنىٰ جولد تسيهر ـ أيضاً ـ الطعن في رسم المصحف، فزعم: أن **اختلاف القراءات ـ أيضاً ـ** يرجع إلىٰ خلوّ المصاحف من النقط والشكل، إلىٰ جانب رسم بعض الكلمات بطرق مختلفة، وذلك عند قوله عن القراءات: «وترجع نشأة قسم كبير من هذه الاختلافات ـ في القراءات ـ إلىٰ خصوصية الخط العربي الذي يقدم هيكله المرسوم

---

(١) انظر: بحث: دراسة في القراءات القرآنية للدكتور لبيب السعيد (ص١٢٢)، ضمن مطبوعات مجمع البحوث الإسلامية ـ الأزهر، المؤتمر السادس، المجلد الرابع، محرم ١٣٩١هـ ـ مارس ١٩٧١م، طبع بمطابع الشركة المصرية للطباعة والنشر بالقاهرة.

(٢) تيودور نولدكه (١٨٣٦م-١٩٣٠م) من أكابر المستشرقين الألمان، ولد في هامبورغ، ودرس في ليبزيج وفينا وليدن وبرلين، نال الدكتوراة ١٨٥٦م، كان يحسن اللغات الشرقية كلها، أشهر مؤلفاته: «أصل وتركيب سور القرآن» وهو رسالته للدكتوراه التي توسّع فيها، ونشرها بعنوان: «تاريخ القرآن»، وله: «حياة النبي محمد». انظر: المستشرقون (١/ ٣٧٩) والأعلام (٢/ ٩٦) ومعجم المؤلفين (٣/ ٩٧).

مقادير صوتية مختلفة، تبعاً لاختلاف النقاط الموضوعة فوق هذا الهيكل أو تحته، وعدد تلك النقاط، بل كذلك في حالة تساوي المقادير الصوتية يدعو اختلاف الحركات الذي لا يوجد في الكتابة العربية الأصيلة ما يحدده إلىٰ اختلاف مواقع الإعراب للكلمة، وبهذا إلىٰ اختلاف دلالتها.

وإذن فاختلاف تحلية هيكل الرسم بالنقط، واختلاف الحركات في المحصول الموحد القالب من الحروف الصامتة كانا هما السبب الأول لنشأة حركة اختلاف القراءات في نص لم يكن منقوطاً أصلاً، أو لم تتحر الدقة في نقطه أو تحريكه»[1].

**وفي الرد علىٰ هذه الشبهة أقول:**

**أولاً**: من المعلوم يقيناً أن القراءات تعتمد **في نقلها علىٰ أساسٍ من السماع والتلقي والرواية والنقل** عن رسول الله ﷺ عن جبريل عليه السلام عن رب العالمين تبارك وتعالى.

**ثانياً**: لا تعتمد القراءات في نقلها علىٰ الخط والرسم والكتابة؛ لأن الرسم كُتب تبعاً للرواية وليس العكس.

وبناء عليه لم يعتمد الصحابة رضي الله عنهم في نقل القرآن علىٰ خط المصاحف، وإنما اعتمدوا علىٰ التلقي الشفهي وعلىٰ حفظ القلوب والصدور في أخذ ألفاظ القرآن من الرسول ﷺ، ولذلك مدحوا بأن (أناجيلهم في صدورهم)[2]، فكتبت المصاحف علىٰ حفظ الصحابة أنفسهم، ونقلها عنهم التابعون، وتابعوهم إلىٰ يومنا هذا بالأسانيد الصحيحة، فمصدر القراءات إذن النقل لا الرسم، وهذه حقيقة بدهية عند المسلمين،

---

(١) مذاهب التفسير الإسلامي (ص٨-٩) و(ص٢٣).

(٢) انظر: مجموع الفتاوىٰ (١٣/ ٤٠٠).

قال فيها أبو شامة: «**القراءة نقل**، فما وافق منها ظاهر الخط كان أقوى، وليس اتباع الخط بمجرده واجباً ما لم يعضده نقل، فإن وافق فبها ونعمت»(١).

وقال ابن تيمية: «والاعتماد في نقل القرآن علىٰ حفظ القلوب لا علىٰ المصاحف»(٢).

**ثالثاً**: لو كانت القراءة تابعة للرسم لكان ينبغي أن تكون كل قراءة موافقة لرسم المصحف مقبولة، سواء أكانت صحيحة أم غير صحيحة، وهذا لم يقل به أحد.

**رابعاً**: دلت الأحاديث الواردة في نزول القرآن علىٰ سبعة أحرف ـ خاصة حديث اختلاف عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم في القراءة ـ علىٰ حقيقة الاختلاف بين وجوه القراءات، وأن مرجعها السماع والتلقي والرواية والنقل عن رسول الله ﷺ، ولا مدخل هنالك للتشهِّي والرأي في القراءة(٣).

**خامساً**: الاستقراء الموضوعي يؤدي بنا إلىٰ القول بأنه لم ينقل خلال القرون كتاب سماوي أو غير سماوي، بالتواتر القطعي والإسناد الصحيح، عن العدول الضابطين،

---

(١) إبراز المعاني (٢/ ٦٠٤).

(٢) انظر: مجموع الفتاوىٰ (١٣/ ٤٠٠).

(٣) انظر لزيادة نقاش الشبهة المذكورة: القراءات في نظر المستشرقين والملحدين (ص٧٢)، ورسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن الكريم (ص١١)، والمدخل لدراسة القرآن الكريم (ص٢٠٩)، وردٌّ علىٰ دعاوىٰ بعض المستشرقين في شأن القراءات القرآنية (ص١٤٥)، والأحرف السبعة والقراءات وما أثير حولها من شبهات (١٣٠)، ومطاعن المستشرقين في ربانية القرآن للدكتور عبد الرزاق بن إسماعيل هرماس (ص٧١)، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، مجلس النشر العلمي ـ جامعة الكويت، السنة الرابعة عشرة ـ العدد الثامن والثلاثون، ربيع الآخر ١٤٢٠هـ ـ أغسطس ١٩٩٩م.

طبقة بعد طبقة مثلما وقع للقرآن، وقد تلقوه عن النبي ﷺ حرفاً حرفاً لم يهملوا منه حركة ولا سكوناً ولا إثباتاً ولا حذفاً[١].

وبناءً علىٰ ذلك أكدَّ (لوبلوا): [«أن القرآن هو اليوم الكتاب الرباني الوحيد الذي ليس فيه أي تغيير يذكر، وكان موير[٢] قد أعلن ذلك قبله؛ إذ قال: «إن المصحف الذي جمعه عثمان قد تواتر انتقاله من يد ليد حتىٰ وصل إلينا بدون أي تحريف. ولقد حفظ بعناية شديدة بحيث لم يطرأ عليه أي تغيير يذكر. بل نستطيع القول إنه لم يطرأ عليه أي تغيير علىٰ الإطلاق في النسخ التي لا حصر لها، والمتداولة في البلاد الإسلامية الواسعة، فلم يوجد إلا قرآن واحد لجميع الفرق الإسلامية المتنازعة، وهذا الاستعمال الإجماعي لنفس النص المقبول من الجميع حتىٰ اليوم يعد أكبر حجة، ودليل علىٰ صحة النص المنزل الموجود معنا، والذي يرجع إلىٰ الخليفة المنكوب عثمان الذي مات مقتولاً»][٣].

**فالقرآن الكريم** لا يحتاج إلىٰ شهادات هؤلاء ليؤكدوا بها علىٰ صحته، ويستدلوا بها علىٰ تواتره، وإنما شهاداتهم علّها تبعد عنهم الشكَّ الذي جعلهم حيارىٰ في أمره،

---

(١) انظر: رد علىٰ دعاوىٰ بعض المستشرقين في شأن القراءات القرآنية (ص١٤٥).

(٢) وليم موير (١٨١٩م- ١٩٠٥م) هو: مستشرق بريطاني اسكتلندي الأصل، أمضىٰ حياته في خدمة الحكومة البريطانية بالهند، دخل البنغال سنة ١٨٣٧م وعمل في «الاستخبارات»، وتعلم الحقوق في جامعتي: «جلاسجو» و«ايدنبرج» ثم عين مديراً لجامعة ايدنبرج سنة ١٨٨٥م، وتقلّد مناصب أخرى، له: «شهادة القرآن لكتب أنبياء الرحمن» وأخرى، توفي بالهند. انظر: الأعلام (٨/ ١٢٤) ومعجم المؤلفين (١٣/ ١٧٣).

(٣) مدخل إلىٰ القرآن الكريم (عرض تاريخي وتحليل مقارن) للدكتور: محمد عبد الله دراز (ص٤٥)، ترجمة: محمد عبد العظيم علي ـ مراجعة: دكتور السيد محمد بدوي، دار المعرفة ـ الإسكندرية. دون تاريخ.

وتهديهم إلىٰ سواء السبيل، ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: ٤]، والحقّ أحقُّ أن يُتّبَع، والحمد لله ربّ العالمين.

❊ ❊ ❊

# المبحث الثاني

## القراءات المتلقاة (المتناقلة)

## المطعون فيها من حيث العربية

أشير في هذا المبحث إلىٰ جملة ملحوظات[١] وردود علىٰ طعون النحويين في بعض الروايات القرائية المتواترة، وهي كالآتي:

**١ـ طعن عدد من علماء اللغة العربية في بعض أوجه القراءات الصحيحة السند** المروية عن رسول الله ﷺ ظناً منهم أنها تخالف المشهور من قواعد اللغة، فجاء طعنهم فيها؛ لأنها لا تتفق مع مقاييسهم التي انتهوا إليها[٢]، إذْ لم يخلُ قارئ من القرَّاء المشهورين من هذه الطعون، إلا أنه يختلف بعضهم عن بعض في كثرتها وقلتها[٣]، فكثر من

---

(١) انظر: تعليم النبي ﷺ أصحابه ألفاظ القرآن الكريم (ص٧٨٤ وما بعدها) فقد أشار إلىٰ كثير من هذه الملحوظات وقد اقتبست أكثرها منه فليعلم.

(٢) انظر: من الدراسات القرآنية والنحوية: «الرواية والقياس بين القرَّاء والنحاة» للدكتور عبد الفتاح شلبي (ص١٠٨)، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، العدد الثاني، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ـ جامعة أم القرىٰ ـ مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، وانظر: من قضايا القرآن: «ظاهرة نقد القراءات ومنهج الطبري فيها» (ص٣٣)، والقراءات الشاذة وتوجيهها النحوي: للدكتور محمود أحمد الصغير (ص٥٢٥)، دار الفكر، دمشق ـ سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

(٣) انظر: من الدراسات القرآنية: نظرية النحو القرآني نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية: للدكتور أحمد مكي الأنصاري (ص١٤٥)، دون ذكر لدار النشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.

النحويين تلحين القرَّاء الأئمة ـ إذْ رموهم باللحن وعدم الدراية باللغة والتخليط والاضطراب والوهم وسوء الفهم ـ يستوي عندهم في ذلك القراءات المتواترة وغيرها[١].

**٢ـ إذا ثبت تواتر قراءة بحسب مقاييس علم الإقراء، فإنه يقرب** «إنكارها من الردة، والعياذ بالله»[٢]، ولذا قال الحريري[٣] معقباً علىٰ المبرد[٤] حينما عارض قراءة محكمة: «وهذا من جملة سقطاته، وعظيم هفواته، فإن هذه القراءة من السبعة المتواترة، وقد وقع في ورطة وقع في مثلها بعض النحاة بناءً علىٰ أن القراءات السبع عندهم غير متـواترة، وأنه يجوز أن يقرأ بالرأي وهو مذهب باطـل، وخيال فارغ»[٥]. والنقل عن كثير من اللغويين المدافعين يظهر أن الأمر خلاف ما غلا فيه الطاعنون[٦].

**٣ـ إصرار الطاعن علىٰ الطعن في قراءة متواترة بحسب مقاييس علم الإقراء مع** أنه يقبل إثبات بعض القواعد النحوية ببيت أو أبيات لمجهولين، ولذا قال الفخر

(١) انظر: تفسير القرطبي (٥/ ٢) ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: محمد عبد الخالق عضيمة (١/ ١٣)، دار الحديث- القاهرة، دون تاريخ.

(٢) تفسير البحر المحيط (٧/ ٣٧).

(٣) هو: القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري، أبو محمد البصري، الشافعي، أديب، لغوي، نحوي، ناظم، ناثر، وُلد بقرية المشان من عمل البصرة سنة ٤٤٦هـ، وسكن محلة بني حرام بالبصرة، وقرأ الأدب علىٰ أبي القاسم القصباني البصري، وتوفي بالبصرة سنة ٥١٦هـ، من آثاره: «منظومة ملحة الإعراب»، و«ديوان شعر». انظر: سير أعلام النبلاء (١٢/ ١٠٧)، والأعلام (٨/ ١٠٨).

(٤) هو: أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر النحوي صاحب «الكامل» أخذ عن أبي حاتم السجستاني، وكان إماماً، علامةً، فصيحاً، موثقاً، وله تصانيف كثيرة، وكان آية في النحو، مات سنة ٢٨٦ هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٥٧٦)، وشذرات الذهب (٢/ ١٩٠).

(٥) نظرية النحو القرآني نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية (ص٤٣).

(٦) انظر: المرجع السابق، الموضع نفسه.

الرازي: «والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين، ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة»(١).

فقراءة حمزة بخفض ﴿وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾ [النساء: ١] قراءة متواترة، ثابتة، موافقة لخط المصحف العثماني، قال فيها الزجاج(٢): «القراءة الجيدة نصب «الأرحام»، والمعنى: واتقوا الأرحام أن تقطعوها، **فأما الخفض فخطأ في العربية لا يجوز إلّا في اضطرار شعر**.

قال القشيري: معقباً علىٰ كلام الزجاج الذي عارض بعض القراءات: «ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين؛ لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القرَّاء ثبتت عن النبي ﷺ تواتراً يعرفه أهل الصنعة، وإذا ثبت شيء عن النبي ﷺ فمن ردَّ ذلك، فقد ردَّ علىٰ النبي ﷺ، واستقبح ما قرأ به، **وهذا مقام محذور لا تقلد فيه أئمة اللغة والنحو**»(٣).

لِذا لا يُستغرب أن ينكر بعض أهل العلم قراءة متواترة، بل أنكر الرضي(٤)

---

(١) تفسير الرازي (٩/ ١٣٤)، وانظر: لزيادة توضيح قراءة حمزة (ص٢٩٦) من هذه الدراسة.

(٢) هو: إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج، ولد ومات ببغداد سنة (٢٤١هـ - ٣١١هـ)، عالم بالنحو واللغة، كان في فتوته يخرط الزجاج، ثم مال إلىٰ النحو فعلمه المبرد، وكانت له مناقشات مع ثعلب، ومن كتبه: «معاني القرآن»، و«الاشتقاق». انظر: شذرات الذهب (٢/ ٢٥٩)، والأعلام (١/ ٤٠) ومعجم المؤلفين (١/ ٣٣).

(٣) إبراز المعاني (١/ ٤١٠-٤١٢) وانظر: تفسير القرطبي (٥/ ٤).

(٤) هو: محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (ت ٦٨٨هـ)، نجم الدين، عالم بالعربية من أهل أستراباد (من أعمال طبرستان)، اشتهر بكتابيه: «الوافية في شرح الكافية لابن الحاجب» في النحو، و«شرح مقدمة ابن الحاجب» وهي المسماة بالشافية في علم الصرف. انظر: معجم المطبوعات (١/ ٩٤٠) والأعلام (٦/ ٨٦).

تواتر القراءات السبع عندما قال: «والظاهر أن حمزة جوَّز ذلك بناءً علىٰ مذهب الكوفيين؛ لأنه كوفي، ولا نسلم تواتر القراءات السبع»[1].

**٤ـ القراءات توقيفية (سماعية) وليست اختيارية:**

بلغ الوهم عند بعض النحاة هنا حداً بعيداً دون شعور بعواقبه وآثاره، حتىٰ ظن بعضهم أن القراءات مرجعها الاجتهاد والسماع، وأنها اختيار إنشائي من القرَّاء ذاتهم، لا أنها تلقٍ وتوقيف، وفي ذلك قال الإمام الزركشي: «إن القراءات توقيفية وليست اختيارية، خلافاً لجماعة، منهم: الزمخشري حيث ظنوا أنها اختيارية تدور مع اختيار الفصحاء واجتهاد البلغاء»[2].

وعلىٰ هذا الوهم وذلك الظنَّ عاب الزمخشري قراءة لابن عامر، وهي قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ۖ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٧]، **وهذه قراءة جمهور القراء.**

**وقراءة ابن عامر هكذا:** ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أولادَهم شركائِهم﴾، أي: قرأ ابن عامر بضم الزاي في ﴿زُيِّنَ﴾، ورفع لام ﴿قَتْلُ﴾، ونصب دال ﴿أَوْلادَهُمْ﴾، وخفض همزة ﴿شُرَكَائِهم﴾، علىٰ إضافة القتل إلىٰ الشركاء، وتقدير قراءته: **وكَذلِكَ زُيِّنَ لكَثيرٍ مِنَ المشْرِكِينَ قَتْلُ شُرَكائِهم أَولادَهُمْ.** فالشركاء هاهنا وإن كانوا في موضع جرٍّ فهم في المعنىٰ فاعلون، ففصل بين المضاف

(١) شرح الرضي علىٰ الكافية: محمد بن الحسن الرضي الأسترابادي (٢/ ٣٣٦)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، الناشر: مؤسسة الصادق ـ طهران، ١٣٩٨هـ ـ١٩٧٨م.

(٢) البرهان في علوم القرآن (١/ ٣٢١).

والمضاف إليه ـ والفصل بينهما بغير ظرف ـ بالمفعول به وهو: الأولاد. والمفعول به مفعول المصدر(١). وهذه القراءة ـ قراءة ابن عامر ـ ثابتة بطريق التواتر.

فوصف الزمخشري هذه القراءة بأنها «شيء» لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً(٢)، وقال أيضاً: «والذي حمله ـ يعني ابن عامر ـ علىٰ ذلك أن رأىٰ في بعض المصاحف ﴿شركائِهم﴾ مكتوباً بالياء، ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء ـ لكان الأولاد شركاؤهم في أموالهم ـ لوجد في ذلك **مندوحة عن هذا الارتكاب**»(٣).

**والفصل بين المضاف والمضاف إليه في قراءة ابن عامر له وجه قوي في القياس النحوي بيَّنه ابن مالك**(٤) حيث قال: «وتجويز ما قرأ به في قياس النحو قوي، وذلك أَنَّها قراءة اشتملت علىٰ فصل يدخله بين عاملها المضاف إلىٰ ما هو فاعل، فحسن ذلك ثلاثة أمور:

**أحدها**: كون الفاصلة فضلة، فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به.

---

(١) وقرأ باقي القراء العشرة بفتح الزاي والياء ﴿زَيَّنَ﴾ ونصب لام ﴿قَتْلَ﴾ وكسر دال ﴿أَوْلَٰدِهِمْ﴾ ورفع همزة ﴿شُرَكَآؤُهُمْ﴾. انظر: حجة القراءات (ص٢٧٤)، وإبراز المعاني (ص٤٦١-٤٦٦)، وتفسير البحر المحيط لأبي حيان (٤/ ٢٢٩-٢٣٠)، والنشر في القراءات العشر (٢/ ٢٦٣-٢٦٥)، وإتحاف فضلاء البشر (ص٢٧٤)، والبدور الزاهرة (ص١١١).

(٢) تفسير الكشاف (٢/ ٦٦).

(٣) المصدر السابق: الموضع نفسه.

(٤) هو: محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني النحوي، أبو عبد الله، جمال الدين: أحد الأئمة في علوم العربية واللغة. وصاحب المصنفات الكثيرة فيها، كالتسهيل، والعمدة، والألفية، والكافية الشافية، وشواهد التوضيح.. وغيرها، توفي بدمشق سنة (٦٧٢هـ). انظر: البلغة (ص٢٠١)، والأعلام (٦/ ٢٣٣).

**الثاني**: كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف.

**الثالث**: كونه مقدر التأخير من أجل المضاف إليه، مقدر التقدم بمقتضىٰ الفاعلية المعنوية.

فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه لاقتضىٰ القياس استعماله؛ لأنهم قد فصلوا في الشِّعر بالأجنبي كثيراً، فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية فحُكم بجوازه»(١).

**أ ـ رد ابن المنير الإسكندري(٢) علىٰ الزمخشري:**

ردّ ابن المنير الإسكندري علىٰ ما قاله الزمخشري في نقد قراءة ابن عامر، قائلاً: «لقد ركب المصنف ـ الزمخشري ـ في هذا الفصل متن عمياء وتاه في تيهاء وأنا أبرأ إلىٰ الله، حملة كتابه، وحفظة كلامه، مما رماهم به، فإنه تخيل أن القراء أئمة الوجوه السبعة اختار كل منهم حرفاً قرأ به اجتهاداً، لا نقلاً وسماعاً، فلذلك غلّط ابن عامر في قراءته هذه، وأخذ يبين أن وجه غلطه رؤيته الياء ثابتة في ﴿شركائِهم﴾ فاستدل بذلك علىٰ أنه مجرور، وتعين عنده نصب ﴿أولادَهم﴾ بالقياس؛ إذ لا يضاف المصدر إلىٰ أمرين معاً

---

(١) شرح التسهيل لأبي عبد الله محمد ابن مالك الطائي (ت ٦٧٢هـ): (٣/ ٢٧٧)، تحقيق: الدكتور. عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ، وانظر: شرح الكافية الشافية لأبي عبد الله محمد ابن مالك الطائي (٢/ ٩٧٨-٩٨٨)، تحقيق: الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، من منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرىٰ ـ مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

(٢) هو: أحمد بن محمد بن منصور الإسكندري (٦٢٠هـ ـ ٦٨٣هـ)، من علماء الإسكندرية وأدبائها، ولي قضاءها وخطابتها مرتين، له تصانيف، منها: «الانتصاف من الكشاف»، و«التفسير» و«ديوان خطب». انظر: الأعلام (١/ ٢٢٠).

فقرأه منصوباً. قال المصنف ـ يعني الزمخشري ـ: وكانت له مندوحة عن نصبه إلىٰ جره بالإضافة وإبدال الشركاء منه، وكان ذلك أولىٰ مما ارتكبه ـ يعني ابن عامر ـ من الفصل بين المضاف والمضاف إليه الذي يسمج في الشعر فضلاً عن النثر فضلا عن المعجز، **فهذا كله كما ترىٰ ظَنٌّ** من الزمخشري أن ابن عامر قرأ قراءته هذه رأياً منه، وكان الصواب خلافه، والفصيح سواه، ولم يعلم **الزمخشري أن هذه القراءة** ـ بنصب الأولاد والفصل بين المضاف والمضاف إليه ـ **بها يعلم ضرورة أن النبي ﷺ قرأها علىٰ جبريل، كما أنزلها الله عليه كذلك، ثم تلاها النبي ﷺ علىٰ عدد التواتر من الأئمة، ولم يزل عدد التواتر يتناقلونها، ويقرأون بها خلفاً عن سلف، إلىٰ أن انتهت إلىٰ ابن عامر، فقرأها أيضاً كما سمعها.** فهذا معتقد أهل الحق في جميع الوجوه السبعة: أنها متواترة جملة وتفصيلاً... فلا مبالاة بعدها بقول الزمخشري، ولا بقول أمثاله ممن لحّن ابن عامر، وما حمله علىٰ هذا الخيال إلا التغالي في اعتقاد اطراد الأقيسة النحوية، فظنها قطعيةً، حتىٰ يَرُدَّ ما يخالفها.

فإن المنكِر عليه إنما أنكر ما ثبت أنه براء منه قطعاً وضرورة، ولولا عذر أن المنكِر ليس من أهل الشأنين أعني علم القراءة وعلم الأصول، ولا يعد من ذوي الفنين المذكورين لخيف عليه الخروج من ربقة الدين، وأنه ـ علىٰ هذا العذر ـ لفي عهدة خطرة، وزلة منكرة تزيد علىٰ زلة من ظن أن تفاصيل الوجوه السبعة فيها ما ليس متواتراً، فإن هذا القائل لم يثبتها بغير النقل، وغايته أنه ادعىٰ أن نقلها لا يشترط فيه التواتر، وأما الزمخشري فظن أنها تثبت بالرأي غير موقوفة علىٰ النقل، وهذا لم يقل به أحد من المسلمين...»[1].

(١) كتاب الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال: ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير الإسكندري المالكي (ت٦٨٣هـ): (ج٢/ ص٤١)، بذيل الكشاف، دار المعرفة ـ بيروت.

**ب ـ رد أبي حيان علىٰ الزمخشري:**

* قال أبو حيان عن قراءة ابن عامر: «وبعض النحويين أجازها، وهو الصحيح، لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلىٰ العربي الصريح المحض ابن عامر، الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان، قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب، لوجودها أيضاً في لسان العرب في عدة أبيات...»(١).

وقال أبو حيان في ردّه علىٰ الزمخشري: «وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد علىٰ عربي صريح محض قراءة متواترة موجوداً نظيرها في لسان العرب، في غير ما بيت. وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله، شرقاً وغرباً، وقد اعتمد المسلمون علىٰ نقلهم، لضبطهم، ومعرفتهم، وديانتهم»(٢).

**ج ـ كما ردَّ ابن الجزري** وغيره من العلماء علىٰ نقد الزمخشري قراءة ابن عامر دفاعاً عن تواتر القراءات، ولله در القائل:

وحُجَّتـي قِـراءةُ ابـنِ عـامِرِ ... فكَمْ لها من عاضِـدٍ ونـاصِرِ(٣)

**٥ـ أسلوب الطعن اللغوي عائد إلىٰ وهم النحوي عن نفسه،** فيحاكم القراءة إلىٰ قاعدة استقرائية ظنية قد خولف فيها، ويجعلها حقاً مطلقاً... ويكفي فساد هذا الأصل كما قال ابن سنان الخفاجي: «أن النظر إذا سلط علىٰ ما يعلل النحويون به لم يثبت معه إلا الفذ الفرد، بل ولا يثبت شيء البتة، ولذلك كان المصيب منهم أن يقول: **هكذا**

---

(١) تفسير البحر المحيط (٤/ ٢٢٩-٢٣٠).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٦٣-٢٦٤)، وانظر: بحث: دراسة في القراءات القرآنية: للدكتور لبيب السعيد (ص١٠٨).

**قالت العرب من غير زيادة علىٰ ذلك**»[١]... ولكن اللافت للنظر أن كثيراً من أهل العلم قد وقعوا في الطعن في القراءات المتناقلة بسبب إمكانية ورود الطعن في المتواتر تواتراً خاصاً، ومن هؤلاء ابن خالويه الذي طعن في قراءة ابن عامر ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَـٰدَهُمْ شُرَكَائِهِم﴾.

فقال: «ونصب أولادهم بوقوع القتل عليهم. وحال بهم بين المضاف والمضاف إليه، وهو قبيح في القرآن، وإنما يجوز في الشعر كقول ذي الرمة:

كـأَنَّ أصـواتَ مِـنْ إيغَـالِهِنَّ بنـا ... أواخرِ الميْسِ أنقـاضُ الفَـراريجِ

وإنما حمل القارئ بهذا عليه: أنه وجده في مصاحف أهل الشام بالياء فاتبع الخط»[٢].

ولم يتساءل ابن خالويه: لم كتبها الصحابة في هذا المصحف علىٰ غير المصحف السابق؛ **إذ الخط تابع للقراءة**، ولكنه السهو الذي قُدّر علىٰ جميع البشر، واتسع الطعن حتىٰ شمل بعض أئمة الإقراء، فقد قال ابن مجاهد في قراءة النصب الثابت في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ «غلط»[٣].

**٦ـ لا مجال للقياس في القراءات؛ لأن القراءة سنة متبعة:**

ومن أسباب طعن بعض النحاة في القراءة: **الاعتماد علىٰ القياس في أمور الدين**

---

(١) سر الفصاحة للأمير أبي محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي (ت٤٦٦هـ): (ص٣١)، تحقيق: علي فودة، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.
(٢) الحجة في القراءات السبع (ص١٥١)، وانظر: تعليم النبي ﷺ أصحابه ألفاظ القرآن (ص٧٨٥).
(٣) السبعة في القراءات (١/ ١٦٩). وانظر: تعليم النبي ﷺ أصحابه ألفاظ القرآن (ص٧٨٦).

والغلو في تطبيق منهج النحويين الوضعي «فإنه متىٰ حاول معرفة كل شيء بالرأي والقياس كلَّ وملَّ، ومتىٰ استرسل مع كل شيء زلَّ وضلّ»[١]، وكما قيل في التعليق علىٰ الزمخشري وجرأته في نقد قراءةٍ ثابتةٍ: «وما حمله علىٰ هذا الخيال إلَّا التغالي في اعتقاد اطراد الأقيسة النحوية فظنها قطعيةً حتىٰ يَرُدَّ ما خالفها، ثم إذا تُنُـزِّلَ معه علىٰ اطراد القياس الذي ادعاه مطرداً فقراءة ابن عامر هذه لا تخالفه...»[٢]، لذا رجّح المقدسي في كتابه «أحسن التقاسيم» قراءة ابن عامر؛ لأنه يتبع في قراءته النقل والرواية. وإن كان نقله جاء موافقاً للقياس، ولكن الرواية هي الأساس، فقال المقدسي: «فإن قال خصم: أوليس قد ناقض ابن عامر في غير موضع؟».

أجبناه ـ والمجيب المقدسي ـ: «لو لم يناقض لزهدنا في قراءته، وظننا به الظنون؛ **لأنَّ القراءة لا تؤخذ بالقياس**، فلما ناقض علمنا أنه متبع وناقل، إلَّا أن نقله وافق القياس»[٣].

فإذن: لا مدخل للقراءة في القياس، وأن الأمر كما قال الشاطبي:

وَمَـا لِقِيـاسٍ فِي القِـرَاءَةِ مَـدْخَلٌ فَدُونَكَ مَا فِيه الرِّضا مُتكفِّلَا[٤]

---

(١) العبارة لأبي حيان التوحيدي في البصائر والذخائر(١/ ٩٨)، نقلاً عن دراسة في القراءات القرآنية: للدكتور لبيب السعيد (ص١١٦).

(٢) كتاب الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال: لابن المنير الإسكندري (٢/ ٤١)، بذيل الكشاف.

(٣) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم: محمد بن أحمد المقدسي (ت ٣٩٠هـ): (ص١٤٣)، تحقيق: غازي طليمات، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨٠م، وانظر: النشر في القراءات العشر (١/ ١٧) والرواية والقياس بين القراء والنحاة (ص٨٩).

(٤) حرز الأماني (متن الشاطبية) (ص٢٩).

وعليه فالطعن لا أثر له هنا ما دامت القراءة صحيحة السند، ولذا أشار الشاطبي رحمه الله تعالىٰ في متنه باللوم علىٰ النحاة ممن عاب منهم قراءة ابن عامر فقال:

.................... فلا تلم من مُليمي النَّحو إلَّا مجهِّلَا[1]

أي: «لا تلم النحاة الذين استكرهوا قراءة ابن عامر لما فيه من مخالفة القياس واستعمال الفصحاء، إلا الذين جهلوا ابن عامر ونسبوه إلىٰ الجهل؛ لأن الذين لم يجهلوه ويضعفوا قراءته لمخالفة القياس لا نكير عليهم؛ إذ لاخلاف في أن المشهور أقوى، وأما الذين جهّلوه فيستحقون اللوم؛ **لأن ابن عامر لم يقرأ بالتشهي بل بالنقل الصحيح المتواتر** فكيف يلام ويرمىٰ بنقص؛ لأن شهادتهم بالنفي وشهادة ابن عامر بالإثبات، وربما وقعت له شواهد في أشعار العرب ولم ينقل إلينا لأن أكثرها قد انمحىٰ بتطاول الزمان، كما قال المعري: ما انتهىٰ إليكم مما قالت العرب إلا أقله»[2].

كما أن البحث الموازن بين علم القراءات والدراسات النحوية يؤكد أن القراءات سنة متبعة، وأن اعتمادها: علىٰ الرواية والسند الصحيح عن رسول الله ﷺ. فقد تكون القراءة صحيحة في اللغة، أو تجيزها مقاييس النحاة، ولكن القرَّاء لم يقرؤوا بها؛ لأنها لا حجة لها من رواية موثقة، أو سند صحيح[3].

---

(١) حرز الأماني (متن الشاطبية) (ص٥٣).

(٢) شرح شعلة علىٰ الشاطبية المسمىٰ كنـز المعاني شرح حرز الأماني: الإمام محمد بن أحمد بن محمد ابن الحسين الموصلي أبو عبد الله (ت٦٥٦هـ): (ص٣٨١)، المكتبة الأزهرية للتراث ـ القاهرة، طبعة سنة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م. وانظر للتفصيل في شرح بيت الشاطبي: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع للشيخ عبد الفتاح عبد الغني القاضي (١٤٠٣هـ): (ص٢٦٧)، مكتبة السوادي ـ جدة، مكتبة الدار ـ المدينة المنورة، الطبعة السادسة، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

(٣) انظر: الرواية والقياس بين القراء والنحاة (ص٩٠).

**٧ـ هذه الطعون لا تؤثر في مبدأ التواتر في القراءات، كما قال الإمام محمد رشيد** رضا[١] رحمه الله: «ونحن لا يروعنا ما يراه المفسرون من الصعوبة في إعراب بعض الآيات، أو في حكمها؛ لأن لهم مذاهب في النحو والفقه يزنون بها القرآن، فلا يفهمونه إلَّا منها، والقرآن فوق النحو والفقه والمذاهب كلها، فهو أصل الأصول، ما وافقه فهو مقبول، وما خالفه فهو مردود ومرذول، وإنما يهمُّنا ما يقوله علماء الصحابة والتابعين فيه، فهو العون الأكبر لنا علىٰ فهمه»[٢]، كما لا تؤثر في إمامة هؤلاء الأئمة الطاعنين أيضاً، فـ«ربَّ رجل في الإسلام له قدم حسن وآثار صالحة كانت منه الهفوة والزلة لا يقتدىٰ به في هفوته وزلته»[٣].

## الخلاصة:

يمكن أن نلخّص الدفاع عن القراءات المتواترة ضد الطاعنين بها من حيث مخالفتها قواعد اللغة العربية بجملة أمور[٤]:

١ـ قد يكون الطعن في القراءات الـمتواترة قبل علم منكرها بتواترها، فهو معذور.

---

(١) هو: محمد رشيد بن علي رضا بن محمد بهاء الدين القلموني، البغدادي الأصل (١٢٨٢ - ١٣٥٤هـ) صاحب مجلة المنار، وأحد رجال الإصلاح الإسلامي، عالم بالحديث والأدب والتاريخ والتفسير، تلميذ محمد عبده، توفي بالقاهرة. انظر: الأعلام (٦/ ١٢٦).

(٢) تفسير المنار عند قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَـٰدَةُ بَيْنِكُمْ ﴾ من سورة المائدة ـ آية ١٠٦.

(٣) الاستقامة: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس (ت٧٢٨هـ): (١/ ٢١٩)، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود ـ المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

(٤) انظر: ظاهرة نقد القراءات ومنهج الطبري فيها (ص٤٢).

٢ـ وقد يكون الطعن في القراءات من لدن النحاة بتحكيم أقيستهم، وهو تحكم مردود؛ لأن القراءة لا تتبع العربية، بل العربية تتبع القراءة لأنها مسموعة من أفصح العرب وهو نبينا محمد ﷺ.

٣ـ لا بأس أن يكون في القراءات فصيح وأفصح، وكل ذلك من تيسيره تعالىٰ القرآن للذكر.

٤ـ الناس ليسوا متعبدين بأقوال النحاة، ولا مبالاة بمخالفتهم؛ إذْ إن القراءة سنة متبعة.

٥ـ لا مجال للقياس في القراءات؛ لأن القرَّاء لا يعولون علىٰ الأفشىٰ في اللغة، والأقيس في العربية، بل علىٰ الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية[1].

* * *

(١) انظر: جامع البيان في القراءات (ورقة١٧٢ ب) مخطوط.

# الخاتـمة

وفيها أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث.

## أولاً: أهم النتائج:

١ـ إن التنزيل من ﴿نَـزَّلَ﴾ يدلُ: على التدريج والتدرّج، والإنزال من ﴿أَنزَلَ﴾ يدلُّ: على الدفعة، وهذا ما تدلُّ عليه أكثر موارد استعمال الكلمتين في مجال نزول القرآن الكريم، فهو أمرٌ غالب وليس قاعدة مطردة، إذْ قد يستعمل الإنزال بمعنى التنزيل في بعض الأحيان؛ ولا غرابة فمادة الكلمتين واحدة.

**٢ـ جاءت رواية القرآن من طريقين:**

**المشافهة والحفظ**: وقد بلغ مدى التناقل بهذه الطريقة ـ المشافهة ـ حد التواتر القرآني، وهي طريقة توقيفية؛ وذلك لأن أشهر اسم للقرآن الكريم هو [القرآن] والمقتضى الفعلي لهذا الاسم هو أن يكون القرآن متناقلاً بالمشافهة (قراءة).

٣ـ إن القراءة سنة، يأخذها الآخر عن الأول.

٤ ـ المقصد الأساسي من إنزال القرآن الكريم على سبعة أحرف الرخصة والتوسعة على أمة الإسلام في قراءته.

٥ـ ليس هناك اختلاف في المعنى بين حرف من الأحرف السبعة التي نزل القرآن بها من تضاد ولا تناقض، وإنما هو اختلاف تنوّع.

٦ـ إن كل حرف من الأحرف السبعة التي نزل القرآن بها: **شافٍ كافٍ**، فالكلية تشمل كلّ حرف منها، وأنه شافٍ كاف، وحقّ وصواب.

٧ـ إن المصاحف العثمانية مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة، جامعة للعرضة الأخيرة متضمنة لها.

٨ـ انتشار القراءات القرآنية وشهرتها خارج أمصارها، دليل على قبولها، مع تلقي أهل العلم لها بالقبول.

٩ـ إضافة القراءات إلى القرَّاء، تعني أنهم اختاروها، وداوموا عليها، ولزموها، حتى اشتهروا بها، فهي إضافة اختيار ودوام ولزوم، لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد.

١٠ـ إن القراءات القرآنية ليست اجتهادية، بل هي توقيفية تعتمد على الروايات المتواترة.

١١ـ إن تواتر القراءات المذكورة معلوم مشاهد، وصدى حقيقي لقوله سبحانه وتعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [السجدة: ٢].

**١٢ـ لم يكتف علماؤنا في التعبير عن صحّة نقل القراءات القرآنية بمجرد لفظ (الصحة) بل عبّروا عن ذلك بلفظ التواتر؛ وما ذاك إلا لأن لفظ (التواتر) مستلزم لثلاث حقائق:**

أ) النقل المحض لقراءات القرآن بالسند، فلا مدخل لتصرّف عقل أو اجتهاد فيها.

ب) اليقين الجازم بثبوت هذه القراءات عن مبلغ الرسالة محمد ﷺ عن جبريل عليه السلام.

ج) منع الاجتهاد البشري من إدخال نفسه في لفظة أو حرف من قراءات القرآن لمصدريّتها الإلهية وهذا مقتضى منطقي، لكون القرآن الكريم بمختلف قراءاته المتناقلة هو كتاب الله العاصم المحفوظ المهيمن.

فلا يجوز أن يعتري بعض نقله طروء تصرف بشري ولـو في طريقة الأداء لئلا يكون ذلك مدخلاً لتزعزع الثقة بمصدريته الإلهيّة.

١٣ـ إن الاكتفاء بصحة السند وجعله مكان التواتر قول حادث مخالف لإجماع الفقهاء والقرَّاء والمحدّثين وغيرهم.

١٤ـ إن القراءات السبع والثلاث المتممة للعشر في التواتر سواء.

١٥ـ المراد من إسناد القراءة إلى شخص ما أنه كان أضبط الناس لها، وأكثرهم قراءة وإقراءً بها. فلا يتوهم بعد ذلك أن نسبة القراءة إلى شخص بعينه تكون آحادية.

١٦ـ إن رسم المصاحف العثمانية توقيفي يجب اتباعه، ولا تجوز مخالفته.

١٧ـ إن الذي أجمع عليه القرَّاء وعلماء العربية أن القراءة لا تجوز بالقياس ولا بالاجتهاد، ولابدَّ فيها من صحة النقل أولاً، وموافقة خط المصحف ثانياً.

١٨ـ إن ما وراء القراءات العشرة شاذ، ولا تجوز القراءة بالشاذ في الصلاة أو غيرها.

**١٩ـ إن الشذوذ عند علماء القراءات يطلق على:**

أ) ما خالف أحد أركان قبول القراءة القرآنية الثلاثة (التواتر، رسم المصحف العثماني، موافقة اللغة العربية).

ب) ما لم يصح سنده.

ج) عدم التناقل في المِصر.

٢٠ـ إن الغمز في تواتر القراءات المتناقلة، أو اللمز في ثبوتها اقتحام خطير لما هو في عرف المسلمين مسلمة ثابتة لا تقبل النقاش، **فالقراءات العشر متواترة معلومة من الدين بالضرورة**، على أن مجرد الغمز في تواتر قراءة، يعد غمزاً في القرآن الكريم.. أصل الدين وأساس أركان البنيان الإسلامي المتين.

## ثانياً: أهم التوصيات والمقترحات:

**يوصي الباحث بدراسة المواضيع الآتية حول القراءات القرآنية:**

١ـ دراسة الروايات القرائية بما فيها:

ـ ما انفردت به كل رواية.

ـ تحديدها.

ـ حصر وجوه الاختلافات بينها.

ـ سيادتها في أقطار المسلمين سابقاً.

**ومن ذلك: شهرة قراءة عاصم في الأمصار**، للانتشار الذي بلغته هذه القراءة، وبرغم تواتر كلٍّ، لا يمنع من دراستها.

٢ ـ دراسة الجهود العلمية في القراءات القرآنية لبعض الشخصيات ـ من كبار علماء القراءات ـ الذين لهم الأثر الكبير في نشر القراءات القرآنية؛ ومن هؤلاء الأعلام:

ـ أبو شامة الدمشقي وجهوده في علم القراءات. وغيره ممن لم تدرس جهودهم.

ومن المقترحات التي يقترحها الباحث:

١ ـ حبذا لو تقرر القراءات القرآنية على فرق ومستويات جميع الكليات الشرعية بأنواعها وتخصصاتها، مادة ثابتة لجميع السنوات الدراسية، ضمن خطة علمية مدروسة، ولو باليسير من دراسة بعض الروايات، بعيداً عن المتون في الكليات غير المتخصصة في القراءات، وفي ذلك نشر للقراءات القرآنية بجميع رواياتها المتواترة، مع توضيح الشاذة منها، لـما في ذلك من الفوائد ما الله به عليم، سواء في التفسير، أو الأحكام الفقهية، أو معرفة القراءات المسندة غير المتواترة في كتب صحاح الحديث، أو في فهم اللغة، وغير ذلك من كنوز هذا العلم.

٢ـ يُحبَّذ من ذوي الاختصاصات الإعلامية نشر الروايات المتواترة من خلال القنوات الفضائية، للمعرفة العامة بهذا العلم وقراءاته برواياتها المتواترة، لتدخل كل بيت مهما كان مستوى تديّنه.

وقبل أن أضع القلم حول ما كتبته عن هذه الدراسة: «**التواتر في القراءات القرآنية وما أثير حوله من شبهات**»، أحببت أن أذكّر نفسي وغيري بـ «أني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يوم، إلا قال في غده أو بعد غده: لو غُيّر هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قُدّم هذا لكان أفضل، ولو تُرك هذا لكان أجمل. وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر»[(١)].

هذا آخر ما توصَّل إليه البحث، وتمَّ بحمد الله، والحمد لله أولاً وآخراً.

---

(١) العبارة للقاضي الفاضل عبد الرحيم بن علي البيساني (ت: ٥٩٦هـ)، انظر: شرح الإحياء للإمام المرتضى الزبيدي (١/ ٣)، مقدمة الطبعة الثانية.

فَيَا خَير غفَّـار وَيَـا خَـيْرَ رَاحِـمٍ وَيَا خَيْرَ مَـأْمُولٍ جَـداً وَتفَضُّـلا

أَقِلْ عَثْرَتِي وَانْفَع بِهَا وَبِقَصْـدِهَا حَنانَيْـك يَـا أَللهُ يَـا رَافِـعَ العُـلا

وآخِــرُ دَعْــوَانَا بِتَوفِيــقِ رَبِّنَــا أَنِ الْحَمْدُ لله الذي وَحْدَهُ عَلا[1]

وصلّ اللهم على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

* * *

(١) من خاتمة حرز الأماني «متن الشاطبية» (ص٩٤).




# الـفهارس

**وتشمل الفهارس الآتية:**

**أولاً**: فهرس الآيات القرآنية الكريمة (رواية حفص).

**ثانياً**: فهرس القراءات.

**ثالثاً**: فهرس الأحاديث النبوية والآثار الشريفة.

**رابعاً**: فهرس الأشعار.

**خامساً**: فهرس الأعلام المترجم لهم.

**سادساً**: فهرس المصادر والمراجع.

**سابعاً**: فهرس الموضوعات.




# أولاً
# فهرس الآيات القرآنية الكريمة
## (رواية حفص)

| الآيــة | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| **سورة الفاتحة** | | |
| ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ | ٢ | ٨٥ |
| ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ | ٤ | ١٣٦ |
| **سورة البقرة** | | |
| ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ | ٢ | ١٠، ٢٣٦ |
| ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾ | ١٠ | ١٣٧ |
| ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ | ٣٧ | ٦٦، ٢٧٤ |
| ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾ | ١١٦ | ٢٨١ |
| ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾ | ١٨٥ | ٣٨ |
| ﴿حَٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ | ٢٣٨ | ٣٠٤ |

سورة آل عمران



سورة النساء



سورة المائدة



سورة الأنعام

* * *

# ثانياً

# فهرس القراءات

## (أ) فهرس القراءات المتواترة

| الآيـة | رقم الآية | اللفظ أو القراءة الأخرى | الصفحة |
|---|---|---|---|
| **سورة آل عمران** | | | |
| ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾ | ١٣٣ | ﴿سَارِعُوا﴾ | ٢٨١ |
| ﴿بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُنِيرِ﴾ | ١٨٤ | ﴿وَبِالزُّبُرِ وَبِالْكِتَٰبِ الْمُنِيرِ﴾ | ٢٨١ |
| **سورة النساء** | | | |
| ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ﴾ | ١ | ﴿وَالأَرْحَامِ﴾ | ٢٩٦، ٣٤٠ |
| **سورة المائدة** | | | |
| ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَۚ﴾ | ٦٠ | ﴿عَبُدَ الطَّاغُوتِ﴾ | ١٣٠ |
| **سورة الأنعام** | | | |
| ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ﴾ | ١٣٧ | ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلاَدَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ | ٣٤٦ |
| **سورة الأعراف** | | | |
| ﴿وَمَا كَانُواْ يَعۡرِشُونَ﴾ | ١٣٧ | ﴿يَعْرُشُون﴾ | ١٣٦ |
| **سورة التوبة** | | | |
| ﴿جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ | ١٠٠ | ﴿جَنَّاتٍ تَجْرِي من تَحْتِهَا الأَنْهَارُ﴾ | ٢٨١ |

| الآيــة | رقم الآية | اللفظ أو القراءة الأخرى | الصفحة |
|---|---|---|---|
| **سورة يوسف** | | | |
| ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ﴾ | ١١٠ | ﴿كُـذِّبُوا﴾ | ١٣٨ |
| **سورة النحل** | | | |
| ﴿وَمِمَّا يَعۡرِشُونَ﴾ | ٦٨ | ﴿يَعْرُشُون﴾ | ١٣٦ |
| **سورة الإسراء** | | | |
| ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفّٖ﴾ | ٢٣ | ﴿أُفَّ﴾، ﴿أُفِّ﴾ | ١٣١ |
| **سورة الكهف** | | | |
| ﴿لَأَجِدَنَّ خَيۡرٗا مِّنۡهَا مُنقَلَبٗا﴾ | ٣٦ | ﴿منهما مُنْقَلَبًا﴾ | ٢٨٢ |
| **سورة سبأ** | | | |
| ﴿رَبَّنَا بَٰعِدۡ بَيۡنَ أَسۡفَارِنَا﴾ | ١٩ | ﴿رَبَّنَا بَعِّدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾، ﴿رَبَّنَا بَاعَدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ | ١٣٣ |
| **سورة الروم** | | | |
| ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعۡفٖ﴾ | ٥٤ | ﴿ضُعف﴾ | ١٧٤ |

| الآيـة | رقم الآية | اللفظ أو القراءة الأخرى | الصفحة |
|---|---|---|---|
| **سورة الجاثية** | | | |
| ﴿لِيَجْزِىَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ | ١٤ | ﴿لِيُجْزى﴾، ﴿لنَجزِيَ﴾ | ٢٩٦ |
| **سورة الحديد** | | | |
| ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ | ٢٤ | ﴿فَإِنَّ اللهَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ | ٢٨١ |

❊ ❊ ❊

## (ب) فهرس القراءات الشاذة والتفسيرية



* * *

# ثالثاً

# فهرس الأحاديث النبوية والآثار الشريفة

## حرف الباء

* * *

# رابعاً
# فهرس الأشعار
## (على ترتيب القوافي)

| البيت | الصفحة |
|---|---|
| **حرف الواو** | |
| فكـل مـا وافـق وجـه نحـوي ... وكـان للرسـم احـتمالاً يحـوي | ٢١٢ |

* * *

## خامساً

# فهرس الأعلام المترجم لهم

### حرف الألف

**حرف الباء**



**حرف التاء**



**حرف الجيم**



**حرف الحاء**

**حرف الخاء**



**حرف الدال**



**حرف الذال**



**حرف الراء**



**حرف الزاي**

## حرف السين



## حرف الشين

حرف الصاد



حرف الطاء



حرف العين

### حرف الغين



### حرف الفاء



### حرف القاف



### حرف الكاف



### حرف الميم

**حرف النون**



**حرف الهاء**



**حرف الواو**



**حرف الياء**

* * *

# سادساً

# المصادر والمراجع[1]

القرآن الكريم: برواية حفص عن عاصم الكوفي.

## (أ)

١ـ الإبانة عن معاني القراءات: لمكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيرواني القيسي القرطبي (ت ٤٣٧هـ)، قدم له وحققه، وعلق عليه، وشرحه، وخرج قراءاته: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المكتبة الفيصلية ـ مكة المكرمة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٢ ـ أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم: صديق بن حسن القنوجي (ت ١٣٠٧هـ)، تحقيق: عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية ـ بيروت، سنة ١٩٧٨م.

٣ـ إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع: لعبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة المقدسي (ت ٦٦٥هـ)، تحقيق الشيخ: إبراهيم عطوة عوض، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر.

٤ـ الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز: لأحمد بن مبارك السلجماسي، طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الأولى، سنة ١٣٨٠هـ ١٩٦١م.

٥ـ الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي: علي بن عبد الكافي السبكي (ت٧٥٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

---

(١) ستلاحظ أن بعض المصادر خلت من ذكر تاريخ الطبعة أو مكانها؛ وذلك لعدم وجودها في المرجع المستفاد منه.

٦ـ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: لأحمد بن محمد بن عبد الغني البنَّا الدمياطي (ت١١١٧هـ)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٧ـ الإتقان في علوم القرآن للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، ط (١)، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٨ ـ الأحرف السبعة للقرآن لإمام القرَّاء أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ) بتحقيق الدكتور عبد المهيمن طحَّان، دار المنار، جدة ـ المملكة العربية السعودية، ط (١)، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٩ ـ الأحرف السبعة والقراءات وما أثير حولها من شبهات: للدكتور شعبان محمد إسماعيل، مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

١٠ ـ الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها للدكتور حسن ضياء الدين عتر، دار البشائر الإسلامية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى/ ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

١١ ـ أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم: محمد بن أحمد المقدسي (ت٣٩٠هـ)، تحقيق: غازي طليمات، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨٠م.

١٢ ـ أحكام القرآن: لأبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي الأندلسي (ت٥٤٣هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الفكر ـ لبنان.

١٣ـ الإحكام في أصول الأحكام: علي بن أحمد بن حزم الأندلسي أبو محمد (ت٤٥٦هـ)، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

١٤ ـ الإحكام في أصول الأحكام: علي بن محمد الآمدي أبو الحسن (ت ٦٣١هـ)، تحقيق: د. سيد الجميلي، دار الكتاب العربي ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

١٥ـ الاختلاف بين القراءات: للدكتور أحمد البيلي، طبع دار الجيل ببيروت والدار السودانية بالخرطوم، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

١٦ـ الاختيار في القراءات: منشؤه ومشروعيته وتبرئة الإمام الطبري من تهمة إنكار القراءات المتواترة: للدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مطبوعات جامعة أم القرى ـ مكة، ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.

١٧ـ إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ( تفسير): لأبي السعود محمد بن محمد العمادي (ت ٩٥١هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٨ـ إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، تحقيق: محمد سعيد البدري أو مصعب، دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

١٩ ـ إرشاد المريد إلى مقصود القصيد (ضمن كتابين في القراءات العشر): لشيخ المقارئ الأسبق الشيخ علي محمد الضَباع، تحقيق وتقديم: إبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٢٠ ـ الاستقامة: لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٢١ ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٢٢ ـ الإصابة في تمييز الصحابة: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل ـ بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٢٣ ـ أصول السرخسي: محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي أبو بكر (ت ٤٩٠هـ)، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، دار المعرفة ـ بيروت، ١٣٧٢هـ.

٢٤ ـ الإضاءة في بيان أصول القراءة: علي محمد الضباع، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث ـ القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٢٥ ـ إعراب القراءات السبع وعللها: لأبي عبد الله حسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٢٦ ـ إعلام الموقعين عن رب العالمين: محمد بن أبي بكر أيوب ابن القيّم الزرعي أبو عبد الله (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل ـ بيروت، طبعة ١٩٧٣م.

٢٧ ـ الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين): خير الدين الزركلي (ت ١٤١٠هـ)، الطبعة الخامسة، دار العلم للملايين ـ بيروت.

٢٨ ـ إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي الدمشقي المعروف بابن قيم الجوزية أبو عبد الله (ت ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة ـ بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

٢٩ ـ الأم: لمحمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، دار المعرفة ـ بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٣٩٣هـ.

٣٠ ـ الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف: أحمد بن عبد الرحيم ولي الله الدهلوي (ت١١٧٦هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.

٣١ ـ أنوار التنزيل: للبيضاوي (ت٧٩١هـ)، تحقيق عبد القادر عرفات العشا حسونة، دار الفكر، بيروت، طبعة سنة ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

## (الباء)

٣٢ ـ البحر المحيط في أصول الفقه: بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي الشافعي، دار الكتبي ـ مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٣٣ ـ البحر المحيط (تفسير): محمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي الشهير بأبي حيّان (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، سنة١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٣٤ ـ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: محمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، دار المعرفة، بيروت.

٣٥ ـ البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدَّرة: للشيخ عبد الفتاح عبد الغني القاضي (ت١٤٠٣هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٣٦ ـ البرهان في أصول الفقه: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني إمام الحرمين (ت٤٧٨هـ)، تحقيق: د. عبد العظيم محمود الديب، دار الوفاء، المنصورة ـ مصر، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ.

٣٧ ـ البرهان في علوم القرآن: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة ـ بيروت، طبعة سنة ١٣٩١هـ

٣٨ ـ بشير اليسر شرح ناظمة الزهر في علم الفواصل للإمام أبي محمد القاسم بن فيره الشاطبي، تأليف الشيخ عبد الفتاح عبد الغني القاضي، مصر ـ الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية، طبعة ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.

٣٩ ـ بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ) تحقيق الأستاذ عبد الحليم الطحاوي، المكتبة العلمية، بيروت ـ لبنان.

٤٠ ـ بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث: للحارث بن أبي أسامة (ت ٢٨٢هـ)، تحقيق: الدكتور حسين أحمد صالح الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية ـ المدينة المنورة، طبعة ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٤١ ـ البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، تحقيق محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ

٤٢ ـ البيان في تفسير القرآن للسيد أبي القاسم الخوئي (ت ١٤١٣هـ)، دار الزهراء ـ بيروت، الطبعة الرابعة، سنة١٣٩٥هـ.

**(التاء)**

٤٣ ـ تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الزبيدي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت ـ لبنان.

٤٤ ـ تاريخ القرّاء العشرة ورواتهم وتواتر قراءاتهم ومنهج كلّ في القراءة: للشيخ عبد الفتاح عبد الغني القاضي، تقديم وتعليق: الأستاذ صفوت جودة أحمد، مكتبة القاهرة،الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٤٥ ـ تاريخ القرآن وغرائب رسمه وحكمه: محمد طاهر عبد القادر الكردي المكي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، طبعة ثانية.

٤٦ ـ تاريخ القرآن: للدكتور عبد الصبور شاهين، دار الاعتصام، القاهرة، طبعة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٤٧ ـ تاريخ بغداد: لأحمد بن علي بن ثابت، أبو بكر الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت. دون تاريخ.

٤٨ ـ تأويل مشكل القرآن: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٤٩ ـ التبصرة في أصول الفقه: إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي أبو إسحاق (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٥٠ ـ التبيان في آداب حملة القرآن: محيي الدين يحيى بن شرف بن مري النووي (ت ٦٧٦هـ)، الوكالة العامة للتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٥١ ـ التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتقان: للشيخ طاهر الجزائري الدمشقي (ت ١٣٣٨هـ)، عُني به: عبد الفتاح أبو غدة، وعُني بإخراجه: سلمان بن عبد الفتاح أبو غدة،

مكتب المطبوعات الإسلامية، طبع شركة دار البشائر الإسلامية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الرابعة ١٤٢٥هـ.

٥٢ ـ تحفة الأحوذي شرح سنن الترمذي: محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم أبو العُلا المباركفوري (ت ١٣٥٣هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٥٣ ـ تدريب الراوي بشرح تقريب النواوي: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة ـ الرياض.

٥٤ ـ تذكرة الحفاظ: للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، طبعة سنة ١٣٧٤هـ.

٥٥ ـ تراجم المؤلفين التونسيين: لمحمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٥٦ ـ التسهيل لعلوم التنزيل: للإمام محمد بن أحمد بن محمد بن جزي الكلبي الغرناطي (ت٧٤١هـ)، دار الكتاب العربي ـ بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٥٧ ـ التعريفات: علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت٨١٦هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ، دار الكتاب العربي ـ بيروت.

٥٨ ـ تعليم النبي ﷺ أصحابه رضي الله عنهم ألفاظ القرآن الكريم: لشيخنا الدكتور عبد السلام مقبل المجيدي، رسالة دكتوراه (مخطوط) بكلية أصول الدين ـ جامعة القرآن الكريم بأم درمان بالسودان ٢٠٠٢م، «نسخة الباحث».

٥٩ ـ تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل: لأبي محمد الحسين بن مسعود الفرّاء البغوي الشافعي (٤٣٦ ـ ٥١٠هـ)، تحقيق خالد عبد الرحمن العك ومروان سوار، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان.

٦٠ ـ تفسير البيضاوي المسمى: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل»: لأبي الخير عبد الله بن عمر بن

محمد الشيرازي البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)، تحقيق عبد القادر عرفات حسونة، دار الفكر ـ بيروت، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٦١ ـ تفسير التحرير والتنوير: للشيخ محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع ـ تونس.

٦٢ ـ تفسير الجلالين وبهامشه حاشية الصاوي: جلال الدين المحلي وجلال الدين السيوطي، قدَّم له وأشرف على تصحيحه: صدقي محمد جميل، دار الفكر ـ بيروت، طبعة ١٤١٤هـ.

٦٣ ـ تفسير الخازن المسمى «لباب التأويل في معاني التنزيل»: لعلاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي الشهير بالخازن (ت٧٢٥هـ)، طبع شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٥م.

٦٤ ـ تفسير القرآن العظيم المسمى بالسراج المنير: للإمام الشيخ محمد الخطيب الشربيني، الطبعة الثانية، دار المعرفة بيروت ـ لبنان.

٦٥ ـ التفسير القرآني للقرآن: عبد الكريم الخطيب، طبعة دار الفكر العربي.

٦٦ ـ التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: للإمام محمد بن العلامة عمر المشتهر بخطيب الري فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٦٧ ـ تفسير المنار: للإمام محمد رشيد رضا، الطبعة الثانية، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان.

٦٨ ـ تفسير النكت والعيون: لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري (ت٤٥٠هـ)، بتحقيق السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى،١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٦٩ ـ تفسير جامع البيان عن تأويل آي القرآن لابن جرير الطبري، بتحقيق وتعليق محمود محمد شاكر، مراجعة وتخريج أحاديثه أحمد محمد شاكر، دار المعارف ـ مصر.

٧٠ ـ تفسير جامع البيان عن تأويل آي القرآن: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، طبعة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.

٧١ ـ التفسير والمفسرون: للدكتور محمد حسين الذهبي، دار القلم، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٧٢ ـ التفسير ورجاله: للشيخ محمد الفاضل بن عاشور، مجمع البحوث الإسلامية، الأزهر ـ القاهرة، ربيع الأول سنة ١٣٩٠هـ ـ مايو سنة ١٩٧٠م، (السنة الثانية ـ الكتاب ١٣).

٧٣ ـ تقريب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق محمد عوامة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، دار الرشيد ـ حلب، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت.

٧٤ ـ تلقي النبي ﷺ ألفاظ القرآن الكريم: للدكتور عبد السلام مقبل المجيدي، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط (١)، سنة ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٧٥ ـ التمهيد في علم التجويد: للإمام محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، قدم له وراجعه: جمال شرف، طبعة دار الصحابة للتراث بطنطا، سنة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

٧٦ ـ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ المغرب، طبعة سنة ١٣٨٧هـ.

٧٧ ـ تهذيب التهذيب: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٧٨ ـ التوقيف على مهمات التعاريف لمحمد عبد الرؤوف المناوي، بتحقيق الدكتور محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر ـ دار الفكر، بيروت ـ دمشق، الطبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ.

٧٩ ـ التيسير في القراءات السبع: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ)، عُني بتصحيحه أوتويرتزل، نشر دار الكتاب العربي ـ بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

(ج)

٨٠ ـ جامع البيان في القراءات السبع المشهورة: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ)،

مخطوطة بدار الكتب المصرية، رقم (٣/ قراءات/ م)، عدد أوراقها ٣٧٥ ورقة، خط سنة ١١٤٦هـ.

٨١ـ الجامع لأحكام القرآن: محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي أبو عبد الله (ت٦٧١هـ)، تحقيق أحمد عبد العليم البردوني، دار الشعب ـ القاهرة، الطبعة الثانية، سنة ١٣٧٢هـ.

٨٢ـ جمال القراء وكمال الإقراء: لأبي الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد، المعروف بعلم الدين السخاوي (ت ٦٤٣هـ)، دراسة وتحقيق عبد الحق عبد الدائم سيف القاضي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى/ ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

(ح)

٨٣ـ حاشية إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين لشرح قرة العين: لسيد البكري بن السيد محمد الدمياطي، دار الفكر ـ بيروت.

٨٤ـ حاشية السندي على النسائي: لأبي الحسن نور الدين بن عبد الهادي السندي (ت ١١٣٨هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٨٥ـ حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني: علي الصعيدي العدوي المالكي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر ـ بيروت، ١٤١٢هـ.

٨٦ـ حاشية رد المحتار على الدر المختار، شرح تنوير الأبصار: محمد أمين بن عابدين، دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٨٦هـ.

٨٧ـ حجة القراءات: لعبد الرحمن بن محمد بن زنجلة أبي زرعة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٨٨ـ الحجة في القراءات السبع: لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار الشروق ـ بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠١هـ.

٨٩ ـ الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة: زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، أبو يحيى (ت ٩٢٦هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر المعاصر ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٩٠ ـ حديث الأحرف السبعة: دراسة لإسناده ومتنه واختلاف العلماء في معناه وصِلته بالقراءات القرآنية، للدكتور عبد العزيز بن عبد الفتاح القاري، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٣ ـ ٢٠٠٢م.

٩١ ـ حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع: للقاسم بن فِيرُّه بن خلف بن أحمد الشاطبي (ت ٥٩٠هـ)، ضبط وتصحيح ومراجعة: محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى، المدينة المنورة ـ السعودية، الطبعة الثالثة،١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

( د )

٩٢ ـ دائرة المعارف الإسلامية: إعداد أحمد الشنتناوي وإبراهيم زكي خورشيد وعبد الحميد يونس، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان.

٩٣ ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: العلامة شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف المعروف بابن السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم ـ بيروت، الطبعة الأولى، سنة١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م،

٩٤ ـ الدر المنثور في التفسير بالمأثور: جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال السيوطي، دار الفكر ـ بيروت، طبعة سنة ١٩٩٣م

٩٥ ـ دراسات لأسلوب القرآن الكريم: محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث ـ القاهرة.

٩٦ ـ درر الحكام في شرح مجلة الأحكام: علي حيدر، دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

٩٧ـ دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية ـ بيروت الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٩٨ ـ الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب (طبقات مالكية): إبراهيم بن علي بن محمد ابن فرحون اليعمري المالكي، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

( ر )

٩٩ ـ رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن الكريم دوافعها ودفعها: للدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار المنارة ـ جدة، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.
١٠٠ ـ رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية: للدكتور غانم قدوري الحمد، دار عمّار، عمّان ـ الأردن، الطبعة الأولى/ ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.
١٠١ـ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: لأبي الفضل شهاب الدين محمود الألوسي البغدادي (ت١١٢٧هـ)، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.
١٠٢ ـ روضة الناظر وجنة المناظر: عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ)، تحقيق: د. عبد العزيز عبد الرحمن السعيد، جامعة الإمام محمد بن سعود ـ الرياض، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.

( ز )

١٠٣ ـ زاد المسير في علم التفسير: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، المكتب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الثالثة، سنة١٤٠٤هـ.

( س )

١٠٤ ـ السبعة في القراءات: لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي (ت٣٢٤هـ) تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف ـ القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.
١٠٥ ـ سر الفصاحة للأمير أبي محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي (ت٤٦٦هـ)، تحقيق: علي فودة، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.
١٠٦ ـ سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي: لأبي القاسم علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن القاصح العذري البغدادي (ت ٨٠١هـ)، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، طبعة سنة ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

١٠٧ـ سنن أبي داود: لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

١٠٨ ـ سنن البيهقي الكبرى: لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، طبعة ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

١٠٩ ـ سنن الترمذي: لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي السلمي (ت ٢٧٩هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

١١٠ـ سنن القراء ومناهج المجودين: للدكتور عبد العزيز بن عبد الفتاح القاري، مكتبة الدار ـ المدينة المنورة، الطبعة الأولى/ ١٤١٤هـ.

١١١ـ السنن الكبرى: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

١١٢ ـ سير أعلام النبلاء: للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة التاسعة، سنة ١٤١٣هـ.

( ش )

١١٣ـ شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: لمحمد بن محمد مخلوف، دار الفكر ـ دمشق.

١١٤ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بن أحمد العكري الدمشقي (ت ١٠٨٩هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

١١٥ـ شرح التسهيل لأبي عبد الله محمد ابن مالك الطائي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

١١٦ـ شرح التلويح على التوضيح على متن التنقيح: لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

١١٧ـ شرح الرضي على الكافية: محمد بن الحسن الرضي الأسترابادي (ت ٦٨٨هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، الناشر: مؤسسة الصادق ـ طهران، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

١١٨ ـ شرح السنة: لحسين بن مسعود البغوي الفراء (ت٥١٦هـ)، تحقيق زهير الشاويش وشعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١١٩ ـ شرح العقيدة الطحاوية: للإمام القاضي ابن أبي العز علي بن علي بن محمد الدمشقي (ت٧٢٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي وشعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

١٢٠ـ شرح الكافية الشافية لأبي عبد الله محمد ابن مالك الطائي، تحقيق: الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، من منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

١٢١ ـ شرح الكوكب المنير: تقي الدين أبو البقاء الفتوحي، مطبعة السنة المحمدية.

١٢٢ ـ شرح الهداية في توجيه القراءات: الإمام أبو العباس أحمد بن عمّار المهدوي (ت٤٤٠هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور حازم سعيد حيدر، الطبعة الأولى، سنة١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م، مكتبة الرشد ـ الرياض.

١٢٣ـ شرح شعلة على الشاطبية المسمى كنـز المعاني شرح حرز الأماني: الإمام محمد بن أحمد بن محمد بن الحسين الموصلي أبو عبد الله (ت٦٥٦هـ)، المكتبة الأزهرية للتراث ـ القاهرة، طبعة سنة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

١٢٤ـ شرح صحيح مسلم: لأبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي (ت ٦٧٦هـ)، الطبعة الثانية، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

١٢٥ ـ شـرح طيبة النشـر في القراءات العشر: لأبي القاسم محمد بن محمد بن علي النويري (ت٨٥٧هـ)، تقديم وتحقيق: الدكتور مجدي محمد سرور سعد باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

١٢٦ ـ شرح قصيدة أبي مزاحم الخاقاني في القُرَّاء وحُسن الأداء: الإمام أبو عمرو عثمان بن سعيد الدَّاني، دراسة وتحقيق: غازي بن بنيدر الحربي، رسالة ماجستير، إشراف: د. محمد ولد سيدي الشنقيطي، جامعة أم القرى ـ مكة، سنة ١٤١٨هـ.

١٢٧ ـ شرح مختصر الأصول: للإمام جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٣هـ.

١٢٨ ـ شرح مشكل الآثار: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت٣٢١هـ): حققه وضبط نصّه، وخرّج أحاديثه، وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

١٢٩ ـ شعب الإيمان: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول، الطبعة الأولى/ ١٤١٠هـ، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

١٣٠ ـ الشفا بتعريف حقوق المصطفى: للقاضي عياض بن موسى اليحصبي الأندلسي (ت٥٤٤هـ)، تحقيق: محمد أمين قره علي، وأسامة الرفاعي، وجمال السيروان، ونور الدين قره علي، وعبد الفتاح السيد، مكتبة الفارابي بدمشق، مؤسسة علوم القرآن ـ دمشق.

( ص )

١٣١ ـ الصارم المسلول على شاتم الرسول: شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد عبد الله عمر الحلواني ومحمد كبير أحمد شودري، دار ابن حزم ـ بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ.

١٣٢ ـ صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: لأبي حاتم محمد بن حبَّان بن أحمد التميمي البستي (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

١٣٣ ـ صحيح البخاري: لأبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري الجعفي (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق الدكتور مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة ـ بيروت، الطبعة الثالثة، سنة١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١٣٤ ـ صحيح مسلم: لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

( ض )

١٣٥ـ الضعفاء: أحمد بن عبد الله بن أحمد أبو نعيم الأصبهاني الصوفي (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق: فاروق حمادة، دار الثقافة ـ الدر البيضاء، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

( ط )

١٣٦ ـ طبقات الحفاظ: لأبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٣هـ.

١٣٧ ـ طبقات الحنابلة: محمد بن أبي يعلى محمد بن الحسين بن الفراء (ت ٥٢١هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة ـ بيروت.

١٣٨ ـ طبقات الشافعية: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة (ت ٨٥١هـ)، تحقيق: الدكتور الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب ـ بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ.

١٣٩ ـ طبقات الفقهاء: إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي أبو إسحاق (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: خليل الميس، دار القلم ـ بيروت.

١٤٠ ـ الطبقات الكبرى: لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري (ت ٢٣٦هـ)، نشر: دار صادر ـ بيروت.

١٤١ـ طبقات المفسرين: للحافظ شمس الدين محمد بن على الداوودي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٤٢ ـ الطرق الحكمية في السياسة الشرعية: محمد بن أبي بكر أيوب ابن قيم الجوزية (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: د. محمد جميل غازي، مطبعة المدني ـ القاهرة.

١٤٣ـ طيبة النشر في القراءات العشر: لأبي الخير شمس الدين محمد بن محمد بن علي ابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، ضبطه وصححه وراجعه: محمد تميم الزعبي، توزيع مكتبة دار الهدى، المدينة المنورة.

( ع )

١٤٤ـ علوم القرآن من خلال مقدمات التفاسير: للدكتور محمد صفاء شيخ حقي، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

١٤٥ ـ عون المعبود بشرح سنن أبي داود: لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.

( غ )

١٤٦ ـ غاية النهاية في طبقات القرَّاء: للحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، عُني بنشره: ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٠هـ.

١٤٧ ـ غيث النفع في القراءات السبع: سيدي علي نوري الصفاقسي، مطبوع بذيل سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، دار الفكر، بيروت ـ لبنان.

( ف )

١٤٨ ـ فتاوى ومسائل ابن الصلاح في التفسير والحديث والأصول والفقه ومعه أدب المفتي والمستفتي: عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الشهرزوري أبو عمرو، ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة العلوم والحكم، عالم الكتب ـ بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ.

١٤٩ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة ـ بيروت، طبعة سنة ١٣٧٩هـ.

١٥٠ ـ فتح البيان في مقاصد القرآن: صدّيق بن حسن بن علي الحسين البخاري القنوجي (ت ١٣٠٧هـ)، عُني به، وراجعه عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، طبعة سنة١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

١٥١ ـ فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، دار الفكر، بيروت.

١٥٢ ـ الفصول في الأصول: أحمد بن علي الرازي الجصاص (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عجيل جاسم النشمي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

١٥٣ـ فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما أنزل بالمدينة: أبو عبد الله محمد بن أيوب بن الضَريس البجلي (ت ٢٩٤هـ)، تحقيق عروة بدير، دار الفكر، دمشق ـ سورية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

١٥٤ ـ فضائل القرآن ومعالمه وآدابه: أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق الأستاذ أحمد بن عبد الواحد الخياطي، ١٩٩٥م، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

١٥٥ـ فضائل القرآن: أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ)،تحقيق: الدكتور فاروق حمادة، دار إحياء العلوم ـ بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٩٩٢م.

١٥٦ـ الفهرست: محمد بن إسحاق بن النديم أبو الفرج (ت ٣٨٥هـ)، دار المعرفة ـ بيروت، طبعة سنة، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

١٥٧ـ في الأدب الجاهلي: الدكتور طه حسين، دار المعارف ـ القاهرة، الطبعة السابعة عشرة.

١٥٨ ـ في رحاب القرآن الكريم: الدكتور محمد سالم محيسن، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية ـ القاهرة، طبعة سنة ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

١٥٩ ـ في ظلال القرآن: سيد قطب، دار الشروق ـ بيروت، طبعة سنة ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠م.

١٦٠ ـ فيض القدير شرح الجامع الصغير: لعبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى ـ مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٣٥٦هـ.

( ق )

١٦١ ـ القاموس المحيط: لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ).

١٦٢ ـ القراءات أحكامها ومصدرها: للدكتور شعبان محمد إسماعيل، دار السلام ـ القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

١٦٣ ـ القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي: الدكتور محمود أحمد الصغير، دار الفكر، دمشق ـ سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

١٦٤ ـ القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب: للشيخ عبد الفتاح عبد الغني القاضي، دار الكتاب العربي ـ بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

١٦٥ ـ قراءات القرَّاء المعروفين بروايات الرواة المشهورين: المقرئ أحمد بن أبي عمر المعروف بالأندرابي، حققه وقدم له: الدكتور: أحمد نصيف الجنابي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

١٦٦ ـ القراءات القرآنية تاريخ وتعريف: للدكتور عبد الهادي الفضلي، دار القلم، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٩٨٠م.

١٦٧ ـ القراءات في نظر المستشرقين والملحدين: للشيخ عبد الفتاح عبد الغني القاضي، دار السلام ـ القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

١٦٨ ـ القراءات وأثرها في علوم العربية: الدكتور محمد سالم محيسن، دار الجيل ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

١٦٩ ـ القواعد والإشارات في أصول القراءات: أحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا الحموي أبو العباس (ت٧٩١هـ)، تحقيق: د. عبد الكريم محمد الحسن بكار، دار القلم ـ دمشق، الطبعة الأولى/ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

( ك )

١٧٠ ـ كتاب الإقناع في القراءات السبع: لأبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري ابن الباذش (ت٥٤٠هـ)، حققه وقدَّم له: الدكتور عبد المجيد قطامش، طبع جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي ـ مكة المكرمة، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

١٧١ـ كتاب الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال: ناصر الدين أحمد بن محمد ابن المنير الإسكندري المالكي (ت ٦٨٣هـ)، بذيل الكشاف، دار المعرفة ـ بيروت.

١٧٢ ـ كتاب الضوابط والإشارات لأجزاء علم القراءات: أبو الحسن إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي الشافعي (ت٨٨٥هـ)، تحقيق: الدكتور محمد مطيع الحافظ، دار الفكر، دمشق ـ سوريا، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ط (١)، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

١٧٣ ـ كتاب هجاء مصاحف الأمصار: أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي (ت٤٤٠هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان.

١٧٤ ـ الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم محمود بن عمر ابن محمد الخوارزمي الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.

١٧٥ ـ كشف الأسرار شرح أصول البزدوي: عبد العزيز بن أحمد بن محمد البخاري، دار الكتاب الإسلامي ـ القاهرة.

١٧٦ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

١٧٧ ـ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق الدكتور: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، سنة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

١٧٨ ـ الكواكب الدرية فيما ورد في إنزال القرآن على سبعة أحرف من الأحاديث النبوية والأخبار المأثورة في بيان رسم المصاحف العثمانية للقراءات المشهورة ونصوص الأئمة الثقات في ضابط المتواتر من القراءات وما يناسب ذلك: محمد بن علي بن خلف الحسيني الشهير بالحداد المالكي الأزهري شيخ القراء والمقارئ، طبع بمطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ـ محرم ١٣٤٤هـ.

( ل )

١٧٩ ـ لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت ٧١١هـ)،الطبعة الأولى، دار صادر ـ بيروت.

١٨٠ ـ لطائف الإشارات لفنون القراءات: الإمام شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني، أبو العباس (ت٩٢٣هـ)، تحقيق عامر السيد عثمان والدكتور عبد الصبور شاهين، طبعة سنة١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م، جمهورية مصر العربية ـ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ لجنة إحياء التراث الإسلامي.

( م )

١٨١ ـ مباحث في علوم القرآن: للدكتور صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، الطبعة الرابعة والعشرون، سنة٢٠٠٠م.

١٨٢ ـ مباحث في علوم القرآن: للشيخ مناع القطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة السابعة والعشرون، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

١٨٣ ـ المبدع في شرح المقنع: إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي أبو إسحاق (ت ٨٨٤هـ)، المكتب الإسلامي ـ بيروت، ١٤٠٠هـ.

١٨٤ ـ مجلة الأحكام العدلية: جمعية المجلة، تحقيق: نجيب هواويني، طبعة كارخانه تجارت كتب.

١٨٥ ـ مجمع البيان في تفسير القرآن: لأمين الإسلام أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٦٠هـ) تحقيق لجنة من العلماء والمحققين الاختصاصيين، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

١٨٦ ـ مجمع الزوائد: علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، دار الريان للتراث ـ دار الكتاب العربي، القاهرة ـ بيروت، طبعة سنة ١٤٠٧هـ.

١٨٧ ـ المجموع شرح المهذب: محيي الدين يحيى بن شرف بن مري النووي أبو زكريا (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق: محمود مطرجي، دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

١٨٨ ـ مجموعة فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: أحمد عبد الحليم بن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي، دار عالم الكتب ـ الرياض، طبعة سنة ١٤٢١هـ ـ ١٩٩١م.

١٨٩ ـ محاضرات في علوم القرآن: للدكتور غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمّان ـ الأردن، الطبعة الأولى/ ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

١٩٠ ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى/ ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

١٩١ ـ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

١٩٢ ـ المحصول في علم الأصول: محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٠٠هـ.

١٩٣ ـ المحلى: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد (ت٤٥٦هـ)، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لجنة إحياء التراث العربي.

١٩٤ ـ مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت٧٢١هـ): تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون ـ بيروت، طبعة سنة: ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

١٩٥ ـ مختصر التبيين لهجاء التنزيل: للإمام أبي داود سليمان بن نجاح (ت٤٩٦هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور أحمد بن أحمد بن معمّر شرشال، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، بالتعاون مع مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض ـ المملكة العربية السعودية، سنة ١٤٢١هـ.

١٩٦ ـ مدارك التنزيل في حقائق التأويل: لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت ٧١٠هـ)، نشر دار الكتاب العربي ـ بيروت، دون تاريخ.

١٩٧ ـ مدخل إلى القرآن الكريم (عرض تاريخي وتحليل مقارن) للدكتور: محمد عبد الله دراز،

ترجـمة: محمد عبد العظيم علي ـ مراجعة: الدكتور السيد محمد بدوي، دار الـمعرفة ـ الإسكندرية.

١٩٨ ـ المدخل إلى علم القراءات: للدكتور شعبان محمد إسماعيل، الناشر مكتبة سالم ـ مكة المكرمة، الطبعة الثانية، سنة١٤٢٤هـ ـ٢٠٠٣م.

١٩٩ ـ المدخل لدراسة القرآن الكريم: الدكتور محمد محمد أبو شهبة، مكتبة السنَّة بالقاهرة، الطبعة الثانية، سنة١٤٢٣هـ ـ٢٠٠٣م.

٢٠٠ـ المدونة الكبرى: للإمام مالك بن أنس، دار صادر بيروت.

٢٠١ـ مذاهب التفسير الإسلامي: جولد تسيهر إجنتس، ترجمة عبد الحليم النجار، مكتبة الخانجي ـ مصر، طبعة سنة ١٩٥٦م.

٢٠٢ ـ المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز: شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، المعروف بأبي شامة المقدسي (ت ١٢٦٧م)، حققه طيار آلتي قولاج، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، طبعة ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

٢٠٣ ـ المستدرك على الصحيحين: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ـ بيروت،ط (١)، سنة١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

٢٠٤ ـ المستشرقون: نجيب العقيقي، طبعة دار المعارف ـ القاهرة.

٢٠٥ ـ المستصفى من علم الأصول: محمد بن محمد الغزالي أبو حامد (ت٥٠٥هـ)، دار الفكر ـ بيروت.

٢٠٦ ـ مسند الإمام أحمد: لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ)، تحقيق الشيخ أحمد شاكر، طبع دار المعارف ـ مصر، سنة ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٨م.

٢٠٧ ـ مسند الإمام أحمد: لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، مؤسسة قرطبة ـ مصر.

٢٠٨ ـ مسند البزار: لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (ت٢٩٢هـ)، تحقيق د. محفوظ

الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن ـ مكتبة العلوم والحكم، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩هـ.

٢٠٩ـ المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

٢١٠ ـ مشاهير علماء الأمصار: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: المستشرق فلايشهمر، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٩٥٩م.

٢١١ـ المصباح المنير: أحمد بن محمد بن علي الفيومي، طبعة المكتبة العلمية ـ بيروت.

٢١٢ ـ معاني القرآن الكريم: لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق الشيخ محمد على الصابوني، نشر جامعة أم القرى ـ مكة ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩هـ.

٢١٣ ـ معاني القرآن: لأبي زكريا يحيي بن زياد الفرَّاء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٨٠هـ.

٢١٤ ـ المعجزة الكبرى القرآن: «نزوله، كتابته، جمعه، إعجازه، جدله، علومه، تفسيره»: للإمام محمد أبي زهرة، دار الفكر العربي ـ القاهرة، طبعة سنة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٢١٥ ـ معجم الألفاظ والأعلام القرآنية: لمحمد إسماعيل إبراهيم، دار الفكر العربي.

٢١٦ ـ المعجم الأوسط : لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين ـ القاهرة، طبعة سنة ١٤١٥هـ.

٢١٧ ـ معجم البلدان: لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت٦٢٦هـ)، دار الفكر، بيروت.

٢١٨ ـ معجم ألفاظ القرآن الكريم، وضع مجمع اللغة العربية، طبع بمطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٢١٩ـ معجم القراءات القرآنية: إعداد الدكتور أحمد مختار عمر والدكتور عبد العال سالم مكرم، مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٢٢٠ ـ المعجم الكبير للطبراني: لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم ـ الموصل، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٣م.

٢٢١ـ معجم المؤلفين: تراجم مصنفي الكتب العربية: عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، مكتبة المثنى ـ بيروت.

٢٢٢ ـ معجم المطبوعات العربية والمعربة: ليوسف إليان سَرْكِيس (ت١٣٥١هـ)،الناشر: مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، مطبعة بهمن ـ قم، سنة ١٤١٠هـ.

٢٢٣ ـ معجم المفسّرين: عادل نويهض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٣، مؤسسة نويهض الثقافية.

٢٢٤ ـ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، بحاشية المصحف الشريف: لمحمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى سنة١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٢٢٥ ـ معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع: لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت٤٨٧هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، عالم الكتب ـ بيروت، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٣هـ.

٢٢٦ ـ معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، بتحقيق وضبط: عبد السَّلام محمد هارون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.

٢٢٧ ـ معرفة الثقات: لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (ت٢٦١هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار ـ المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٢٢٨ـ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي

(ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤هـ.

٢٢٩ ـ المغرب في ترتيب المعرب: لأبي الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي بن المطرز (ت٦١٠هـ)، تحقيق: محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة ابن زيد ـ حلب، الطبعة الأولى سنة١٩٧٩م.

٢٣٠ـ المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني: موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي الدمشقي أبو محمد (ت٦٢٠هـ)، دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٢٣١ ـ المفردات في غريب القرآن: لأبي القاسم الحسين بن محمد، المعروف بالراغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ)، تمّ التحقيق والإعداد بمركز البحوث والدراسات بمكتبة نزار مصطفى الباز، الناشرون مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة ـ الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨ـ١٩٩٧م.

٢٣٢ ـ مقدمة ابن خلدون: عبد الرحمن بن خلدون (ت٨٠٨هـ)، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس: خليل شحادة، مراجعة: الدكتور سهيل زكار، دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٢٣٣ـ المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار: للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الزهرية ـ القاهرة.

٢٣٤ ـ الملل والنحل: محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ)، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة ـ بيروت، طبعة سنة ١٤٠٤هـ.

٢٣٥ ـ من الدراسات القرآنية: نظرية النحو القرآني نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية: للدكتور أحمد مكي الأنصاري، (دون ذكر لدار النشر)، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٢٣٦ ـ مناهل العرفان في علوم القرآن: للشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني (ت ١٩٤٨م)، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٦م.

٢٣٧ ـ منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل: للإمام جمال الدين أبي عمرو عثمان ابن عمرو، المعروف بابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٢٣٨ ـ المنثور في القواعد: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق: د. تيسير فائق أحمد محمود، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ الكويت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٢٣٩ ـ منجد المقرئين ومرشد الطالبين: للإمام العلامة شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، عُني به: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، المملكة العربية السعودية ـ مكة المكرمة، الطبعة الأولى/ ١٤١٩هـ.

٢٤٠ ـ منهاج السنة النبوية: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٢٤١ ـ المنهاج في شعب الإيمان: للشيخ أبي عبد الله الحسين بن الحسن (ت ٤٠٣هـ)، تحقيق: حلمي محمد فودة، طبعة دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٢٤٢ ـ المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: لمحمد بن إبراهيم بن جماعة، تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر ـ دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

٢٤٣ـ الموافقات في أصول الشريعة: إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي أبو إسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق: عبد الله دراز، دار المعرفة ـ بيروت.

٢٤٤ـ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل: محمد بن عبد الرحمن المغربي أبو عبد الله (ت ٩٥٤هـ)، دار الفكر، الطبعة الثانية، بيروت، ١٣٩٨هـ.

٢٤٥ـ الموسوعة الفقهية: إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، مطبعة الموسوعة الفقهية ـ الكويت، دون تاريخ.

٢٤٦ ـ الميزان في تفسير القرآن: للشيخ محمد حسين الطباطبائي، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ـ لبنان، الطبعة الخامسة، سنة ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

(ن)

٢٤٧ ـ النشر في القراءات العشر: للحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي، الشهير بابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، أشرف على تصحيحه ومراجعته الأستاذ علي محمد الضبَّاع، طبعة دار الفكر.

٢٤٨ ـ نصب الراية لأحاديث الهداية: عبد الله بن يوسف أبو محمد الحنفي الزيلعي (ت ٧٦٢هـ)، تحقيق: محمد يوسف البنوري، دار الحديث ـ مصر، طبعة ١٣٥٧هـ.

٢٤٩ ـ نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي (ت٨٨٥هـ)، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٢٥٠ ـ نظم المتناثر من الحديث المتواتر: لمحمد بن جعفر الكتَّاني (ت١٣٤٥هـ)، تحقيق: شرف حجازي، الطبعة الثانية، دار الكتب السلفية ـ مصر.

٢٥١ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر: لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية ـ بيروت، طبعة ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٢٥٢ ـ نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار الجيل ـ بيروت، ١٩٧٣هـ.

(هـ)

٢٥٣ ـ هداية القاري إلى تجويد كلام الباري: عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي، دار الفجر الإسلامية ـ المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

(و)

٢٥٤ ـ الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع للشيخ عبد الفتاح عبد الغني القاضي (ت ١٤٠٣هـ)، مكتبة السوادي ـ جدة، مكتبة الدار ـ المدينة المنورة، الطبعة السادسة، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٢٥٥ ـ وفيات الأعيان وأنباء الزمان لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت٦٨١هـ)،تحقيق إحسان عباس، طبعة سنة ١٩٦٨م، دار الثقافة ـ بيروت.

## المجلات والأبحاث (العلمية) والمقالات:

٢٥٦ ـ أبحاث في قراءات القرآن الكريم: للشيخ عبد الفتاح القاضي، طبع مؤسسة المطبوعات الإسلامية بمصر.

٢٥٧ ـ بحث: القرآن الكريم كيف نزل من السماء في الأرض، للمستشار محمد عزّت الطهطاوي، مجلة الأزهر، الجزء التاسع ـ السنة السادسة والخمسون ـ رمضان١٤٠٤هـ= يونيو١٩٨٤م.

٢٥٨ ـ بحث: رسم القرآن في المصاحف العثمانية معجز لنظمه فنون القراءات: للشيخ إبراهيم عطوة عوض، مجلة الأزهر، الجزء الثاني عشر ـ السنة الثالثة والستون، ذو الحجة ١٤١١هـ ـ يونيو١٩٩١م.

٢٥٩ ـ بحث: ظاهرة نقد القراءات ومنهج الطبري فيها للدكتور إسماعيل أحمد الطحان، حولية كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ـ جامعة قطر، العدد السابع، سنة ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م

٢٦٠ ـ بحث: ما اختلف رسمه من الكلمات القرآنية في المصاحف العثمانية «جمع ودراسة وتوجيه» للدكتور محمد خازر المجالي، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، مجلس النشر العلمي ـ جامعة الكويت، السنة التاسعة عشرة ـ العدد السادس والخمسون، محرم ١٤٢٥هـ ـ مارس ٢٠٠٤م.

٢٦١ ـ بحث: مراجعات في الجمع العثماني للقرآن المجيد (الدوافع، الأهداف، الإجراءات): للدكتور عبد السَّلام مقبل المجيدي، مجلة كلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة، العدد ٣٤، سنة ٢٠٠٤م.

٢٦٢ ـ بحث: مطاعن المستشرقين في ربانية القرآن للدكتور عبد الرزاق بن إسماعيل هرماس، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، مجلس النشر العلمي ـ جامعة الكويت، السنة الرابعة عشرة ـ العدد الثامن والثلاثون، ربيع الآخر ١٤٢٠هـ ـ أغسطس ١٩٩٩م.

٢٦٣ ـ بحث: من الدراسات القرآنية والنحوية: «الرواية والقياس بين القرَّاء والنحاة» للدكتور عبد الفتاح شلبي، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية ـ جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، العدد الثاني، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٢٦٤ ـ بحوث قرآنية: (دراسة في القراءات القرآنية)، و(ردٌّ على دعاوى بعض المستشرقين في شأن القراءات القرآنية) للدكتور لبيب السعيد: ضمن مطبوعات مجمع البحوث الإسلامية ـ الأزهر، المؤتمر السادس، المجلد الرابع، محرم ١٣٩١هـ ـ مارس ١٩٧١م، طبع بمطابع الشركة المصرية للطباعة والنشر بالقاهرة.

٢٦٥ ـ مقالات الكوثري: العلامة الشيخ محمد زاهد بن حسن الكوثري (ت١٣٧١هـ)، طبعة ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث ـ القاهرة.

* * *

# سابعاً

# الفهرس الموضوعي

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|

**الموضوع** **الصفحة**

الموضوع | الصفحة

**الموضوع** **الصفحة**

الموضوع الصفحة

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |




# السيرة الذاتية

## البيانات الشخصية:

الاسم: حسن سالم عوض هبشان.

الميلاد: مدينة تريم ـ حضرموت ـ اليمن.

البريد الالكتروني: habshan@hotmail.com

## العمل:

ـ أستاذ الدراسات القرآنية المساعد بكلية التربية بحفر الباطن ـ جامعة الدمَّام ـ المملكة السعودية للعام الجامعي ٢٠١١ – ٢٠١٢. (حالياً).

ـ عضو هيئة التدريس المساعدة بكلية التربية بجامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، منذ تعينه معيداً عام ٢٠٠٠م، وحتى الآن.

## المؤهلات العلمية (الأكاديمية):

**ـ أستاذ الدراسات القرآنية المساعد:**

*** التخصص العام: (التفسير وعلوم القرآن).**

*** التخصص الدقيق: (علوم القرآن، القراءات، التجويد).**

ـ حاز على شهادة العالمية العليا (الدكتوراه) من جامعة القاهرة ـ كلية دار العلوم في

تخصص (**التفسير وعلوم القرآن والقراءات**) بمرتبة (**الشرف الأولى**)، وكان عنوان أطروحته: (توجيه المفسرين للقراءات المختارة للقرآن الكريم حتى نهاية القرن الرابع الهجري).

ـ حاز على شهادة التخصص الأولى (**الماجستير**) من جامعة القاهرة ـ كلية دار العلوم، في تخصص (**علوم القرآن والقراءات**) بتقدير (**ممتاز**)، وكان عنوان الرسالة: (التواتر في القراءات القرآنية وما أثير حوله من شبهات).

ـ حصل على دبلوم عام (**تمهيدي ماجستير**) في الدراسات الإسلامية من الجامعة اليمنية بصنعاء في العام الجامعي **١٩٩٩ - ٢٠٠٠**م.

**ـ حصل على الإجازة العليا (البكالوريوس) في القرآن الكريم وعلومه (ومعها القراءات السبع)** من الكلية العُليا للقرآن الكريم ـ صنعاء اليمن. في الفترة من **١٩٩٥- ١٩٩٩**م.

## الأبحاث العلمية:

ـ توجيه المفسرين للقراءات المختارة للقرآن الكريم حتى نهاية القرن الرابع الهجري.

ـ التواتر في القراءات القرآنية وما أثير حوله من شبهات.

ـ أبو عمرو بن العلاء البصري وتوجيهه للقراءات (بحث مقبول للنشر).

ـ المرشد المفيد في أحكام التجويد (للمبتدئين) ـ وهو برنامج صوتي عبارة عن (كتاب وكاست وcd).

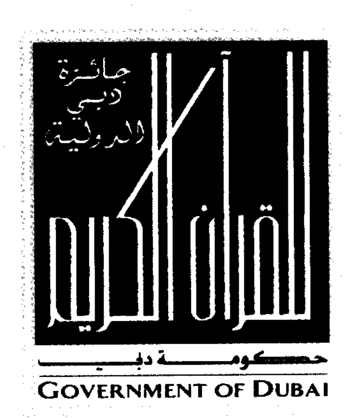
❊ ❊ ❊




تجليد : شركة فؤاد البعينو للتجليد ش.م.م.


al-maktabeh
www.
.com
مكتبة
المهتدين


جائزة
دبي
الدولية
للقرآن الكريم
حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI


جائزة
دبي
الدولية
للقرآن الكريم
حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI


al-maktabeh
www.
.com
مكتبة
المهتدين




عُني علماء الأمة على مرّ العصور بضبط القراءات القرآنية وتحريرها، وفرّقوا بين المتواتر منها والشاذ، واشترطوا لصحة القراءة: تواتر إسنادها، واحتمال رسم المصحف لها، وموافقتها لوجه نحوي. وأفاضوا في شرط التواتر خاصة، لأنه أساس مصدر القراءة، بل هو ركنها الركين، ومع ذلك فقد ظهر في عبارات كثير منهم اضطرابٌ في مفهومه، وغموضٌ في معناه، وخلطٌ له بمصطلح التواتر في علوم أخرى، حتى إنه عرضت فيه شُبَهٌ أدخلت اللبس على بعض العلماء والباحثين، فجعلتهم حيارى في أمره. فجاءت هذه الدراسة لتوضّح مفهوم التواتر في نقل القراءات القرآنية، وتفنّد ما أثير حول تواترها من شبهات وطعون، وتُزيل ما وقع فيه من اضطراب أو غموض. وفي الكتاب أيضاً مباحث نفيسة في إنزال القرآن الكريم وتلقّيه، وفي معنى الأحرف السبعة وعلاقتها بالقراءات، وفي نقل القراءات وتدوينها.